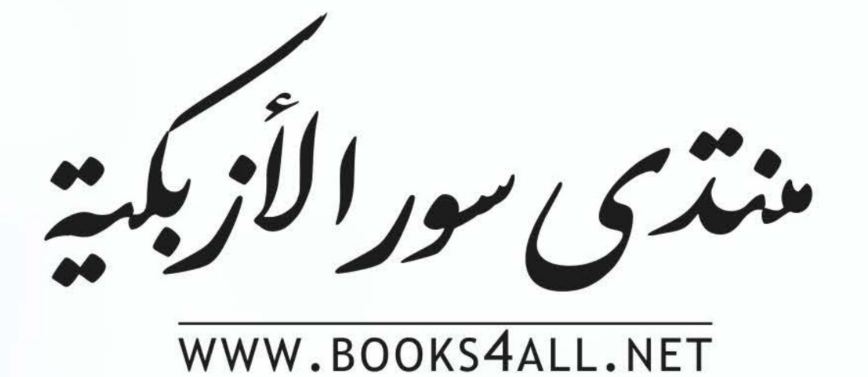
كردستان. تركيا

دراسة إقتصادية إجتماعية سياسية
في
تحت التخلف الإستعماري

د. مجيد جعفر


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

الدكتور مجيد جعفر

كردستان - تركيا

دراسة إقتصادية إجتماعية سياسية

فـــــــــي

تحت التخلف الإستعماري

مكتب الفكر والتوعية (أ. و.ك)
سليمانية: محلة آشتي
شارع ٣٢٠/١٠٣٢
زقاق: ١٠٤
رقم الدار: ٦٢٠

www.hoshyari.org
mbh@puknet.org
govarynvin@yahoo.com

٢٠٠٦

الطبع: مؤسسة حمدي للطباعة والنشر

- اسم الكتاب: كردستان تركيا، دراسة إقتصادية إجتماعية سياسية
- اسم المؤلف: الدكتور مجيد جعفر
- الطبع: شاناز رمزي
- التصميم والغلاف: جوان قادر صوفي
- الطبعة الاولى: بيروت ١٩٩٠
- الطبعة الثانية: السليمانية ٢٠٠٦
- رقم الأيداع: (٦٩٣) لسنة ٢٠٠٦
- عدد النسخ: (٢٠٠٠)
- من منشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني

مقدمة الطبعة العربية

أضع بين يدي القارئ الترجمة العربية لبحث إستغرق تحضيره سنوات عديدة ونشر باللغة الآنكليزية في فنلندا، ثم جرى تقديمه ومناقشته كأطروحة دكتوراه علوم اجتماعية في جامعة هلسنكي عام ١٩٧٦.

الكتاب يتكون من قسمين أساسيين، هما قسم نظري وآخر (عملي). من الممكن البدء بقراءة أي من القسمين أولاً. إلا أن الفائدة الكاملة المرجوة من الكتاب تتحقق عن طريق قراءته من البداية، إذ أن القسم النظري يشكل الإطار الذي يعالج ضمنه القسم (العملي).

تشمل النظريات التي أخذ بها الكاتب في القسم النظري حقول اقتصاديات البلدان المتخلفة والتخطيط الإقليمي، إضافة إلى ما احتيج إليه من نظريات في حقول السياسة والعلوم الاجتماعية والثقافة وحقوق الإنسان لتكملة نظريات التخلف والسياسة الإقليمية.

تم اختيار النظريات لتحقيق فهم افضل وتفسير أوضح للأوضاع القائمة في شمال كردستان (الذي يطلق عليه عادة تعبير "كردستان تركيا")، ولتقديم إطار أكثر واقعية يساعد على توقع التطورات المستقبلية بشكل عام، على أساس أسباب موضوعية وجذور تاريخية لمثل هذه التطورات.

لقد سعى الكاتب، قدر المستطاع من الناحية العلمية، للابتعاد عن كل أشكال (الجمود العقائدي) وعن المفاهيم التقليدية غير المسندة بالمعطيات الموضوعية، مثل تجنب أنتقاد استنتاجات متوصل إليها بالأسلوب الاستقرائي أو بالمعطيات الإحصائية على أساس معتقدات أو أطر نظرية مسبقة، وتجنب (تطويع) الحقائق الموضوعية والإستنتاجات المستخلصة منها لتتناسب وتتناسق مع أطر نظرية معينة، وتجنب (التقوقع) في إطار تعابير ومفردات معينة. لذا سيجد القارئ تعابير ومفردات نظرية أو (عملية) لم تمر عليه سابقاً، مثل (التسبيب اللولبي) و(آثار الاجتراف الخلفي) و(الإستعمار الداخلي) وغيرها. أن هذه التعابير ليست جديدة جداً في الحقول العلمية المختصة، إلا إنها قد تكون كذلك بالنسبة للقارئ غير المتخصص، كما أن مثل هذه التعابير قد وجدت طريقها إلى حقول الاختصاص المشابه في البلدان الاشتراكية.

إن هدف الكاتب هو رؤية الواقع كما هو وتحليل معطياته الإحصائية والتاريخية لشرح الوضع القائم وجذوره التاريخية وتوقعات تطوراته المستقبلية، وإستخلاص الإستنتاجات على أساسه ضمن إطار النظريات المستخدمة.

وبما أن (الواقع يبدأ بتاريخ)، الخلفية التاريخية تحظى بأهمية ملحوظة في هذه الدراسة. رؤية الوضع وأصوله التاريخية قد تمت عبر مصادر تاريخية، واقتصادية، مكتوبة كلها تقريباً من قبل مؤلفين غير أكراد، وعبر إحصاءات رسمية صادرة عن السلطات التركية نفسها.

الإحصاءات الرسمية التركية، كما يشار إلى ذلك في متن هذا الكتاب، هي إحصاءات منحازة، وإنحيازها هو لغير صالح الأكراد ووطنهم كردستان، وهذا (الوضع) قائم منذ تأسيس الجمهورية التركية ولحد الآن، لذا يمكن الاستنتاج دون أية مبالغة، بأن الواقع هو أسوأ مما تشير إليه الإحصاءات الرسمية المستخدمة في هذه الدراسة. وهذا (الوضع) سبق وأن لاحظه مؤلفون آخرون، أكراد وأتراك ومن جنسيات أخرى.

بعد الآنتهاء من التحليل النظري، الذي يشكل إطار البحث، يأتي تحليل للأصول التاريخية للأوضاع القائمة وتشخيص للاتجاهات العامة للتطورات الرئيسية في كردستان تركيا. التحليل التاريخي مقتضب وهدفه الأساسي هو إلقاء ضوء بقدرٍ كافٍ على الخلفية التاريخية لواقع اليوم. والقارئ الذي يود التعمق اكثر في الحقل التاريخي، هناك مصادر لا بأس بها يمكن الرجوع إليها.

اما الفصول المتعلقة بالواقع الحالي، فهي تحلل وتناقش مختلفة أوجه هذا الواقع، سواء أكانت اقتصادية أو سكانية أو تعليمية أو اجتماعية أو ثقافية أو سياسية أو غيرها. هذا التحليل وهذه المناقشة تعطي صورة شبه كاملة لأوضاع كردستان تركيا. ويشكل هذا التحليل أساساً (مؤتمناً) لأغراض إستخلاص الإستنتاجات وتوقعات اتجاه وطبيعة التطورات القادمة.

رُبّ معترض يقول بأن المعطيات الإحصائية للتحليل تعود إلى فترة أواخر الستينات وبداية السبعينات. هذا الاعتراض صحيح ومقبول كإشارة إلى (واقعة). أما إذا كان الغرض من هذا الاعتراض هو أن هذه المعطيات لا تعكس الواقع الحالي لدرجة (مقبولة)، اعتراض ضعيف لأن تتبع الأوضاع واتجاهات تطورها في كردستان تركيا تؤكد أن (أحجام) هذه المعطيات تكون قد تغيرت قليلاً أو كثيراً، ولكن هذا التغيير هو باتجاه (الآنخفاض) أو على أحسن حال (الركود). إذ إنها (أسوأ) نسبياً وبالمقارنة مع بقية أنحاء تركيا. فتدفق موارد ومصادر كردستان، الطبيعية والمالية والحيوانية...... الخ، هو في تزايد وتوسع. وهذا يعني أن الأوضاع هناك هي كما كانت عليه أو ساءت بالمقارنة مع بداية السبعينات، في حين أن بقية أجزاء تركيا مستمرة على تطورها لأسباب عديدة (يبحثها الكتاب). هذا التدهور في الوضع النسبي لكردستان بالمقارنة مع بقية أقاليم تركيا سببه إلى حد كبير تدفق مصادر كردستان إلى خارجها. أما الإستثمارات التي جرت أو تجري هناك من أجل تسهيل تدفق هذه المصادر وليس من أجل تطور كردستان ومجتمعها.

اما الأوضاع الإجتماعية والثقافية والسياسية وغيرها، إتجاهها العام هو نحو التدهور وليس التحسن بالمقارنة مع باقي مناطق تركيا.

الأوضاع القائمة والإتجاهات والتطورات العامة السائدة في كردستان تركيا هي (نموذج) للأوضاع العامة القائمة، والإتجاهات والتطورات السائدة في جميع أجزاء كردستان الأخرى، رغم الإختلاف في مراحل تطورها بسبب إلحاقها بدول مختلفة، وتأثر تطور كل جزء بالتطورات الجارية في الدولة التي تشكل جزء منها. فتدفق الموارد والمصادر الطبيعية هو ظاهرة عامة قائمة في جميع أجزاء كردستان. تشمل هذه الموارد والمصادر الطبيعية النفط والماء والمنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية الأخرى والطاقة الكهرمائية. وتدفق الموارد البشرية يتخذ في كردستان شكلين، هما التدفق الإختياري (الهجرة بحثاً عن العمل في المناطق المتطورة في هذه البلدان وخاصة عواصمها وإلى البلدان الأجنبية)، والتدفق القسري (التهجير الإجباري لأعداد غفيرة من سكان كردستان بحجج مختلفة إلى مناطق أخرى ولأسباب سياسية واستراتيجية وإقتصادية). كما أن هناك تدفق واسع ومستمر للموارد المالية والتكنوقراطية من كردستان إلى مراكز التطور في البلدان التي تشكل كردستان جزء منها أو إلى خارجها. وفي نفس الوقت لا يجري إعادة ضخ المداخيل الناتجة عن هذا التدفق للموارد والمصادر إلى كردستان بشكل إستثمارات في مختلف القطاعات. والجزء القليل الذي يتم إستثماره في كردستان يجري بهدف تسهيل عملية (إستغلال) مواردها وفرض السيطرة عليها وعلى سكانها، مثل الطرق والسدود ومراكز إنتاج النفط وضخه، وأنابيب النفط والمحطات الكهرمائية وغيرها.

يضاف إلى ذلك، جميع أجزاء كردستان مليئة بالقواعد العسكرية والقوات المسلحة المتعددة الأسماء وبدرجات مختلفة.

كما أن تعامل السلطة المركزية مع الأجزاء الواقعة تحت سيطرتها من كردستان ومع السكان الأكراد هو تعامل قمعي وعنيف ومشوب بالشكوك والريبة المتطرفة. والحكام

المحليين الذين تعينهم السلطة المركزية لحكم كردستان هم عادة حكام معروفون بالقسوة والشدة. كما ينظر حكام هذه الدول نظرة (استعلاء) و(غرور) تجاه الأكراد. لكل هذه الأسباب، يمكن اعتبار أجزاء كردستان كمستعمرات للدول التي تسيطر عليها. أن كل عناصر وظواهر الإستعمار والعلاقة الإستعمارية قائمة بين السلطات المركزية وأجزاء كردستان. وهذه العناصر والظواهر تشمل المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والعسكرية والسيكولوجية (النفسية). الفرق الموضوعي بين هذا النوع من الإستعمار والإستعمار (الكلاسيكي) هو أن الأخير يتصف عادة بالبعد الجغرافي بين المستَعْمِر والمستَعْمَر في حين أن الإستعمار في حالة كردستان هو القرب (أو التلاصق) الجغرافي بين المستعمِر والمستعمَر. أن النظم القائمة في هذه البلدان هي نظم رأسمالية وتطورها هو تطور رأسمالي، سواء أكان رأسمالياً بيروقراطياً (رأسمالية الدولة) أو رأسمالياً فردياً (رأسمالية القطاع الخاص) أو خليط من النوعين، مع الأخذ بنظر الإعتبار الإختلاف في مرحلة ودرجة التطور الرأسمالي في هذه البلدان.

هذه العلاقة الإستعمارية ينبغي أن تنتهي وتتلاشى، وإقامة نوع جديد من العلاقات محلها حاجة ملحة. ومن أجل تحقيق ذلك، من الضروري أن يتمتع الشعب الكردي في كل جزء من كردستان والأمة الكردية في جميع أجزاء كردستان بحق تقرير المصير. وهذا الحق معترف به لجميع الشعوب من قبل جميع الآنظمة الاجتماعية في العالم ومن قبل منظمة الأمم المتحدة ومواثيقها المختلفة.

إلا أن الحركة الكردية في أكثر من جزء من كردستان تعاني من نقاط ضعف عديدة، أهمها أنجرارها إلى الصراعات بين الدول التي تسيطر على أجزاء من كردستان. هذا الآنجرار أدى تاريخياً (وليس هنالك من أسباب لتوقع تغيير في هذا المجال في

المستقبل) إلى تحوله إلى علاقة هيمنة وتبعية (dependency)[*] ذات درجات متفاوتة. والتبرير الذي يقدمه البعض لهذه العلاقة على أساس إنها تفرض نفسها بسبب الوضع الجيوسياسي (Geopolitical) لكردستان، هو تبرير هش الأسس، كما أن تعبير عن (عقلية) التبعية (dependency) وضعف في الإيمان بدور الجماهير الحاسم والخلاق، إضافة إلى أنه تعبير عن (عقلية) اختيار (أسهل الطرق). وهذه العلاقة تخلق أكثر من خلل بنيوي (structural) في الحركة الكردية. وأهم خلل بنيوي يتمثل بما يمكن أن نسميه أيضاً بارادوكس (paradox)، المتمثل بوضع ينطوي على تناقض ذاتي أو داخلي، إلا أنه يبدو، لأول وهلة، وكانه وضع صحيح ووضع قوة. وهذا الخلل البنيوي ظهر بشكل واضح جداً في كردستان العراق عام ١٩٧٥ ومرة أخرى عام ١٩٨٨ (حيث كانت الحركة تبدو، للوهلة الأولى، "قوية"، إلا أن "ضعفها البنيوي" أنكشف وبسرعة في أول "اختيار" حقيقي لقوتها الداخلية). هذا الخلل البنيوي ذو علاقة عضوية وحاسمة بوضع "الاعتمادية" (أو التبعية) لأكثر من طرف في الحركة.. لقد شّخص الأعداء هذا الضعف البنيوي للحركة الكردية واستغلوه لصالحهم مرات عديدة (أهمها عام ١٩٧٥ عند إتفاق صدام حسين مع شاه إيران في الجزائر).

من اجل أن يتمتع الشعب الكردي والأمة الكردية بحقهما في تقرير المصير، يجب تصحيح هذا الخلل البنيوي وبناء الحركة على أساس تفاعل أقوى مع جماهير الشعب الكردي والأمة الكردية والتنسيق بين جميع أجزاء كردستان وخلق حركة موحدة.

١٩٨٩/٨/٥ مجيد جعفر

---

[*] تعبير (الاعتمادية) ربما يكون أفضل من تعبير (التبعية) إذ أن الأول يخلو من (التقييم) في حين أن المعتاد هو تفسير (التبعية) كتعبير يحتوي على تقييم في نفس الوقت.

ملاحظة حول الطبعة العربية

أود أن أشكر جميع الأصدقاء وأفراد العائلة الذين ساعدوني بشكل أو بآخر في إصدار الطبعة العربية لهذه الدراسة.

وأود أن اعبر عن تقديري للعاملين في المطبعة التي طبعت الكتاب لعملهم وصبرهم وتفهمهم خلال فترة الطبع والتصحيح والإخراج.

ستوكهولم، السويد، تموز ١٩٩٠

الدكتور مجيد رشيد جعفر

مقدمة الطبعة الثانية للترجمة العربية

اضع بين يدي القراء الكرام الطبعة الثانية للترجمة العربية لهذا الكتاب الذي طرأت على القسم العملي من مواده تغييرات كمية منذ كتابته ونشره في منتصف سبعينات القرن المنصرم ولكن لم يطرأ تغير أساسي على قسمه النظري وعلى الاستنتاجات والتوقعات الرئيسية المستنبطة منه، أثبتت التطورات اللاحقة صحة هذه الاستنتاجات والتوقعات التي بنيت على المعطيات الواقعية والنظرية المتوفرة آنذاك.

فقد اندلعت حركة مسلحة في كردستان الشمالية(كردستان ـــ تركيا) أثقلت كاهل تركيا عسكرياً واقتصادياً وسياسياً. وجاءت المطالب الكردية إلى العلن وأصبح لها جانب"دولي" بعد عدم قدرة الدولة التركية القضاء على الحركة عسكرياً وسياسياً رغم العون الذي حصلت عليه من دول أخرى قريبة وبعيدة. وزاد الجانب الدولي اهمية بعد تقديم تركيا طلباً للانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة التي تطلب من السلطات التركية حل القضية الكردية في بلادها سلمياً إلى جانب مطالب أخرى تشترطها على تركيا لتكون مؤهلة للانضمام إلى السوق.

كما حصلت تطورات وتغييرات جذرية في كوردستان الجنوبية(كردستان العراق) التي حققت مكاسب كبيرة خاصة بعد اسقاط النظام الدكتاتوري السابق منها إقامة النظام الفدرالي الدستوري في العراق والاعتراف القانوني والدولي بدولة كردستان الإقليمية ـ العراق وتثبيت حق تقرير المصير في مشروع دستور إقليم كردستان ـ العراق، إضافة إلى تشكيل مجلس وزراء وحكومة إقليمية موحدة بعد الاتفاق بين قيادتي الحزبين الرئيسيين، الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، بدعم وتعاون من

التظيمات السياسية الكوردستانية الأخرى على ترتيب البيت الكردي ـ الكردستاني وتوحيد الخطاب السياسي وتنسيق المواقف وإتخاذ مايلزم من إجراءات الحيطة والحذر من آلاعيب ودسائس الخصوم والأعداء، الداخليين والخارجيين، على ضوء الدروس الغزيرة السابقة.

حق تقرير المصير حق كفلته الأمم المتحدة في عهودها ومواثيقها لكل شعوب العالم. كما إن ممارسة هذا الحق لاتعد ألآن"كفرا" أو"زندقة" ولا"خيانة" أو"جريمة لاتغتفر" في معظم أنحاء العالم. فقد مارسه شعب ارتيريا وشعب بنغلاديش كما يصر شعب الصحراء الغربية على ممارسته، كما مارسه شعب سلوفاكيا وشعوب الاتحاد السوفيتي السابق وشعوب يوغسلافيا السابقة حيث كان آخر من مارس هذا الحق القانوني المشروع هو شعب"الجبل الأسود"(مونتي نيغرو). وسبق للشعوب العربية أن مارسته في بدايات القرن التاسع عشر حين انسلخت عن الخلافة العثمانية(المسلمة) وشكلت العديد من الدول المستقلة.

نقطة أساسية يثيرها الكتاب هو أولا حالة"الاستعمار الداخلي" ضمن الدولة الواحدة عندما تكون الدولة المستعمرة والشعب والأرض المستعمرة متلاصقة جغرافيا(مثل الدولة العثمانية والشعوب والأراضي العربية) وثانياً حالة"(الاستعمار الخارجي) حين تكون الدولة المستعمرة منفصلة جغرافيا عن الشعب والأرض المستعمَرة، مثل بريطانيا ومستعمراتها. التخلص من الحالة الثانية أسهل بكثير من الحالة الأولى لأسباب جغرافية وتاريخية وثقافية وسيكولوجية ودينية وغيرها.

فلو لم تتخلص الشعوب العربية، بمساعدة المستعمرين الانكليز والفرنسيين، من الإحتلال والاستعمار العثماني(الخلافة العثمانية الإسلامية) ولو لم تنتفض شعوب أوربا الشرقية وتتخلص من ذلك الاحتلال والاستعمار لادعى الأن غلاة القوميين الأتراك الشوفينيين بان هذه وتلك البلدان تشكل"جزء لايتجزأ من الوطن الأم" وبان تلك الشعوب هي أجزاء لا تنفصم من الشعب التركي سكنت الصحارى والجبال فتغيرت

لغتهم التركية إلى"لهجات" محلية، كما حصل مع"أتراك الجبال في شرق الأناضول" الذين يطلقون على أنفسهم اسم"الشعب الكوردي" ويتكلمون لهجة تركية محلية يطلقون عليها اسم"اللغة الكوردية".

ولولم يتخلص الشعب الاسباني من الاحتلال والاستعمار العربي ـ الإسلامي لمناطق من وطنهم لادعى الآن غلاة القوميين العرب الشوفينيين إن تلك المناطق من اسبانيا وسكانها هي"جزء لا يتجزأ من الوطن العربي" و"جزء لايتجزأ من الشعب العربي" يجب الحفاظ على"عروبته وهويته الإسلامية"، ولادعى الآن أصحاب"الفتوحات" وأنصار"الجاهلية الجديدة" في فتاواهم وخطبهم وتصريحاتهم بصراحة أكثر إن تلك المناطق من اسبانيا جزء لايتجزأ من"الأمارة الإسلامية".

كلي أمل أن يقدم هذا الكتاب للقارىء الكريم فائدة ومعلومات وإطار نظري لفهم وتحليل الأوضاع الحالية في بقية أجزاء كردستان. كما أمل أن لاينسى القراء الكرام أوضاع وشؤون مكونات وشرائح الشعب الكوردي التي تقطن خارج كردستان ضمن حدود دولهم(مثل محافظة بغداد والجنوب ومدينة الموصل وبقية مناطق العراق، وإسطنبول وانقرا وغيرها من مناطق تركيا، وطهران وغيرها من مناطق ايران، ودمشق وحلب وغيرها من مناطق سوريا) اضافة إلى الكورد الذين أبعدوا قسراً، مثل الكورد الفيلية، أو اضطروا إلى ترك كردستان ومناطق سكناهم الاخرى لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية، والإقامة خارج بلدانهم(في لبنان وبقية بلدان الشرق الأوسط وأوربا وأمريكا وكندا واستراليا وغيرها).

أشكر مكتب الفكر والتوعية للإتحاد الوطني الكوردستاني
لاقتراحهم إعادة طبع الكتاب وتحمل تكاليف طبعه وتوزيعه

مجيد جعفر
دكتوراه في الاقتصاد والتخطيط الإقليمي والسياسة الإجتماعية

٢٠٠٦/١١/١٠

مقدمة الطبعة الانكليزية

هذا البحث يعالج موضوع إقليم (أو منطقة) متخلفة ضمن بلد متخلف (أي بلد ضمن مجموعة البلدان التي تسمى أحياناً "بلدان قيد التطور"). لذا كان العنوان الأصلي لهذا الكتاب الصادر باللغة الآنكليزية هو (تحت التخلف).

تم إجراء البحث ضمن موضوعات الإقتصاد وإقتصاديات التخلف والسياسة الإجتماعية وسياسة التخطيط الإقليمي. جرى تحليل ومعالجة مواد الدراسة ضمن نطاق أطرها التاريخية والسياسية.

هدف البحث هو دراسة الأوضاع والتطورات الإقتصادية والإجتماعية والمعضلات الشاقة السائدة في الإقليم (كردستان تركيا)، من أجل إستخلاص استنتاجات على أساسها. أود أن أعبر عن امتناني للأستاذ (اولا في ريهينين) لمساعدته المستمرة وتوجيهاته القيمة وأنتقاداته البناءة. كما أود أن أشكر الأستاذ (يوكا لهتينين) للعون الذي قدمه ولاقتراحاته العديدة. لقد ساعدني العديد من الأشخاص بمختلف الطرق خلال فترة تحضير وكتابة هذه الدراسة، ولذا أود أن أعبر لجميعهم عن شكري وامتناني.

أود أن أشكر (جمعية السياسة الاجتماعية الفنلندية) لمساعدتها المالية في دفع جزء من مصاريف طبع هذه الدراسة ونشرها لها ضمن سلسلة دراساتها الإختصاصية. أشكر (الندي جونز) على طبعها لمسودة الكتاب و(بيتر دودس) لمراجعته النص الآنكليزي.

أعبر عن إمتناني للعاملين في مطبعة (باينو برنت) على صبرهم وعملهم الجيد.

هلسنكي فنلندا، شباط ١٩٧٦

ملاحظات منهجية (Methodological Notes):

تتكون هذه الدراسة من قسمين، هما قسم عام مخصص لمسائل نظرية تكوّن الإطار والأساس لترتيب المسائل التجريبية. يحاول القسم الأول هذا مناقشة وتحليل الدراسات النظرية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، من أجل تحليل وفهم القسم التجريبي. كما يجهد هذا القسم إلى الدمج التركيبي بين نظرية ميردال حول التخلف وبين الطروحات النظرية المتعلقة بالتخطيط الإقليمي، مع الأفكار النظرية لغالتونغ حول علاقات وهياكل السلطة (السياسية). وسيجري تعديل هذه الدراسات النظرية إذا تطلب الأمر وتطعيمها بأفكار نظرية أخرى. كما ستجري الإشارة إلى نواقص هذه النظريات. يعني هذا أن الإهتمام الأساسي لهذه الدراسة ينصب حول القضايا والمشاكل المتعلقة بالتطور والتخلف والتخطيط الإقليمي والعلاقات والهياكل السياسية.

أما القسم الآخر، أي القسم التجريبي، مخصص للشواهد والمعطيات المتعلقة بالإقليم وبالحالة والتطورات السائدة فيه. وقد تم ترتيب مواد هذا القسم بشكل يبرز الأسئلة المثارة في القسم النظري. عولج القسم التجريبي بشكل يجعل من الممكن الإشارة إلى مدى التوافق بين الإطار النظري والشواهد والمعطيات التجريبية وإلى التعديلات التي من الضروري إدخالها على القسم النظري.

لا تشغل هذه الدراسة نفسها أساساً بفروع الدراسة أو المعرفة الأخرى التي قد تكون لها علاقة غير مباشرة بموضوع هذه الدراسة، مثل علم الاجتماع، علم الإنسان (الآنثروبولوجيا)، الثقافة، علم البيئة.. بالرغم من أن عدداً من المتغيرات التي تدرس ضمن هذه الفروع من المعرفة قد أشير إليها باختصار في هذا الكتاب. أن سبب ذلك هو كون هذه المتغيرات قد إعتبرت في هذه الدراسة وثيقة الصلة بالموضوع، اما من اجل إلقاء الضوء على متغيرات أخرى أو من أجل فهمها وتقدير أهميتها بشكل أفضل. لذا

القراء الذين يتوقعون أن تعالج هذه الدراسة فروع المعرفة الأخرى المشار إليها انفاً سوف يصابون مع الأسف بخيبة أمل.

التحديدات الأخرى لهذه الدراسة هي،

أولاً: الإحصائيات والمعطيات المستعملة هي أقدم مما كان يرغبه الكاتب. وهذا قد يثير النقد القائل بأن الإحصائيات والمعطيات هذه لا تعكس الواقع الحاضر. قد يكون هذا النقد صحيحاً وقد لا يكون، ولكن يمكن القول بأن الإحصائيات والمعطيات.. تعكس الواقع للفترة التي تغطيها. كما إنها تعكس التطورات الأساسية السائدة في الإقليم وعلاقاتها مع المركز. ويمكن الإضافة بأن هذه الدراسة لم يكن القصد منها أن تكون أكثر حداثة زمنياً من الإحصائيات والمعطيات التي تشملها. أن هذا تحديد يعلم به الكاتب معرفة تامة. وهو تحديد لا يقلل كثيراً من أهمية هذه الدراسة، كما يعتقد الكاتب. تغطي الدراسة الفترة حتى عام ١٩٧٠، عدا بعض الحالات القليلة، حيث تستعمل معلومات أكثر حداثة وذلك بسبب الإعتقاد بضرورة إدخالها في الدراسة من أجل زيادة فهم الشروط السائدة والتطورات في الإقليم.

ثانياً: تعالج الدراسة بعض المتغيرات بشكل أوسع وأشمل من البعض الآخر. أن أهمية هذه المتغيرات التي تشملها الدراسة هي مسألة حكم قابل للإختلاف وعدم الإتفاق، إذ قد يعتبر البعض متغيرات معينة أقل أهمية مما يعتقد الكاتب، أو على العكس. قد يعتبر البعض متغيرات أخرى خللها الكاتب بإختصار على إنها ذات أهمية أكبر من وجهة نظرهم. وهذا الإختلاف في وجهات النظر أمر طبيعي وينبغي أن يكون متوقعاً بسبب تعلق الأمر بإصدار رأي أو قرار مبني على تقييم معين (value-judgment).: قد تعطي الدراسة اهتماماً بارزاً للخلفية التاريخية للحالة في الإقليم.

ثالثاً يكون هذا الإجراء أيضاً موضع نقد لدى البعض، ولكن، كما يقول (تيتموس، ١٩٧١، ٩٣)، (الواقع يبدأ بالتاريخ).

هناك أجراء منهجي تلجأ إليه هذه الدراسة قد يكون موضع نقد. وهو استخدام معدلات إحصائية متعلقة بعموم البلاد (أي بتركيا) كإحصائيات حول الاقليم، لأن مثل هذه المعدلات الإحصائية قد تخفي فروقات كبيرة. أن هذا النقد وارد بشكل أولي. ولكن لازال الإجراء في الجانب (الأمين)، إذ أن الإقليم يقع بشكل عام من الناحية الإحصائية في موقع أوطأ بالمقارنة مع أقاليم البلاد، لذا يبدو أن هذا الإجراء هو إجراء جائز. كما أنه إجراء ويلتجأ إليه فقط في حالة فقدان أو صعوبة الحصول على إحصائيات معينة حول الإقليم.

أدى جانب من هذه الدراسة إلى مناقشة مطولة نوعاً ما، وهو جانب (المقارنة). جوهر المسألة هو كم من الأساسي ومن الأهمية اتباع أسلوب المقارنة، في دراسة علمية ومن أجل تحقق دراسة علمية.

هناك نقطتان من الضروري عدم نسيانهما وهما، أولاً: أسلوب المقارنة بمعنى دراسة عدد من الحالات ومقارنتها مع بعضها من أجل إكتشاف درجة تفسير، ومدى توافق، النظريات المستخدمة مع المعطيات التجريبية المجمعة. هذه مسألة تتعلق بالمنهجية. ثانياً: أسلوب المقارنة بمعنى دراسة عدد من الحالات متوزعة زمنياً أو مكانياً من أجل اكتشاف وجود أو عدم وجود الإختلاف بين الحالات العديدة، وهذه مسألة تتعلق بدراسة مقارنة. وبالرغم من أن المعنيين المختلفين للمقارنة قد يتداخلان، فإن التمييز بينهما مفيد لأغراض هذه المناقشة.

استعمال حالات عديدة جداً من أجل إكتشاف صحة النظريات المستخدمة أمر ضروري لأغراض هذه الدراسة. أولاً: النظريات والفرضيات المستخدمة في هذه الدراسة تكوّن الإطار النظري للقسم التجريبي، أي أن غرض هذه الدراسة ليس إكتشاف نظريات جديدة، بل تعديل النظريات التي تستخدمها. ثانياً: بغض النظر عن عدد

الحالات المستعملة النظريات والفرضيات لا يمكن إثباتها أو تفنيدها مائة بالمائة. إذ أن عدم تغطية جميع الحالات، أو بعبارة أخرى ترك حالة واحدة (أو حالات معدودة) دون شمولها بالدراسة يعني أن صحة وسريان المفعول العام أو الشامل لهذه النظريات والفرضيات لا يمكن التحقق منه بشكل تام، (لأن الحالة غير المشمولة قد لا تتوافق معها). اما الإجراء الأكثر أهمية، فهو دراسة حالة محددة ومعالجتها بشكل إنتقادي يجعل من الممكن إظهار كيف وأين لا تتوافق النظريات والفرضيات المستخدمة مع المعطيات والشواهد المتوفرة.

دراسة عدد من الحالات المنتشرة زمنياً ومكانياً يعني الخروج عن التحديدات التي قررها الكاتب لهذه الدراسة، ويمكن الإضافة أولاً: أن أسلوب المقارنة مستعمل فعلاً بين المجموعة الجزئية (Sub_set)، أو النظام الجزئي (Sub_system) – وهو الإقليم – والمجموعة الكلية (set) أو النظام الكلي (system) الذي يشكل الإقليم جزءً منه – أي تركيا. ثانياً: أن مقارنة جميع أو عدد محدود من المتغيرات مع نظيراتها من المناطق الأخرى (خارج تركيا) في الوقت الحاضر أو الماضي ليس ضرورياً لمثل هذه الدراسة. أن مثل هذا الإجراء سيكون ضرورياً لدراسة مقارنة. أن العنوان الفرعي لهذه الدراسة يشير بوضوح إلى إنها دراسة محدودة في مطامحها، أي إنها دراسة حالة معينة وليست دراسة مقارنة. ثالثاً: استعمال أسلوب المقارنة الرامي إلى كشف الإختلافات التي قد توجد بين حالات متشابهة تبدو في هذه الحالة مضيعة للوقت. أن مثل هذا الأسلوب سيكون مناسباً اكثر لدراسة مقارنة. دراسة حالات مختلفة كل منها على أساس جدارتها الخاصة بدلاً من مقارنتها مع حالات أخرى سيكون أكثر مناسباً. أن مثالاً من مقاييس مستوى المعيشة سيوضح هذه النقطة. لو افترضنا إن مؤشر نسبة الذهاب إلى المدارس في مرحلة الدراسة الإبتدائية من مكونة التعليم في إقليم (أ) في بلد (س) هو ٤٠٪، في حين إنها ٣٠٪ في إقليم (ب) في بلد (ص). مقارنة النسبتين ٤٠٪ و٣٠٪ سوف لن يزيد من فهمنا للأوضاع السائدة في أي من الإقليمين، سوى أن

الوضع في إقليم (ب) هو أسوأ منه في إقليم (أ). ولكن هذا الاستنتاج الأولي قد يكون مضللاً إذا كانت النسبة العامة في البلد (س) هي ٧٠٪ في حين إنها في البلد (ص) ٣٠٪. هناك نقطة أخرى تستحق التأكيد وهي أن الوضع في كلا الإقليمين هو وضع سيئ إذ أن النسبتين في كلا الإقليمين هما دون متوسط المعامل ٨٠٪[1]

قد يسأل سائل: ما هي إذن أهمية هذه الدراسة؟ الدراسة مهمة في الواقع من خمسة نواحي على الأقل. أولاً: هناك الرغبة الأكاديمية في زيادة المعرفة والفهم لعمل المجتمعات والمجموعات البشرية أو أوجه معينة منها. ثانياً: تبرز الدراسة عدداً من المعضلات القائمة في الإقليم وفي تركيا. ثالثاً: تقوم الدراسة بمحاولة متواضعة لعرض بعض الحلول لهذه المعضلات (أو لبعضها). رابعاً: للدراسة أهمية بالنسبة لإتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة العملية ولفهم بعض أوجه عملية إتخاذ القرارات ضمن ظروف سياسية معقدة وحساسة. وأخيراً وليس آخراً، هذه الدراسة مهمة لفهم الأوضاع والظروف السائدة في بعض أنحاء منطقة من أكثر مناطق العالم سرعة في قابلية الآنفجار وأكثرها خطورة، وللتمكن من التنبؤ ببعض التطورات المستقبلية فيها.

حول التحقق (Verification):

تستخدم هذه الدراسة أسلوب التحقق الإحصائي البسيط لأكتشاف مدى التطابق بين الجزوم النظرية (أو الفرضيات المستخدمة في القسم النظري من هذه الدراسة) والشواهد المجمعّة. استخدم هذا الأسلوب لكون التطابق أو التفارق بين الفرضيات والشواهد (كما تعبّر عنها المعطيات) واضح بشكل كافٍ ومباشر دون الحاجة إلى إستخدام طرق إحصائية/ رياضية أو أساليب إقتصادية قياسية (econometrics) معقدة.

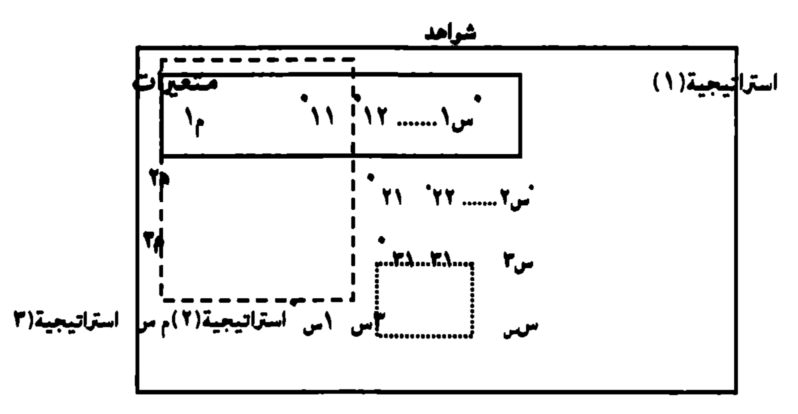
عند افتقاد الإحصائيات أو عند كون المتغير ذو العلاقة غير قابل للقياس (مثل التغيّر في إستعمال اللغة) أو عندما تكون هناك حوادث فريدة (مثل الحروب والكوارث) تستخدم هذه الدراسة التحقق التاريخي. يتكون هذا التحقق من تحليل تفصيلي للحوادث والعمليات التاريخية وفي إكتشاف درجة التوافق بين الفرضيات المستخدمة والشواهد المستخلصة من هذا التحليل (لأنغه، ١٩٦٣، ١٢٥ـ١٢٩).

حول المتغيرات (Variables) والشواهد (Observations):

لغرضي التحليل والتحقق هناك ثلاثة استراتيجيات للتعامل مع المتغيرات المشمولة بهذه الدراسة.

أولاً: إستراتيجية (١): من الممكن هنا إختيار عدد محدد من المتغيرات (وفي الحالة القصوى، متغير واحد) وجمع اكبر عدد ممكن من الشواهد حولها (متوزعة زمنياً ومكانياً). ثانياً: إستراتيجية (٢): من الممكن هنا اختيار العديد من المتغيرات المناسبة (أي ذات العلاقة) للدراسة وجمع عدد محدود من الشواهد (وفي الحالة القصوى، شاهدة واحدة) لكل منها. ثالثاً: إستراتيجية (٣): يمكن هنا إختيار أكبر عدد ممكن من

المتغيرات والشواهد حولها. يمكن عرض هذه الإستراتيجيات كما في شكل المصفوفة (matrix) التالية:



بما أنه من غير الممكن في استراتيجية (١) كما أشير إلى ذلك أعلاه، جمع شواهد شاملة بشكل تام تغطي الزمان والمكان، فإن مسألة التحقق المطلق تبقى مسألة غير محلولة. الشواهد أو الحوادث القابلة للملاحظة (زمنياً ومكانياً) غير المسجلة وغير الملاحظة قد تثبت بأن الفرضيات المستخدمة لا تتطابق مع الواقع. وعليه الفرضيات قابلة دائماً للتعديل والاستبدال بأخرى أكثر شمولاً. لذا هذه الستراتيجية ليست مناسبة جداً في إثبات أو تفنيد الفرضيات، أي إنها ليست مساعدة جداً لأغراض التحقق. اما بالنسبة للتحليل خللها(أي هذه الإستراتجية) الأكثر جدية هو أن (عدداً قليلاً من) المتغيرات التي يتم جمع أكبر عدد ممكن من الشواهد حولها يجب عزلها عن مجموعة المتغيرات العاملة في النظام (الاجتماعي). بالإضافة إلى ذلك المتغير سيتم التأثير عليه عن طريق اختيارنا له بدلاً من متغير آخر. لذا هذه الستراتيجية تعزل المتغيرات التي تشملها عن (بيئتها الطبيعية) وتفصلها عن بقية المتغيرات. أي إنها تُخرج المتغير من محيطه. إنها بسبب ذلك استراتيجية مفتعلة نوعاًما وليست مفيدة جداً من أجل فهم المجتمعات البشرية والمعضلات الإجتماعية ذوات المتغيرات المتعددة جداً والمعقدة والمتداخلة وذات التفاعل المتبادل.

أما الستراتيجية (٣) التي تشمل اخذ جميع المتغيرات العاملة بنظر الاعتبار وجمع كل الشواهد الممكنة حولها فهي استراتيجية غير عملية وقد تكون غير ممكنة. حتى ولو جرت محاولات للدنو منها تطبيقياً قد تُثبت بإنها غالية التكاليف ومستهلكة لوقت طويل.

لذا فإن الستراتيجية المستخدمة في هذه الدراسة هي محاولة للدنو من الإستراتيجية (٢) وليس تطبيقها بشكل كامل. استخدام اكبر عدد ممكن من المتغيرات وثيقة الصلة بالتحليل في هذه الدراسة ثم جمع عدد من الشواهد لكل منها. هذه الشواهد هي، أما شواهد إحصائية أو/ تاريخية. ينبغي أن تكون الشواهد المجمعة، كما يؤمل، ذات صلة وثيقة بالتحليل وبفهم الأوضاع والظروف السائدة والتطورات الجارية في الإقليم. لهذه الستراتيجية الفوائد التالية:

١) الإستنتاجات المتوصَل إليها على الأساس المشترك لجميع المتغيرات الأقل إحتمالاً بأن تكون متأثرة باختيار المتغيرات مما لو تم تحديد المتغيرات بعدد قليل.

٢) من المحتمل أن تؤدي إلى معادلة الآنحرافات والأخطاء في القياسات.

٣) من المحتمل أن تقلل من مستوى (الضوضاء) في المعطيات. (سريكانتان، ١٩٧٣، ٢٧٦).

إن إختيار إستراتيجية معينة سيعتمد في التحليل النهائي على الإطار النظري للبحث التجريبي. يتطلب عدد من النظريات، كنظرية ميردال، إستخدام الإستراتيجية (٢)، بسبب كون المتغيرات التي تأخذها بنظر الاعتبار هي متغيرات عديدة وبسبب استخدامها شواهد لجميع هذه المتغيرات، في حين تلجأ الصيغ النظرية التي تحاول شرح ظاهرة أو مشكلة أو تطور معين على أساس عامل واحد مثل تفسير الدورة الإقتصادية (business_cycle) على أساس البقع الشمسية التي تحصل بشكل دوري إلى الستراتيجية (١).

حول الفرضيات (Hypotheses):

كلمة فرضية (hypothesis) تستخدم بمعان مختلفة. أما في هذه الدراسة ا تستخدم لتعني: (أ) جزماً (أو توكيداً). (ب) استدلال منطقياً من مجموعة من الافتراضات (assumptions). من الممكن اختبار الفرضية مقابل الشواهد التجريبية وبذلك يمكن إظهار تطابقها مع الشواهد أو عدم تطابقها.

يشير كل من ليبسي وستاينر إلى أن الفرضية لا يمكن إثباتها أو دحضها لسببين، الأول هو كون الشواهد التي يمكن جمعها محدودة عددياً. والثاني هو وجود السهو في القياس. لذا (جميع الفرضيات والتنبؤات الإقتصادية تقريباً هي تنبؤات وفرضيات إحصائية وليست حتمية (أي إنها من المتوقع أن تكون مضبوطة مع وجود مقدار من السهو). (ليبسي وستاينر، ١٩٦٢، ٥٢).

يضيف الكاتبان الإقتصاديان بأن (الفرضيات في النظرية الإقتصادية هي فرضيات حول علاقات بين شيئين أو أكثر) (المصدر السابق، ٢٦).

يعرّف أوسكار لانغه الفرضية بإنها (جزم "أو نظرية أو قانون" علمي لم يتم التحقق منه بعد). (لانغه، ١٩٦٣، ١٢٥، ملاحظة ٤١). أما شومبيتر يستعمل كلمة (الفرضية) بمعنى مشابه ويقول أن (الحقائق المشاهدة تدخل النظرية كفرضيات أو إفتراضات أو "تحديدات"، أي كتصريحات معممة "أو عمومية" مستدلة أو مقترحة من الشواهد). كما أنه يشير إلى أن الفرضيات والقوانين والمبادئ تعني الشيء نفسه. (أما الخلاف فيكمن في كوننا لا نشعر في الحالة الأولى "أي في حالة الفرضيات" بالمسؤولية حول سريان مفعول تصريحاتنا حولها، في حين نشعر في الحالة الثانية "حالة القوانين والمبادئ" بمثل هذه المسؤولية). (شومبيتر، ١٩٥٤، ٥٧٦ـ٥٧٧).

الفرضيات ذات أنواع مختلفة. هناك: (١) الفرضيات الحتمية التي (يعبّر عنها وكإنها نافذة وصحيحة بالضبط). (ب) الفرضيات الإحصائية والتي تحتوي على

"شرط سهو" أو هامش خطأ، أي أن العلاقات التي تعبّر عنها ليست علاقات مضبوطة بشكل مطلق.

كما أن هناك: (أ) فرضيات كونية تنص على أنه (في حالة توفر شروط محددة خاصة السبب "س" سينتج دائماً النتيجة "ن"). (ب) فرضيات شرطية (أو مشروطة) محددة اما زمنياً و/ أو مكانياً.

يمكن أن تكون الفرضيات أما (أ) استدلالية أو (ب) إستقرائية. (ليبسي وستاينر، ١٩٦٦، ٢٦ و٢٩ـ٣٠ و٥١).

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو اكتشاف مدى كون سريان نظريات معينة حول التطور والتخلف والتخطيط الإقليمي هو سريان كوني، أو بتعبير آخر، مدى قابليتها لشرح وتفسير الشواهد المجمعة عن الإقليم أو المتعلقة به.

العمل النظري الأساسي المستخدم لهذا الغرض هو فرضيات ميردال حول التسبيب الدائري (circular causation) للمشاكل والتغيّرات الاجتماعية وعملياتها التراكمية، بالإضافة إلى العمل النظري لزينتس. أما في الحقل الإقليمي أعمال هيلهورست وريجاردسون قد أُدمجت ضمن إطار فرضيات ميردال. كما تم دمج نظرية غالتونغ حول السلطة، والمتعلقة بالجانب السياسي للحالة القائمة.

وحيث أن الفرضية الأساسية لميردال تعتمد بدورها على فرضيات أخرى هي التفاوت وتدفق الموارد (الطبيعية والبشرية) إلى مركز (أو مراكز) التوسع من الأقاليم (غير المشمولة بالرعاية)، أو الهامشية (الواقعة جغرافياً في المحيط بعيداً عن المركز)، فإن الإجراء المتبع في هذه الدراسة، بقدر تعلق الأمر بالقسم التجريبي منها، هو شرح الأوضاع السائدة لكل عنصر (element) وكل مؤشر (indicator) (أي المتغيرات)، مشمول بالدراسة من أجل إظهار درجة التفاوت بين المركز (أو المراكز) والإقليم، وكذلك من أجل الإشارة إلى تدفق الموارد (الطبيعية والبشرية) من الإقليم إلى المركز وحجم هذا التدفق، حيثما كان من الممكن الحصول على الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بالموضوع.

تهدف الدراسة أيضاً إلى الإشارة إلى المعضلات (الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية) التي ظهرت إلى الوجود بفعل حوادث تاريخية أو (الثوابت المحددة للموقع) locational constants أو التفضيلات المحددة للموقع locational preferences وإجراءات سياسية، وكذلك الإشارة إلى طرق حل هذه المعضلات أو بعضاً منها.

الفصل الأول
التطور والتخلف

١ـ مقدمة عامة:

عالمنا اليوم عالم مقسم، عالم مقسم بأشكال مختلفة، أحداها هو الآنقسام الذي يبرزه ويشير إليه التفاوت الحاد والتمييز في الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات البشرية. توجد في عالمنا اليوم بشكل عام مجموعتين متمايزتين من البلدان هما: البلدان المتطورة ذات التقدم سريع الوتائر ومستويات المعيشة العالية. والبلدان المتخلفة ذوات مستوى التطور الراكد أو الواطئ ومستوى المعيشة المنخفض. المجموعة الأولى من البلدان تمثل أقلية ضئيلة، في حين تمثل المجموعة الثانية الغالبية العظمى من نفوس الكرة الأرضية. أن التفاوت والتمييز بين المجموعتين من البلدان يسير بشكل عام بإتجاه الاتساع المطرد بدلاً من إتجاه التضييق. هذا الإتجاه العام أدى إلى نوع من التجمع على المستوى الدولي، تجمع مبني أكثر وأكثر على أساس مستويات التطور المحققة وبدرجة أقل على الأسس الأخرى. وبالرغم من أن هذا التجمع لازال جنينياً إلا أن المراحل الأولية لهذا الإتجاه العام قابلة للتشخيص ضمن التطورات الأخيرة في العالم[٢]

يضاف إلى ذلك أن التفاوت والتمايز الحاد ضمن كل من المجموعتين من البلدان موجود أيضاً بين أقاليم البلدان المنفردة بالرغم من أن درجات التفاوت والتمايز واتجاهها متباينة في الدول المتطورة عنها في البلدان المتخلفة. (ميردال، ١٩٦٩، ٣٣).

التفاوتات والتمايزات بين هذه الدول وضمن الدول المنفردة منها ليست تفاوتات وتمايزات إقتصادية فحسب، كما يميل تفكير بعض الكتاب حول الموضوع، بل تمتد أكثر من ذلك لتشمل جميع أوجه حياة المجتمعات وأعضائها، سواء من الناحية الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية أو الثقافية. بالرغم من أن البعد الإقتصادي هو الأكثر سهولة من ناحية تحديد مقاديره وقياسه، وبذلك يكون أسهل للقياس والتحليل. كما أنه أسهل للتشخيص والإبراز. لذا فإن أية مناقشة للتخلف والتطور ينبغي أن تأخذ بنظر

الاعتبار جميع الأبعاد وثيقة الصلة المتعلقة بها بغض النظر عما إذا كانت اقتصادية أو غير اقتصادية من أجل، أولاً: الحصول على فهم أحسن وتبصر أفضل للمشاكل المشمولة بالمناقشة والبحث. وثانياً: تجنب جعل المناقشة مناقشة عقيمة ليست ذات جدوى. مع ذلك، وبما أن المتغيرات في كل بعد من هذه الأبعاد هي متغيرات عديدة جداً لا يمكن ترويضها في دراسة مثل هذه، الإختيار لعدد منها يصبح أمراً واجباً. عند إختيار المتغيرات وثيقة الصلة بالمناقشة والتحليل يتم اللجوء إلى معيار درجة (وثاقة الصلة) (relevance). وبتعبير آخر المتغيرات المتعامل معها ستكون ذات صلة وثيقة ببعد معين من أبعاد التطور والتخلف الذي تجري مناقشته. (ميردال، ١٩٦٩، ٢٩ـ٣٠). وهكذا عامل التقييم يتسلل إلى البحث والمناقشة والتحليل. هذه حقيقة واقعية لا يمكن تجنبها لسوء الحظ.

يعرّف التخلف والتطور بطرق عديدة، يقارب عددها عدد الكتّاب حول الموضوع تقريباً[٣]. ومع ذلك التطور والتخلف يعتبران بشكل عام، سواء بشكل صريح أو ضمني، كمشاكل تتعلق باختلافات في مستويات الدخل الفردي أو في مستويات المعيشة. تعرّف الدول المتطورة على إنها بلدان غنية تتمتع بمستويات عالية للدخل الفردي ولمستوى المعيشة. مقابل هذه البلدان الغنية هناك الدول المتخلفة التي ينظر إليها كبلدان فقيرة لها (مستويات متدينة جداً من الدخل الفردي)[٤]. هذه الفكرة العامة عن التخلف والتطور يُعبّر عنها بمختلف الطرق، من بينها الفكرتان التافهتان: (البلد الفلاني فقير لأنه فقير) و(الفقر يصبح سبب الفقر نفسه).

كما أن التطور والتخلف يعر بشكل آخر على أنهما مشاكل تتعلق بالهياكل الإجتماعية ـ الإقتصادية للمجتمعات البشرية وعلاقاتها مع العالم الخارجي. يعرف سزينتز، على سبيل المثال، (التخلف الاقتصادي) بأنه (الناتج الإجتماعي — الإقتصادي المعقد لتطور خاص، ذو ارتباط وثيق جداً بتطور إقتصاد العالم الرأسمالي ككل، والذي حُدد بشكل أساسي من قبل الأخير "أي تطور اقتصاد العالم الرأسمالي"،

أي من قبل العامل الخارجي). (سزينتز، ١٩٧١، ١٢٧). يؤكد سزينتز أيضاً على أن (التخلف الاقتصادي على عكس معناه الحرفي واستعماله الدارج، لا يعني ببساطة مستويات واطئة من التطور التدريجي "evolution" لقوى الإنتاج، يمثل "التخلف الاقتصادي" مرحلة أوطيء في عملية النمو العام والطبيعي مع أن هذا الوضع ربما كانت عليه الحالة قبل بروز الإستعمار والاقتصاد الرأسمالي العالمي). (سزينتز، ١٩٧١، ١٢٧)، ومع أن سزينتز يؤكد بأن (التطور الاقتصادي) لا يعني ببساطة مستويات منخفضة من التطور التدريجي لقوى الإنتاج في المجتمع إلا أنه يعتبر (التخلف الاقتصادي) و(تخلف قوى إنتاج المجتمع) شيئاً واحداً ويقترح بأن تطور الأخيرة (قوى الإنتاج) يعني تصفية السابق (التخلف الاقتصادي). أو كما يعبر سزينتز نفسه عن ذلك (تدخل الدولة في البلدان المتخلفة يتطور، كما لاحظنا، لتصفية التخلف الإقتصادي، أي لإزالة العوامل المعوقة للتطور السريع لقوى الإنتاج) (سزينتز، ١٩٧١، ٣١٢)[٥].

لذا التطور ليس مستوى أعلى للدخل الفردي أو المستوى المعيشي، بالرغم من أن التطور يستتبع كنتيجة لابد منها مستويات أعلى للدخل الفردي ولمستوى المعيشة، كما أن التطور ليس مسألة البنيان الإجتماعي – الإقتصادي ولا علاقات المجتمع الخارجية، بالرغم من أن كليهما يلعبان دوراً حاسماً في تسهيل أو عرقلة عملية التطور. لذا يمكن تعريف التطور على أنه عملية الدمج المتوالي للعلم والتكنولوجيا التي توصلت إليها الإنسانية وللتقدم الجديد فيهما، في بنية المجتمع بصورة عامة وفي قوى الإنتاج بصورة خاصة[٦].

يمكن من جهة أن يكون لبلد ما مستويات عالية (جداً) للدخل الفردي ولكنه يبقى مع ذلك بلداً متخلفاً (الكويت وليبيا مثلين على ذلك). كما يمكن من جهة أخرى أن لا يعني تغيير أو تعديل في البنيان الاجتماعي – الاقتصادي في بلد ما بأن ذلك البلد قد أصبح، بلد متطور. إذا نظرنا للقضية من زاوية أخرى، تاريخ الدول

المتطورة، سواء الرأسمالية أو ذات الإقتصاد المختلط أو الإشتراكية، كان ولايزال نوعاً تاريخياً للدمج المتوالي (والمتواصل) للعلم والتكنولوجيا في بنية مجتمعاتها بصورة عامة وفي قوى إنتاجها بصورة خاصة. (تحول التعليم من كونه كان مبنياً على اللاهوت للأقلية إلى النقل العام للمعرفة المبنية على العلم والتكنولوجيا "إلى جميع أفراد المجتمع". كما تحول الطب والعناية الطبية والعلاج من الطقوس والشعائر والسحر إلى منتجات للعلم والتكنولوجيا وإنتقال الإنتاج من العمل اليدوي واستخدام الأدوات البسيطة المشغّلة باليد أو بقوة الحيوانات إلى المكائن والأجهزة المبنية على العلم والتكنولوجيا. الماء النظيف والمعقم والتغذية والمواد الغذائية الأكثر صحية والنقل والمواصلات والإنتاجية الأعلى والتحرر من الظروف الطبيعية، ما هي سوى أمثلة على تطبيقات أو نتائج للعلم والتكنولوجيا). أن هذه الأمثلة ينبغي أن لا تفسر وكإنها تعني بأن جميع تطبيقات "أو إستعمالات" العلم والتكنولوجيا هي من المتع البشرية creature comforts، ولكن جميع المتع البشرية المادية وعدد كبير من المتع البشرية غير المادية هي في الحقيقة تطبيقات أو إستعمالات للعلم والتكنولوجيا لذا. يكون الإستنتاج الذي يفرض نفسه هو أنه من أجل تحقيق بداية ناجحة و/ أو إسناد وإستمرار عملية التطور، على البلدان والأقاليم المتخلفة إعطاء أهمية كبرى لكل من العلم والتكنولوجيا، وتطبيقاتهما. وبما أن القطاع الاقتصادي الذي ينجز (أو يطبق) التكنولوجيا، التي لا تعدو أن تكون نفسها تطبيقاً أو استعمالاً للعلم، هو قطاع الصناعة، وبما أن القطاع الذي يجهز اليد العاملة لكل من التكنولوجيا (أي بعبارة أخرى لقطاع الصناعة) والعلم هو القطاع (أو النظام) التعليمي للمجتمع، التأكيد على العلم والتكنولوجيا يعني في التطبيق العملي التأكيد على كل من التصنيع وقطاع التعليم في المجتمع. (أو. اي. سي. دي، ١٩٧١ وميردال، ١٩٦٩ والأمم المتحدة، ١٩٦٣)[٧]. وهنا بالذات تكمن الإختلافات الأساسية بين البلدان والأقاليم المتطورة والمتخلفة. ففي حين يتمتع القطاع الصناعي والنظام

التعليمي في البلدان والأقاليم المتطورة بالحيوية والتوسع والتطور، يلاحظ بأن هذا القطاع وهذا النظام في البلدان والأقاليم المتخلفة اما مفقودان أو راكدان أن وجدا. أن تجربة الأقاليم (القديمة) في البلدان المتطورة تشير إلى نفس الإستنتاج.

يؤكد ميردال (أن جوهر أية مشكلة اجتماعية يتعلق بتغيير تراكمي ودائري متشابك ومعقد). (ميردال، ١٩٦٩، ١٤).

أن التطور والتخلف هما حصيلتان لعمليات تراكمية ولولبية متشابكة ومعقدة[٨]. وحسب هذه الفرضية التي تكون الإطار النظري الأساسي لهذه الدراسة، فإن أي تبديل لأي متغير (أو تبدل فيه) يتعلق بإحدى أبعاد المجتمع، ينتج عنه تغيرات أو تبدلات مؤيدة ومساندة له بدلاً من خلق تغييرات أو تبدلات موازنة أو معوضة له. ويحرك النظام (أي المجموع الكلي لإبعاد المجتمع ضمن حيز مكاني محدد المعالم) باتجاه التغير الأول بدلاً من خلق وضع توازن أو إستقرار للقوى الفاعلة ضمن النظام، أو يحرك النظام باتجاه معاكس. إن التغييرات أو التبدلات الثانوية تصبح نفسها أسباباً لتغييرات أو تبدلات أخرى، وهكذا تؤدي إلى حركة لولبية الشكل للنظام برمته. ومن خلال هذه الحركة يصبح كل شيء سبباً ونتيجة لكل شيء آخر[٩]. وبالإضافة إلى ذلك التبدلات في أي متغير، أي التبدلات الناتجة عن التغييرات والتبدلات الرئيسية والثانوية، تعمل على إنتاج تغيرات أو تبدلات في متغيرات أخرى. كما أن التبدلات في المتغيرات الأخرى تحدث تبدلات في المتغير الرئيسي. وبتعبير آخر، هناك آثار التغذية الاسترجاعية (feed_back) التي تقوي التبدلات الرئيسية الأصلية، كما أن هذه التبدلات لا تحرك النظام في نفس اتجاه التبدلات الأصلية فحسب، بل إنها تحركه إلى مدى أبعد من هذه التبدلات، أيضاً بسبب كون هذه التبدلات (غالباً ما تميل بإتجاه كسب سرعة بمعدلات متسارعة)، كما يؤكد ميردال. وبرغم ذلك، تبدل ما في النظام قد يؤدي إلى تغيرات مضادة أو معوضة. ولكن مثل هذه التبدلات قليلة عددياً نسبياً وتمثل إستثناءً للفرضية العامة المطروحة أعلاه.

العمليات اللولبية التراكمية المقحمة في الحركة بفعل التبدلات الجارية أو الحاصلة في مكان ما في النظام الاجتماعي تحرك النظام بأجمعه بإتجاه أعلى أو بإتجاه أدنى، وليس فقط على نفس المستوى. هذا الوضع هو (الحالة الإعتيادية). ومع ذلك من الممكن تصور إمكانية إيصال حركات النظام نحو الأعلى أو الأسفل إلى توقف نسبي من قبل بعض التبدلات خارجية المنشأ (exogenous)، التي لها القوة الكافية لجلب النظام إلى مثل هذا التوقف النسبي، أو عن طريق تطبيق إجراءات سياسية تهدف إلى إيقاف هذه الحركات. لا يمكن تحت مثل هذه الشروط اعتبار الوضع على أنه يمثل ميولاً أو إتجاهات إعتيادية أو طبيعية، أو تأدية النظام لعمله. إنها ليست اتجاهات ولا تأدية عمل باطنية المنشأ (endogenous) داخل النظام، نفسه، محركة إياه نحو وضع التوازن. وبجانب ذلك إدخال تبدلات ذات منشأ خارجي على النظام والتدخل فيه عن طريق إجراءات سياسية من الممكن أن يعجل حركته إلى مدى أبعد مما يكون عليه الأمر في حالة سيادة الشروط (الإعتيادية). وينبغي هنا فهم تعبير (اعتيادي)، الذي يعني غياب أي نوع من التدخل خارجي المنشأ.

أن فرضية التبدلات (والعمليات) التراكمية واللولبية المتشابكة والمعقدة وتغذيتها الإسترجاعية تكوّن الفرضية الأساسية لهذه الدراسة. وبما أن جميع المتغيرات والتبدلات ضمن هذه العمليات تتفاعل تبادلياً التمييز بين المتغيرات والتبدلات الإقتصادية وغير الإقتصادية ليس مسوغاً، طالما كانت هذه العوامل والتبدلات (ذات صلة وثيقة) بالأوجه الخاصة بالتطور والتخلف الواقعة ضمن إطار البحث[١٠]

من الممكن التمييز بين وجهين من أوجه عملية التطور هما: الوجه الادائي (instrumental aspect) والوجه الهدفي (goal aspect)[١١]

يشير الوجه الادائي إلى مختلف الأدوات والوسائل (وفي المقام الأول الصناعة والتعليم)، العاملة كوسائط أساسية للتغيير والتبدل في النظام. هذه الأدوات والوسائل تشمل مختلف القطاعات الصناعية للإقتصاد، كالصناعات الأولية والثانوية والثالثية.

أما الوجه الهدفي فيشير إلى الأهداف الصريحة والضمنية والنتائج بعيدة المدى لعملية التطور، والتي تشير إليها مختلف العناصر الأساسية لمستوى المعيشة، مثل التغذية والمسكن والصحة والخدمات التعليمية. ومع ذلك هذا التمييز ينبغي الا يفسر على أنه يمثل تمايزاً فعلياً في الواقع، أو أن الوجهين غير متداخلين، بل ينبغي إعتباره (مُنشَأ) وبخاصة عن طريق التركيب "synthesis" العقلي)، يَسهل عملية التحليل(١٢).

٢ـ التفاوت الإقليمي: و تحت – التخلف

ضمن كل بلد من البلدان المتخلفة والمتطورة، الاشتراكية أو الرأسمالية أو ذات الإقتصاد المختلط، هناك تفاوت بين مختلف الأقاليم التي تشكل النظم المكانية (spatial systems) في حقلي مستويات التطور ومستويات المعيشة.

أن أسباب تواجد وإستمرار التفاوتات هي أسباب مختلفة في مجموعتي الدول المشار إليها أعلاه (أي مجموعة الدول المتطورة ومجموعة الدول المتخلفة)، وذلك بسبب تباين طبيعة وخصائص (المشكلة الإقليمية في الدول المختلفة هذه). هناك أقاليم الموارد (resource regions) والأقاليم الخالية من الموارد (resourceless regions) والأقاليم القديمة والأقاليم المتباطئة (lagging regions) والأقاليم المتروبولية (metropolitan regions). (هيلهيرست، ١٩٧١، ٨٢ـ٩١). ينشأ التفاوت عبر تطورات تاريخية تتصف بكونها معقدة ومتشابكة وبتسبيب لولبي ذو تأثيرات تراكمية. هذه التطورات التي تسببها تغيرات داخلية وخارجية متفاعلة بشكل متبادل، تحرك (في مجرى التطور التاريخي) النظام نحو الأعلى في بعض الأقاليم ونحو الأدنى في أقاليم أخرى. من إحدى سمات هذه العمليات هي إنها، إذا لم تكبح، تؤدي إلى زيادة التفاوتات بين الأقاليم (في البلد الواحد). اما الوسيط الأساسي الذي تنشأ من خلاله هذه العمليات فهو قوى السوق (forces of the market) وسلوكها غير المقيد، إضافة إلى التوسع الكبير في المدن (agglomoration). كما يؤكد، ميردال (السلوك غير المقيد لقوى السوق يميل بشكل اعتيادي إلى زيادة التفاوت بين الأقاليم بدلاً عن تقليله). (ميردال، ١٩٦٩، ٢٦)[١٣] السلوك غير المقيد (بالتدخلات السياسية) لقوى السوق يؤدي إلى التمركز المكاني وإلى تجمع النشاطات الإقتصادية (والنشاطات الثقافية) في أقاليم وأماكن معينة وبعيداً عن المناطق والأماكن الأخرى داخل نفس البلد، وبذلك يؤدي إلى خلق واحات اقتصادية وثقافية وسط صحراء

اقتصادية وثقافية. هذا التمركز في النشاطات الإقتصادية في إقليم معين قد يكون أحياناً نتيجة بعض الظروف الطبيعية المواتية والإيجابية لنوع الفعاليات المتمركز في ذلك الإقليم في الوقت الحاضر أو في وقت من الأوقات في الماضي. وبصورة عامة التمركز المكاني للنشاطات الإقتصادية والفعاليات الثقافية يعود في الأساس إلى (حادثة تاريخية) بدأت في منطقة معينة ولاقت النجاح هناك بدلاً عن منطقة أخرى في نفس البلد. كان من الممكن أن تلاقي نفس النجاح أو نجاحاً أكبر لو بدأت في تلك المنطقة الأخرى(١٤)

وحالما تتحقق البداية وتلاقي النجاح المتوفرات الخارجية والداخلية الناشئة نتيجة ذلك، وخاصة متوفرات التكتيل المتسببة نتيجة العمليات التراكمية، تساند وتغذي عملية التطور في المناطق (المفضلة)، على حساب المناطق الأخرى من البلاد، والتي قد تعاني في نفس الوقت من الركود وفي بعض الحالات حتى من الارتداد(١٥).

الإتجاه (الطبيعي) نحو عدم المساواة الإقليمية التي يخلقها السلوك غير المقيد لقوى السوق بواسطة التسبيب اللولبي للعمليات التراكمية لا يبطل مفعولها إنتقال اليد العاملة ورأس المال والسلع والخدمات. بل على العكس من ذلك، إنتقال هذه العوامل والموارد هو الواسطة أو العجلة التي تنشأ وتتجلى عن طريقها العمليات التراكمية المشار إليها أعلاه، والتي تحرك النظام (بالمعنى الذي عرف به في هذه الدراسة) نحو الأعلى في المنطقة (أو المناطق المفضلة) ونحو الأدنى في المناطق غير المفضلة. الحصيلة النهائية لهذه العمليات في ظل مثل هذه الظروف تبدو شبيهة بلعبة حصيلتها صفر (zero_sum game)، أي إذا حققت المنطقة المفضلة مكسباً، وهذه هي الحالة عادة في ظل ظروف السلوك غير المقيد لقوى السوق، المناطق الأخرى تخسر بالضرورة(١٦)

قوى العمل ورأس المال والسلع والطاقة تميل إلى الآنتقال أو التدفق من المناطق غير المفضلة في بلد معين إلى المنطقة (أو المناطق) المشمولة بالرعاية التي تشهد توسعاً إقتصادياً، أي إلى مركز (أو مراكز) التوسع. (إن تعبير "تدفق" "flow" يستعمل

في هذه الدراسة ليعني الآنتقال من المحيط إلى المركز، الذي هو أكثر بكثير من الآنتقال إلى المحيط من المركز. لذا فإن "التدفق" يختلف عن "التبادل" حسب هذا المعنى).

هجرة السكان إلى مركز التوسع الاقتصادي يميل إلى أن يكون إنتقائياً. وبذلك هذه الهجرة تميل إلى تشويه الهيكل السكاني للإقليم الخاسر ، وخاصة هيكل توزيع السكان حسب الأعمار. يجتذب مركز التوسع عادة الشرائح السكانية الأكثر فعالية وحيوية من الأقاليم الأخرى.

النظام المصرفي في البلاد، يعمل كأداة يتم بواسطتها امتصاص الادخارات (أي الإستثمارات الكامنة) من المحيط وضخها إلى مراكز التوسع[١٧]. وهذا الإمتصاص والضخ للإدخارات يحصل كنتيجة للتوسع في مركز التوسع، حيث أن عوائد رأس المال مضمونة أكثر (بالرغم من إنها قد لا تكون عوائد كبيرة) كما أن فرص الاستثمار متوفرة بسهولة أكثر، وأن (وكالات) الإستثمار لها تجربة أوسع. (وينبغي إضافة عامل آخر يجذب الأغنياء والمثقفين إلى مراكز التوسع، وهو فإنه "الحياة الجذابة" في مثل هذه المراكز). يحصل هذا الوضع بغض النظر عما إذا كان النظام المصرفي واقعاً تحت هيمنة بنوك أهلية أو أجنبية.

أما التجارة فهي الوسيلة التي تسهل تدفق السلع، وخاصة المنتجات الأولية من المناطق الأخرى إلى المركز (والمنتجات الصناعية من المركز إلى هذه المناطق)، وبذلك لاتخلق ميزان مدفوعات غير ملائم لهذه المناطق فحسب، بل تحبط أيضاً الأعمال اليدوية والصناعة هناك، والتي قد تكون (منافسة) للسلع المستوردة. يؤدي هذا الوضع إلى تحويل المناطق الأخرى إلى منتجين ومجهزين للمنتجات الأولية (أي المواد الخام) وأسواق للمنتجات الصناعية والخدمات القادمة من المراكز. يؤدي هذا التحويل إلى تعزيز عملية تصنيع المركز (وتعزيز تطوره الثقافي) من جهة، وإلى زيادة هيمنة الزراعة وإنتاج المواد الخام في المناطق الأخرى. يضاف إلى ذلك بأنه حتى القطاع الزراعي

في المناطق الأخرى يبقى أقل تطوراً من القطاع الزراعي في المركز. (ميردال، ١٩٦٩، ٢٦ـ٢٩). (تستعمل تعابير "المحيط" و"المناطق غير المفضلة أو غير المحظوظة" و"المناطق الأخرى" كمترادفات يمكن استعمال إحداها محل الأخرى دون حصول تغيير في المعنى).

آثار الاجتراف نحو الوراء (wash ـback) وآثار الآنتشار (spread):

تحظى المناطق المنتجة والمصدرة للمواد الخام، أي (أقاليم الموارد) كما يسميها هيلهيرست، بإهتمام خاص في هذه الدراسة. المقصود بهذه المناطق (الأقاليم التي تبني اقتصادياتها على الإستغلال الواسع النطاق لموارده الطبيعية). (هيلهيرست، ١٩٧١، ٨٣).

حالة هذه الأقاليم المنتجة للمواد الخام، التي عليها طلب في السوق الداخلية/ أو في الأسواق العالمية وكذلك في هذه الأقاليم، أكثر تعقيداً، بسبب كون إستغلال هذه الموارد في البلدان المتخلفة يتطلب عادة إمكانية الحصول على مصادر استثمار وخبرة أجنبية، بالإضافة إلى منافذ إلى الأسواق العالمية. هذا العامل الدولي في أقاليم الموارد من الأهمية، بمكان ليس فقط من وجهة النظر الإقتصادية، بل من وجهة النظر السياسية أيضاً. وهذا هو ما يعقّد الوضع لدرجة أبعد. يشير هيلهيرست إلى هذه الخصائص لأقاليم الموارد ويؤكد، على أن (السمات قصيرة الأجل لمشكلة التطور الإقليمي هذه، تشمل بشكل اعتيادي الحصول على منافذ على السوق العالمية وإلى "المهارة –know–how"، بالإضافة إلى توفر الإعتمادات طويلة الأجل. تطور الإنتاج الكبير للموارد الطبيعية له، بسبب هذه العوامل بالذات، بُعد عالمي واضح المعالم، بُعد يميل غالباً إلى تعقيد الموضوع إلى حدّ بعيد). (هيلهيرست، ١٩٧١، ٨٤).

تدفق الموارد في إقليم المصادر، خاصة عند تواجد العنصر العالمي، هو تدفق مكرر بمعنى من المعاني، وذلك لأن تدفق الموارد ليس مقتصراً على كونه يجري نحو المركز (أو المراكز) الداخلية (داخل البلاد)، بل يمتد ليجري إلى المركز (أو المراكز) العالمية أيضاً.

قد يتخذ تدفق الموارد أحد نمطين: اما إلى المركز الداخلي وإلى المراكز العالمية مباشرة وفي آن واحد، أو إلى المركز الداخلي كمرحلة أولى، ومن هناك إلى المراكز العالمية. يقوم المركز الداخلي عادة في كلا النمطين باحتجاز الدخل المتحقق عن استغلال هذه الموارد، أو يقوم على الأقل باحتجاز ذلك الجزء من الداخل الذي لا تستولي عليه المراكز العالمية. وبكلمة أخرى فإن إحتجاز هذا الدخل يجري من قبل كل من المركز الداخلي والمراكز العالمية. يحرم الإقليم (المنتج لهذه الموارد) نفسه، نتيجة ذلك، من هذه المداخيل، وبالتالي من مصادر الإستثمار الإحتمالية. يخلق هذا الوضع، بالإضافة إلى ذلك، تبعية إقليم الموارد للمركز الداخلي وللمراكز العالمية في مجالات الأسواق والمهارة والاعتمادات المصرفية.

إن ما يتضمنه الموضوع هنا هو مدى أو نسبة حجم تدفق الموارد إلى خارج إقليم الموارد. سيكون هذا المدى، في حالة غياب العنصر العالمي، أقل مما هو عليه الحال، على أكثر احتمال، في حالة وجوده.

ليس التفاوت الإقليمي ضمن البلدان المنفردة نتيجة التسبيب اللولي للعمليات التراكمية للعوامل الإقتصادية فحسب، بل هو أيضاً نتيجة للعوامل غير الإقتصادية العاملة على الإبقاء على حركة النظام نحو الأدنى وإيقاف أو عرقلة حركته نحو الأعلى. ضمن العوامل غير الإقتصادية العاملة في المحيط ما يلي: خسارة جزء من (وفي حالات حادة جميع) السكان النشيطين عن طريق الهجرة إلى المركز، خصوبة (سكانية) عالية، هيكل مشوه لأعمار السكان، رداءة وضئالة التسهيلات والخدمات العامة، كالطرق وسكك الحديد والمواصلات وغيرها، إنخفاض وضعف الخدمات الصحية العامة والخاصة، العلاجية والوقائية، فقدان أو قلة الخدمات التعليمية، فقدان مراكز التكتيل السكاني، وغيرها[١٨].

يسمي ميردال النتائج المشتركة لهذه العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية والتغييرات فيها "آثار الإجتراف الخلفي" (الاجتراف الخلفي عبارة عن الحركة الخلفية

الناشئة عن فعل قوة دافعة) للتوسع الاقتصادي في المركز. تشبه هذه الآثار العنصر الآنتزاعي للهيمنة التي أشار إليها هيلهيرست. (راجع حاشية رقم ١٣ من هذه الدراسة).

بالإضافة إلى آثار الاجتراف الخلفي للتوسع الإقتصادي في المركز، هناك ما يسمى بـ (آثار الآنتشار) التي تمثل الزخم التوسعي المندفع من المركز إلى مناطق البلاد الأخرى. وهذا الزخم الفيضاني (spill_over) يجري نتيجة اتساع السوق في مركز التوسع نفسه للمنتجات الزراعية والمواد الخام من المناطق الأخرى (وكذلك نتيجة للتكتيل في المركز نفسه). آثار الآنتشار في فرضية ميردال تشبه العنصر التوزيعي لفرضية الهيمنة. ولكن ينبغي ملاحظة كون آثار الآنتشار، كآثار الاجتراف الخلفي، تفعل فعلها ليس فقط من المركز الداخلي، بل من المركز (أو المراكز) العالمية أيضاً.

تبدأ الصناعات الإستهلاكية بالآنطلاق في المناطق التي توجد فيها صناعة إستخراجية كبيرة لدرجة كافية وتستخدم عدداً هاماً من العمال. وإذا حصل، وأن كان الزخم التوسيعي من القوة بحيث يستطيع معها التغلب على آثار الاجتراف الخلفي، الإقليم هذا تتوفر له الفرصة لأن يصبح مركزاً جديداً للتوسع الاقتصادي يدعم نفسه ذاتياً. ولكن يجب على مثل هذا الإقليم أن يتغلب على آثار الاجتراف الخلفي المولّدة من قبل كل من المراكز الداخلية والعالمية. وهذا شرط يستطيع عدد ضئيل من المناطق تحقيقه. (راجع حاشية رقم ١٣ من هذه الدراسة).

التفاوت الإقليمي والتوزيع القومي للسكان:

منذ بداية القرن العشرين، وعلى الأخص منذ الكساد الاقتصادي الكبير، توسعاً لم يسبق له مثيل في الدور الذي تلعبه الدولة في حياة المجتمع، وخاصة في الحياة الإقتصادية، قد وقع.

دور الدولة في البلدان المتخلفة كان ولايزال حاسماً في المبادرة و/ أو حماية عملية التطور في بلدانها، سواء عن طريق العمليات الإقتصادية مباشرة بواسطة القطاع العام، أو عن طريق الحماية والتشجيع أو مساعدة القطاع الخاص. كانت الدولة في عدد من الحالات مجبرة على التدخل مباشرة في الحياة الإقتصادية للمجتمع من أجل تعزيز التطور، حين أصبح واضحاً أن القطاع الخاص غير قادر على بدء عملية التطور وإدامتها. أن هذه التدخلات السياسية من قبل الدولة قد أصبحت الآن سمة مألوفة في البلدان المتخلفة ومقبولة بصورة عامة.

في البلدان التي يتكون سكانها من قوميات أو مجموعات اثنية متباينة، فإن التدخلات السياسية للدولة وتحديد مواقع النشاطات الإقتصادية (وخاصة الصناعية والثقافية) قد أظهرتا في حالات عديدة ميلاً يعكس تأثير التوزيع المكاني أو الجغرافي لهذه القوميات. أن هذا التوزيع المكاني لهذه القوميات اما قد أُخذ بنظر الاعتبار بشكل صريح (أو واعي)، أو أنه قد أثر بشكل غير مباشر (أو ضمني). ويمكن استقراء هذا الوضع من التوزيع المكاني الواقعي لهذه النشاطات ومن تنفيذ النشاطات الجديدة.

الحالات التي لعب فيها التوزيع القومي للسكان دوراً مؤثراً في اختيار أماكن إقامة النشاطات الإقتصادية قد لوحظت من قبل كتاب آخرين، مثل هاميلتون، الذي يقترح، بأن (تفكير الإنسان حول مكان إقامة الصناعات يتحدد تحت تأثير عدد كبير من الممارسات البشرية والتحيزات والقوانين والآنظمة. القومية والإمبريالية والحقائق

السياسية الأخرى تجهز الإطار الصادق الذي يجري ضمنه تشجيع وتسهيل وتقييد أو منع، لوضع اختيار مواقع للصناعات وتوزيعها ونشرها. (اوديل، ١٩٦٣، هاميلتون، ١٩٦٤، ٤٦ـ٦٤). وبشكل مشابه، موقف السكان، كما يشير إلى ذلك كل من ولاس وراتين (١٩٦٠، ١٤٠) وباترسون (١٩٦٣، ١٣٠) وهاينر (١٩٦٥، ٢٣ـ٢٤)، يمكن أن يجتذب أو يصّد أو ينتقي الصناعات على كل من المستويين الإقليمي والمحلي. لذا فإن الصناعات والمواقع "الشاذة" (anomalous) قد تنتج عن توزيع قومي معين. (اليكساندر، ١٩٦٣، ٣٠٨ـ٣٠٩). (نقلاً عن كورلي وهاكيت، ١٩٧٠، ٣٦٨).

الصناعات والمواقع "الشاذة" الناتجة عن توزيع قومي معين للسكان يمكن ملاحظتها في أماكن عديدة من العالم[١٩]. يقع هذا الشذوذ سواء تم خلق الصناعات وإنشاء المواقع الشاذة بشكل صريح بواسطة التدخلات السياسية أو حصل نتيجة عمليات "اللوالب المفرغة" (vicious spirals) (يفضل تعبير "اللولب المفرغ" على تعبير "الحلقة المفرغة" لنفس الأسباب المدرجة في الهامش رقم (٨) التي تؤدي إلى نفس النتيجة[٢٠].

العلاقة بين مركز التوسع الإقتصادي والمناطق الأخرى من البلاد تتصف بممارسة السلطة الإقتصادية والسياسية والثقافية من قبل المركز وتنفيذ القرارات التي يتخذها المركز من قبل المناطق الأخرى (التي سيطلق عليها من الآن فصاعداً اسم "الأطراف")، وبكلمة أخرى هذه العلاقة هي علاقة هيمنة من قبل المركز والتبعية من قبل الأطراف في جميع، أو ما يقارب جميع، الهياكل والبنيات وعمليات إتخاذ القرارات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والإدارية والثقافية. يعتبر جون ف. فريدمان (Friedmann) على سبيل المثال، العلاقة بين المركز والأطراف في الأساس علاقة "إستعمارية" في طبيعتها[٢١] ويعترف هيلهيرست، كما أشير إلى ذلك سابقاً، بأن السلطة السياسية من الممكن أن تستخدم، وتستخدم بالفعل، للمصلحة الإقتصادية للمركز الذي هو أقوى النظم الثانوية في النظام المكاني ضمن البلد الواحد.

بالإضافة إلى النمط العام للعلاقات بين المركز والأطراف، فإن المناطق التي يسكنها سكان ينتمون إلى قومية مختلفة تعاني بشكل إعتيادي من وضع المركز، الأطراف (الذي أشير إليه أعلاه) ومن فقدان الوسائل والقنوات لممارسة الضغط على المركز بسبب كون المركز يميل عادة إلى كونه يضمر (أحياناً بشكل قوي) شكوكاً حول هذه القومية وتطلعاتها. يضاف إلى ذلك أن هذه القومية (أو الأقلية) تفتقد نفسها أحياناً إلى القيادة وإلى وسائط المواصلات القابلة للإستمرار، وهكذا تميل إلى المعاناة من اللامبالاة والعزلة والنفور[٢٢].

وبطبيعة الحال القومية الصغيرة تُستخدم أحياناً "كبش فداء" حينما يشعر المركز بأنه غير آمن أو ضعيف (سياسياً أو إقتصادياً أو عسكرياً أو حتى أحياناً ثقافياً). يصبح من الضروري، في هذا النطاق، معالجة مسألة السلطة بصورة عامة، بسبب كون العلاقة، كما ذكر أعلاه، بين المركز والأطراف تحددها وتهيمن عليها بنيات وهياكل وعلاقات السلطة.

يميز يوهان غالتونغ، عند تحليله للسلطة، بين "قوة على الآخرين" و"قوة على الذات"، يشار للقوة على الذات بتعبير "حكم ذاتي" (autonomy) ويقصد بها (القدرة على وضع أهداف تعود إلى واضعها.. والسعي من أجل تحقيقها "وليس أهدافاً مفروضة من الخارج"). أما القوة على الآخرين فتشير إلى القوة الممارسة على الآخرين من قبل المسيطر على القوة. الأمة (أو المجتمع أو الفرد) تفتقد إلى القوة على ذاتها إما بسبب كونها هدف (أو مُتَلَقِي) للقوة على الآخرين أو بسبب فقدانها للتطور الداخلي، أي فقدانها النضوج نحو الحكم الذاتي. ويفرق غالتونغ بين "ثلاثة قنوات للقوة"، بين ثلاثة أنواع من القوة على الآخرين هي: القوة الأيديولوجية (أو الفكرية) والقوة المجزية (أو المربحة) والقوة القصاصية (أو التأديبية). القوة الأيديولوجية هي "قوة الأفكار"، والقوة المجزية هي "قوة البضائع التي يمكن تقديمها" أي تقديم شيء مقابل شيء آخر، والقوة القصاصية هي "قوة امتلاك" السيئات "التي يمكن تقديمها،

أي الدمار والهلاك، والتي تسمى أيضاً العنف أو القسر"[٢٣] حسب الصورة التي يقترحها غالتونغ، الأنواعالثلاثة للقوة تتحقق عن طريق: الثقافة (القوة الأيديولوجية)، الإقتصاد (القوة المجزية) والقوات المسلحة (القوة القصاصية). ولكي تكون هذه الأنواعالثلاثة للقوة فعالة وفاعلة يجب نقلها أو إيصالها. ومن أجل الوصول بشكل مؤثر إلى متلق أو مستلم القوة، فإن الأنواعالثلاثة للقوة ينبغي أن تنسق. والذين يقومون بمهمة التنسيق بين هذه الأنواعالثلاثة من القوة هم الساسة أي أن العملية السياسية تقوم بمهمة التنسيق هذه.

ولكن من أجل الوصول إلى متلق أو مستلم القوة والتأثير عليه، فإن نوعاً من الخضوع والإذعان (القوة الإيديولوجية) وعنصر من الإعتماد والتبعية (القوة المجزية) ودرجة معينة من الخوف (القوة القصاصية) يُفترض توفرها ووجودها لدى متلق أو مستلم القوة هذا. نقائض الخضوع والإذعان والإعتماد والتبعية والخوف، هي احترام النفس والاكتفاء الذاتي والشجاعة والتي تمثل بمجموعها الحكم الذاتي أو القوة على الذات. القوة على الآخرين والقوة على الذات في حالة الأطراف، وخاصة إذا كان سكانها من قومية تختلف عن القومية السائدة، وقوتها على الذات مفقودة أو غير متوفرة لها بسبب كونها أطراف لذلك تفتقد إلى التطور الداخلي.

وهكذا، وبما أن أقاليم الأطراف لا تستطيع توجيه قوة مساوية باتجاه المركز، فإن الخيار الوحيد المتوفر لديها هو تطوير القوة على نفسها أو ذاتها، أي إنها تحتاج إلى "التحصين" ضد القوة الموجهة نحوها من المركز بواسطة رفضها أن تكون متلقية أو مستلمة للقوة فقط. وبكلمة أخرى، ا بحاجة إلى أن تصبح ذات حكم ذاتي من أجل ممارسة القوة. حين تعلق الأمر بقضايا إقليمية، كالتطور الإقليمي، وفي نفس الوقت من أجل معادلة القوة المرسلة من المركز، أي أن هناك حاجة إلى جريان للقوة ذو اتجاهين (من المركز إلى الأطراف وبالعكس).

منابع القوة هي الموارد والهياكل أو البنيات. قوة الموارد (أي المستمدة من الموارد على اختلاف أنواعها من طبيعية وبشرية واقتصادية وثقافية... الخ) والتباين في توزيعها المستمد من كينونة الشخص أو من شيء يملكه تعني السيطرة على الموارد وعلى توزيعها[٢٤] اما القوة الهيكلية أو البنيوية (العلاقات) فهي قوة مستمدة من موضع في هيكل أو بنية (أي من تسنم موضع أو أخذه بالقوة في بنية معينة) مثل رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء أو مديرية المخابرات والأمن أو قائد فرقة... الخ).

مزيج الإستغلال (العلاقة التبادلية) والتشظظ (فَرِّق تَسُد) والتغلغل يمكن أن يسمى (الإمبريالية)، الهيمنة، أو القوة البنيوية. ويتحقق أو يقع هذا الوضع عن طريق التبعية (أو الاعتماد على الآخرين). القوة البنيوية أو الهيمنة تخدم هدف إزالة الحكم الذاتي (أي القوة على الذات). ويجب التأكد هنا على أن الهيمنة والمساواة هي هياكل أو بنيات متناقضة.. والهيمنة ليست بالتأكيد خطوة على الطريق المؤدي إلى المساواة، كما تدعي فلسفة الوصاية (النيو) كولونيالية. لكن المساواة قد تبرز كرد فعل على الهيمنة، كما يستنتج غالتونغ. (غالتونغ، ١٩٧٣، ٤٧)[٢٥]

ينزع عامل المسافة عادة إلى تقليل مدى إنتقال عوامل الإنتاج بين البلدان والأقاليم. إحتكام، المسافة (Friction of distance) ليس عنصرا فاعلا بشكل متماثل. احتكاك المسافة، أو عامل المسافة لا يؤثر بشكل متماثل على النظام المكاني. تعتمد درجة إحتكاك المسافة على مستوى تطور نظام الطرق والنقل في البلاد. وهذا النظام نفسه يتحدد بدوره بمستوى التطور (العام) المتحقق فعلا في تلك البلاد أو ذلك الإقليم، ولدرجة أقل على الكثافة السكانية هناك.

لذا ففي المنطقة التي تفتقد إلى نظم طرق وسكك حديثة متطورة لدرجة جيدة، وإلى وسائل مواصلات حديثة وفيها كثافة سكانية منخفضة، يمثل احتكاك المسافة عائقا في تطور تلك المنطقة. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن احتكاك المسافة في العديد من مناطق المصادر يبدو مؤثرا بإتجاه واحد بصورة عامة، أي إنتقال المواد الخام وعوامل الإنتاج

باتجاه واحد، من المحيط إلى المركز، في حين أن إنتقال الموارد الضرورية لتطوير أية منطقة (أو مناطق) – مثل الخبرة والمهارة، التقنية (التكنولوجيا)، التعليم، الخدمات الصحية... الخ – في الاتجاه المعاكس، أي من المركز إلى المناطق المحيطية (ومن ضمنها مناطق المصادر)، هو إنتقال ضئيل وبطيء. لذا تأثير احتكاك المسافة ليس متماثلاً. وبكلمة أخرى، فإن احتكاك المسافة يبدو وكانه يعوق ويعرقل عمل أو تأثير (آثار الآنتشار)، ولكنه لا يبدو كعامل ذو شأن في عمل أو تأثير (آثار الإجتراف الخلفي).

تزداد أهمية إقليم أو منطقة المصادر عندما يصبح (تطورها موضوع الساعة)، أي عند إكتشاف هذه المصادر وتقدير إمكانياتها الكامنة من قبل المركز (هذا المركز قد يكون داخل البلاد أو خارجها)، تطور مثل هذه المنطقة سيعتمد على مدى كون تكامل المنطقة في النظام الحيزي للبلاد يعتبر أساسياً من قبل المركز (وكيف سيؤثر مثل هذا التكامل على تعزيز تطور المركز نفسه).

إذا، ومتى قرر المركز إستغلال مصادر إقليم المصادر، عامل السكان يدخل في الصورة (أو المعادلة)، حيث أن الكثافة السكانية في الإقليم تصبح عاملاً مهماً في تحديد كلاً من درجة إستغلال المصادر (وإمكانية تطوير الإقليم). ففي المناطق ذات الكثافة السكانية المعتدلة (المناسبة) توجد أسس تحتية قائمة (infrastructure)، أي نوع من البنية الإقتصادية والسياسية، يجب أخذها بالحسبان. وهذا الوضع يجعل العامل الإقتصادي الذي يتضمنه استغلال المصادر في الإقليم (من ناحية التكاليف) أقل حدة بسبب وجود هذه الأسس القائمة فعلاً، ولكن هذا يترك أحياناً العامل السياسي لأخذه بالحسبان. اما في الأقاليم ذات الكثافة السكانية الضئيلة، العامل السياسي هو أقل تعقيداً، ولذا يمكن إهماله دون أن ينطوي ذلك على مخاطر، في حين يصبح العامل الاقتصادي أكثر حدة، بمعنى أن استغلال مصادر الإقليم تتطلب إقامة الأسس الضرورية بسبب كونها (مفقودة عملياً) في مثل هذا الإقليم.

يصبح الوضع أكثر تعقيداً عند الأخذ بالحسبان حقيقة كون استغلال المصادر يتطلب مبالغ كبيرة من الإستثمارات والمهارة وإمكانية الوصول إلى أسواق البلاد والأسواق العالمية. وهكذا فإن إستغلال مصادر إقليم المصادر ينزع إلى أخذ طابع إقليمي ومحلي وفي حالات عديدة طابع عالمي أيضاً في الوقت نفسه. وهذه الجوانب يجب أخذها بنظر الإعتبار في آن واحد.

وحسب هيلهيرست الأقاليم ذات الكثافة السكانية الضئيلة تتميز (بفقدان تسلسل هرمي للمدن)، وبوجود نظام نقل هزيل (ليس له عادة أكثر من ارتباط "أو اتصال" واحد متطور بشكل جيد مع نظام النقل في البلاد)، وأسس اقتصادية واجتماعية قليلة إلى الحد الأدنى أو بمستوى تطور متدني جداً. (وفي ظل مثل هذه الظروف)، يستنتج هيلهيرست (إستراتيجية التطور الوحيدة الملائمة اقتصادياً هي إستراتيجية تركيز النشاطات على مستوى البلاد، في محاولة لتحقيق آثار التكتل بشكل كبير، بهدف توسيع إقتصاد الإقليم عن طريق آثار الآنتشار المنطلقة من هذه المجموعة المركزة من النشاطات على مستوى البلد. إن نشر النشاطات على مستوى البلاد ضمن أراضي الإقليم تبدو غير ممكنة في ظل الظروف القائمة والمفترضة لإنها تتطلب إستثمارات بنيوية أكثر بكثير مما يمكن تمويله في ظروف ندرة رأس المال) (هيلهيرست، ١٩٧١، ٨٤ـ٨٥). إضافة إلى ذلك من الضروري بذل جهود من أجل زيادة مردودات رأس المال عن طريق تركيز كل من الإستثمار الإنتاجي والإستثمار الأساسي، أي الإستثمار على البنية التحتية (infrastructure) كلما كان ذلك ممكناً، أي إلى الحد الأقصى الممكن عملياً.

أما بالنسبة للمناطق أو الأقاليم ذات الكثافة السكانية المعتدلة والتي لها بنية إقتصادية وسياسية قائمة، فإن الإستراتيجيات الحيزية المتيسرة للتطبيق هي عديدة، وإختيار إحداها بدل الأخرى يعتمد على أهداف المركز. فإذا كان هدف المركز توسيع إقتصاد الإقليم، مع إفتراض وجود مركز إقليمي ذو موقع جيد ومتطور بشكل كاف، الإستراتيجية المتاحة هي نشر الإستثمارات المتوفرة في نشاطات ذات طابع وطني (أي

على مستوى البلاد)، على المراكز الثانوية والثالثية داخل الإقليم وفي أماكن ذات مراتب أدنى (في التسلسل الهرمي لحجم المدن داخل الإقليم). أما إذا كان الهدف هو تعزيز الإقتصاد الحيزي للإقليم، فإن الإستثمار وإقامة الأسس الإضافية في الإقليم يجب أن يكون متمركزاً بدل أن يكون منتشراً (أو مشتتاً)، وفي مثل هذه الحالة " من الأفضل تركيز الإستثمار في أضعف قسم من الإقليم: (أ) إما في مكان واحد، أو (ب) على إمتداد طريق للنقل" (هيلهيرست، ١٩٧١، ٨٥). ففي الحالة (أ) تجب التوصية بإستراتيجية مراكز النمو وفي الحالة (ب) تجب التوصية بإستراتيجية محاور النمو. إلا أن الإستراتيجية السابقة هي المفضلة بسبب كونها تحقق إقتصاديات التكتل (agglomeration economies).

وبغض النظر عن الإستراتيجية المتبناة، فإن أقصى درجات الحصول على المعلومات والأسواق لأكثرية مراكز السكان في الإقليم، إلى الحد الممكن اقتصادياً ضمن فترة زمنية محدد، بدلاً من عدد محدود من المراكز، هو هدف أساسي من اجل تحقيق:

١) إنتشار التقنية (التكنولوجيا) الحديثة والعلم إلى أقصى حد عملي ممكن.

٢) توسيع الأسواق للمنتجين في المراكز الإقليمية ذات المراتب الأدنى (في التسلسل الهرمي).

٣) جعل هذه المراكز ذات المراتب الأدنى أكثر جاذبية بالنسبة للمنتجين المحليين والمهاجرين إليها من محيط الإقليم.

وبكلمة أخرى، فإن الهدف هو (إعطاء إمكانية درجة أعلى من الحرية في إتخاذ القرارات الإقتصادية والإجتماعية إلى المستويات الأدنى من الهرم الإقليمي)، (هيلهيرست، ١٩٧١، ٨٦)، أي أن الهدف هو، بكلمات غالتونغ تحقيق (القوة على النفس) من قبل الإقليم.

الفروقات بين الدول المتخلفة والأقاليم تحت المتخلفة:

كما تمت الإشارة في بداية هذا الفصل، التطور والتخلف يعتبران بصورة عامة مفهومين نسبيين، فإحدى البلدان (أو عدد من البلدان) تُربط ذهنياً ببلد آخر أو ببلدان أخرى في عدد معين من المتغيرات أو الإبعاد، سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية أو ثقافية. فالبلدان التي لها مقادير أكثر من مستوى محدد مسبقاً وبشكل إعتباطي وكيفي من هذه المتغيرات أو الإبعاد تسمى بلداناً متطورة، وتلك التي لديها مقادير أدنى من ذلك المستوى تسمى بلداناً متخلفة، نامية، فقيرة، متأخرة، أو بأي اسم آخر.

لذا، وبلغة مفهومة أو فكرة المجاميع (concept of sets)، يمكن اعتبار العالم بأجمعه مجموعة كونية (universal set) لها مجموعتين ثانويتين هما: المجموعة الثانوية المتكونة من البلدان المتطورة، والمجموعة الثانوية (subt_set) المتكونة من البلدان المتخلفة. ولمجموعة البلدان المتخلفة بدورها مجاميع ثانوية عديدة، يمكن أن يقال أن عددها يبلغ عدد البلدان المتخلفة نفسها، حيث أن كل عنصر في مجموعة يمكن إعتباره كمجموعة ثانوية بيّنة المعالم من تلك المجموعة (جيأنك، ١٩٦٧، ١٤). البلدان المتخلفة المنفردة (والتي هي نفسها مجموعة ثانوية من مجموعة البلدان المتخلفة) يمكن أن يكون لكل منها مجاميع ثانوية عديدة بعدد الأقاليم المكونة لها (الإقليم هو مجموعة ثانوية ضمن البلد المتخلف). وبما أن المجموعة التي تمثل ذلك البلد تسمى (متخلفة) مجموعتها الثانوية يمكن أن يشار إليها بتعبير (ماتحت المتخلفة) (أو "دون المتخلفة"، مع تفضيل التعبير الأول). لذا يمكن تسمية الأقاليم المتخلفة في البلدان المتخلفة بالأقاليم ماتحت المتخلفة كتمييز لها عن الأقاليم المتخلفة في البلدان المتطورة والتي تسمى عادة بالمناطق الكاسدة أو المتلكئة(٢٦)

إضافة إلى هذا الفرق "الشكلي" (formal)، فإن البلدان المتخلفة والأقاليم ماتحت المتخلفة بينها فروقات أخرى. وعلى كل حال، هذه الفروق تجد أصولها في حقيقة كون الأقاليم ماتحت المتخلفة هي مجاميع ثانوية من مجموعة البلدان المتخلفة.

بالرغم من أن كل من ميردال[٢٧] وفرانك[٢٨] يؤكدان بأن عدم المساواة الإقليمية والعالمية والتخلف الإقليمي والدولي متشابهان، إلا أن هناك في الواقع فروقات مهمة بين الاثنين (أي بين البلدان المتخلفة والأقاليم المتخلفة) تشمل كل من درجة وحدّة (آثار الاجتراف الخلفي) لميردال والمجال المتوفر لاتخاذ إجراءات سياسية بيد السلطات المختصة لتقييد وتوجيه السلوك الحر لقوى السوق و/ أو تسريع (آثار الآنتشار). كما أن هناك فرق بينهما من ناحية القوة المتوفرة لكليهما.

أولاً: بسبب الغياب النسبي العملي للمعوقات (عدا احتكاك المسافة) في طريق الآنتقال الحر لعوامل الإنتاج والمصادر المنقولة ضمن حدود البلد الواحد. ليست هناك بصورة عامة تقييدات على جريان هذه العوامل والمصادر من المحيط إلى مركز التوسع الإقتصادي، في حين أن الوضع يختلف على المستوى الدولي، حيث أنه بالإضافة إلى كون احتكاك المسافة أعظم بكثير، هناك العديد من الحواجز والمعوقات أمام تدفق العوامل والمصادر إلى خارج البلاد المتخلفة، مثل جوازات السفر والفيزة، وأنظمة وقوانين الهجرة وأنظمة التحويل الخارجي والسيطرة عليه، والتقييدات على التجارة (كالحماية والجمارك... الخ) على سبيل المثال.

ثانياً: يمكن، ويحصل فعلاً، أن تقوم جميع العوامل والمصادر ضمن البلد الواحد بالآنتقال بشكل حر من المحيط إلى المركز، في حين أن الوضع بين البلدان يختلف، حيث يجري تدفق المصادر أساساً، خاصة المنتجات الأولية، على نطاق واسع ولكن تحت تقييدات معينة، اما تدفق رأس المال والعوامل الأخرى فيحصل على نطاق محدود نسبياً. حتى إنتقال هذه المصادر والعوامل يمكن إيقافه من قبل سلطات البلد المتخلف (أو البلدان المتخلفة) التي يخصها الأمر، مع الأخذ بعين الإعتبار الإتفاقيات الدولية.

في حين أن تدفق العوامل والمصادر من المحيط إلى المركز لا يمكن إيقافه سوى من قبل المركز نفسه. وإذا تم إيقاف التدفق هذا من قبل الإقليم ذلك سيؤدي إلى ردود فعل عنيفة من المركز[٢٩]

تؤكد النقطة الأولى مسألة العقبات والحواجز، في حين أن النقطة الثانية تؤكد مسألة درجة الآنفتاح التي تحدد بدورها مدى تدفق العوامل والمصادر.

ثالثاً: قد يعاني المركز في البلاد من الخسارة إلى العالم الخارجي عن طريق التجارة والعلاقات الأخرى، (حول طبيعة وحجم هذه الخسائر راجع، على سبيل المثال، ميردال، ١٩٦٩، ٥١ـ٥٢، سزينتز، ١٩٧١، القسم المتعلق باستنزاف وخسائر الدخل، فرانك، ١٩٦٩، ٦ـ٨) في حين أن المحيط في نفس البلاد يتعرض، بالإضافة إلى الخسائر في العالم الخارجي بصورة غير مباشرة عن طريق المركز وكجزء من البلاد، إلى خسائر للمركز نفسه بصورة مباشرة، عن طريق إنتقال اليد العاملة ورأس المال والسلع والبضائع والطاقة والكفاءات المهنية (الصناعية والتجارية) إلى المركز، (ويصبح هذا التدفق أكثر ضخامة في حالة إقليم المصادر)، وبعبارة أخرى، فإن المحيط يعاني من خسائر مضاعفة وعلى مرحلتين، الأولى خسائر إلى المركز في داخل البلاد، والثانية خسائر إلى العالم الخارجي بشكل مباشر و/ أو غير مباشر عن طريق المركز في الداخل.

رابعاً: البلد المتخلف التابع الذي يرغب في الحصول على الإستقلال، أي يريد التخلص من تبعيته، قد يقوم بتبني (أو يتبنى فعلاً)، ويتبع إجراءات سياسية تهدف إلى تعديل درجة تبعيته أو إنهائها نهائياً، ويستطيع التدخل في السلوك الحر لقوى السوق بغض النظر عما إذا كانت هذه الإجراءات توافق عليها أو تعارضها دولة أو أخرى من دول العالم. (ليس دائماً عادة، بسبب الاتفاقيات الدولية وتدخل البلد السائد). وتستطيع أية دولة متخلفة أو مجموعة من الدول المتخلفة استعمال مصادرها لتحقيق أهداف غير الأهداف الإقتصادية (أهداف سياسية، مثلاً)، أو للعب أو مناورة دولة متطورة أو مجموعة من البلدان المتطورة ضد دولة ودول متطورة أخرى، ومثل هذه

الإجراءات تشمل تأميم الشركات الأجنبية، الحماية، منع هجرة الأيدي الماهرة وغير الماهرة... الخ.

أما بالنسبة للمحيط (أو الإقليم) داخل بلد معين، فإن مجال التحرك غير متوفر بصورة عامة[٣٠] أن سياسيات التطور الإقليمي تصاغ عادة من قبل المركز، كما أن تطبيقها يتطلب التخطيط والتمويل والتنفيذ من قبل المركز، أو على الأقل قبولها من قبله. أن تنفيذ السياسة الإقليمية والتخطيط الإقليمي يجري عادة تحت السيطرة التامة والمباشرة للمركز نفسه. ولكن من الواضح أن المصلحة الإقليمية ومصلحة البلاد (التي تعني في الواقع مصلحة المركز عادة) ليس من الضروري أن تكونا متطابقتان وليستا بالضرورة متطابقتان أو حتى متشابهتان دائماً. وبذلك ما ليستا بالضرورة منسجمتان من الناحية المكانية أو الزمانية. أن هاتين المصلحتين قد تكونا أحياناً متعارضتان أو متضاربتان[٣١].

الفروقات السالفة الذكر بين البلدان المتخلفة والأقاليم ماتحت المتخلفة هي فروقات حاسمة من الناحية العملية، خاصة في البلدان ذات المجموعات السكانية القومية أو اللغوية أو الدينية المختلفة، ذات المركز الأدنى في النواحي الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية من حياة المجتمع. تصبح هذه الحقيقة أكثر جلاءً عند أخذ الملاحظات التالية بنظر الاعتبار: (أ) ملاحظة فريدمان حول العلاقة بين المركز والمحيط، والتي هي في الأساس علاقة استعمارية. (ب) ملاحظة ميردال حول كون الإختلافات العرقية العنصرية والثقافية تخلق العزلة (أو التمييز) العنصري في المستعمرات والدول التابعة. (ج) ملاحظة الكساندر حول ميل الصناعات والأماكن الشاذة للتطور كنتيجة للتوزيع الخاص للمجموعات القومية (أو الاثنية). لذا العلاقات الإستعمارية والتمييز العنصري والصناعات والمواقع الشاذة، إضافة إلى فقدان الإقليم للقوة على نفسه، كلها عوامل تؤدي في الواقع العملي إلى تقييد الإقليم وجعله غنيمة سهلة للمركز في البلاد وللمراكز الدولية أيضاً.

وضع الإقليم ماتحت المتخلف وعلاقاته مع المركز (داخل البلاد) له المميزات التالية:

١) إنعدام الحواجز يؤدي إلى تدفق للمصادر والعوامل المنقولة من الإقليم إلى المركز (داخل البلاد) وإلى المراكز الدولية.

٢) إنفتاح الإقليم النسبي يؤدي إلى التدفق غير المحدود نسبياً لهذه المصادر والعوامل.

٣) ينجم عن هذا التدفق كنتيجة لابد منها خسائر في الدخل والإستثمار الكامن والعوامل الإنتاجية والمهارة.

٤) فقدان القوة على النفس من قبل الإقليم.

٥) فقدان مجال ممارسة الضغط على المركز لتحقيق التطور، وإنعدام الوسائل السياسية إنعداماً عملياً لدى الإقليم بسبب عدم توفرها له.

٦) يستخدم المركز سلطته (أو قوته) السياسية من أجل تحقيق مصلحته الإقتصادية وفوائد أخرى.

اما على مستوى البلاد فإن المراكز في جميع البلدان المتخلفة تقريباً تتمتع بما يقارب السلطة المطلقة. ويعود هذا إلى البنى السياسية القائمة في هذه البلدان التي تتميز بالمركزية. والمركزية تعني بدورها أن الأقاليم لا تتمتع بأية قوة (أو سلطة)، أو تتمتع بقوة محدودة جداً في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية.

المركز هو عادة مقر الحكومة المركزية، أي مركز اتخاذ القرارات، مركز القوة والسلطة، وأولئك الذين يتخذون القرارات حول اختيار مواقع النشاطات الإقتصادية والثقافية يميلون عادة إلى النظر إلى (المصالح الوطنية) وكإنها تطابق مصالح المركز نفسه، فقط حيث تقيم الأغلبية، أن لم يكن جميع، هؤلاء (أي متخذي هذه القرارات) ولا يجري هذا بالضرورة عن وعي دائماً ولكنه غالباً ما يكون كذلك. إضافة إلى ذلك، فإن المركز، الذي هو عادة عاصمة البلاد والإقليم المحيط بها تعتبر من قبل متخذي

هذه القرارات رمز "الأمة" أو البلد، وأحياناً كثيرة ليس رمزاً بل "الأمة" ذاتها أو "البلد" نفسه (بحجم مصغر). وبسبب ذلك، إضافة إلى عامل الهيبة، يُعطي المركز الآنتباه الأعظم والعناية الكبرى من قبل متخذي القرارات، إضافة إلى أموال البلاد.

أما بقية أنحاء البلاد ا تترك مهملة، وغالباً ما يكتشف المركز عدم قدرته على تعزيز تطوره عن طريق مصادره الداخلية الذاتية، لذا يلجأ إلى إستنزاف رأس المال لتمويل تطوره من بقية أنحاء البلاد، وخاصة من المناطق ذات المصادر الطبيعية. وبما أن هذه المناطق هي مناطق متخلفة أيضاً، لذا يتم فتح طريق مواصلات (أو نقل) يربط منطقة المصادر هذه بالمركز نفسه. كما أن استغلال هذه المصادر يتطلب (بالإضافة إلى فتح طريق) أيدي عاملة ماهرة وطاقة كهربائية ومياه نقية... الخ، لذا يجري استيراد هذه اليد العاملة (الماهرة) من المركز (وأحياناً من خارج البلاد)، ويتم مد خطوط الكهرباء أو إقامة مولدات كهربائية في المنطقة نفسها، وتجهيز ونصب محطات تصفية المياه... الخ. ولكن هذه المشاريع تبقى في الأغلب مجرد "مشاريع دخيلة"(*).

أما اليد العاملة المستوردة ا تحتاج إلى دور سكن ومدارس وعناية صحية وغيرها من أسباب الراحة المدنية المعتادة عليها في المركز، لذا يجري تقديم هذه الخدمات أيضاً في المنطقة.

بعدها يصبح إستغلال مصادر المنطقة حقيقة واقعة (بعد تحقق الشروط المشار إليها مسبقاً). ثم يجري تصدير هذه المصادر إلى مركز البلاد أولاً أو إلى الخارج أو إلى كليهما في أن واحد. ولكن بقدر تعلق الأمر بالمنطقة المنتجة (لهذه المصادر)، فإن الدخل الناتج عن إنتاج وتصدير مصادرها يستبقيها المركز لديه (إذا كان المركز داخلياً)، أو تبقى

(*) تعبير (enclave) يعني بالفرنسية والآنكليزية بلاداً أو مقاطعة محاطة بأرض أجنبية من جميع الجهات. ولكن التعبير قد ترجم هنا إلى (دخيل)، أي شيء ليس له علاقة بمحيطه، كواحة خضراء تحيط بها الصحراء.

جزئياً أو كلياً في الخارج (إذا كان المركز أجنبياً)، دون أن يقوم المركز ببذل أية جهود أو إظهار أية رغبة في إعادة إستثمار جميع (أو جزء) من هذا الدخل في المنطقة المنتجة نفسها بهدف تطويرها. وسبب ذلك يعود عادة إلى حقيقة كون هذا الدخل ويستثمر كله في المركز نفسه. وأية شكوى من قبل المنطقة المعنية بأن المركز يهملها تقابل بالإدعاء بأنه ليس من "المصلحة الوطنية" الإستثمار في تلك المنطقة أو بالإدعاء بأن المركز يبذل أقصى جهوده لتحقيق ذلك، عن طريق الإشارة إلى المشاريع المحدودة العدد التي أنشأها في المنطقة من أجل تمكين استغلال وتصدير مصادر المتطقة. وإذا حاولت هذه المنطقة القيام بأكثر من الشكوى كممارسة الضغط على المركز ا لا تستطيع أن تجعل هذا الضغط ضغطاً مؤثراً بسبب فقد إنها للقوة اللازمة لجعل مثل هذا الضغط فاعلاً. كما إن محاولات كهذه يجري تبطيل مفعولها باتخاذ إجراءات فورية صارمة من قبل المركز، الذي يميل عادة إلى اعتبار مثل هذه المحاولات تهديداً لموقعها المتميز والمفضل و"للمصلحة العامة". وكلا الأمرين (الموقع المتميز و"المصلحة العامة") تعنيان غالباً الشيء نفسه.

تصبح المنطقة، التي هي من ناحية مجرد منطقة هامشية (ثانوية) بالنسبة للمركز، ومن ناحية أخرى منطقة مهمة للمركز وتطوره لوجود المصادر فيها، مشكلة يصعب حلها بالنسبة للمركز، خاصة عندما يتيقن المركز بأهمية مصادر هذه المنطقة. إذ يعطي استغلال مصادر المنطقة درجة معينة من القوة (عن طريق إقامة "المكان أو الموقع الدخيل" الذي هو حصيلة ثانوية ناتجة عن استغلال المصادر هذه)، كما أن ذلك يمنحها نوعاً من الوعي حول موقعها النسبي وعلاقاتها بالمركز (المقصود طبعاً الوعي بين سكان المنطقة). وهذا الوعي يتحقق من خلال قنوات المواصلات والإعلام المقامة من قبل المركز كجزء من "المكان الدخيل" الرامي إلى استغلال مصادر المنطقة، ومن ناحية أخرى، المركز يقلق ويخاف من تفويض (أو إعطاء) أية قوة (أو سلطة) إلى المنطقة. كما أن تطوير المركز والإقليم المحيط به يمتص أكثرية موارد الدولة المخصصة لعملية

التطور في البلاد. وبكلمة أخرى، المنطقة التي يسكنها شعب من قومية أو دين يختلف عن قومية أو دين أكثرية السكان، تصبح في وضع غير ملائم أكثر بكثير مما سبق ذكره. قرارات التوزيع المكاني (الموقعي) للنشاطات الإقتصادية والثقافية يتخذها رجال من المؤكد أنهم متأثرون بالعادات والممارسات والتحيز وقصر النظر والقلق والجهل والآراء المقولبة، (عن الأشخاص والقضايا)، وإلقاء المسؤولية على الآخرين (عن طريق خلق "كبش فداء" أو "أكباش فداء") وغيرها من السمات الإنسانية والاجتماعية السائدة في المجتمع (المتخلف). أن تواجد وتأثير مثل هذه العوامل يعمل عادة لغير صالح الأقليات بصورة عامة.

وهكذا فإن المنطقة ماتحت المتخلفة هي عادة، كما يؤكد فريدمان، مستعَمرة للمركز، ولكنها مستعمرة من نوع خاص. إنها مستعمَرة نادراً ما تستطيع كسر طوق الهيمنة الذي يكبلها. كما إنها لا تستطيع تبني إجراءات سياسية من اجل تنظيم حياتها حسب متطلبات مصالحها وطاقاتها الإقتصادية والسياسية والثقافية القائمة والكامنة.

٣ـ عدم المساواة الدولية والتخلف:

التفاوت والتخلف ليسا ظاهرتان مشاهدتان ضمن البلدان (أي داخل البلدان) فحسب، بل بين البلدان المختلفة أيضاً. والاثنين هما، كما يقترح ميردال وفرانك، مظهرين لنفس العمليات، وكليهما يعتبران مؤشرات لمشاكل متطابقة في الأساس، بالرغم من وجود بعض الفروقات بينهما.

التخلف وعدم المساواة بين البلدان هما الظاهرتان اللتان حظيتا بالقسط الأوفر من إنتباه وطاقات الإقتصاديين والإجتماعيين وعلماء السياسة والآنثروبولوجيين (علماء علم الإنسان) وغيرهم، في حين بقي التخلف الإقليمي في البلدان المتخلفة حقلاً بكراً من حقول البحث والدراسة.

هناك فروقاً صارخة في مستويات التطور المتحققة وفي مستويات المعيشة تقسم العالم في الوقت الحاضر. وكما تشير إحدى مطبوعات الأمم المتحدة، فإن "عُشر نفوس العالم يتمتعون بحوالي ٦٠٪ من دخل العالم في حين أن ٧٥٪ من نفوس العالم يحصلون على ١٠٪ من هذا الدخل" (الأمم المتحدة، ١٩٦٣، ٣٠). يكمن تفسير هذه التفاوتات والفروقات في الفرضية المعروضة في بداية هذا الفصل، وهي فرضية السلوك الحر (غير المقيد) لقوى السوق ضمن إطار التسبيب اللولبي المعقد والمتداخل للعمليات التراكمية.

إنتقال عوامل الإنتاج وعدم المساواة الدولية:

حركة التجارة ورأس المال هي، بعكس ما تقوله بعض الصيغ النظرية، الوسائط التي ينشأ عنها التسبيب اللولبي للعمليات التراكمية نحو الأعلى في بعض البلدان ونحو الأسفل في بلدان أخرى. هذه الحركات (الناتجة عن التسبيب اللولبي للعمليات التراكمية) تخلق التطور للبلدان ذات الصناعة القائمة لدرجة جيدة والتخلف للبلدان التي تسود فيها الزراعة / أو إنتاج المواد الخام.

التجارة الدولية، في ظل شروط السلوك الحر لقوى السوق، هي الواسطة التي يتم عن طريقها تحقيق تدفق المنتجات الأولية من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتطورة، وتدفق السلع المصنعة من البلدان المتطورة إلى البلدان المتخلفة بشروط هي عادة شروط لغير صالح الميزان التجاري وميزان المدفوعات للبلدان المتخلفة. أن أغلبية المنتجات الأولية من البلدان المتخلفة تواجه عادة طلباً غير مرناً في السوق العالمية. كما إن أسعار هذه المنتجات تتصف بتقلبات كبيرة. اما الاستيراد غير المنظم (أو غير الموجه) للبضائع المصنعة إلى البلدان المتخلفة من البلدان المتطورة، قد يقوض الصناعات والحرف اليدوية القائمة في هذه البلدان المتخلفة، بسبب عدم قدرتها على منافسة البضائع المستوردة منافسة ناجحة. وهكذا فإن علاقات البلد المتخلف التجارية مع العالم الخارجي في ظل شروط السلوك الحر لقوى السوق هي إحدى العوامل الرئيسية المؤدية إلى تحويل البلد المتخلف إلى سوق للبضائع المصنّعة المنتجة في البلدان المتطورة، ومصدر للمنتجات الأولية لصناعات أو استهلاك هذه البلدان المتطورة. ومثل هذه العلاقات قد أصبحت ممكنة بفعل الهيمنة السياسية أو الإقتصادية.

أما حركة (أو إنتقال أو تدفق) رأس المال (في ظل الشروط السابقة نفسها)، فهي حركة من البلدان المتخلفة إلى البلدان المتطورة، بالرغم من أن بعض رأس المال ينتقل من البلدان المتطورة إلى البلدان المتخلفة ولو أنه بكميات ضئيلة ومتضائلة باستمرار

بسبب زيادة فرص الإستثمار في البلدان المتطورة نفسها نتيجة تطورها السريع الوتائر، والثورة العلمية – التكنولوجية، وزيادة مخاطر الإستثمار في البلدان المتخلفة. وفي حالة عدم فرض حكومات البلدان المتخلفة قيوداً على التحويل الخارجي وغيره من الإجراءات، فإن إنتقال رأس المال من البلدان المتخلفة قد يكون على نطاق أوسع مما يجري حالياً فعلاً، وذلك بسبب كون عوائد (أو أرباح) رأس المال قد تكون (أعلى و) أكثر ضماناً، وبسبب كون رأس المال نفسه أكثر أماناً بصورة عامة وقابل للتحويل بسهولة أكبر في البلدان المتطورة غير الإشتراكية منها، في البلدان المتخلفة بشكل عام.

مع إن إنتقال اليد العاملة على النطاق الدولي مهم سواء بالنسبة لليد العاملة غير الماهرة أو الماهرة (هجرة ذوو الكفاءات) (brain_drain) فإن هذا الآنتقال "من الممكن إهماله بأمان كعامل ذو أهمية للتسوية الإقتصادية الدولية بين البلدان المتخلفة والبلدان المتطورة". كما يقترح ميردال (ميردال، ١٩٦٩، ٥٤). " آثار الإجتراف الخلفي" للتوسع الإقتصادي (حسب فرضية ميردال) هي آثار قوية بصورة خاصة.على النطاق الدولي، بسبب كون حركة التجارة ورأس المال تحت شروط السلوك الحر لقوى السوق هي على العموم لغير صالح البلدان المتخلفة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الحركة لا تتوازن من قبل "آثار الآنتشار" الضعيفة جداً والتي قد تنبعث من البلدان المتطورة نتيجة تطورها. إن ضعف " آثار الآنتشار" بالإضافة إلى تواجد الحدود والعوائق الدولية هو غالباً أنعكاس لضعف " أثر الآنتشار" ضمن البلدان المتخلفة نفسها، كما يشير إلى ذلك ميردال.

الإستعمار والهيمنة كانتا ولازالتا الإداتان المسهلتان لعمل "آثار الإجتراف الخلفي" بين البلدان. فالبلدان المتروبولية (البلدان المستعمرة أو المهيمنة) لم تستخدم مستعمراتها والبلدان التابعة لها (التوابع) كأسواق لمنتجاتها المصنعة فحسب، بل اتبعت غالباً إجراءات سياسية محددة أيضاً تهدف إلى منع إقامة و/ أو نمو الصناعات المحلية في هذه التوابع. لقد أدى استيراد البضائع المصنعة إلى تدمير الصناعات والحرف اليدوية

القائمة في البلدان المتخلفة. بالإضافة إلى ذلك الإستعمار والهيمنة هما اللتان حولتا البلدان التابعة إلى بلدان مجهزة للمنتجات الأولية الرخيصة إلى المتروبوليات.. لقد جعل توفير اليد العاملة المحلية الرخيصة أسعار هذه المنتجات الأولية أسعاراً متدنية. كما إن غياب الضرائب والرسوم أو أنخفاضها الشديد، وأنخفاض العوائد المدفوعة للبلدان المنتجة، بالإضافة إلى عوامل أخرى، قد جعل أسعار المنتجات الأولية هذه أسعاراً منخفضة. وفي التحليل الأخير، فإن استغلال المصادر البشرية والطبيعية للبلدان التابعة كان لخدمة مصالح ولتطوير البلدان المتروبولية على حساب البلدان التابعة والمستعمرات، حيث أن البلدان المتروبولية قد حرمت البلدان التابعة والمستعمرات من مصادر إستثمارها الكامنة. ويعود هذا الحرمان في الأساس إلى طبيعة علاقات وبنية القوة (power) بينهما.

ولكن من أجل استغلال المصادر الطبيعية والبشرية في البلدان التابعة وجب على البلدان المتروبولية الاستثمار في المشاريع الأساسية (مشاريع البنية التحتية) واستيراد اليد العاملة الماهرة، وأنشاء الطرق وإقامة وسائط المواصلات والبدء ببعض الخدمات الصحية والتعليمية على نطاق محدود، وخلق بنيات ومؤسسات قادرة على خدمة الأهداف المدرجة أعلاه. وكان لهذه الإجراءات آثار إنتشار ضعيفة جداً في البلدان التابعة، وبقيت على شكل "مشاريع دخيلة". وكان السبب الأساسي لذلك هو حقيقة كون اليد العاملة الماهرة مستوردة، والعلم والتكنولوجيا الحديثة بقيت معزولة عن اليد العاملة المحلية وبقية سكان البلاد بصورة عامة، بسبب الآنعزال (أو العزلة) العنصرية والعرقية والثقافية والفروقات في الأجور وأنمطة الحياة وطبيعة العلاقات الإقتصادية بين الجانبين. وينبغي هنا جلب الآنتباه إلى التشابه الصارخ في العلاقات بين المناطق ماتحت المتخلفة والمركز في البلد المتخلف والعلاقات بين البلدان المتخلفة مع البلدان المتروبولية. وعلى كل حال، آثار الآنتشار الضعيفة جداً، (ميردال، ١٩٦٩، ٥٨)

قد تم تركيزها من الناحيتين الحيزية (الموقعية) والاجتماعية، كما أن مفعولها قد تم إعاقته بفعل طبيعة علاقات القوة بين الطرفين.

في ظل ظروف العزلة المانعة للتبادل الثقافي فإن إنتقال الخبرات والمعرفة العلمية والتكنولوجية قد أُعقيت أيضاً[٣٢] لذا النشاطات الثقافية والإقتصادية المولدة من قبل البلدان المتروبولية في البلدان التابعة تنزع إلى تشكيل "مواقع دخيلة" في البلدان التابعة هذه، مواقع لها آثار أنتشار ضعيفة جداً على اقتصادها ومجتمعها.

وبالإضافة إلى ذلك، اهتماماً مهماً للدول المتروبولية كان دائماً ولايزال هو الحفاظ على "القانون والنظام". والإستقرار الإجتماعي والوضع القائم. وهذا الإهتمام الزائد نابع من حقيقة كون هذا "القانون والنظام" والإستقرار الإجتماعي هو بعض الشروط المطلوبة لتحقيق الاستغلال الفعال للمصادر الطبيعية والبشرية للبلدان التابعة. اما من الناحية العملية ذلك عنى في الواقع الحفاظ على الوضع القائم. وهكذا تطابقت مصالح الدول المتروبولية وتضامنت مع المجموعات الاجتماعية الميسورة والغنية في مجتمعات البلدان التابعة. اما هذه المجموعات، التي تعتمد إمتيازاتها على الحفاظ على الوضع القائم أيضاً، فقد وجدت لها حليفاً في البلدان المتروبولية. كما أن مصالح وامتيازات الطرفين والحفاظ عليها لم يكن في حاجة إلى التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي المؤدي إلى التحرك (أو الحركة) الإجتماعية (social mobility)، وهكذا إلى تهديد هذه المصالح والامتيازات بالذات. كما أن الطرفين لم تكن لديهما أية أفكار أو مُثُل عن المساواة. لأن المساواة تعني وضع حدّ، كامل أو جزئي، لهذه المصالح والامتيازات[٣٣]

٤ـ نقد نظرية ميردال

نظرية ميردال حول التخلف والتطور قد تم نقدها من قبل سزينتز على أساس أن ميردال يحصر عدم المساواة الإقليمية والدولية التي تعزى إلى السلوك الحر لقوى السوق على وضع الليسيه فير (laissez -faire) فقط. إن هذا الحصر، بنظر سزينتز، يعطي الآنطباع بأن استنتاجات ميردال، بأن هناك إتجاه متأصل في السلوك الحر لقوى السوق يؤدي إلى خلق عدم المساواة الإقليمية، وبأن هذا الاتجاه يصبح أكثر هيمنة كلما كان البلد أكثر فقراً (واللذان يعتبرهما ميردال "اثنان من أكثر قوانين التخلف والتطور الإقتصادي أهمية تحت ظروف الليسية فير") وكانهما كانا فاعلان في البلدان المتخلفة الآن منذ البداية، (أو أنهما لا يفعلان فعلهما حالياً في البلدان الرأسمالية المتطورة في ظل النظام الرأسمالي "الموجه" أو "المنظم"). ويعتبر سزينتز هذا الحصر أضعف نقطة في تحليل ميردال للتطور والتخلف. (سزينتز، ١٩٧١، ١٠٣) كما وينتقد سزينتز أيضاً "التسبيب الدائرئي" لميردال، كما أشير إلى ذلك في الحاشية (٩) من هذه الدراسة[٣٤]

بالإضافة إلى ذلك، فإن سلفادوره يوجه الآنتقادات التالية إلى نظرية ميردال:

١) نظرية ميردال، كما يؤكد سلفادوره، تشير إلى تدفق المصادر من الأقاليم (البلدان) الفقيرة إلى الأقاليم (البلدان) الغنية دون أن تُظهر فيما إذا كانت "هذه المصادر نفسها من الممكن استخدامها أو ستستخدم بشكل فعال في الأقاليم المحرومة". ويقول أيضاً أن قصده هو أن "توفر المصادر هو شرط ضروري ولكنه ليس بأي حال من الأحوال شرطاً كافياً للتطور". (سلفادوره، ١٩٧٢، ٥٢٠ـ٥٢١).

وعلى كل حال، فإن ميردال لا يقول ولا يلمح ضمنياً إلى أن توفر المصادر هو شرط ضروري وكاف للتطور. إن ما يؤكد عليه ميردال هو أن تدفق المصادر من الأقاليم (البلدان) الفقيرة يوسع عدم المساواة بينهما وبين البلدان الغنية. وسيتحقق هذا الوضع، في ظل شروط محددة. بغض النظر عما إذا كان من الممكن استخدام هذه المصادر بشكل

فعال ام لا في الأقاليم الفقيرة أو أنه سيجري استخدامها فعلاً. أن موضوع البحث ليس مكان الإستخدام الفعال (أو إمكانية الإستخدام الفعال) لهذه المصادر في الأقاليم الفقيرة أو الأقاليم الغنية. أن المسألة هي أن تدفق هذه المصادر يحرم الأقاليم الفقيرة من الشروط الضرورية لتطورها وبذلك تتعرقل إمكانيات تطورها.

٢) ينفي سلفادوره أن "النظرية الإقتصادية التقليدية" تذكر بأن السلوك الحر لقوى السوق سيجلب المساواة في عوائد الإنتاج بين الأقاليم.

ويؤكد بإن السلوك الحر لهذه القوى قد يكون وقد لا يكون "السبب المباشر أو الوسيلة الجلية" لعدم المساواة المتزايد بين الأقاليم. إن عدم المساواة المتزايدة قد تنتج "بصورة كاملة من عوامل داخلية محضة في كل إقليم". (المصدر السابق، ٥٢٢).

ولكن بسبب كون طبيعة تركيب السوق – وليس التدخلات السياسية – هي المسببة لتدفق مصادر الأقاليم الفقيرة، وبسبب كون هذا الجريان يؤدي إلى خلق التفاوتات بين الأقاليم الفقيرة والغنية ضمن البلد الواحد المتخلف، أو ضمن البلدان المتخلفة. لذا فإن السلوك الحر لقوى السوق وتركيب السوق المدعوم أحياناً بإجراءات سياسية هو المسبب لعدم المساواة المتزايد بين الأقاليم.

٣) يؤكد سلفادوره أن ميردال لا يعطي "أية إشارة ايما كانت إلى الخطوات والوسائل التي ينبغي اتباعها من أجل تطبيق النظرية على حالات محددة". أن إستنتاج سلفادوره، بأن "أية نظرية ليس لها محتوى تجريبي قابل للقياس ليست نظرية مفيدة" (المصدر السابق، ٥٢٣)، لا يمكن تطبيقه في هذه الحالة، حيث أن عدم تحديد ميردال لخطوات ووسائل لتطبيق نظريته لا يعني إنها غير مفيدة أو أن مثل هذه الخطوات والوسائل غير متيسرة – أن سلفادوره نفسه قد طبق تجريبياً في الواقع صيغة معدلة من نظرية ميردال على إيطاليا. يبدو أن سوء فهم سلفادوره لنظرية ميردال وأنشغاله الكامل بطريقة "الدخل الفردي الحقيقي" (أي إهتمامه بحالة "إقليم متخلف ضمن بلد متطور") ووجهة نظره القصيرة الأمد قد قادته إلى تعديل (تنقية وتوسيع) نظرية

ميردال، وعلى أساس هذه الصيغة المعدلة، إستنتج بأنه على أساس الحالة في إيطاليا (فإن المحصلة النهائية لعمل تركيب "أو قوى" السوق، على عكس التأمل النظري لميردال، عملت بشكل مفيد في جنوب إيطاليا). (المصدر السابق، ٥٣٥ـ٥٣٦).

٥ـ التطور ومستوى المعيشة:

هل التطور شيء مرغوب فيه؟ ولماذا؟ أن هذين السؤالين يمكن الإجابة عليهما بشكل مناسب عند الأخذ بنظر الإعتبار ما يسمى بـ "مشكلة البيئة" في البلدان المتخلفة والأقاليم ماتحت المتخلفة. وينبغي أن يكون واضحاً من البداية بإن طبيعة "مشكلة البيئة" في البلدان المتخلفة تختلف بشكل أساسي عن "مشكلة البيئة" في البلدان المتطورة. ففي حين أن المشكلة في المجموعة الأخيرة من البلدان هي من نتاج، ونتائج عملية التطور نفسها، المشكلة في المجموعة السابقة من البلدان هي نتيجة إنعدام التطور. (راجع على سبيل المثال "التطور والبيئة"، ١٩٧٢)[٣٥]

يشير تقرير هيئة الخبراء في مؤتمر فونيكس حول بيئة الإنسان، إلى أن مشكلة البيئة في البلدان المتخلفة هي بشكل عام مشكلة تؤشر إلى "الفاقة وإنعدام تطور مجتمعاتها". ليس "فقط نوعية الحياة بل الحياة نفسها في خطر بسبب أنخفاض مستويات المياه والمساكن والصحة العامة والتغذية وأنتشار الأمراض والعلل الصحية والكوارث الطبيعية". (المصدر السابق، ٦) ومن أجل تحسين بعض أو كل هذه النتائج للتخلف أو القضاء النهائي عليها في البلدان والأقاليم المتخلفة، ليس أمام هذه الدول والأقاليم أي خيار آخر سوى تطوير اقتصادياتها ومجتمعاتها. ويستتبع من عملية التطور كنتيجة لابد منها تصفية بعض (ومن المحتمل العديد من) نتائج التخلف. ستؤدي عملية التطور إلى مستويات أعلى للمعيشة، أي إلى نوعيات محسنة من المياه والمساكن والصحة العامة والتغذية وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، وبلغة القوة والسلطة فإن عملية

التطور إذا تم تعزيزها وعرضها ستميل إلى منح هذه البلدان والأقاليم قوة على نفسها أي حكماً ذاتياً، وإعطائها عملياً بقدر أو درجة معينة من القوة على الآخرين أيضاً، وهكذا ا ستؤدي إلى تغيير علاقات وبنيات القوة المانعة لتطورها اللاحق.

إلا أن عملية التطور نفسها تنزع إلى خلق مشاكل بيئة شبيهة بتلك التي تعاني منها البلدان المتطورة في الوقت الحاضر. وهذه المشاكل تتضمن، بين ما تتضمنه، تلوث الهواء والمياه ، الضوضاء، وحركة المرور المكتظة (أو المحتقنة) وتدمير الطبيعة. وهذه المشاكل هي نتاج "خلق طاقات إنتاجية كبيرة في الصناعة والزراعة، ونمو نظام معقد للنقل والمواصلات، ونمو وحدات مدينية ضخمة" والتي "رافقها بشكل أو بآخر ضرر وإيقاع فوضى في البيئة الإنسانية" (المصدر السابق، ٥). أن هذه النتائج لعملية التطور قد يمكن تخفيضها ولكن بتكاليف عالية لا تستطيع البلدان المتخلفة على مواجهتها في المراحل الأولية من تطورها، ومن المحتمل لوقت طويل بعدئذ، وبناء على ذلك، فإن الجواب على السؤالين اللذين وجّها في بداية هذا القسم، هو أن التطور مرغوب فيه لأنه يؤدي إلى تحسين العديد من النتائج "البيئية" للتخلف التي تمت مناقشتها أعلاه.

هناك مسألة تستحق الذكر هنا، وهي أن عملية التطور ترافقها عادة تغييرات في الثقافة المحلية للبلدان والأقاليم المتخلفة. ومسألة كون هذه التغييرات مرغوب فيها أو يمكن تجنبها، في حالة كونها غير مرغوب فيها، هي مسألة مثيرة للجدل والخلاف.

إذا فُهمت الثقافة على إنها تعني المجموع الكلي للعادات المكتسبة للتقاليد والمهارات والسمات والمعرفة... الخ من قبل الإنسان كعضو في المجتمع، فإن الثقافة (والمجتمع بصورة عامة) تخضع للتغييرات وإنه من المحتم بأن الثقافة تتغير بإستمرار. وهكذا الثقافة تُفهم كفكرة أو مفهوم ديناميكي غير راكد.

تؤدي عملية التطور، التي تعني تغييرات متشابكة معقدة لولبية وتراكمية، حتماً إلى تغيرات ثقافية إضافية. لذا فإن عملية التطور ستعجل، بشكل أو بآخر، التغييرات

الثقافية. بعض هذه التغييرات الثقافية هي تغييرات أساسية لا يمكن تجنبها، لأن الحفاظ على العادات والتقاليد... الخ القديمة قد يُمثل، وفي حالات عديدة تمثل فعلاً، عوائق لعملية التطور. وهذه العملية ستتطلب أيضاً أن يكتسب أعضاء المجتمع مهارات ومعرفة وعادات... الخ جديدة (وهذه هي، من وجهة نظر معينة، مكونات عابرة أو إنتقالية للثقافة).

لذا ينبغي الترحيب ببعض هذه التغييرات، حيث أن قسماً من سمات الثقافة "القديمة" هي في الحقيقة تبذير أو إسراف أو مؤدية إلى التلف والضياع، أو أن مثل هذه السمات قد لا تناسب الظروف الجديدة وقد تكون مضرة، وعلى كل حال، فإن العديد من السمات الثقافية، والتي يشار إليها عادة باسم "الثقافة القومية"، (والتي يمكن إعتبارها المكونات الدائمية للثقافة) تدوم وتستمر ويمكن الحفاظ عليها وتطويرها (أو القضاء عليها وتدميرها) بواسطة التدخلات السياسية والضغوطات من قبل المجموعات الأكبر أو الدولة أو كليهما. أن القلق على المكونات الآنتقالية الزائلة أو القابلة للزوال للثقافة هو في الحقيقة مضيعة للجهود ويمثل لحد ما سوء فهم للقضايا المطروحة للمناقشة والبحث. وحسب التعريف المقدم أعلاه للثقافة، فإن عملية التطور نفسها سوف لن تقود لوحدها إلى إنقراض المكونات الأساسية الدائمية للثقافة، مثل اللغة، إن ما يسبب أنقراضها هو التدخلات السياسية. وكما يعبر عن ذلك جينكينس، فإن "حقيقة واحدة تبرز ولا يمكن المغالاة في تقديرها، وهي إن الثقافات ليست القسم الأكثر دائمية للإنسان، عدا تركيبه البيولوجي. الثقافة تتضمن اللغة والأدب والتاريخ والمعتقدات الوجودية (ontological) والمعرفية (المتعلقة بالمعرفة epistermological) التي تتضمن بدورها الدين والفلسفة" (جينكينس، ١٩٧١، ٥٠).

المحصلة النهائية أو الهدف بعيد الأمد لعملية التطور في البلدان المتخلفة هو ضمان مستوى معيشة مقبول للجماهير الواسعة من السكان، ليس بلغة (أو مقاييس)

نزعات الإستهلاك العالية، ولكن بلغة المقادير الحقيقية القائمة على أساس مقادير ومستويات محددة اجتماعياً وموضوعياً للعناصر المكونة لمستوى المعيشة، والتي يطلق عليها عادة اسم "مكونات" أو "مؤشرات". وإختيار هذه المكونات وتحديد مؤشرات لها والمستوى الكمي لهذه المؤشرات ليس مسألة "موضوعية" بشكل كامل وتام، "موضوعي" بمعنى أنه من الممكن تحديدها بغض النظر عن الظروف السائدة في مجتمعات محددة تقترح فيها أو لها هذه المستويات. يبدو أن هناك بصورة عامة علاقة وثيقة أو ارتباط متين بين مستوى المعيشة في المجتمع ومستوى التطور المحقق فعلاً من قبل ذلك المجتمع. إذ أن المستويات الأعلى من عملية التطور ترافقها عادة مستويات معيشة أعلى والعكس صحيح[٣٦]

لا يعني هذا ولا يدل ضمنياً على أن مكونات ومؤشرات مستوى المعيشة تتغير بشكل خط بياني مستقيم (linear) أو لها نفس نمط التغيير في عملية التطور نفسها.

لكن التطور لا ينطوي على مستويات معيشة أعلى فحسب إنما أيضاً، كما ذكر أعلاه، على القضاء على نتائج التخلف نفسه، وكذلك تعديل أو إنهاء بنيات وعلاقات القوة المتعلقة بالتخلف. أن العرض المقدم أعلاه قد يغاير (أي يقارن بين عرضين بغية إظهار الفروقات بينهما) ما تعتبره عادة غالبية الأدبيات المختصة هدفاً للتطور، وهو مستويات أعلى للدخل الفردي.

يتم عادة تعريف التطور والتخلف بلغة مستويات الدخل الفردي. ومستويات الدخل هذه لا ينُظر إليها كمؤشرات أو مظاهر لمستويات التطور ولكن كأسباب، وأحياناً أسباب أساسية أو حتى أسباب وحيدة، للتطور والتخلف. (ينبغي أن لا يفسر هذا على أنه يعني أو يدل ضمنياً غلى نفي وجود تفاعل وتغذية إسترجاعية بين مستويات الدخل ومستويات التطور المحققة). إن الفكرة القائلة بأن التطور ومستويات الدخل الأعلى هما شيء واحد هي فكرة ضعيفة على مستوين. أولاً:

المستويات الأعلى من الدخل في البلدان المتطورة، هي أكثر حداثة بكثير من عملية تطورها (مستويات المعيشة الأعلى تَبِعَت تاريخياً المستويات الأعلى للتطور). ثانياً: من أجل أن تقوم البلدان المتخلفة بتطوير نفسها يجب عليها توجيه أكبر مقدار ممكن عملياً من مداخيلها القومية إلى عملية التطور، في المراحل الأولية على الأقل، وهكذا يجب عليها محاولة تجنب وكبح أي اتجاه وأية ميول نحو زيادات عاجلة أو آنية في مستويات الدخل، أو "الرفاهية الأولية" (initial welfare) كما يسميها ميردال. وهذا غير ممكن دائماً بسبب وجود عوامل أخرى تلعب دورها، كالعوامل السياسية والتوقعات المبنية على الفهم الخاطئ لعملية التطور.

مع أن ميردال يشير مرات عديدة (ميردال، ١٩٦٩) إلى ما معناه أن التطور هو رفع معدل الدخل الفردي، الا أنه في الحقيقة يحذر من هذه الفكرة ذاتها وينتقدها في كتاب آخر له، هو "اقتصاد عالمي" ،١٩٥٦ حيث يشير ميردال في كتابه هذا إلى أن ما تقوم به البلدان المتطورة هو تحفيز قوي للرغبة الملحة للبلدان المتخلفة. في زيادة سريعة في مستوى استهلاكها — أي لطلبها في تحقيق "الرفاهية الأولية" دون تأجيل يرمي إلى تحقيق الإدخار والإستثمار. ويحصل هذا، حسب ميردال، بواسطة:

أ) تعريف التطور على أنه نضال من أجل تحقيق مستويات أعلى للمعيشة.

ب) القيام بدعاية واسعة عن طريق وسائل الإعلام الحديثة وغيرها لمستويات معيشة عالية.

ج) التسويغ (والعقلنة rationalization) الفعال لوضعها هو عن طريق صياغة الحدود الأدنى لعناصر مستوى المعيشة، كالغذاء والسكن والصحة والتعليم. (إن ما يسمى بـ "المستويات الأدنى" هي في الواقع، كما يقترح ميردال، مستويات معيارية "normative" ممكنة التحقيق في البلدان المتطورة ولكنها "بعلو السماء" وغير ممكنة التحقيق في البلدان المتخلفة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه العقلنة

(للمستويات الأدنى لعناصر ومستوى المعيشة) تمنح هيبة العلم لهذا التعريف للتطور، الا وهو مستويات معيشة متصاعدة (ميردال، ١٩٥٦، ١٦٤).

ومع ذلك، الهدف والمحصلة النهائية لعملية التطور في البلدان المتخلفة ستكون رفع مستويات المعيشة العامة للجماهير الواسعة من السكان. إن ما يعنيه هذا التطبيق هو أن الحاجات الأساسية، المادية وغير المادية، للسكان مثل الغذاء والسكن والصحة والتعليم والحقوق الثقافية وحقوق الإنسان، تحتاج إلى الإشباع والعناية[٣٧]. أن كون إشباع هذه الحاجات يتطلب عملاً عاجلاً يرجع إلى تأثيراتها العميقة على عملية التطور نفسها في البلدان والأقاليم المتخلفة، إذ أن سكاناً وقوى عاملة تعاني من سوء التغذية وسكن سيئ ومرض وأمية، من الصعوبة أن تستطيع أن تنفذ وتعزز بشكل فاعل وكفوء عملية أو خطة التطور. (حيث فقدان اليد العاملة الماهرة والخبراء — الذي هو نتيجة مباشرة لفقدان التسهيلات التعليمية — قد أدى إلى خلق إختناقات للعديد من البلدان المتخلفة عند تنفيذ مشاريع التطور، مثلاً. كما أن العديد من البلدان المتخلفة يمزقها عدم الإستقرار السياسي والإضطرابات والحروب الأهلية والآنقلابات العسكرية المتتابعة والتغييرات في حكوماتها، تجد نفسها تضع جانباً مشاريعها التطورية وتضع على الرف خططها الإقتصادية خدمة للأهداف السياسية قصيرة الأمد التي يجهد من أجل تحقيقها "حكام" هذه البلدان).

إنه من الممكن بطبيعة الحال المباشرة بعملية التطور وفي نفس الوقت الإبقاء على مستويات المعيشة السائدة كما هي دون تغيير، ومن الممكن حتى تخفيضها عملياً. ولكن هذا سيتطلب "تضحيات" وينطوي عادة على "معاناة أنسانية".

يبدو ضمن هذا الإطار، أن هناك تناقض ظاهر (paradox) ومعضلة (dilemma) بين مطلبين. لقد أشير في البداية إلى أن عملية التطور، تتطلب من البلدان المتخلفة تخصيص أكبر مقدار ممكن عملياً من مصادرها لعملية التطور وتجنب وتقييد أية اتجاهات نحو "الرفاهية الأولية" أو مستويات عالية من المعيشة. ثم تم

التأكيد على أن عملية التطور تحتاج، من أجل البدء بها وتعزيزها إلى غذاء وسكن أفضل وإلى التعليم والخدمات الصحية وإلى ضمان حقوق الإنسان والحقوق الثقافية. ولكن ما يتطلب التأكيد، هو أن توازناً يجب تحقيقه بين مقدار المصادر المتاحة للمجتمع أو الدولة لإشباع هذه الحاجات (وهذا الإشباع سيحفز عملية التطور) والمقدار المخصص لعملية التطور نفسها. اما في الواقع العملي فإن كليهما (أي كل من إشباع الحاجات وعملية التطور) مركبان أو عنصران من نفس العملية، ولكن تحقيق التوازن بينهما مسألة واجبة من أجل تحقيق أعلى النتائج وتجنب الإختناقات.

وبما أن مستوى معيشة أي مجتمع ومستوى تطور هذا المجتمع مرتبطين، فإن سلسلة الحاجات المطلوب إشباعها ودرجة إشباع هذه الحاجات تعتمدان على مستوى التطور الذي حققه المجتمع فعلاً، ويمكن رفعهما كلما ارتفع مستوى التطور. ولكن في الأمد القصير لا تستطيع البلدان المتخلفة مواجهة تكاليف إشباع كامل سلسلة الحاجات بشكل مرضي وبالمساواة بدون أن يؤدي ذلك إلى إضعاف أو تأخير مجهودها التطوري. ومن أجل عدم عرقلة جهود التطور فإن على البلد المتخلف أن يعطي الأولية لما يعتبره المجتمع (أو الدولة أو الحكومة) حاجات مادية وغير مادية أساسية. ليس بالضرورة تحديد هذه الحاجات على غرار الحاجات ومستويات إشباعها في البلدان المتطورة . بل عن طريق تحديد المستويات الدنيا المناسبة لظروفها ضمن نطاق إمكانيات المجتمع عند مستوى التطور القائم فعلاً[٣٨، ٣٩]

اما بالنسبة للحاجات غير المادية، فإن إشباعها العاجل أو الآني إلى أقصى حد ممكن هو شيء مرغوب فيه وممكن منذ البداية، إذ أن دفعها جانباً (أو إهمالها) دون إشباعها ضار بعملية التطور نفسها بسبب المضاعفات التي سيجلبها على الوضع الإجتماعي والسياسي في هذه البلدان، هذا الوضع الذي يمثل الإطار الذي تترعرع فيه وتحدث ضمنه عملية التطور، وبسبب كون إشباعها يبدو في الواقع ممكناً ومؤاتياً إقتصادياً أكثر من تركها دون إشباع[٤٠]

مستويات المعيشة وحقوق الإنسان:

لقد تم تقديم إقتراحات مختلفة بخصوص العناصر التي ينبغي إدخالها في مستوى المعيشة وكيفية قياس هذا المستوى، فعلى سبيل المثال، اختار تقرير الأمم المتحدة حول التعريف الدولي وقياس مستويات ومعايير المعيشة لعام ١٩٥٤، اثنى عشرة مكونة لإدخالها في مستوى المعيشة المقترح في التقرير. وهذه المكونات تتضمن الصحة، والغذاء، والتغذية، والتعليم، وشروط العمل، ووضع الإستخدام، والإستهلاك والإدخار الإجمالي، والمواصلات، والمسكن، والملبس، والإستجمام والتسلية، والضمان الإجتماعي، وحريات الإنسان. (الأمم المتحدة، ١٩٥٤، الفصل الثاني). اما في تقرير الأمم المتحدة حول تعريف وقياس مستويات المعيشة: تقرير مؤقت، ١٩٦١، فإن عدد المكونات المقترحة قد قلص إلى تسعة. الإستهلاك والإدخار الإجمالي، والمواصلات (اللذان تضمنهما التقرير السابق) تم إسقاطهما بشكل تام في التقرير الجديد. كما أن شروط العمل، ووضع الإستخدام قد دمجا في مكونة واحدة. اما حريات الإنسان الذي إقترحه التقرير السابق فقد أبقى عليه التقرير الجديد. اما في مقترحات دريفنوفيسكي حول نفس الموضوع، فيلاحظ أن المكونات المقترحة قد قلصت أكثر وأصبحت سبعة مكونات. شروط العمل، ووضع الإستخدام، والإستهلاك والإدخار الإجمالي، وحريات الإنسان التي تضمنها تقرير الأمم المتحدة فقد أسقطت تماماً من قبله. إلا أنه أضاف مكونة البيئة (التي تتضمن الملبس، والسفر، الخ) (دريفنوفيسكي، ١٩٧٠). وعلى كل حال، فقد دخلت حريات أو حقوق الإنسان الصورة مرة ثانية كمكونة لمستوى المعيشة ولكن بزي جديد وتحت اسم "المصادر السياسية"، المقترح من قبل يوهانسون الذي يعترف في كتابه "حول البحث في مستوى المعيشة" بأن مكونة "المصادر السياسية" تبدو وكإنها تتطابق مع "حريات الإنسان" في تقرير الأمم المتحدة المشار إليه أعلاه، مع أنه لم يستطع التأكد من إنهما يعنيان نفس الشيء، لأن هذه الحريات لم تكن محددة بشكل

مفصل من قبل خبراء الأمم المتحدة وبلغة دقيقة (يوهانسون، ١٩٧٠، ٣٦). لذا فإن مكونة "المصادر السياسية" ومكونة "حقوق الإنسان" يمكن الإفتراض بأنهما يعنيان نفس الشيء لأن المكونة الأخيرة قد عرضت بشكل غامض جداً. (المصدر السابق، ٣٧).

يؤكد تقرير الأمم المتحدة لعام ١٩٥٤ على أهمية ما يسميه "العوامل" أو "العناصر" غير المادية لمستوى المعيشة[٤١] إلا أنه يضيف بأن هذه العوامل والعناصر صعبة القياس.

وحسب تعبير التقرير نفسه، فإن "اللجنة أكدت وجهة النظر القائلة بإن العوامل غير المادية ينبغي أن تدخل (ضمن مستوى المعيشة)، وبأن إشباع الرغبات الثقافية والتعليمية والتمتع بالفن والموسيقى والحقوق السياسية، على سبيل المثال، قد تكون ذات أهمية عميقة لتفسير مستويات المعيشة المقارنة". (الأمم المتحدة، ١٩٥٤، ٥). ولكن اللجنة كانت ملزمة أن تستنتج بأن العناصر غير المادية غالباً ما تكون غير طيعة من ناحية القياس بالمقارنة مع أهميتها البالغة من وجهة النظر الفكرية (أو المفاهيمية). (المصدر السابق، ٦)[٤٢].

كان لدى فريق العمل التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٦١ نفس رأي لجنة ١٩٥٤. ويؤكد الفريق في دليله المؤقت على أنه كان هناك ولايزال إتفاق كبير على أهمية هذه المكونة (أي حقوق الإنسان)، ولكن الفريق يشك في إمكانية قياسه بلغة كمية. واتفق الفريق على الإبقاء على هذه المكونة، ولكنه اعتبر من غير العملي في الوقت الحاضر ومن وجهة نظر دولية، التوصية بمؤشرات محددة حوله (الأمم المتحدة، ١٩٦١، ١٣) (التأكيد هو من قبل مؤلف هذه الدراسة). إنه لمن الأهمية بمكان ملاحظة كون فريق العمل للأمم المتحدة يبرر عدم توصيته بمؤشرات لمكونة حقوق الإنسان على أساس "اللاعملية" الناتجة عن "وجهة النظر الدولية" وليس على أسس أخرى.

لذا يمكن الاستنتاج بامان، بأن حقوق أو حريات الإنسان تنتمي حقاً وبشكل مشروع إلى مستوى المعيشة وبأن عدم إدخالها في هذا المستوى يجد جذوره، كما يبدو،

في صعوبات سياسية بدلاً من صعوبات متعلقة بصياغة مؤشرات محددة لهذه المكونة أو في صعوبات تتعلق بالقياس.

كما أنه موضع شك، بالإضافة إلى ذلك، فيما إذا كانت صياغة مؤشرات محددة لمكونة حقوق الإنسان مسألة غير عملية فعلاً. إن مسألة حقوق الإنسان يمكن معالجتها أو التعامل معها بنفس الطريقة التي تعالج بها المكونات الأخرى لمستوى المعيشة. وبما أن مجمل حاجات الإنسان لا يمكن إدخالها في مقياس لمستوى المعيشة (لإنها تصبح عندئذ غير طيعة للقياس) فإن اللجوء إلى الإختيار لبعض عناصر مثل هذا المستوى يصبح إجراءاً لا سبيل إلى تجنبه. **لذا يمكن قياس حقوق الإنسان بلغة ثلاث مؤشرات:**

أ) الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ب) الحقوق السياسية والمدنية.

ج) حقوق الأقليات.

المؤشر الأول مبني على "المعاهدة الدولية للحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية" التي وافقت عليها الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٦٦. اما المؤشر الثاني فمبني على "المعاهدة الدولية للحقوق السياسية والمدنية"، التي وافقت عليها الجمعية العمومية في نفس التاريخ. والمؤشر الثالث هو جزم من المعاهدة الثانية وقد تم فصله عن تلك المعاهدة (المادة ٢٧) وتم إعتباره هنا كمؤشر منفصل، لأن المادة الأولى من كلتا المعاهدتين تنص على" ١) جميع الشعوب لها حق تقرير المصير..." ولأن المادة الخامسة والخمسون من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه "بقصد خلق شروط الإستقرار والرفاهية، والتي هي شروط ضرورية للسلام ولعلاقات الصداقة بين الأمم، مبنية على إحترام مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير، الأمم المتحدة سوف..."، وأخيراً وليس آخراً، لأن وضع ومعاملة الأقليات في مجتمع معين ينزع إلى أن يعكس ويؤشر إلى حد كبير إلى درجة الإحترام العملي الذي يظهره ذلك

المجتمع (أو دولته) لحقوق الإنسان بصورة عامة ولأن الأقليات كما يبدو، متواجدة في كل بلد تقريباً في العالم[٤٣] يلاحظ جينكينس بأن "... جميع الأمم (القصد "البلدان") الفقيرة تقريباً لديها "مشكلة أقليات، تشمل أكثر من ربع سكانها" (جينكينس، ١٩٧١، ٣٠).

قد يكون لحقوق الإنسان المؤشرات التالية (تعداد المؤشرات هو مجرد تلميح إلى حل ممكن وليس إلى حل نهائي بأي حال من الأحوال، اقتراحات أخرى وأفضل قد ترفع من نوعيتها أو تقوم ببدايات جديدة):

١) الحقوق الإقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أ) الحق في شروط عمل صالحة وعادلة، كالأجور المتساوية للعمل المتساوي، وإجازة (أو عطلة) براتب مدفوع، وعدد محدد من ساعات العمل كل اسبوع، على سبيل المثال. وهذه كلها مؤشرات قابلة للقياس لإنها يمكن التعبير عنها بشكل كمي.

ب) الحق في التأمين عند العطالة وفي راتب تقاعدي. وهذه المؤشرة يمكن قياسها عن طريق درجة تغطيتها جغرافياً ومهنياً. (وحسب خطة درينوفسكي، فمن الممكن وجود مجموعتين: مجموعة ب = مغطاة ومجموعة د = غير مغطاة).

ج) الحق في تأسيس والآنتماء إلى نقابات العمال وحق الإضراب، يمكن قياس هذه المؤشرة عن طريق تحديد فيما إذا كانت نقابات العمال مشروعة أم لا في البلد، وفيما إذا كان حق الإضراب معترف به أم لا، (توجد مجموعتان، مجموعة ب = مغطاة ومجموعة د = غير مغطاة).

د) الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، يمكن قياس هذا للمؤشر عن طريق حساب عدد مرات حضور أو استخدام أو المشاركة في النشاطات الثقافية السائدة في المجتمع، كالسينما والمسرح، والمتاحف، والمهرجانات والمناسبات الموسمية والكرنفالات، واللغة والتقاليد القومية.

هـ) الحق في التعليم وفي الخدمات الصحية. يمكن قياس هذا المؤشر على أساس جغرافي (التطابق بين نسبة تواجد هذه الخدمات في مختلف مناطق البلاد ونسبة السكان المقيمين في كل منطقة، أو عن طريق الحاصل المكاني "Location Quotients" للمدارس، وأخذ عدد السكان كمقام) أو على أساس المجموعات الاجتماعية.

٢) الحقوق المدنية والسياسية:

أ) التحرر من التعذيب. يمكن قياس هذه المؤشرة بحساب عدد حالات التعذيب في بلد معين خلال فترة زمنية محددة (سنة واحدة على سبيل المثال). لقد أصبحت منظمة العفو الدولية جهازاً عالمياً تقريباً لجمع المعلومات حول هذا الموضوع بالذات. يمكن استعمال هذه المعلومات مثلاً. (مجموعتي "ب" و"د").

ب) التحرر من العبودية والعمل القسري. ويمكن قياسها عن طريق وجود العبودية والعمل القسري ام لا ومدى نطاق أنتشارهما. (مجموعتي "ب" و"د").

ج) التحرر من الحبس بسبب الديون. يمكن قياس هذه المؤشرة بتعداد عدد الأشخاص المسجونين لهذا السبب. (مجموعتي "ب" و"د").

د) حرية الآنتقال (والحركة) واختيار مكان الإقامة. يمكن اختيارها بالتأكد من وجود أو عدم وجود تقييدات على حرية الآنتقال (والحركة) وعلى اختيار محل الإقامة، وعدد الأشخاص المفروضة عليهم هذه التقييدات (مجموعتي "ب" و"د").

هـ) حرية الرأي والتعبير. يمكن قياسها بعدد الأشخاص الذين تجري محاكمتهم لأسباب متعلقة بآرائهم ("العناصر الهدامه" و"المنشقين" هما تعبيران سائدان هذه الأيام ليدلا على الأشخاص غير المرغوب فيهم والذين لهم آراء غير مرحب بها)، وبوجود أو عدم وجود الرقابة على النشاطات الفكرية المحلية ومدى اتساعها. (مجموعتي "ب" و"د").

٣) حقوق الأقليات:

أ) الحق في الدراسة بلغة الأم. وهذا المؤشر قابلة للقياس بواسطة نسبة عدد الأشخاص الذين يدرسون بلغتهم الأم إلى مجموع نفوس الأقلية في البلاد.

ب) المواد المطبوعة، كالكتب والجرائد والمجلات وغيرها، بلغة الأم، يمكن قياسها عن طريق معرفة توفر أو عدم توفر هذه المطبوعات ومدى هذا التوفر. (مجموعتي "ب" و"د").

ج) البرامج الإذاعية والتلفزيونية بلغة الأقلية (ومكان تواجدها). ويمكن قياسها بنفس الطريقة كما في الفقرة (ب) أعلاه وبواسطة نسبة الوقت المخصص للبرامج المتعلقة بشؤون الأقلية. (مجموعتي "ب" و"د").

د) النشاطات الثقافية الأخرى، كالغناء والموسيقى والسينما والمسرح... الخ من قبل الأقلية وبلغتها. ويمكن قياسها بنفس الطريقة كما في (ب) أعلاه. (مجموعتي "ب" و"د").

هـ) مدى التقييدات على وسائل الاتصال (communications) عموماً المتعلقة بالأقلية. ويمكن قياسها كما يلي:

١ـ القوائم السوداء: عدد الكتب والمطبوعات الأخرى والأغاني والموسيقى، سواء بشكل اسطوأنات أو أشرطة والمواد الأخرى المدرجة في مثل هذه القوائم.

٢ـ الحظر المفروض على استيراد وتوزيع المواد العلمية والثقافية (مجموعتي "ب" و"د").

٣ـ عدد الأشخاص المقدمين للمحاكمة بسبب مشاركتهم في الفعاليات الثقافية أو لحيازتهم مواد ثقافية (كتب، أشرطة، اسطوانات، ...الخ). (مجموعتي "ب" و"د").

العناصر أو المؤشرات المقترحة أعلاه من أجل ضمها إلى مكونة "حقوق الإنسان" هي مجرد إقتراحات أولية ومؤقتة تهدف إلى إظهار أن مثل هذه المكونة قابلة فعلاً للقياس. ولكن من المسلم به في نفس الوقت أن حجر العثرة في طريق ضمها إلى مستوى

المعيشة ليس عدم قابليتها للقياس، بل على العكس، هو عدم الإتفاق حول مضمونها الذي له عناصر أو أبعاد سياسية قوية ومهمة[٤٤]

مستوى المعيشة و"السيطرة على المصادر":

لقد اقترح يوهانسون بأنه ينبغي أن يتضمن أي مقياس لمستوى المعيشة، بالإضافة إلى الحاجات، مكونة تحسب حساباً لما يسميه تيتموس "السيطرة على المصادر". وحسب يوهانسون فإن الممارسات الحالية والتنظير الحالي اللذان يبنيان مستوى المعيشة على الحاجات فقط يواجهان مصاعب ومشاكل عديدة، مثل ماهية هذه الحاجات، وماهية وسائل إشباعها، ومتى تعتبر هذه الحاجات قد تم إشباعها. لذا يجزم بأنه قد وجد حلاً عن طريق تركيب مستوى المعيشة بلغة "سيطرة الأفراد على المصادر" (أو المصادر المتوفرة تحت تصرف الأفراد) أولاً، وبلغة إشباع الحاجات ثانياً. أما جدول المكونات التي يقترح ضمها إلى مستوى المعيشة هذا فتشمل: الصحة، وعادات الغذاء، والسكن، وظروف النمو والعلاقات العائلية، والتعليم، والإستخدام وظروف العمل، والمصادر الإقتصادية، والمصادر السياسية والراحة والإستجمام[٤٥]

ضم المصادر إلى مستوى المعيشة إلى جانب الحاجات يمكن إنتقاده على مستويين:

١) إذا تم قبول ضم المصادر إلى مستوى المعيشة فيمكن عندئذ الاستفسار عن سبب (أو أسباب) حصر هذه المصادر بالمصادر الإقتصادية والسياسية. ففي حالة ضم المصادر الإقتصادية والسياسية فإن ذلك يفترض مسبقاً تواجد مجتمع، لهذه المصادر وظيفة (أو وظائف) فيه (إذ بالنسبة لروبنسن كروسو المعتزل لوحدة لا تعني هذه المصادر الإقتصادية والسياسية كثيراً). وفي حالة الإعتراف بأن مستوى معيشة الفرد يعتمد على المجتمع الذي يكون هذا الفرد عضواً فيه، المصادر الثقافية يجب إضافتها أيضاً[٤٦]. تضم المصادر الثقافية ما يلي: الثقافة (بمعنى ضيق) واللغة والأيديولوجية. وجميع هذه العناصر هي مكونات للثقافة بمعناها الواسع حسب التعريف المستخدم في

هذا الكتاب[٤٧]. ويبدو أن من المناسب اقتباس غالتونغ مرة أخرى ضمن هذا الموضوع، إذ يؤكد غالتونغ أن "القوة البنيوية تصبح في الحقيقة جاهزة للعمل عندما تدخل أمة ما تحت جلد أمة (أو أمم) أخرى، وبذلك تصبح في وضع تقدر فيه على صياغة وقولبة طبيعة وأفكار ومشاعر تلك الأمة (أي باطنها) أو الأمم الأخرى" لأولئك الذين ينشرونها ويستخدمونها.

٢) فكون إدخال المصادر كمكونة لمستوى المعيشة هي في الواقع طريقة أخرى للنظر إلى مكونة الحاجة – الإشباع. فمستوى المعيشة بلغة الحاجات ودرجة إشباع هذه الحاجات تنظر إلى الموضوع من زاوية كون المقصودين بمستوى المعيشة هم مستهلكون، أي متلقون للإشباع، في حين أن فكرة المصادر في مستوى المعيشة يعتبر المقصودين بهذا المستوى "منتجون" أو "فاعلون" ومستخدمون لهذه المصادر. وبكلمة أخرى فإن كلا الأسلوبين يؤديان إلى نفس النتيجة ولكن بشكل متوازي. لذا ضم كل من الحاجات والمصادر بشكل مكونات جمعية (أو تراكمية) بدلاً من مكونات متوازية لمستوى المعيشة يدل ضمناً على الإزدواجية وعلى الحساب المزدوج لأوجه مختلفة لنفس العناصر. مثلاً إن درجة إشباع الحاجات المعبَّر عنها بمكونات التغذية والسكن والصحة والتعليم... الخ لا تعتمد بشكل مباشر على (وليست محددة من قبل) مقدار السيطرة التي لدى الفرد – أو المجتمع – على المصادر الإقتصادية في المقام الأول، بل على المصادر السياسية والثقافية أيضاً. وإذا تم حساب إشباع هذه الحاجات (التغذية والسكن والصحة والتعليم... الخ) أولاً ثم حساب المصادر الإقتصادية والثقافية والسياسية وإضافتها إلى حساب إشباع الحاجات، فإن النتيجة أو الحصيلة النهائية تظهر متضخمة، وسبب ذلك هو ما تسميه حسابات الدخل القومي "الحساب المزدوج"[٤٨]

إن وضعاً مشابهاً موجود، في الحقيقة، في حسابات الدخل القومي. فهذا الدخل يمكن حسابه عن طريق حساب المدفوعات لعوامل الإنتاج، أو عن طريق حساب المصروفات (وهاتين الطريقتين لحساب الدخل القومي قد يقال أنهما متشابهتان لطريقة

"إشباع الحاجات" في حساب مستوى المعيشة، حيث أن كلتيهما تنظرأن إلى الإنسان كـ "مستلم سلبي" "أي غير فعال"، أو كمستهلك)، أو عن طريق حساب قيمة البضائع والخدمات النهائية المنتجة، (وهذه الطريقة تبدو مشابهة لطريقة "السيطرة على المصادر" في حساب مستوى المعيشة، حيث ينظر إلى الإنسان كـ "فاعل"). (ليبسي وستانير، ١٩٦٦، ٥٣٨ـ٥٤٣).

لذا يمكن بأن "الحاجات" وإشباعها و"السيطرة على المصادر" هما أسلوبين أو طريقتين لحساب مستوى المعيشة، يمكن أن تكونا طريقتين بديلتين لقياس هذا المستوى، وبأنهما لا يمكن استخدامهما في آن واحد في نفس القياس بشكل مكونات مختلفة، إلاّ إذا تم الإيضاح مسبقاً بأنهما طريقتين بديلتين لحساب مستوى المعيشة وبأن إدخالهما في نفس قياس مستوى المعيشة سيؤدي إلى حساب مزدوج[٤٩].

حقوق الإنسان كإحدى مكونات مستوى المعيشة:

تستثني طريقة دريفنوفسكي "حقوق الإنسان" كمكونة لفهم مقياس مستوى المعيشة. وكما ذكر ساك هذه المكونة كانت جزء متكاملاً من مستوى المعيشة المقترح في تقريري خبراء الأمم المتحدة لعامي ١٩٥٤ و١٩٦١، وكذلك ضمن الاقتراحات المقدمة من قبل يوهانسون. وبما أن استثنائها يبدو مستنداً على "لا عملية" متسببة من قبل أو "وجهة نظر دولية"، وهذا تبرير غير مقبول من وجهة النظر العلمية. وبسبب كون هذه المكونة ترضي المعايير المقررة لاختيار المكونات لمستوى المعيشة[٥٠]، لذا يمكن التعامل معها ضمن طريقة "الحاجات"، كما يمكن تناولها ضمن طريقة "السيطرة على المصادر" أيضاً. وكمصدر، حقوق الإنسان تمثل عناصر من صلب المصادر السياسية والثقافية، والتي تؤثر بدورها لدرجة عظيمة على المصادر الإقتصادية بنفس الطريقة التي تؤثر فيها المصادر الأخيرة على المصادر السابقة. أن الحرمان من حقوق الإنسان بلغة القوة بسبب كون توافرها يعني الوصول إلى قوة على النفس من بعض النواحي وقوة على الآخرين أيضاً، من نواحي أخرى، أي ممارسة قوة مشتركة أو متبادلة. كما إنها يمكن، بالإضافة إلى ذلك، التعامل معها بأسلوب تجريدي أكثر وبلغة المساواة والعدالة والتي تبدو "قواعد مقبولة بشكل عام"، أو على الأقل تدعي جميع الجهات التي يهمها الأمر بأن مثل هذه المُثل تكون جوهر ما تناضل من أجل تحقيقه.

مقياس لمستوى المعيشة:

إحدى طرق قياس مستوى المعيشة بلغة حقيقية (وخاصة بكميات موضوعية) وبلغة إشباع الحاجات المادية وغير المادية لسكان المجتمع قد اقترحت من قبل دريفنوفسكي.

هذا المقياس يتكون من عدد من المكونات (أو المركبات)، كل منها يمثل طبقة متميزة من حاجات الإنسان وإشباعها يسهم في المستوى العام للأشياء الذي يعبر عنه معامل مستوى المعيشة. هذه المكونات تغطي مجمل حقل حاجات الإنسان، ولكن عددها قد ابقي محدوداً لأسباب عملية. التعبير الكمي عن هذه المكونات يجري بواسطة عدد من المؤشرات التي تمثل الحقائق الكمية (أو المتغيرات) لكل واحد من هذه المكونات، التي ترمي إلى تغطية العناصر المختلفة التي تكون هذه المكونات. وبما أن هذه العناصر كبيرة العدد، الإختيار بينها يصبح أمراً لازماً من أجل جعلها طيعة من ناحية القياس وجمع المعلومات. وبسبب كونها عناصر غير قابلة للمقارنة (لأن الوحدات المستخدمة في قياسها هي وحدات مادية ولذلك فهي مختلفة). لذا ينبغي تحويلها إلى معاملات (indexes)، أي إلى وحدات قابلة للمقارنة، هذه التحويل ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار ليس فقط معدل قيمة المؤشرات المحسوبة بالنسبة للفرد بالعلاقة مع نقطة حرجة، ولكن أيضاً بين السكان[٥١]

يجري بعدئذ تحديد النقاط الحرجة. وهذه النقاط "يفترض إنها تمثل مستويات مميزة من إشباع الحاجات المعبر عنها بواسطة كل مؤشر". لا تعبر هذه النقاط عن درجة الإشباع، بل من المفترض إنها تعبر عن حالة الحاجات. يقترح دريفنوفسكي ثلاثة نقاط حرجة هي: "نقطة البقاء" (أي "مستوى المؤشر الذي عنده يستطيع السكان بصعوبة البقاء على قيد الحياة")، و"المستوى الأدنى" (أي "المستوى الأدنى للرفاهية"، الذي يشير إلى مستوى يمثل الحد الأدنى المقبول والذي تكون عنده الحياة مقبولة)، و"الإشباع

الكامل" (أي المستوى الذي يعتبر مرضياً بشكل كامل). ولهذه النقاط الحرجة خاصية اجتماعية وعنصر اجتماعي بالرغم من إنها قد تبدو موضوعية تماماً.

ثم يجري إدخال المعلومات المتعلقة بتوزيع المؤشرات بين السكان في حساب معامل مستوى المعيشة. تصبح مثل هذه المعلومات بدون أهمية لمستوى المعيشة عندما يكون التوزيع متساوياً بشكل تام. ولكن كلما زاد عدم المساواة في التوزيع كلما صغرت قيمة المعامل. هناك طرق عديدة لإدخال عامل التوزيع في المعامل. وإحدى هذه الطرق هي، حسب دريفنوفسكي، تقسيم مجمل سلسلة المؤشرات إلى "عدد من السلاسل الثانوية وتحديد عدد (أو النسبة المئوية ل) السكان الذين يتمتعون بإشباع الحاجات ضمن تلك السلسلة الثانوية". وكلما زاد عدد السلاسل كلما زادت دقة صورة التوزيع، والعكس بالعكس. وهذا الأسلوب لإدخال عامل التوزيع في المؤشرات يمكن التعبير عنه بواسطة منحنى لورينتس.

وعندما يتم الحصول على معامل لكل مؤشر، يمكن تجميع هذه المعاملات الجزئية في "معامل مستوى المعيشة التكاملي،" أو يمكن استخدامها "كمجموعة من المتغيرات غير التكاملية تمثل مستوى المعيشة". وإذا تم استخدام الأسلوب الأول، فإن مشكلة الثقل أو الوزن تظهر كعامل. وهناك طريقتين للتعامل مع هذه المشكلة هما، أولاً: عن طريق استخدام أوزان متساوية لكل مؤشر (وهذه الطريقة يفضلها دريفنوفسكي)، أي أن معامل كل مؤشر يحسب كوسط حسابي (أو وسط عددي) لمعاملات المكونة. وثانياً: عن طريق إستخدام أسلوب الأوزان الآنزلاقية التي تعتمد قيم المعاملات لكل مكونة، "فكلما كان المعامل منخفضاً كلما ينبغي أن يزداد وزن المكونة".

يتكون معامل مستوى المعيشة المقترح من قبل دريفنوفسكي من مجموعتين من المكونات (عددها سبعة مكونات) واثنتي عشر مؤشرة:

أولاً: مجموعة الحاجات الأساسية التي لها المكونات التالية:

١) التغذية: وتتكون من ثلاثة مؤشرات هي:

أ) السعرات الحرارية المأخوذة (intake).

ب) البروتين المأخوذ.

ج) نسبة السعرات الحرارية غير النشوية.

٢) السكن: وتتكون من المؤشرات التالية:

أ) التسهيلات (أو الخدمات) السكنية.

ب) كثافة الإقامة (في الوحدات السكنية).

ج) الاستعمال المستقل للوحدات السكنية.

٣) الصحة: وتتكون من المؤشرات التالية:

أ) إمكانية (أو مجال) استعمال المستشفيات.

ب) إمكانية (أو مجال) استعمال العناية الصحية.

ج) مدى سعة النشاطات الوقائية.

٤) التعليم: وله المؤشرات التالية:

أ) نسبة التسجيل في المدارس.

ب) نسبة التخرج في المدارس.

ج) نسبة عدد المعلمين إلى عدد التلاميذ.

ثانياً: الحماية والبيئة: وتتكون من المكونات التالية:

١) الفراغ: وتتكون من مؤشرة "أوقات الفراغ" (أي الخلو من العمل).

٢) الضمان: وتتكون من المؤشرات التالية:

أ) ضمان الفرد.

ب) ضمان طريقة الحياة.

٣) البيئة: وتتكون من المؤشرات التالية:

أ) المواصلات.

ب) السفر.

ج) الرياضة (المشاركة في الفعاليات الرياضية).

د) النشاطات الثقافية (أشكال هذه النشاطات هي: الموسيقى والمسرح والسينما والفنون النظرية والقراءة).

هـ) البيئة الطبيعية (تتكون معايير البيئة الطبيعية من: الهواء والنظافة والطرق والإضاءة والمساحات الخضراء والعمارة والمناظر الطبيعية). (دريفنوفسكي، ١٩٧٠).

ولكن معامل مستوى المعيشة المقترح من قبل دريفنوفسكي يعاني من نقص جدي وهو استبعاد مكونة حقوق الإنسان من هذا المعامل. ويمكن سد هذا النقص بالأسلوب الذي اقترح سالفاً في الدراسة. أن إضافة مكونة حقوق الإنسان إلى قياس مستوى المعيشة المقترح من قبل دريفنوفسكي سيؤدي إلى تحسينه في الحقيقة وسيجعله في الوقت نفسه أكثر ملائمة في بيان الواقع الفعلي.

خلاصة:

لقد تم تحليل وتجميع الإطار النظري لهذه الدراسة المبنية بشكل رئيسي على فرضية ميردال القائلة، بأن كل مشكلة اجتماعية تتعلق بتغير معقد ومتداخل، تغير لولبي ومتراكم، وعلى فرضيته الأخرى القائلة بتدفق المصادر من الأقاليم والبلدان المتخلفة إلى الأقاليم والبلدان المتطورة، وبوجود عدم مساواة بين المجموعتين من البلدان والأقاليم (المتخلفة والمتطورة)، ووجود "آثار الاجتراف الخلفي" و"آثار الآنتشار". وقد أضيفت إلى هذه الفرضيات العلمية فرضيات علمية أخرى احتوتها كتابات كل من غالتونغ (نظريته الصغيرة للقوة)، وهيلهيرست (نظرية التخطيط الإقليمي)، بالإضافة إلى بعض التنظيرات حول "الأقليات" وموقعهم في المجتمع. لقد حان الوقت الآن لربط هذا الإطار النظري بالقسم التجريبي من هذه الدراسة.

يبدأ القسم التجريبي (أو العملي) من هذه الدراسة بسرد للخلفية التاريخية للأوضاع القائمة والاتجاهات السائدة في الإقليم (وفي تركيا في المسائل التي لها صلة بالإقليم). وستغطي هذه الخلفية التاريخية المحيط الذي يمكن ضمنه تقييم الشواهد الحالية وربطها ببعضها البعض.

يتبع هذا السرد للخلفية التاريخية تحليل لمصادر الإقليم – البشرية والطبيعية – وتدفقها إلى خارج الإقليم. سيتم تحليل المصادر البشرية للإقليم وتدفقها أو إنتقالها في فصل عنوانه "السكان و أنماط الاستيطان". اما مصادر الإقليم الأخرى وبضمنها المصادر الطبيعية فسيتم تحليلها تحت عنوان "إقتصاد الإقليم وتدفق مصادره". ومن المفروض أن يؤدي عرض الخلفية التاريخية قبل عرض الظروف والإتجاهات الحالية في الإقليم إلى توفير الاستمرارية في شرح الموضوع وإلى إبراز التغييرات الحاصلة في ظروف الإقليم.

أما السياسة الإقليمية في تركيا فسيتم مناقشتها وتحليلها تحت عنوان "السياسة الإقليمية في تركيا". يهدف هذا الفصل إلى إكتشاف تأثير السياسة الإقليمية، المزعوم أن الدولة التركية تتبعها منذ بداية الستينات، وكيف أثرت هذه السياسة على الوضع والإتجاهات في الإقليم.

وستجري بعدئذ محاولة لتبيان، وليس حساب، بعض مكونات ومؤشرات ومتغيرات مستوى المعيشة السائد في الإقليم. وهدف هذه المحاولة هو جمع أكبر كمية من الحقائق الممكن (الحصول عليها)، والتي لها صلة وثيقة بموضوع الدراسة، والتي سيتم تكملتها بشواهد وإنطباعات تساعد على إعطاء صورة أولية شاملة عن مستوى المعيشة في الإقليم. لقد تم وضع الفصل الخاص بمستوى المعيشة في نهاية الدراسة لأن مستوى المعيشة هو مظهر مشتق من المظاهر السائدة في الإقليم، إذ يعتمد هذا المستوى على الأبعاد الأخرى للإقليم، كإقتصاده ومصادره البشرية والطبيعية، وعلى الإهتمام المعطى له من قبل المركز، كما تعكس ذلك السياسة الإقليمية للمركز. كما أن مستوى المعيشة هو خلاصة ومؤشر لمستوى التطور المتحقق فعلاً في الإقليم.

ثم يأتي إستنتاج وملحق في آخر الدراسة. يخدم ا هدف إبراز الخصائص والمميزات والإتجاهات (الأكثر صلة بالموضوع) في الإقليم واتجاهاتها في المستقبل، إضافة إلى (الخيارات) المتوفرة والتوقعات المستقبلية في الإقليم. اما الملحق يخدم غرض تعريف القارئ بالأكراد وتاريخهم وخاصة في الإقليم. والملحق هو في الحقيقة عرض مختصر جداً ولا يعطي صورة متكاملة أو كافية لتاريخ الأكراد. ولكن هذا النقص لا يعتبر نقصاً جدياً، لأن القارئ المهتم يستطيع زيادة معلوماته بالرجوع إلى الكتب والمقالات حول الأكراد والمدرجة في قائمة المصادر (الببليوغرافيا) في آخر هذا الكتاب.

ملحق (أ)

الإقليم:

المنطقة الجغرافية التي تشملها هذه الدراسة تقع في القسمين الشرق والجنوب الشرقي من تركيا. تتكون هذه المنطقة (التي يشار إليها في هذه الدراسة باسم "الإقليم") من ١٤ ولاية من الولايات ال ٦٧ التي تتكون منها تركيا. هذه الولايات هي: اديمان، اكري (اغري)، بنغول، بتليس، دياربكر، الازيغ (العزيز)، ارزينجان، حكاري، ماردين، موش، سيعرت، تونجلي، اورفه، وفان. الإقليم منطقة جغرافية متماسة ومتواصلة ولها شروط طبيعية متشابهة بصورة عامة.

تبلغ المساحة السطحية للإقليم ١٥٧,١٣٧ كيلومتر (كم) مربع وتمثل ٢٠٪ من المساحة الكلية لتركيا. السمات السطحية (الطوبوغرافية) للإقليم هي سمات جبلية بشكل عمومي. أما سلاسل الجبال فهي وعرة وشاقة وعالية. يبلغ إرتفاع أعلى قمة جبلية في الإقليم ٥١٦٥ متراً (اسمها ارارات العظيم أو اكري "اغري" داغ). مصادر المياه في الإقليم غزيرة وتجري في الإقليم إنهار عديدة، أطولها نهر الفرات (الذي يبلغ طول الجزء الذي يجري في الإقليم ١١١٠ كم) ونهر دجلة (٥٢٣ كم في الإقليم) ونهر اراس (٤٤١ كم في الإقليم). كما أن هناك عدة بحيرات في الإقليم، أكبرها بحيرة فان أو(وأن) البالغة مساحتها ٣,٧٣٨ كم مربع وتقع على ارتفاع ١,٦٤٦ م فوق مستوى سطح البحر. اما أكثر هذه البحيرات ارتفاعاً فهي بحيرة باليك التي تبلغ مساحتها ٣٠ كم مربعاً وارتفاعها ٢,٢٥٠ م فوق مستوى سطح البحر.

للسهول الواقعة في الإقليم مناخ شبه استوائي، في حين أن لوديانها مناخ قاري. يتراوح المعدل السنوي لسقوط الأمطار بين ٥٠٠ملم و ١٠٠٠ملم ، اما الحد الأدنى

لسقوط الأمطار فهو ٣٠٠ملم في بعض المناطق والحد الأعلى ٢٠٠٠ملم في مناطق أخرى. لبعض أجزاء الإقليم، وخاصة المناطق الشرقية الجبلية، شتاء قارص وقاس تسقط خلاله الثلوج سقوطاً غزيراً. بلغت أعلى درجة حرارة سنوية مسجلة، على أساس إحصائيات من خمسة ولايات من ولايات الإقليم، ٤٢,٥ درجة منوية وأدنى معدل درجة حرارة سنوية مسجلة هي ٢٣,٥ درجة منوية تحت الصفر، أي أن الاختلاف بينهما هو ٧٦ درجة منوية.

تغطي غابات الإقليم، حسب قاسملو، حوالي ١٣,٨٪ من مساحة الإقليم. وهذه الغابات هي غابات متفرقة وفي طريقها إلى أن تصبح أقل وأقل كثافة، دون أن تلقى الحماية والعناية من قبل الدولة، وهي تستغل بشكل غير إقتصادي جداً من قبل السكان كوقود وكعلف للمواشي، وخاصة المعز. (قاسملو، ١٩٦٥، ١٨).

وبالرغم من أن المسوح الجيولوجية قد توسعت وأصبحت أكثر نشاطاً في الفترة الأخيرة، (بسبب حاجة المركز إلى المصادر)، فإن الإقليم لم يجري تحرّيه بشكل شامل من هذه الناحية. اما المعادن المستخرجة لحد الآن فهي: النفط والكروم والنحاس والرصاص والخارصين (الزنك). أما التحري عن الغاز الطبيعي يجري بشكل نشيط. يحتوي الإقليم، بالإضافة إلى هذه المعادن، على معادن أخرى، مثل خامات الحديد والليجينت (نوع من الفحم الحجري) والمنغنيز بكميات تجارية.

بقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة فإن إقليم إيجه يشمل الولايات التالية: جنككلا، باليكشير، مأنيسا، ازمير، موغوا، دنيزلي، بوردور، وايسبارتا. (الإشارة هنا إلى إقليم يقع في غرب تركيا سيشار إليه مراراً في هذه الدراسة لأغراض المقارنة).

ملحق (ب)

ملاحظة حول الإحصائيات التركية:

الإحصائيات المستخدمة في هذه الدراسة هي إحصائيات تم الحصول عليها في أغلب الأحيان من الإحصائيات الرسمية التركية. ينبغي النظر إلى هذه الإحصائيات كمقادير وكميات تقريبية تشير إلى إتجاهات عامة وليس كأرقام دقيقة. الإحصائيات والطرق الإحصائية التركية هي موضع نقد كتاب عديدين. وفيما يلي بعض الأمثلة التي تشير إلى بعض هذه الآنتقادات التي قد تكفي لتوضيح ذلك.

١) الإحصائيات المتعلقة بالخدمات الصحية في الإقليم، كعدد الأطباء وأطباء الأسنان... الخ، المدرجة في "الإحصاء السنوي ١٩٦٠ـ١٩٦٢" وفي "الكتاب السنوي الإحصائي ١٩٦٨"، هي إحصائيات متضاربة لنفس السنوات. فعلى سبيل المثال، يعطي المصدر الأول عدد الأطباء (أخصائيين وعامين) في الإقليم عام ١٩٦١ على أنه (٣٢٠) طبيباً، في حين أن المصدر الثاني يعطيه على أنه (٣٣٥) طبيباً لنفس العام.

٢) ل. أ. كابريو يعترف في كتابه "صحة الجنس البشري" بوجود أخطاء كبيرة في الإحصائيات التركية المتعلقة بموظفي الصحة، ويؤكد بأن "دراستين إحصائيتين رئيسيتين قد أكملتا بشكل مفصل، إحداهما حول الأطباء والأخرى حول المضمدات والقابلات.. تظهر هذه الأرقام أخطاء فاحشة تتراوح بين ٣,٦٪ و٢٣٪ للعاملين في المهن الصحية القابلة للتعداد بشكل أسهل. أن مثل هذه الأخطاء قد تسبب أخطاءً في التخطيط الصحي والطبي". (صحة الجنس البشري، ١٩٦٧، ٢٢٦).

٣) أجبر(ف. دبيليو. فري) على ترك أجزاء من بحثه بسبب "الافتقار" إلى الإحصائيات حول الأكراد، في حين أن إحصائيات مشابهة عن بقية السكان متوفرة بسهولة. وهذه حقيقة يمكن ملاحظتها من الجملة التالية: "إن استحالة البحث في تمثيل الأكراد (في الجمعية الوطنية التركية) مسألة مخيبة على حد سواء. ففي حين يمكن

القيام ببعض الاستدلالات العلمية لحد جيد حول الخلفية الكردية لعدد من النواب، معلومات أساسية موثوقة لا يمكن الحصول عليها (يفتقر إليها)، إلى درجة أنني لم أستطع متابعة البحث لدرجة مفيدة". (فري، ١٩٦٥، هامش ٢٣، ١٤٧).

٤) تلاحظ إي. هيرش عند مناقشة (أو تحليل) دراستها حول دخل وتكاليف الزراعة في أواسط أناضوليا، بإنها "وجدت العينة تتضمن أرقاماً كبيرة لا تمثل الواقع للمزارع الكبيرة. والظاهر أن سبب ذلك هو أن العديد من العدادين قد وضعوا احترام الثروة والمنزلة فوق المبدأ العلمي للاختيار العشوائي". (هيرش، ١٩٦٦، ١٣٦).

٥) يلاحظ دبيليو. سايندر "، بأن هناك إختلاف في الرأي داخل الإدارة التركية حول (تقديرات وتائر النمو)، ولكن ليس هناك شيء على جدية النزاع حول المستوى المطلق للنشاط الاقتصادي. فمعهد الدولة للإحصائيات (مدا) مسؤول عن نشر الحسابات القومية. ولكن منظمة الدولة للتخطيط (مدت) تستعمل تقديراتها الخاصة. أن الفرق الرئيسي، ليس الفرق الوحيد بأي حال من الأحوال، ينشأ عن تقدير القيمة المضافة في الزراعة، التي يعلنها "مدا" رسمياً هي أعلى بحوالي ١٠٪ من رقم "مدت". تتبنى "مدت" بصورة عامة وتائر النمو المخمنة من قبل "مدا"، وهذه مساومة مشكوك في نتيجتها في ظل هذه الظروف، وتعترف بأن وتائر النمو تحتوي في الواقع على بعض الأخطاء في القياس لا أهمية لها. (سايندر، ١٩٦٩، هامش ١٢، ٧٠ـ٧١).

٦) يؤكد م. د. رفكين بأنه "من الصعوبة بمكان الوثوق من كون المعلومات الإحصائية في بلد متخلف جديرة بأن يعّول عليها، حتى في بلد مثل تركيا، حيث تعمل الخدمات الإحصائية منذ سنوات عديدة. لذا حاولت، حسب الإمكان، استخدام أرقام إجمالية لتدل على مقادير وعلاقات عامة. ويجب تحذير القارئ بأن ينظر إلى الأرقام المعروضة هنا كتقديرات تقريبية، في المقام الأول، للكميات والإتجاهات المطروحة وليس كمقاييس دقيقة". (ريفكين، ١٩٦٥، ٣).

الفصل الثاني

الخلفية التاريخية للأوضاع القائمة والإتجاهات الحالية في الإقليم

أصبحت مشاكل التخلف والتطور أكثر جلاء وحدة، وحظيت لذلك بإهتمام، بعد الحرب العالمية الثانية. نشأت هذه المشاكل في أعقاب التحول في الإقتصاديات الغربية إلى النظام الرأسمالي، وبصورة مؤكدة بعد الثورة الصناعية. بدأت البلدان المتطورة الآن منذ الثورة الصناعية بعملية تدريجية ولكن مثابرة، هي عملية دمج العلم والتكنولوجيا في بنية مجتمعاتها بشكل عام وفي وسائل الإنتاج والقوى العاملة، أي قوى الإنتاج بشكل خاص، في حين بقيت البلدان المتخلفة حالياً متكيفة مع متطلبات "التكنولوجيا" القديمة وأنفصام قوى الإنتاج عن العلم والتكنولوجيا. لقد أدت هذه العملية بشكل تدريجي إلى خلق التفاوتات بين المجموعتين من البلدان وإلى النزوع المستمر نحو إتساع هذه التفاوتات منذ ذلك الحين.

ومن أجل توضيح بعض أسباب ماتحت التخلف في الإقليم والتخلف في تركيا بشكل صحيح وعقلاني، فإن الشواهد والملاحظات، أي الواقع بدلاً من العقائد والإفتراضات المسبقة، ستُعطى أقصى درجات الأولوية والإهتمام. سيجري هذا بطبيعة الحال ضمن الإطار النظري الذي تم عرضه في الفصل الأول من هذه الدراسة. وبما أن "الواقع يبدأ بالتاريخ"، كما يؤكد ر. ج. تيتموس (تيتموس، ١٩٧١، ٩٣) يصبح من الضروري تحليل الجذور التاريخية للأوضاع القائمة في الإقليم وتركيا.

تحليل ماتحت التخلف لا يمكنه أن يعكس مجمل الواقع إن لم يجر ذلك ضمن نطاق المنطقة الجغرافية الأكبر والكيان السياسي الذي يشكل الإقليم (ولايزال) جزء منه لحقبة زمنية طويلة، أي الإمبراطورية العثمانية أولاً ثم الجمهورية التركية منذ الحرب العالمية الأولى.

سيتم تنظيم طرح الجذور التاريخية لماتحت التخلف والتخلف كما يلي: سيجري أولاً إدراج المميزات الأساسية البارزة للنظام الإقتصادي — الإجتماعي — السياسي للحقبة العثمانية بشكل مختصر. هذا الإدراج لهذه المميزات هو بسبب أهميتها الحاسمة كعوامل داخلية معوقة لعملية التطور في الإقليم وفي تركيا. وستتم ثاني مناقشة تفصيلية

نوعاًما ما لتغلغل البلدان المتطورة في الإمبراطورية العثمانية واقتصادها ثم السيطرة عليهما، وستقسم هذه المناقشة إلى ثلاثة أقسام هي: (أ) الفترة من القرن السادس عشر، حتى القرن التاسع عشر هذه الحقبة التي شهدت التغلغل التدريجي في اقتصاد الإمبراطورية العثمانية من قبل البلدان المتطورة. (ب) الفترة من القرن التاسع عشر. حتى الحرب العالمية الأولى، هذه الحقبة التي جرت خلالها سيطرة البلدان المتطورة على الإمبراطورية العثمانية. و(ج) الفترة منذ الحرب العالمية الأولى وحتى بداية (الستينيات). وسيجري ثالثاً تحليل الخلفية التاريخية لماتحت التخلف في الإقليم لوحده.

المميزات الأساسية البارزة للنظام الاقتصادي – الإجتماعي – السياسي العثماني:

هناك بشكل أساسي ثلاثة وجهات نظر بخصوص طبيعة البنية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بصورة عامة، ونظام ملكية الأرض بصورة خاصة في العهد العثماني. ووجهات النظر هذه هي بشكل مختصر جداً ما يلي:

أ) كون النظام كان بشكل أساسي نظاماً شبيهاً بالنظام الإقطاعي(*) الأوربي الغربي(٥٢)

ب) كون النظام كان يختلف بشكل أساسي عن إقطاعية أوربا الغربية في بعض السمات المهمة، ولكنه مع ذلك كان نظاماً فيوداليا(٥٣)

ج) كون النظام يتميز بسمات وخصائص محددة تميزه عن الإقطاعية الأوربية الغربية وعن الأشكال الأخرى من الإقطاعية. وتعطي وجهة النظر هذه إسماً خاصاً إلى هذا النظام للدلالة على كينونة مستقلة(٥٤، ٥٥) ويسمى النظام باسماء مختلفة هي: "النمط الآسيوي للإنتاج"، و"المدنية الهيدروليكية" (hydraulic)، و"المجتمع الزراعي – الإداري" أو "الاستبداد الشرقي".

(*) يستخدم تعبير "فيودال" ومشتقاته في هذه الدراسة بدلاً من تعبير "اقطاعي" لوجود اختلافات أساسية بينهما.

التعداد التالي للميزات الأساسية البارزة للنظام العثماني سيظهر بأنه كان يختلف بشكل أساسي عن الإقطاعية الإوربية الغربية، بغض النظر عن التسمية التي قد يختارها الكاتب له.

وهذه الميزات والخصائص البارزة هي:

١) الدور المهيمن أو المسيطر للحكومة المركزية (أو الدولة) في الحياة الإقتصادية للمجتمع، كمتعهدة للمشاريع الاروائية و/ أو كمنظمة لتوزيع المياه وكمالكة لأغلبية الأراضي. وبذلك نتجت مركزية القوة (السلطة) والطبيعة الاستبدادية لهذه القوة (السلطة). (راجع على سبيل المثال ماركس، ١٩٦٤، وفيتفوغيل، ١٩٦٧، ولامتون، ١٩٦٩، ٢٨ و١٠٠، وكوك، ١٩٧٠، ٢٠٩).

٢) هيمنة الجماعة على الفرد. ونادراً ما كان للفرد وجود مستقل عن الجماعة (community) سواء كانت العائلة أو العشيرة أو القرية أو الطائفة (التجارية أو الصناعية). أدى هذا الواقع إلى إنعدام المبادرة في الحقول الإقتصادية والاجتماعية من قبل الأفراد، والخطر العملي الذي أنطوى عليه أخذ المبادرة من قبل الأفراد (راجع على سبيل المثال روبنسون، ١٩٦٣، ٥٨ و٦٠، ولويس، ١٩٦٨، ٣٣ـ٣٤، وماركس، ١٨٦٤).

٣) أن ما يسمى "بمالك الأرض الإقطاعي" لم يتمتع بحق الملكية، ولم يتعدى حقه حق الإستعمال أو حق الحيازة. كما أن هؤلاء المالكين عملوا "كممثلين" (أو "بيروقراطيين") للحكومة المركزية أو الحاكم. وفي فترات لاحقة فقط كان بإمكانهم نقل ملكية الأرض إلى أحفادهم عن طريق الإرث. وكان من الضروري في هذه الحالة الحصول على موافقة الحاكم. أما الأشكال الأخرى للملكية، إضافة إلى أراضي الحاكم، فكانت الملكية العشائرية والملكية الجماعية، اللتان كانتا شكلان شائعان من أشكال الملكية، (راجع مثلاً لامتون، ١٩٦٩، ٣٠، ٥٣، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٧٧، وبروكيلمان، ١٩٦٠، ٢٩٥، وروبنسون، ١٩٦٣، ٥٢ـ٥٣، وماركس، ١٩٦٤).

٤) لجوء الحكام المركزيين وأحياناً الحكام المحليين أيضاً إلى مصادرة الممتلكات العائدة للأفراد في المدن والأرياف بشكل إعتباطي وحسب نزواتهم وأهوائهم. وكانت هذه المصادرات شيئاً شائعاً وجعلت حتى حق الإستعمال وحق الحيازة في نظام ملكية الأرض حقاً غير مضمون. (راجع على سبيل المثال لامتون، ١٩٦٩، ولويس، ١٩٦٨، ٣٣ـ٣٤، ولي، ١٩٧١، ١٤، وجريدة التآخي، ١٠ تشرين الأول ١٩٧٢).

٥) كانت الضرائب والقيم المفروضة عليها هذه الضرائب تفرض وتجري على شكل مبالغ إجمالية، وغالباً ما كانت تجبى من سكان قرية بأجمعهم أو على ولاية بأكملها. كانت الضرائب تفرض على الأرض ومنتجات الأرض والماء والمناجم. اما قيمة الضرائب المقدرة فكانت عادة قاسية، كما إنها زيدت من حين لآخر بمختلف الأساليب. كما أن نفس الضريبة كانت تفرض عدة مرات متتالية خلال نفس السنة. (راجع مثلاً لامتون، ١٩٦٩، ٢٨، ٤١، ٤٧، ٨٢، ولويس، ١٩٦٨، ٣٣، وفيشر، ١٩٦٨، ٣٢١).

٦) الغزوات والفتوحات والحروب المتكررة قد أضعفت اقتصاد الإمبراطورية العثمانية وولايتها وسببت العديد من الإضطرابات والإزاحات الإقتصادية والإجتماعية. وكانت لها آثار بعيدة المدى على الإمبراطورية وإقتصادها. ويجلب ماركس الإنتباه إلى الأهمية الحاسمة للحرب في الاقتصاد حيث يذكر "لاحظ على الأخص تأثير الحرب والفتوحات (في النمط الآسيوي للإنتاج).. في حين تكوّن هذه (الحروب والفتوحات) جزء جوهرياً من الظروف (الشروط) الإقتصادية للمجتمع نفسه، في روما على سبيل المثال، ا تقطع الرابطة الحقيقية التي يتكئ عليها المجتمع في البلدان الآسيوية". (ماركس، ١٩٦٤، ٨٣). أن الغزوات والفتوحات العديدة قد جلبت الدمار إلى المنطقة وأخلتها من سكإنها. (راجع مثلاً لامتون، ١٩٦٩، وبروكيلمأن، ١٩٦٠، ٢٩٥، وماركس، ١٩٦٤، ٨٣، وقاسملو، ١٩٦٥).

التعداد السابق للميزات والخصائص الأساسية للنظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي العثماني يشير إلى أن هذا النظام لم يكن مشجعاً ولا حتى مساعداً على

إحداث عملية التطور، وبأن هذه الخصائص شكلت عوائق وعقبات هائلة في طريق التطور. فحقوق الملكية والثروة لم تكن مضمونة، كما أن اللجوء المتكرر إلى المصادرة والإبتزاز والإغتصاب والضرائب القاسية قد شجعت على الاختزان (hoarding) والاسراف في الآنفاق. أما القانون والنظام وسلامة الفرد والملكية والأسواق فكانت غالباً مفقودة. وهذه عوامل أثارت الفوضى في نشاط التجارة والتبادل. كما أن أخذ المبادرة قد عوق، مما أدى إلى دوام الوضع القائم. التطور في ظل مثل هذه الأوضاع لم يكن ممكن التحقيق لأن التطور ينطوي على ويخلق التغيير. لقد تفاقم الوضع أكثر في الفترات الأخيرة من حكم الإمبراطورية العثمانية حيث بدأت مميزات جديدة للنظام القائم بالظهور بشكل أكثر وضوحاً. وأكثر هذه المميزات أهمية هي: (أ) النزوع الشديد إلى الإستهلاك بشكل مترف ومسرف وخيالي من قبل السلاطين والحكام الأقل منصباً (راجع لوتسكي، ١٩٦٩، ٢٦). و(ب) زيادة هائلة في البناء الفوقي للدولة. فكما يؤكد لويس "فالقصر والجهاز البيروقراطي والسلطة الدينية... وطبقة طفيلية من ملتزمي الضرائب (tax-farmers) وملاك الأراضي المتغيبين،" (بالإضافة إلى أن السلاطين العثمانيين منذ بداية القرن السابع عشر كانوا "سلسلة مذهلة من غير الأكفاء والمتفسخين وأشخاص ينقصهم الآنسجام والتكيف مع مجتمعهم"). كانوا عبئاً ثقيلاً على إقتصاد الإمبراطورية. (لويس، ١٩٨٦، ٣١و ٢٣ على التوالي).

ولكن العوامل الداخلية المعوقة لتطور الإمبراطورية والمناطق المكونة أجزاء منها لم يَكن فاعلة لوحدها، وينبغي إضافة العامل الخارجي إليها. وهذا الواقع جعل إحتمالات وإمكانيات تطور الإمبراطورية أكثر خفوقاً من ناحية ولكنه شكل من ناحية أخرى حافزاً أو دافعاً خارجي المنشأ للنظام العثماني للتغير بإتجاه يمكنه من مواجهة التحديات الناشئة من نهضة(وسطوة) أوربا الغربية. وكان هذا العامل الخارجي هو التغلغل ومن ثم السيطرة على الإمبراطورية العثمانية من قبل البلدان المتطورة.

التغلغل والسيطرة على الإمبراطورية العثمانية من قبل البلدان المتطورة:

أ) منذ القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر:

بدأ التغلغل في الإقتصاد العثماني من قبل البلدان المتقدمة عن طريق التجارة في وقت مبكر نوعاً ما منذ القرن السادس عشر. كان الإقتصاد العثماني يعاني خلال ذلك القرن من أزمات مالية واقتصادية عديدة، كانت لها آثاراً بقيت لوقت طويل، آثاراً نتجت عن "تدفق المعادن الثمينة من العالم الجديد (أمريكا الشمالية والجنوبية) التي وصلت إلى شرق البحر الأبيض المتوسط.. كانت الصدمة المالية (على الإقتصاد العثماني) لهذا التدفق المفاجئ للفضة الرخيصة الثمن وبكميات كبيرة من الغرب صدمة فورية وفاجعة، كما يؤكد لويس (لويس، ١٩٦٨، ٢٩). قامت السلطات العثمانية بتخفيض قيمة عملتها كإجراء لمواجهة تدفق الفضة، وقد أدى هذا التخفيض إلى خلق أزمة مالية بعيدة الأمد سببت للإمبراطورية والمناطق المكونة أجزاء منها أضراراً إقتصادية وإجتماعية شاملة وواسعة. وكان من إحدى نتائج تخفيض قيمة العملة العثمانية أن أصبحت المنتجات الأولية العثمانية رخيصة جداً للتجار الأوربيين، وكنتيجة لذلك زادت صادرات الإمبراطورية العثمانية إلى هذه البلدان بشكل مطرد. ولكن من ناحية أخرى أصاب الحرف اليدوية والصناعات المحلية تدهور مطرد. كما توسع إستيراد البضائع المصنعة من غرب أوربا بشكل مستمر وأدى إلى تدهور متزايد للصناعات المحلية وإلى توسع للإستيراد في أعقاب هذا التدهور. وكما يذكر لويس فإن "الضغط المالي والإضطراب الإقتصادي الذي زاد تأثيرهما المضاربة الواسعة النطاق والربا الفاحش، جلبا المحن والخراب إلى أقسام واسعة من (سكان الإمبراطورية العثمانية)". (لويس، ١٩٦٨، ٢٩).

لقد لوحظ هذا التغلغل في الإمبراطورية العثمانية وشخص فعلاً من قبل العثمانيين أنفسهم منذ بداية القرن السابع عشر[٥٦]. أقيمت مؤسسات هولندية وبريطانية في أجزاء عديدة من آسيا منذ بداية القرن السابع عشر، كما تم تحويل طرق مواصلات التجارة العالمية إلى البحار (كنتيجة للتقدم في العلم والتكنولوجيا، وخاصة في الملاحة)، وبذلك حرم العثمانيون من جزء مهم من تجارتهم.

وبالإضافة إلى ما سلف ذكره، الإمتيازات الأجنبية (capitulation)، أي الإمتيازات التجارية التي منحها السلاطين العثمانيين خلال القرن السادس عشر إلى فرنسا والبندقية وفلورنسا ونابولي وهنغاريا وبلدان أوربية أخرى، والتي تم إعادة تأكيدها خلال القرن الثامن عشر، كانت لها آثاراً مضرة كبيرة على التجارة العثمانية والاقتصاد العثماني وأدت إلى زيادة التبعية العثمانية لهذه البلدان. وبموجب معاهدة الإمتياز بين فرنسا والإمبراطورية العثمانية الموقعة عام ١٧٤٠، على سبيل المثال، أعطي للفرنسيين الحق في السفر والتجارة في أي جزء من الإمبراطورية العثمانية. وكان الفرنسيون وبضائعهم معفيين من جميع أشكال الضرائب عدا رسوم على الإستيراد والتصدير مقدارها ثلاثة بالمائة على قيمة الاستيراد والتصدير. كما تم الاعتراف بأن الممثلين الرسميين الفرنسيين في الإمبراطورية العثمانية يتمتعون بالسلطة القضائية على المواطنين الفرنسيين المتواجدين في الإمبراطورية العثمانية، ولم يكن من المسموح به توقيف هؤلاء المواطنين إلاّ بحضور ممثل فرنسي رسمي. (فيشر، ١٩٦٨، ٢٥٠).

بعدها حصلت كل من إنكلترا والنمسا والأراضي المنخفضة، وبعد حين روسيا، على معاهدات مشابهة من الإمبراطورية العثمانية. مُنح ممثلو هذه البلدان لدى الإمبراطورية العثمانية امتياز بيع "البراءات" – أي "إشعار بتقليد منصب" (notice of investiture) – إلى المواطنين العثمانيين والتي تمنحهم نفس الإمتيازات التي كان يتمتع بها المواطنون الحقيقيون لهذه البلدان بموجب نصوص هذه الامتيازات الأجنبية. وهكذا أصبح جزء كبيراً من التجارة الخارجية للإمبراطورية

العثمانية بسبب هذه الأساليب خارج السيطرة الفعلية للحكومة العثمانية. وكان هؤلاء (أي مشتري هذه "البراءات" من العثمانيين) معفيين من الضرائب التي كان يجب على المواطنين العثمانيين الآخرين العاملين في هذا الحقل من النشاط الإقتصادي دفعها إلى الدولة. (فيشر ١٩٦٨، ٢٥٠). وبكلمة أخرى، سهلت هذه الإمتيازات الأجنبية تدفق المواد الخام العثمانية إلى البلدان المتطورة كنتيجة لآثار الإجتراف الخلفي للتوسع الإقتصادي في هذه البلدان الأجنبية.

وفي التحليل النهائي، كانت فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر فترة تحلل بطيء وتدريجي ولكن تحلل متواصل في الإمبراطورية العثمانية وإقتصادها وتغلغل البلدان المتطورة في الإمبراطورية. وكان هذا التحلل وهذا التغلغل متشابكين ومتفاعلين مع بعضهما.

ب) منذ القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى:

تحول تغلغل البلدان المتطورة في اقتصاد الإمبراطورية العثمانية إلى سيطرة فعالة خلال القرن التاسع عشر. لم يقع الإقتصاد العثماني تحت سيطرة هذه البلدان فحسب، بل وقعت الإمبراطورية كلها تقريباً تحت السيطرة عن طريق عدد من الصفقات المالية بشكل قروض. كما أن التجارة كانت الواسطة الأخرى لتحقيق هذه السيطرة، كما ولعب إستعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها دوراً بارزاً في فرض هذه السيطرة.

أصبحت مقاطعات الإمبراطورية العثمانية أسواقاً مفتوحة للبضائع المصنوعة في البلدان المتطورة، كما إنها أصبحت مصدرة للمواد الأولية إلى هذه البلدان. أي أن تدفق المصادر أصبح على نطاق أوسع. كما وأصبحت هذه المقاطعات، إضافة إلى ما سبق ذكره، أقل وأقل عزلة سياسياً عن هذه البلدان المتطورة.

عقدت المعاهدة التجارية المسماة معاهدة بلتاليمان عام ١٨٣٨ بين الحكومة العثمانية وبريطانيا. وحسب نصوص هذه الإتفاقية تم السماح للتجار البريطانيين بإستيراد البضائع إلى الإمبراطورية العثمانية ودفع رسم مقداره خمسة بالمائة حسب القيمة. أما بالنسبة للصادرات من الإمبراطورية العثمانية، فقد سمح لهؤلاء التجار بتصدير البضائع العثمانية بعد دفع ضريبة مقدارها اثنى عشر بالمائة. (فيشر، ١٩٦٨، ٢٩٨). وقد حصلت كل من فرنسا والأراضي المنخفضة على إمتيازات شبيهة خلال نفس العام، يمثل توقيع هذه المعاهدة بداية اتساع كبير في التجارة بين الإمبراطورية العثمانية من حوالي مليون باون استرليني عام ١٨٢٧ إلى أكثر من مليونين ونصف مليون باون استرليني عام ١٨٤٩ (أي بنسبة ١٥٥٪) أما إستيرادات بريطانيا من الإمبراطورية فقد شملت المنتجات الزراعية والحيوانية مثل الموهير (وبر المعاز)، والصوف، والقطن والخراف والسجاد والافيون والكشمش (الزبيب) والتين.

إندلعت في مطلع النصف الثاني من القرن التاسع عشر حرب القرم بين العثمانيين والروس. ومن أجل مواجهة التكاليف العسكرية المتزايدة لهذه الحرب تعاقدت الحكومة العثمانية مع العديد من بلدان أوربا الغربية للحصول على قروض مالية. وكانت شروط هذه القروض شروطاً مرهقة ومضرة بمالية وإقتصاد الإمبراطورية العثمانية. تم التعاقد على أولى هذه القروض عام ١٨٥٤ وبلغ القرض ثلاثة ملايين باون استرليني بسعر فائدة مقداره ستة بالمائة سنوياً. ولكن الحكومة العثمانية إستلمت في الواقع ٢,٤٠٠,٠٠٠ باون استرليني فقط حسبما يذكر لوتسكي. وقد تم "التفاوض" على القرض في لندن. بعد ذلك تم التعاقد على قروض جديدة أعوام ١٨٥٥، ١٨٥٨، ١٨٦٠، ١٨٦٢، ١٨٦٣، ١٨٦٥ (قرضين)، ١٨٦٩، ١٨٧٠، ١٨٧١، ١٨٧٢، ١٨٧٣، ١٨٧٤ بشروط مشابهة لشروط العقد المبرم عام ١٨٥٤. (لوتسكي، ١٩٦٩، ٣١٩). بلغ المجموع الكلي لهذه القروض عام ١٨٧٤ حوالي ٢١٢ مليون باون استرليني في حين إستلمت الحكومة العثمانية في الواقع، حسبما يذكر لوتسكي ١٢٠,٤٨٠,٠٠٠ باون

إسترليني فقط، أي مجرد ٥٦,٨٪ من القيمة الإسمية لهذه القروض. (المصدر السابق). في الفترة الواقعة بين عام ١٨٩٠ و١٩٠٨ تم التعاقد على إثني عشر قرضاً جديداً بلغ مجموعها ٤٥ مليون ليرة تركية. وبحلول عام ١٩١٤ بلغ المجموع الكلي للقروض الأجنبية على الإمبراطورية العثمانية ١٥٢,٣٠٠,٠٠٠ ليرة تركية[٥٧]

لقد أجبرت الحكومة العثمانية أحياناً على التعاقد على قروض مع بعض البلدان الأوربية حتى حين لم تكن هناك حاجة أو رغبة من جانب الحكومة العثمانية للتعاقد على قروض. فعلى سبيل المثال، عندما كان أحد رؤساء الوزارات (أو الوزير الأعظم) مانعاً في عقد قرض أو كان يمثل نوع من العرقلة في طريق عقد مثل هذا القرض كان يزاح من منصبه ويعين محله رئيس وزراء أكثر رغبة في عقد القرض. وكانت إزاحة وتبديل رؤساء الوزارات لفرض عقد القروض يتم أنجازه عن طريق تدخل الدبلوماسيين أو التجار الأجانب من أمثال بالمر، التاجر البريطاني الذي استخدم نفوذه وتأثيره لإحداث هذه الإزاحة وهذا التبديل لرؤساء الوزراء العثمانيين، حسب ما يذكر فيشر. (فيشر، ١٩٦٨، ٣٠٨)[٥٨]

لقد أدى التعاقد على هذه القروض إلى النتائج التالية: أولاً: التبعية المالية للإمبراطورية العثمانية إلى البلدان المتطورة. ثانياً: مثلت القروض تدفقاً للمصادر المالية، على الأقل في المدى الطويل عند دفع هذه القروض. ثالثاً: استعملت القروض كقوة للحصول على إمتيازات في مجالات أخرى، مثل بناء السكك الحديدية (كما أشير إلى ذلك أعلاه في الحاشية رقم ٥٧)، التي كانت نفسها واحدة من طرق امتصاص المصادر المالية العثمانية.

وكنتيجة وأثر لهذه القروض في أن واحد، أطلق العنان لأزمة مالية متنامية شعر بتأثيراتها في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية. وكما يعبر عن ذلك فيشر، فإن (عبء الديون الأجنبية قد ترك في الخزينة مبالغ متضائلة لمواجهة مصاريف الحكومة. لقد لجأ الموظفون العثمانيون الذين لم تدفع رواتبهم إلى ممارسات فاسدة، في حين تبنت الحكومة

أساليب قاسية لفرض الضرائب لجمع المال للخزينة. لقد تم تشديد الخناق على المزارعين في كل مكان وتململت المحافظات بصبر يشوبه القلق. (فيشر، ١٩٦٨، ٣٠٨). وهذا الوضع يمثل حالة من تغيير في النظام. أدى عن طريق التسبيب اللولبي إلى حركة النظام بأكمله بإتجاه التغير الأصلي، بالرغم من أن التغير كان المقصود مواجهة التغيير. وبتعبير آخر، من أجل مواجهة تناقص وتضائل موجودات الخزينة من المال، الحكومة العثمانية لجأت إلى القروض من أجل مواجهة النقص المالي الحاصل. ولكن بدلاً من تخفيف المشكلة المالية القروض قد أدت في الحقيقة إلى جعل المشكلة أكثر حدّة، أي إنها قد حركت المشكلة بإتجاهها الأصلي (أي إتجاه تعميق المشكلة وتحويلها إلى أزمة مالية) الذي سببتها حرب القرم. لم تتحرك المشكلة بالإتجاه الأصلي نفسه فحسب، بل حركت مجمل النظام نحو الأسفل أيضاً. وهكذا كانت هناك حاجة إلى لجوء الحكومة العثمانية إلى أساليب قاسية في فرض الضرائب سببت مشاكل إضافية ذات طبيعة غير مالية، مثل التمردات، وأدت في النهاية إلى الإفلاس.

ولكن الإقتصاد العثماني كان يعاني قبل حلول زمن التعاقد على هذه السلسلة الطويلة من القروض، من أزمة اقتصادية تمثلت في اتجاه تضخمي. فعلى سبيل المثال، إنخفضت قيمة العملة العثمانية بالمقارنة مع الباون الاسترليني من ٢٣ عام ١٨١٤ إلى ١٠٤ ليرات عام ١٨٣٩ (أي أن قيمة العملة العثمانية بالمقارنة مع الباون الاسترليني قد أنخفضت بمقدار ٤,٥ مرات خلال ٢٥ سنة). كما أن قيمة العملة العثمانية قد غيرت ٣٧ مرة بالنسبة للمسكوكات الفضية، و٣٥ مرة بالنسبة للمسكوكات الذهبية خلال فترة ٣٠ سنة من عام ١٨٠٨ حتى عام ١٨٣٨. وكما يؤكد لويس "آثار هذه التغييرات على إقتصاد الإمبراطورية وعلى مستوى المعيشة (فيها).. كانت كالكارثة". (لويس، ١٩٦٨، ١١١).

وعلى كل حال فإن الآثار الكلية لهذه الأزمات لم تكن متساوية في المناطق الجغرافية المختلفة من الإمبراطورية، أو بالنسبة لمختلف المجموعات الإجتماعية في المجتمع

العثماني. لقد وقع العبء الأساسي لهذه الأزمات على المزارعين وعلى المحافظات النائية. اما بالنسبة للحكام، كبارهم وصغارهم، م استمروا على حياتهم المترفة والمسرفة بشكل يفوق الخيال(٥٩).

أن ما يستحق الذكر هنا، أنه بالإضافة إلى القروض الأجنبية كانت هناك قروض داخلية من أجل مواجهة المصروفات المختلفة للدولة. أدى هذا الوضع إلى أن تسير الأزمة المالية بإتجاه أكثر حدة.

وفي النهاية حلت النهاية المحتومة. ففي شهر تشرين الأول ١٨٧٥ أعلن رئيس وزراء الإمبراطورية العثمانية بأن التزامات الديون الخارجية على الإمبراطورية لم يكن بالإمكان الإيفاء بها بكاملها، معلناً بذلك افلاس الدولة وعجزها عن الوفاء بديونها. يعتبر فيشر هذا الإعلان بداية "عهد جديد" من السيطرة الأوربية الواسعة على الإمبراطورية العثمانية "أطلق له العنان بعد سنوات معدودة". وكان من إحدى نتائج الأزمة المالية هذه تضييق "الكماشة الضريبية" على المحافظات مما نتج عنه "تمردات مفتوحة" في بعضها، ومن ضمنها الإقليم. (فيشر، ١٩٦٨، ٣٢١). إن بعض أسباب إفلاس الدولة العثمانية كان التعاقد على القروض الأجنبية والتضخم المالي ومشاكل ميزان المدفوعات والناتجة عن التغلغل الأوربي في الإقتصاد العثماني، وخاصة بشكل قروض وضمانات كيلومترية. ولكن بالإضافة إلى هذه الأسباب، كانت العلاقات بين الإمبراطورية العثمانية وأوربا منذ القرن السادس عشر بشكل عام لغير صالح إقتصاد الإمبراطورية نتيجة التقدم في العلم والتكنولوجيا في أوربا، مثل اختراع البوصلة والتحسينات في الملاحة والتصنيع وزيادة القوة العسكرية بالإضافة إلى إكتشاف العالم الجديد.

كما يشير فيشر إلى ذلك فإن البلدان الأوربية الصناعية قد وجدت في بلدان الشرق الأوسط مصدراً لكل من المواد الغذائية والمعادن الخام، أي المنتجات الأولية، التي

أمكنها الحصول عليها مقابل تبديلها مع منتجاتها المصنعة. وكانت نتائج ذلك مدمرة للحرف اليدوية والصناعة في الشرق الأوسط.

وكنتيجة لذلك فإن "العديد من القرى الشرقية قد عانت من أزمة إقتصادية لم تتخلص منها أبداً، كما يؤكد فيشر". (فيشر، ١٩٦٨، ٢٢٩)[٦٠]. وهذا أثر آخر من آثار اللاإجتراف الخلفي للتوسع في أوربا على الإقتصاد العثماني.

زادت إستيرادات الإمبراطورية العثمانية خلال فترة عشرين سنة، أي من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٠٠ بحوالي ٣٤٪ وصادراتها بحوالي ٧٥٪ كما يوضح ذلك الجدول رقم (١) أدناه[٦١]:

جدول ١: الإستيرادات والصادرات العثمانية عام ١٨٨٠ وعام ١٩٠٠

بملايين الليرات التركية

السنة	الإستيرادات	الصادرات	العجز
١٨٠٠	١٧,٨	٨,٥	٩,٣
١٩٠٠	٢٣,٨	١٤,٩	٨,٩

(المصدر: لوتسكي، ١٩٦٩، ٣٢٥).

لقد كانت العلاقات التجارية بين الإمبراطورية العثمانية وأوربا مبنية على شروط غير متكافئة، شروطاً كانت في غير صالح إقتصادها. ويعتبر لوتسكي هذه العلاقات التجارية ذات "طابع إستعماري واضح" (لوتسكي، ١٩٦٩، ٣٢٥). كما أن فيشر يعتبر إنها قد جعلت الإمبراطورية "مستعمرة لغرب أوربا" (فيشر، ١٩٦٨، ٢٩٩).

من الجدير بالملاحظة هنا أن التجارة الخارجية لوحدها لم تكن تحت السيطرة الفعالة للبلدان الأوربية فحسب، بل أن التجارة الداخلية أيضاً كانت تحت هذه السيطرة. لقد جعلت الامتيازات الأجنبية المشار إليها سالفاً مثل هذه السيطرة ممكنة[٦٢]

إضافة إلى القروض والديون الخارجية، كانت الاستثمارات الأجنبية في الإمبراطورية العثمانية أسلوباً آخر للسيطرة على اقتصاد الإمبراطورية وتسهيل تدفق مصادرها إلى الخارج. وكانت الاستثمارات الأجنبية شبيهة بالديون العامة في الأساس. وبالإضافة إلى "الإستثمار الرأسمالي الأجنبي" في الديون العامة، كانت هناك عام ١٩١٤ استثمارات أجنبية تقدر بحوالي ٦٣,٤٠٠,٠٠٠ باون استرليني، مثل بناء السكك الحديدية (٣٩,١٠٠,٠٠٠ باون) والبنوك (١٠,٢٠٠,٠٠٠ باون) والإستثمار الصناعي (٥,٥٠٠,٠٠ باون فقط). اما الإستثمار الأجنبي في "القطاع الصناعي" من اقتصاد الإمبراطورية العثمانية فكان يمثل مجرد ٨٪ من مجمل الإستثمار الأجنبي (عدا الديون العامة) في الإمبراطورية العثمانية، (لوتسكي، ١٩٦٩، ٣٢٦)[٦٣]

ج) منذ الحرب العالمية الأولى إلى مطلع الستينات:

كان عدد المشاريع الصناعية في تركيا قبل الحرب العالمية الأولى مباشرة يقدر بحوالي ٢٨٢ مشروعاً، ٥٥٪ منها مقامة في العاصمة إسطنبول و٢٢٪ منها في أزمير. كان ٦٠٪ من هذه المشاريع لتعبئة المواد الغذائية ولصناعة الآنسجة. كانت غالبية هذه المشاريع مملوكة من قبل الأجانب أو الأقليات، مثل اليونانيين والأرمن واليهود.

اما عدد المشاريع التي كانت تملكها الدولة العثمانية، فكانت غالبيتها متعلقة بالتجهيزات العسكرية ومُقامة في اسطنبول وضواحيها. (رفكين، ١٩٦٥، ٣٢).

اما الإحصائيات الصناعية العثمانية لعام ١٩١٣ فتشير إلى أنه كانت في الإمبراطورية العثمانية ٢٦٩ مصنعاً تدار بالمكائن يعمل فيها ١٧٠٠٠ عامل. (ايرين، ١٩٦٣، ١٢٤).

وعلى أية حال، فإن معظم المشاريع الصناعية التركية قد دمرت أو أصيبت بأضرار بليغة خلال الحرب العالمية الأولى و"حرب الإستقلال" كما أن الصناعيين من الأقليات المشار إليها أعلاه قد غادروا البلاد بعد هذه الأحداث. وبحلول عام ١٩٢٧ كانت الصناعة الحديثة غير موجودة عملياً في تركيا، وكان مجرد ٤٪ من مجموع المشاريع الصناعية القائمة يستخدم ١٠ عمال أو أكثر. (رفكين، ١٩٦٥، ٦٥).

كانت المصانع العثمانية التي تستخدم المكائن الحديثة عام ١٩١٣ تشغل ١٧٠٠٠ شخصاً وكان عددها ٢٥٢ مصنعاً. (رفكين، ١٩٦٥، ١٠٢) ولكن روبينسون يشخص حقيقة تسبب الحرب و"حرب الاستقلال" في تدمير وتخريب أغلبيتها، إن لم يكن جميعها وفي إضعاف اليد العاملة في البلاد. كان هناك ٣٤١ مصنعاً ميكانيكياً في تركيا عام ١٩٢٣، أغلبها تفتقد إلى المكائن وصغيرة الحجم. (روبينسون، ١٩٦٣، ١٠٣).

بالرغم من أن الإحصائيات المذكورة أعلاه، المتعلقة بحجم "القطاع" الصناعي في الإقتصاد العثماني والتركي، تكشف عن بعض التناقض أو الاختلاف، كما إنها تبين أن التعابير المستخدمة تختلف نوعاً ما، الإستنتاج الذي يمكن إستخلاصه منها، هو أنه في بداية العهد الجمهوري في تركيا كان هناك عدد من المشاريع الصناعية أغلبها صغيرة وتفتقد إلى المكائن وقديمة ومقامة بصورة عامة في إسطنبول وضواحيها وإزمير وبكلمة أخرى، فإن ما يسمى بالشروط الأولية (راجع ايشيكاوا، ١٩٦٧، ٩٩ وما بعدها) السائدة في جميع أنحاء تركيا لم تكن مختلفة في الأساس. وكما يعبر عن ذلك روبينسون "لم تكن هناك عام ١٩١٩ عملياً أية صناعة حديثة (في تركيا) باستثناء عدد ضئيل من المصانع والخدمات المملوكة من قبل الأجانب في منطقتي إسطنبول وإزمير.." (روبينسون، ١٩٦٣، ٦٣). لذا فإن أي تفاوت أو عدم مساواة في توزيع

المشاريع الصناعية في مختلف مناطق تركيا الآن ما هو إلا نتيجة للتطورات الحاصلة والسياسات المنفذة منذ بدء الحكم الجمهوري هناك.

لم يتم خلال العقد الأول من الحكم الجمهوري في تركيا سوى تحقيق القليل من التصنيع. ويؤكد عدد من الكتاب حول تركيا، بأن المجال قد ترك خلال هذه الفترة للقطاع الخاص لكي يبدأ بالتصنيع بتشجيع ومساعدة وإسناد الحكومة التركية. ولكن الحكومة أرغمت فيما بعد على التدخل والقيام بدور مباشر وفعال في عملية التصنيع بسبب فشل القطاع الخاص، وكإجراء لمواجهة الأزمة الإقتصادية العالمية في نهاية العشرينيات وبداية الثلاثينيات. (روبينسون، ١٩٦٣، ١١٠).

شهدت فترة العشرينيات إقامة عدد من البنوك المتخصصة في تركيا، مثل ايش بنك عام ١٩٢٤ (بنك يمتلكه القطاع الخاص أنشئ بتشجيع وحث من الدولة)، وبنك الصناعة والمناجم عام ١٩٢٥. وبالإضافة إلى ذلك، قانوناً يهدف إلى تشجيع الصناعة، في القطاع الخاص صدر عام ١٩٢٧ بهدف تشجيع المشاريع الفردية في حقل الصناعة عن طريق فتح تسهيلات كبيرة وإجراءات تشجيعية أخرى من قبل الدولة. ولكن "بعد أخذ كل هذه الأمور بنظر الاعتبار يبدو سليماً الاستنتاج بأن القانون قد شجع القليل نسبياً من الإستثمار الصناعي،" كما يذكر روبينسون. (روبينسون، ١٩٦٣، ١٠٦).

لذا تم تبني سياسة جديدة في مجال التطور الصناعي خلال الثلاثينيات. يشار إلى هذه السياسة الجديدة عادة باسم "إشتراكية الدولة"، والذي يشير إلى هيمنة الدولة في عملية التطور، والتي كانت تعني أنذاك التصنيع. (إلا أن هذه السياسة هي في الحقيقة "رأسمالية الدولة"). أدت الأزمة الإقتصادية العالمية في العشرينيات والثلاثينيات، والتجارب السابقة إلى أنعاش أو إثارة "المشاعر المعادية للغرب وللرأسمالية" بين حكام تركيا. كما أن نجاح التجربة السوفييتية المجاورة في مجالي التخطيط والتصنيع لم تشجع هؤلاء الحكام على إشراك الدولة بشكل مباشر في إقتصاد البلاد فحسب، بل

أدت أيضاً إلى إقامة أو تبني ثلاثة خطط تطور إقتصادي، هي خطط أعوام ١٩٣٤_١٩٣٩و ١٩٣٧_١٩٤٢ و١٩٤٦_١٩٥٠.

سطرت أسس السياسة الجديدة في بيان مصطفى كمال، رئيس الجمهورية آنذاك، المؤرخ في ٢٠ نيسان ١٩٣١ والذي تنص مادته الثالثة على ما يلي: "بالرغم من إعتبار العمل والنشاط الفردي الفكرة الأساسية، فإن مبادئنا الأساسية هي إشراك الدولة في المسائل التي تتعلق بالمصالح العامة والحيوية للأمة، خاصة في الحقل الإقتصادي، من أجل قيادة الأمة والبلاد إلى الرفاهية بأقصر فترة ممكنة". (راجع لويس، ١٩٦٨، ٢٨٦).

تم فيما بعد توضيح هذه السياسة من قبل مصطفى كمال في خطاب له في معرض إزمير في آب ١٩٣٥ حيث بأن "نظام إشتراكية الدولة المطبق في تركيا ليس نظاماً مستنسخاً، عن وليس ترجمة لأفكار المنظرين الإشتراكيين التي بدأت بالظهور منذ القرن التاسع عشر. أن إشتراكية الدولة (التي نؤمن بها) تتبنى كأساس لها المبادرة الفردية والقابلية الشخصية، ولكن في نفس الوقت وبعد الأخذ بنظر الاعتبار جميع المتطلبات لأمة عظيمة وبلاد شاسعة، وحقيقة كون الكثير لازال يتطلب العمل، ا (أي إشتراكية الدولة هذه) تقوم على مبدأ وجوب تولي الدولة أمر العناية بالإقتصاد الوطني". (راجع لويس، ١٩٦٨، ٢٨٧).

إعتبرت سياسة "إشتراكية الدولة" من الأهمية بمكان من قبل الحكومة التركية إلى درجة إنها أدرجت في دستور البلاد عام ١٩٣٧. (روبينسون، ١٩٦٣، ١٠٨).

حضّرت خطة تنمية صناعية عام ١٩٣٣ وصّودق عليها عام ١٩٣٤ وتم إتمامها عام ١٩٣٩. كان الهدف الأساسي للخطة إقامة عدد من المشاريع الصناعية بهدف التقليل من (أو التعويض عن) الإستيراد. منح الإتحاد السوفييتي قرضاً مقداره ٨ ملايين دولار إلى تركيا عام ١٩٣٢ من أجل تمويل إقامة بعض المشاريع العائدة لتلك الخطة. كما تم التعاقد على قروض أخرى خلال الثلاثينيات هي: قرض أمريكي خاص عام ١٩٣٠

وقروض حكومية بريطانية عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩ وقرض فرنسي وآخر ألماني عام ١٩٣٩. (روبينسون، ١٩٦٣، ١٠٧).

لم تجعل إشتراكية الدولة، والخطط الخمسية الإقتصاد التركي إقتصاداً مخططاً بأي شكل من الأشكال، حسبما تؤكد منظمة الدولة للتخطيط (state planning organization) التركية، (والتي سيشار إليها من الآن وصاعداً بحروفها الأولية "مدت"). كانت الخطة الخمسية الأولى، على سبيل المثال، خطة تكنيكية تهدف إلى تزويد تركيا بـ "الصناعات الأساسية الكبيرة" كما تؤكد مدت. (مدت، ١٩٦٣، ١٠) بالإضافة إلى ذلك، سياسة التوزيع الجغرافي لهذه المشاريع التي تبنتها الحكومة كانت سياسة خاطئة، وكان الإقتصاد التركي، كما يذكر ثورينبرغ، شبيهاً بإقتصاد رأسمالي مدار بشكل سيئ، وجرى فيه تزويد أغلبية رأس المال من قبل الدولة. (ثورينبرغ، ١٩٤٠، ٣٩، ولويس، ١٩٦٨، ٢٨٧).

كان في تركيا قبل بدء الحرب العالمية الثانية مباشرة ٤١٤ مؤسسة صناعية كبيرة، سبعة منها مقامة في الإقليم، وهذا العدد يمثل ١,٧٪ من مجموع هذه المؤسسات، في حين كان ١٥,٥٪ من المجموع مقاماً في منطقة ايجه.

وكمؤشر آخر، خلال فترة ٢٧ سنة من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٢٣ "جرى إستثمار القليل.. في الإقليم الشرقي النائي.." أي في إقليم كردستان الذي يشار إليه هنا باسم "الإقليم"، كما يذكر ريفكين. (ريفكين، ١٩٦٥، ٧٠).

شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعض التوسع في القطاع الصناعي لإقتصاد تركيا. وكان هذا التوسع يعود إلى الإستثمار الأجنبي، خاصة الأمريكي، بالتعاون مع القطاع الخاص المحلي. وقد جرى هذا الإستثمار غالباً في القسم الغربي من البلاد بالإضافة إلى العاصمة أنقرة وبعض المناطق الساحلية. يؤكد فيشر بأن المساعدات الأمريكية الكبيرة التي بدأت عام ١٩٤٧ كانت السبب الرئيسي للتطور الإقتصادي السريع في البلاد أنذاك. (فيشر، ١٩٦٨، ٥١١). وبالرغم من أن فيشر

يشير إلى أن "الصناعة التركية نمت بوثبات وقفزات" ويدعّي بأن "الصناعات الجديدة المنشأة برأس مال أجنبي جزئياً بالمشاركة مع رأس المال التركي، كانت تنمو بسرعة في جميع أقاليم البلاد". (فيشر، ١٩٦٨، ٥١١، ٥١٢ بالتتابع) الشواهد والإحصائيات لا تبرر إدعاءاته بقدر تعلق الأمر بالإقليم.

إستلمت تركيا بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٢ مبلغ ٣٨٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها (١٦٠٠ مليون دولار مساعدات إقتصادية و٢٢٠٠ مليون دولار عون عسكري). (روبينسون، ١٩٦٨، ١٨٠). إلا أن تركيا خسرت ١٢١١ مليون دولار نتيجة العجز في تجارتها الخارجية. ويؤكد ايرين بأن "العون الأجنبي قد أنقذ تركيا من الإفلاس". (ايرين، ١٩٦٣، ١٣٥).

يمثل تشجيع وتعزيز القطاع الخاص حجر الزاوية في السياسات الإقتصادية لمختلف الحكومات التركية منذ إقامة الجمهورية التركية، لأن الاعتقاد السائد بين حكام تركيا هو أن تشجيع وتعزيز القطاع الخاص سيمكن وسيسبب التصنيع السريع وعصرنة البلاد، أو كما إعتاد الكتاب الأتراك على تسميته بـ "التغريب" (أي جعل البلاد غربية السمة والثقافة. إلا أن هذه العقيدة قد أصيبت بالزعزعة في العشرينيات بسبب عوامل داخلية وخارجية[٦٤]. وكنتيجة لذلك التجأت الحكومة بشكل وقتي كما يبدو إلى ما يسمى "إشتراكية الدولة"، التي إستمرت حتى نهاية الأربعينيات. وكانت هذه السياسة قد تركت تدريجياً منذ الحرب العالمية الثانية لصالح إعطاء مجال أوسع للقطاع الخاص.

تسبب القطاع العام في تركيا بشكل إجمالي في خلق حوالي ٤٠٪ من مجموع القيمة المضافة في الصناعة التصنيعية عام ١٩٧٢. ولكن خطة التطور الخمسية الثانية ١٩٦٨ــ١٩٧٢ نادت بسياسة تشجيع "القطاع الخاص ليتولى أمر الصناعة التصنيعية في المدى البعيد". (التقرير السري رقم ١، ١٩٧٢، ٢٧).

لقد اعتبر التخلي عن سياسة "إشتراكية الدولة" من قبل الحكومات التركية بعد عام ١٩٥٠ واحداً من الأسباب الرئيسية للأزمة الإقتصادية التي إتخذت شكل ميل تضخمي مزمن وعجز كبير في ميزان المدفوعات التي تواجه البلاد. وقد أدى ذلك بالإضافة إلى ظروف سياسية أخرى، إلى الآنقلاب العسكري لعام ١٩٦٠، وإلى إعادة الإعتبار إلى سياسة إشتراكية الدولة فيما بعد. لقد خلق النظام الجديد (منظمة الدولة للتخطيط) وأعطاها التوجيهات لرسم خطة تطور خمسية وأدخل في دستور البلاد تعديلاً ينص على أن التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي ينبغي تحقيقه عن طريق خطط (إقتصادية) من الآن فصاعداً.

لازالت تركيا لحد الآن تابعة للبلدان المتطورة من الناحيتين الإقتصادية والعسكرية. وهذا وضع معترف به. فقد أكدت مجلة نيوزويك الأمريكية بأن تركيا هي "تابع عسكري وإقتصادي" للولايات المتحدة الأمريكية (نيوزويك، ٧ تموز ١٩٧٢، ٤٨). وهذه التبعية تشير إليها علاقات تركيا التجارية مع البلدان المتطورة، كما يظهر ذلك الجدول رقم (٢). وهذه العلاقات التجارية، كغالبية العلاقات التجارية بين البلدان المتخلفة والبلدان المتطورة، تتميز بصورة عامة بهيمنة الصادرات من المنتجات الأولية من تركيا وإستيراد السلع المصنعة من البلدان المتطورة. لقد عانى ميزان المدفوعات التركي (ولايزال يعاني) من العجز منذ فترة طويلة من الزمن نتيجة تفوق الإستيرادات على الصادرات. أما الشكل الثالث من التبعية، فهو العدد الكبير من العمال القادمين من تركيا (أو الذين يقدمون طلبات للعمل) إلى غرب أوربا.

جدول ٢: إستيرادات وصادرات تركيا مع عدد من البلدان المتطورة عامي ١٩٦٣ و١٩٦٧ (بالنسبة المئوية للمجموع).

البلد	الإستيرادات	الصادرات	الإستيرادات	الصادرات
الولايات المتحدة الأمريكية	٣١	١٤	١٨	١٨
ألمانيا الغربية	١٥	١٧	٢٠	١٦
إنكلترا	١١	١٣	١٣	٧
إيطاليا	٥	١٢	٧	٧
المجموع	٦٢	٥٦	٥٨	٤٨

العرض المختصر والتحليل السابق خلال فترتي الإمبراطورية العثمانية والحكم الجمهوري في تركيا يشير إلى، أن الاكتشافات العلمية والإختراعات والإبتكارات التكنولوجية قد أدت إلى تحسن في الملاحة البحرية. أدى هذا التحسن بدوره إلى تحول في الطرق التجارية من البر إلى البحر وإلى اكتشاف العالم الجديد. حرم هذا التحول الإمبراطورية العثمانية من جزء من تجارتها. كما أن إكتشاف العالم الجديد أدى إلى تدفق المعادن الرخيصة الثمن إلى الإمبراطورية العثمانية وسبب التضخم المالي وتخفيض قيمة العملة العثمانية.

وبسبب الظروف السائدة ضمن الإمبراطورية العثمانية نفسها، آثار الآنخفاض في التجارة وتدفق المعادن الرخيصة الثمن قد سبّبا الإضطرابات في الإقتصاد والمجتمع العثماني. اما الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية لمواجهة هذه المشاكل والإضطرابات فقد أدت في الواقع إلى تسريعها. إذ أن تخفيض قيمة العملة العثمانية وتدفق المعادن الرخيصة أديا إلى التضخم المالي في الإمبراطورية العثمانية. أدى هذا

التضخم إلى تخفيض أسعار المواد الخام من الإمبراطورية العثمانية (إلى الخارج)، وبذلك ازداد تدفقها على نطاق أوسع إلى الخارج. كما أدى استيراد البضائع الأجنبية إلى الإمبراطورية العثمانية إلى التدمير التدريجي للصناعة والحرف اليدوية فيها، وأدى هذا بدوره إلى زيادة إستيراداتها. زيادة الإستيراد والحرب أدتا إلى زيادة حاجة العثمانيين إلى القروض (الخارجية). كانت هذه القروض مرتبطة بشروط سهلت إلى حد أكبر تدفق المواد الخام من الإمبراطورية العثمانية وزيادة تبعيتها للبلدان المتطورة. جعلت هذه الأوضاع، بالإضافة إلى الامتيازات الأجنبية، الإمبراطورية العثمانية "نظاماً" (شبه) مفتوح. جعل هذا "الآنفتاح" اثار الاجتراف الخلفي للتوسع في أوربا تفعل فعلها بشكل أكثر مباشرة في الإمبراطورية العثمانية. ولكن، وفي نفس الوقت، عرقلت عوامل فاعلة ومؤثرة داخل الإمبراطورية العثمانية نفسها آثار الآنتشار لهذا التوسع في أوربا. وبكلمة أخرى فبالرغم من أن آثار الآنتشار قد أثرت في الإمبراطورية العثمانية لحد ما، الإستفادة الكلية منها قد أعاقت وعوقتها العوامل الداخلية (نوقشت باختصار في بداية هذا الفصل).

وعلى كل حال، فإن آثار الاجتراف الخلفي للتوسع في أوربا وآثار الآنتشار لهذا التوسع لم يكن لهما تأثيراً متساوياً في جميع مناطق الإمبراطورية العثمانية. حوّلت غالبية آثار الإجتراف الخلفي من مركز الإمبراطورية العثمانية (إسطنبول وحواليها) إلى المناطق الأخرى من الإمبراطورية عن طريق الضرائب والإبتزاز والمصادرة وتمركز السلطة. بسبب كون الشعور بآثار الآنتشار يحصل عن طريق الإتصالات مع مركز (أو مراكز) التوسع بشكل عام، فإن المناطق ذات الإتصالات المباشرة والوثيقة مع مراكز التوسع هذه قد شعرت بآثار الآنتشار أكثر بكثير من المناطق النائية. وبما أن الإقليم هو منطقة نائية (بالنسبة لأوربا أنذاك) وله إتصالات قليلة ومتأخرة زمنياً مع أوربا، لم يشعر بآثار التوسع هذه عملياً. ومن ناحية أخرى جزء من آثار الإجتراف الخلفي التي شعرت بها الإمبراطورية العثمانية قد نقلت إلى الإقليم عن طريق العوامل المذكورة

أعلاه. وهكذا يتوضح سبب أو أسباب الوضع الأسوأ للإقليم بالمقارنة مع المناطق الغربية من الإمبراطورية العثمانية. اما أثناء الحكم الجمهوري في تركيا فإن وضع الإقليم لم يشهد أي تغيير أساسي في الإتجاهات الرئيسية. لقد إستمر تدفق مصادر الإقليم، ودام التفاوت وعدم المساواة. لقد إزداد تدفق مصادر الإقليم وسهل هذا التدفق فتح الطرق وبناء السكك الحديدية وزيادة وتحسن قنوات المعلومات. لقد حصل مع ذلك تغيير في محتوى التدفق، من تدفق أساسه مالي إلى تدفق محتواه بشكل أوسع منتجات أولية، مثل المنتوجات الزراعية والمعادن الخام، وفي الآونة الأخيرة، اليد العاملة.

جذور ما تحت – التخلف في الإقليم:

وقع الإقليم تحت الحكم العثماني خلال النصف الأول من القرن السادس عشر (بالإضافة إلى مناطق أخرى من كردستان، هي كردستان العراق وكردستان سوريا) نتيجة الحملات العسكرية المريرة مع الإيرانيين. لقد تركت هذه الحملات الإقليم في خراب ودمار كبيرين، إلى درجة أن السلطان العثماني والحكومة العثمانية في ذلك الوقت واجهتا صعوبات كبيرة للعثور على شخص من أتباعهما "كان يرغب في القيام بالإلتزامات في هذه الأراضي التي دمرتها الحملات العسكرية المتواصلة" كما يذكر بروكيلمان. (بروكيلمان، ١٩٦٠، ٢٩٥).

خلال الفترة التي بدأ فيها التغلغل الأوربي في الإمبراطورية العثمانية، أي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، كان العثمانيون أنفسهم يبحثون عن الطرق التجارية التي كانت تمرّ آنذاك في الإقليم والتي كانت وتنقل فيها إحدى المواد التجارية المهمة في ذلك الوقت، وهي الحرير. كانت القوافل الناقلة للحرير تأتي من إيران، التي كانت مصدراً رئيسياً للحرير عندئذ وتذهب إلى إسطنبول مروراً بأرضروم بعد قطعها منخفض الفرات، ولكنها كانت أحيأناً تتبع طريق تبريز (إيران) مروراً بتبليس ودياربكر وبيرجيك (في اورفه) وحلب (سوريا) – التي كانت أنذاك مركز التعامل

للعديد من التجار الأوربيين. (ايناجيك، في كوك، ١٩٧٠، ٢١١، وستينسفكورد، ١٩٧٤، ٣١ـ٣٥).

تشير المصادر التاريخية المتوفرة (والتي هي في الواقع نادرة نسبياً) والمتعلقة بالإقليم، إلى أن الزراعة في الإقليم كانت في بداية القرن السابع عشر زراعة مزدهرة إلى حدما. وكانت مدنها في حالة نشاط والتجارة والحرف اليدوية والنشاطات الثقافية نامية ومزدهرة وفن العمارة والمدنية (urbanism) والطب والتعليم والحرف متطورة، وكان التجار من الإقليم "يملكون رؤوس أموال كبيرة" وكانت لهم "علاقات تجارية مع بلدان أجنبية". كما كتب الجغرافي التركي أولياء جلبي، الذي زار الإقليم خلال تلك الفترة (نقلاً عن فانلي، ١٩٧١، ١١ـ١٢). (ربما بالغ أولياء جلبي في وصف الإقليم ليقنع السلطان بأهمية الإقليم للإمبراطورية).

لكن هذا الإزدهار والتطور النسبي بالمقارنة مع المناطق المجاورة في ذلك الوقت توقف (أو أوقف) بسبب الغزو العثماني وما نتج عنه من نتائج إقتصادية، وبسبب الحرب الطويلة الأمد بين القوتين الكبيرتين في الشرق الأوسط أنذاك، وهما الإمبراطوريتين العثمانية والإيرانية، اللتان كانتا تخوضان حرباً كان الإقليم ميداناً أو ساحة لها. وبذلك تم قهر الإقليم وتحويله إلى منطقة نائية حدودية حاجزة تفصل بين هاتين القوتين الكبيرتين، بعد أن كان منطقة تتمتع بحكم ذاتي فعلي بالرغم من إعترافها بسيادة الحكام الأجانب عليها، وتغيير وضعها من الرفاهية النسبية إلى الفقر المدقع.

عانى الإقليم بعد أن أصبح جزء من الإمبراطورية العثمانية من جميع مشاكل ونواقص الحكم العثماني، مثل الضرائب القاسية ومصادرة الأموال والممتلكات والإبتزاز والإعتباطية وإنعدام النظام والأمن... الخ. بالإضافة إلى ذلك، عانى الإقليم من نفس الجور والأزمات التي كانت سائدة في الإمبراطورية العثمانية، والتي سببتها العوامل الخارجية التي نوقشت أعلاه (والتي قوت آثارها العوامل الداخلية). ولكن شهد

الإقليم، بالإضافة إلى ذلك، الضعف والآنحلال بسبب تحويله إلى منطقة حدودية حاجزة ونائية.

بدأ الإقليم بتصدير المنتجات الزراعية خلال القرن التاسع عشر إضافة إلى المواشي ومنتجاتها ومنتجات الغابات بكميات لم يسبق لها مثيل. تضمنت الصادرات الصوف والجلود والبيض والأبقار والخراف والجوز الأسود والصمغ والقطن والسجاد[٦٥] كانت هذه المنتجات تصدر أولاً إلى المدن العثمانية الكبيرة، مثل إسطنبول وحلب وكانت تباع هناك إلى التجار الآنكليز وغيرهم من التجار الأجانب. (فيشر، ١٩٦٨، ٢٩٩)، وبكلمة أخرى فإن تدفق مصادر الإقليم إزداد من الناحية الكمية وكان يجري على مرحلتين، الأولى إلى المدن الرئيسية في الإمبراطورية العثمانية، والثانية من هناك إلى البلدان الأجنبية.

من الجدير بالملاحظة أن التجارة بين الإقليم بصورة عامة والأسواق الاجنبية (والعثمانية) كانت تجري من قبل تجار غير مقيمين (في الإقليم). كانت التجارة تجري بتوسط تجار أتراك وفرس وأرمن وحتى روس. وكانت العمليات التجارية تجري بالنمط التالي: كان تجار الجملة المقيمون في اسطنبول وحلب وتفليس يشترون المنتجات من التجار الصغار المحليين (أي تجار الإقليم) مباشرة وأحياناً بواسطة وكلائهم من المنتجين المحليين، ويبيعونها في الأسواق العالمية. وبنفس النمط ولكن بشكل معكوس، كان التجار الصغار المحليين يشترون المنتجات الأجنبية لإشباع حاجات السوق المحلية بتوسط تجار الجملة الأجانب المقيمون في المدن العثمانية الكبيرة. (قاسملو، ١٩٦٥، ١١٤).

أدى توسع العلاقات التجارية الخارجية وزيادة الصادرات (أو تدفق المصادر) من الإقليم إلى تدفق النقود السائلة (ready money) إلى شريحة التجار الذين إستعملوها لشراء الأبنية والأراضي. وهكذا فإن شريحة جديدة من التجار – مالكي الأراضي قد ظهرت وتكونت خلال هذا التطور. أي أن "طبقة" جديدة من ملاك

الأراضي ظهرت وتكونت وسيطرت على أكثرية الريف بواسطة شراء الأراضي والممتلكات وتقديم العروض للحصول على أراضي الطابو وإقراض النقود للفلاحين وملاكي الأراضي الصغار. أدى هذا التطور وهذه "الإصلاحات" التي قامت بها السلطات العثمانية (والتي أشير إليها أعلاه) إلى تحويل الفلاحين إلى مستأجرين محاصصين "بدون أية حقوق" أو إلى عمال زراعيين مأجورين (أي يعملون لقاء أجور محددة) أو إلى رعاة. و"بالإضافة إلى الضرائب الحكومية كان على الفلاحين دفع جزء من منتوجاتهم كإيجار، وكان عليهم أحياناً تقديم خدمات شخصية أيضاً"، كما يؤكد لويس. (لويس، ١٩٦٨، ٤٥٠، ويؤكد قاسملو نفس الواقع، قاسملو، ١٩٦٥، ١٠٥).

يلاحظ مرة أخرى بأن تدفق "المصادر" لم يكن محدوداً على المستوى (أو النطاق) المكاني فحسب بل كان على المستوى الإجتماعي أيضاً. كما أن عدم المساواة الناتج عن هذا التدفق يلاحظ على المستويين هذين.

بالإضافة إلى هذه الأوضاع والتطورات، فإن السلطات المركزية العثمانية قد لجأت إلى المصادرات النزوية لممتلكات الأمراء المحليين والتجار وملاكي الأراضي من الإقليم. هناك معلومات متوفرة حول حالتين على الأقل من المصادرات الكبيرة التي قامت بها السلطات العثمانية في الإقليم[٦٦]

من الواضح أن الأوضاع والتطورات السائدة في الإقليم بقدر تعلق الأمر بعملية التطور كانت غير مؤاتية لدرجة أكبر من تلك السائدة في الإمبراطورية العثمانية بشكل عام. لقد كانت مصادر الإقليم تتدفق منذ أن أصبح الإقليم جزء من الإمبراطورية إلى المركز "الوطني" عن طريق التجارة والضرائب القاسية والمصادرة والإبتزاز. وإلى الخارج عن طريق التجارة. لقد شكل الإقليم مصدراً للواردات للخزينة المركزية منذ أن سيطر العثمانيون على الإقليم، سواء من الزراعة أو الصناعة أو التجارة. (ايناجيك في كوك، ١٩٧٠، ٢٠٧).

بالإضافة إلى ذلك، أصيب إقتصاد الإقليم، زراعة وحرف يدوية وصناعة، بأضرار بالغة بسبب الفتوحات والغزوات والحروب العديدة والمصادمات الداخلية التي كان الإقليم مسرحها أو ميدانها، (لقد نتج عن كل ذلك وقوع تشوشات "أو إضطرابات" إقتصادية وإجتماعية بقيت آثارها لفترة طويلة من الزمن)، وبسبب الآنفتاح على البلدان المتطورة عن طريق العلاقات التجارية.

أما ما تبقى من مصادر الإقليم من مدخرات (أو فائض) بعد هذه الحروب وهذا التدفق (عن طريق التجارة ومدفوعات إلى الخزينة والمصادرة والإبتزاز) فقد خزن أغلبيته (لتجنب المصادرة والنهب من قبل السلطات العثمانية). لقد وصل إقتصاد الإقليم إلى شبه توقف. أصبح إقتصاد الإقليم إقتصاداً راكداً يعاني من الضعف والذبول والآنحطاط.

كانت المحصلة النهائية لهذه التطورات ظهور ماتحت – التخلف في الإقليم والتطور النسبي في المراكز "الوطنية" للتوسع الاقتصادي، مثل اسطنبول وازمير (وفي مرحلة تالية، أنقرة أيضاً).

استمر تدفق مصادر الإقليم إلى المراكز "الوطنية" في تركيا ولازال مستمراً إلى يومنا هذا. الفرق الظاهر الآن هو أن هذا التدفق أصبح على نطاق أوسع بكثير من السابق بسبب فتح الطرق وبناء سكك الحديد والتحسن في المواصلات وقنوات المعلومات حول الإقليم. كما أن عدم المساواة بين الإقليم وهذه المراكز قد ازداد أيضاً بشكل ملحوظ. وجود وإستمرار هذا التدفق من الإقليم حقيقة يعترف بها المركز (وممثله الدولة التركية نفسها).

تعترف مدت (منظمة الدولة للتخطيط) بأنه "حتى المبالغ الضئيلة المجمعة بصعوبة في الأقاليم المتخلفة (أي الإقليم) إجتماعياً وإقتصادياً تتدفق اليوم على الأقاليم المتطورة، بالإضافة إلى الأشخاص المقدامين (أي الصناعيين والتجار... الخ

الناجحين). يزيد هذا التدفق من فقر هذه الأقاليم ويوسع الفروقات الكبيرة الموجودة بين الأقاليم المتطورة والمتخلفة (في تركيا)". (مدت، ١٩٦٣، ٤٩).

بالإضافة إلى كون عدم المساواة بين الإقليم والمراكز (الوطنية) كبيراً ويزداد إتساعاً وإلى تدفق المصادر من الإقليم إلى هذه المراكز، فإن المركز يتمتع بالإحتكار التام للسلطة (والقوة). وحسب "النظرية الصغيرة" لغالتونغ، التي أشير إليها سابقاً، فإن المركز في تركيا يتمتع بالقوة حقاً. فبالمقارنة مع الإقليم يتمتع المركز "بأحتكار أجهزة نشر الأفكار (أي الإعلام والتعليم وغيره)، ويسيطر على الحسنات والسيئات (أي المصادر الإقتصادية والقوة العسكرية). بالإضافة إلى ذلك، يمتلك إحتكاراً على وسائل المواصلات أيضاً.." (غالتونغ، ١٩٧٣، ٣٤).

وفي ظل مثل هذه الظروف. كان الإقليم هدفاً ضعيفاً للقوة على الآخرين التي يمارسها المركز في تركيا. ولذا فإن الإقليم، بكلمة أخرى، غير قادر على ممارسة قوة مقابلة (أو قوة معاكسة أو موازنة) لتحقيق توازن مناسب للقوى. كما أن الإقليم غير قادر على ممارسة الضغط على المركز إلى أي حدّ عملي. لذا ممارسة القوة (وا[illegible]) هي في الحقيقة والواقع ممارسة أحادية الجانب وبإتجاه واحد من قبل المركز. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإقليم يفتقد إلى القوة على النفس، أي أنه يفتقد إلى الحكم الذاتي (اوتونومي). وقد تم تحقيق هذا الواقع من قبل المركز خلال الفترة الزمنية الطويلة من الهيمنة التي خلقت درجة من الخوف بين سكان الإقليم (تم تحقيقه بواسطة الحملات العسكرية التأديبية العديدة ضد الإقليم أثناء وفي أعقاب الثورات والقلاقل التي وقعت في الإقليم، أو في أجزاء منه بواسطة التهديدات العديدة والمتكررة المسندة بالقوة العسكرية الصادرة عن المركز)[٦٧] ونوع من الخنوع (كنتيجة للحملات العسكرة التأديبية وإحتكار وسائل نشر الأفكار من قبل المركز وإستخدامها لخلق أكباش فداء وترويج الآراء المقبولة "عن الأكراد وغيرهم" والعزلة)[٦٨] كما أن وسائل نشر الأفكار (الإعلام والتعليم) التي يُسيطر عليها المركز قد استخدمت بشكل منظم لإهانة اللغة والثقافة والتاريخ وحتى الملامح الفيزيولوجية للأكراد، الأغلبية الساحقة من سكان

الإقليم[٦٩]، إضافة إلى التبعية عن طريق التغلغل إلى الإقليم من قبل المركز وعرقلته للتطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي في الإقليم. وفي نفس الوقت عن طريق خلق (بواسطة أجهزة نشر الافكار "الإعلام" المتوفرة لدى المركز والنظام التعليمي في البلاد) الخدعة القائلة بأن سكان الإقليم سيصبحون "متمدنين" و"متغربين" (westernized) عن طريق واحد، وهو تركهم لأسلوب حياتهم، تركهم للغتهم ولثقافتهم وتقليد المركز[٧٠].

القراءة السابقة للموجز التاريخي للتطورات الحاصلة في الإقليم وفي تركيا والإمبراطورية العثمانية تشير إلى أن القوى المؤدية إلى تطور المركز (إسطنبول وفيما بعد أنقرة)، والتخلف في الإقليم كانت ولازالت فاعلة لحد الآن. وبالرغم من أنه من الممكن القول بأن إسطنبول كانت تتمتع "بفوائد أولية" بسبب وقوعها على البحر أو بالقرب من طرق المواصلات البحرية وعلى مفترق الطرق بين آسيا وأوربا، إلا أن الدور الذي لعبته الدولة في تركيز النشاطات الإقتصادية والثقافية في إسطنبول لا يمكن إهماله دون الوقوع في أخطاء خطيرة. يبرز ايناجيك حقيقة قيام السلاطين العثمانيين بتقديم حوافز كبيرة إلى الحرفيين وأصحاب الأموال والتجار لإقامة (أو إعادة إقامة) نشاطاتهم في إسطنبول حين أصبحت عاصمة للإمبراطورية. وحاول هؤلاء السلاطين أحياناً فرض إجراءات عن طريق إصدار المراسيم لتحقيق ذلك. (ايناجيك في كوك، ١٩٧٠، ٢٠٧). وهكذا فإن "الحادثة (أو الصدفة) التاريخية" (historical accident) و"الأفضلية الموقعية" (locational preference) وبعدها التكتل (agglomeration) والإقتصاديات الأخرى أدت مجتمعة إلى جعل إسطنبول المركز الصناعي والتجاري والثقافي (والسياسي) الرئيسي خلال فترة الحكم العثماني وخلال الحكم الجمهوري في تركيا. وقد أعيد تكرار "الحادثة التاريخية" في بداية القرن العشرين وبنجاح في أنقرة (بالرغم من أن النظام التركي فشل في تحقيق هدفه الآخر الرامي إلى تقييد وتقليل معدل النمو في اسطنبول.

الفصل الثالث

إقتصاد الإقليم وتدفق مصادره

كردستان ـ تركيا – –

سيتم في هذا الفصل مناقشة وتحليل المكونات الرئيسية لإقتصاد الإقليم. وسيجري ذلك بتحليل مختلف الفعاليات الإقتصادية الجارية هناك. وسيتم تنظيم التحليل حسب "الأصل الصناعي" لهذه الفعاليات. وفي نفس الوقت سيجري تحليل تدفق مصادر الإقليم (إلى خارجه) المنتجة داخل الإقليم (خاصة المنتجات الأولية). تنظيم التحليل بهذا الشكل سيخدم غرضين، الغرض الأول هو عرض المكونات الرئيسية لإقتصاد الإقليم. اما الغرض الثاني فهو أن مثل هذا التنظيم سيسمح بتطبيق الوسائل التحليلية للقسم النظري. كما أنه سيمكن التحقق من درجة الآنسجام بين القسم النظري والقسم التجريبي من هذا البحث.

سيكون تنظيم مواد هذا الفصل كما يلي: أولاً: ستتم مناقشة وتحليل "الإنتاج الأولي" الذي يشمل الزراعة و"تربية المواشي". وسيتبع ذلك تحليل "الإنتاج الثانوي" الذي يشمل الصناعة والبناء والطاقة. وسيتم أخيراً تحليل "الإنتاج الثالثي" والذي يشمل التجارة والنقل والمواصلات والطاقة والماء والصحة والخدمات الأخرى.

من المؤمل أن يساعد تنظيم مواد الفصل بهذا الشكل على تسهيل عرض وتحليل هذه المواد.

١) الإنتاج الأولي:

سيتم هنا تحليل ثلاثة صناعات هي الزراعة وتربية المواشي والتعدين/ المقالع. من المهم ملاحظة كون الإنتاج الأولي يهيمن في إقتصاد الإقليم من ناحيتي إستخدامه لمعظم اليد العاملة في الإقليم وكونه المصدر الرئيسي لدخل السكان هناك. هيمنة الزراعة في إقتصاد الإقليم يعكس إحدى السمات العامة المتعلقة بالتخلف، وهي أنه كلما كان الإقليم (أو البلد) أكثر تخلفاً كلما كانت نسبة اليد العاملة في الزراعة أكبر والعكس بالعكس.

أ) الزراعة[٧١]:

النشاط الإقتصادي الرئيسي في الإقليم هو إلى حد كبير الزراعة، من ناحيتي كونها مهنة الأغلبية الساحقة من السكان الفاعلين[٧٢]، وكونها المصدر الرئيسي للدخل. فمن مجموع السكان الفاعلين في الإقليم كان ٨٢,٩٪ يعملون في الزراعة عام ١٩٦٥، في حين كانت نسبة العاملين في الزراعة إلى مجموع السكان الفاعلين في بقية أنحاء تركيا ٧١,٩٪ في نفس العام. أي كان الفرق ١١ وحدة مئوية (percentage point)[٧٣]

كانت مساحة الأرض المزروعة في الإقليم حوالي مليوني هكتار عام ١٩٦٦، وحوالي مليونين وربع المليون هكتار عام ١٩٦٩، ٨٣٪ منها مستخدمة لزراعة الحبوب، خاصة الحنطة والشعير، و٤,٥٪ لزراعة البقوليات وخاصة العدس، و٢٦٪ لزراعة المحصولات الصناعية، و١٪ لزراعة الخضروات و٩٪ لزراعة العنب والفواكه (حسبت هذه النسب من مطبوعات معهد الدولة للإحصائيات "الذي سيشار إليه من الآن فصاعداً بحروفه الأولية مدا" ١٩٦٨ ب، ١٩٦٩ أ).

غلبة إنتاج الحبوب وقلة المحصولات الصناعية والخضروات، يشير إلى هيمنة المحصول الواحد على قطاع الزراعة وعلى إقتصاد الإقليم بشكل عام (أي إعتمادها على محصول واحد وتبعيتها له)، وقلة دخل السكان الزراعيين وعدم التوازن في غذاء سكان الإقليم. يمكن مقارنة الوضع في الإقليم مع الوضع في إقليم ايجه الواقع في القسم الغربي من تركيا لإظهار مدى درجة هيمنة المحصول الواحد على القطاع الزراعي للإقليم. في إقليم إيجه (الذي بلغت مساحة الأراضي المزروعة فيه حوالي مليوني هكتار في عامي ١٩٦٦ و١٩٦٩) كانت ٥٨٪ من الأرض الزراعية مزروعة بالحبوب، و٥٪ بالبقوليات و٢٥٪ بالمحصولات الصناعية، و٣٪ بالخضروات، و٩٪ بالعنب والفواكه الأخرى (حسبت هذه النسبة من "مدا" ١٩٦٨ ب و١٩٦٩ أ). ويمكن اعزاء جزء من هذه الفروقات بين الإقليم وإقليم إيجه إلى الفرق في الظروف المناخية. ولكن غالبية الفروقات تشير إلى عدم المساواة في عملية التطور في الإقليمين.

جدول ١: نسبة الأرض المزروعة بمختلف المنتجات عام ١٩٦٩

المنتوجات	الإقليم	إقليم ايجه
الحبوب	٨٣,٠٪	٥٨,٠٪
البقوليات	٤,٥٪	٥,٠٪
المحصولات الصناعية	٢,٦٪	٢٥,٠٪
الخضروات	١,٠٪	٣,٠٪
العنب والفواكه الأخرى	٩,٠٪	٩,٠٪
المجموع	١٠٠,١٪	١٠٠,٠٪

تتصف الزراعة في الإقليم بأنخفاض مستوى غلة وحدة الأرض المزروعة (والتي سيشار إليها بتعبير "غلة الأرض") بالنسبة لأغلبية المنتجات الزراعية، وخاصة الحنطة والشعير (المنتوجان الزراعيان الرئيسيان في الإقليم) بالمقارنة مع المستوى العام

في تركيا. كانت غلة الأرض (الغلة/ الهكتار) بالنسبة للشعير في الإقليم ٩٥٠ كيلو عام ١٩٦٧ و٨٥٠ كيلو عام ١٩٦٩ في حين إنها كانت ١٢٥٠ كيلو في تركيا بصورة عامة عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩.

أما بالنسبة للشعير فإن غلة الأرض كانت ١١٠٠ كيلو عام ١٩٦٧ و١٢٠٠ كيلو عام ١٩٦٩، في حين إنها كانت ١٤٠٠ كيلو في تركيا بشكل عام خلال نفس السنتين[٧٤]. (حسبت النسب من "مدا" المصدرين السابقين).

جدول ٢: غلة الأرض الزراعية عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩ (كيلو/ هكتار)

المنتوجات	الإقليم	تركيا	بشكل عام	
	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٦٧	١٩٦٩
الحنطة	٩٥٠	٨٥٠	١٢٥٠	١٢٥٠
الشعير	١١٠٠	١٢٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠

أنخفاض غلة الأرض وإنتاجية العمل في قطاع الزراعة في الإقليم يعود إلى عدد من العوامل ذات التسبيب اللولبي العاملة ضمن عملية تراكمية[٧٥] وتتضمن هذه العوامل، بين ما تتضمنه، طرق زراعية بدائية وتكنولوجيا عتيقة والأمية ونظام ملكية الأرض.

المنتجات الزراعية الرئيسية في الإقليم هي حسب تسلسل حجم الإنتاج: الحنطة والشعير والعنب والعدس والدخن والجوزيات. ويتفاوت حجم الإنتاج من عام إلى عام معتمداً بشكل أساسي على الظروف المناخية والطبيعية السائدة. يدرج في الجدول رقم

(٣) كميات إنتاج كل من هذه المحصولات ونسبتها إلى الإنتاج الإجمالي في تركيا بشكل عام.

من الجدير بالملاحظة أن إحدى المحصولات النقدية (أو الصناعية) ذات الدخل العالي تتمتع بغلة أرضية عالية نسبياً في الإقليم، لكن المركز (وبالأصح الحكومة المركزية) قد إستخدمته وإستغلته (أي المحصول) للحصول ليس فقط على منافع إقتصادية وأنما لتحقيق أهداف سياسية أيضاً بشكل ضغط على سكان الإقليم بعد ثورات ١٩٢٥، ١٩٣٠، ١٩٣٧، وهذا المحصول هو التبغ الذي مثل إنتاجه في الإقليم مجرد ١,١٪ و٢,٦٪ من أجمالي إنتاج التبغ في تركيا عامي ١٩٦٦ و١٩٦٩ على التوالي (راجع الحاشية رقم ٧٤).

جدول ٣: المنتجات الزراعية فى الإقليم عامي ١٩٦٦ و١٩٦٩[*]

المنتجات	الإنتاج (طن) عام ١٩٦٦	النسبة إلى الإنتاج الإجمالي في تركيا	الإنتاج (طن) عام ١٩٦٩	النسبة إلى الإنتاج الإجمالي في تركيا
الحنطة	١,٣٥٨,٩٠٠	٪١٤,٢	١,٠٧٨,٩٠٠	٪١٠,٣
الشعير	٥٠٢,٤٠٠	٪١٣,٢	٥٠٣,٠٠٠	٪١٣,٤
العدس	٥٢,٣٠٠	٪٥٢,٣	٥٣,٧٠٠	٪٥٠,١
العنب	٥٤١,٠٠٠	٪١٤,٥	٦٥٥,٠٠٠	٪١٨,١
الدخن	٣٩,٥٠٠	٪٦٥,٨	٣٧,١٠٠	٪٦٦,٣
الجوزيات[+]	١٧,١٥٣	٪١٥,٥	١٩,٣٣١	٪١٧,٧

[*] المصدر: مدا، ١٩٦٨ ب، ١٩٦٩ أ.

[+] تشمل الجوزيات: الفستق واللوز والجوز.

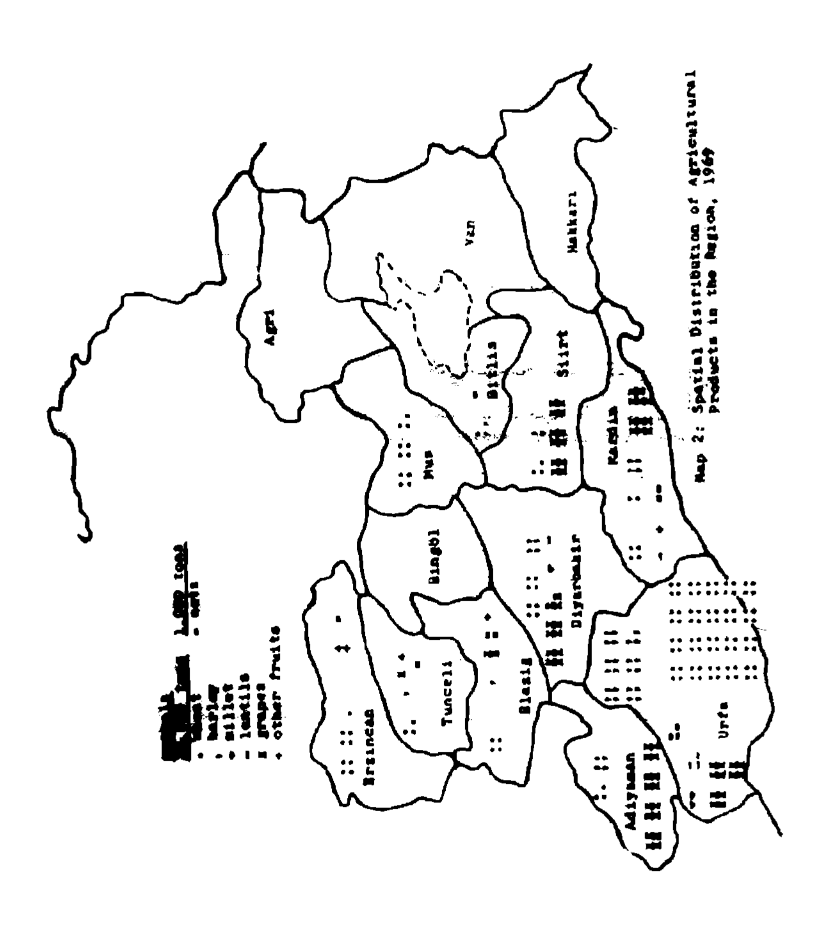
يشير إنتاج غالبية المحصولات الزراعية في الإقليم إلى إتجاه قوي نحو التمركز الجغرافي الذي تفرضه الظروف والشروط المناخية والطبيعية (راجع الخارطة رقم ٢). تقع الأراضي الزراعية الرئيسية في الإقليم في الجنوب الغربي منه حيث يتمركز إنتاج الحبوب، مع العلم بأن هذه المنطقة أقل جبلية من المناطق الأخرى في الإقليم.

وسائل وأساليب الزراعة في الإقليم هي إلى حد كبير وسائل وأساليب قديمة. يطبق أسلوب مناوبة المحاصيل على نطاق محدود جداً، في حين يترك نصف الأرض للمراوحة (أي بدون زراعة) لتستعيد الرطوبة والأسمدة الطبيعية الداخلية، أما الأسمدة الطبيعية الخارجية (فضلات الحيوانات) ا تبدد كوقود. وتستخدم حيوانات السحب البطيئة، مثل الأبقار والثيران، بدلاً من الحصان. أما البذور المحسنة ومشاريع الري والإرواء وقنوات تصريف المياه وغيرها شبه مفقودة.

بالإضافة إلى ذلك، أغلبية الأدوات المستعملة في الإنتاج الزراعي هي أدوات قديمة جداً، ومن بينها المحراث الخشبي والمزالج الدراسة (threshing steds) ولكن الأدوات الحديثة والمتقدمة تكنولوجياً، مثل المحاريث المسحوبة بالتراكتورات والمحاريث والباذرات (مكائن البذر) والجرارات والدراسات والحصادات ا تستخدم على نطاق محدود جداً في بعض مناطق الإقليم، وخاصة في الجنوب الغربي منه، وخاصة في أورفه (وقد يكون هذا سبباً — أو نتيجة — آخر للتمركز الجغرافي للإنتاج الزراعي، من ناحية الكمية، في هذا الجزء من الإقليم). ومع أن الأراضي المبذورة (بالحبوب والبقوليات والمحصولات الصناعية والبطيخ والرقي والعنب) في الإقليم تمثل حوالي ١٣٪ من مجموع الأراضي المبذورة في تركيا، فإن المحاريث الخشبية المستعملة في الإقليم قد بلغت ٢٠٪ من مجموع المحاريث الخشبية المستخدمة في تركيا عام ١٩٦٩ (و١٩٪ عام ١٩٦٧)، أما المزالج الدراسة فقد بلغت ١٣,٥٪ من المجموع عام ١٩٦٩ (و١٢,٧٪ عام ١٩٦٧) في حين أن الأدوات الحديثة، مثل المحاريث المسحوبة بالتراكتورات، فقد بلغت ٥,١٪ من المجموع في تركيا، والحارثات المسحوبة

بالتراكتورات ٨,١% من المجموع وبالباذرات المسحوبة بالتراكتورات ٧,٨% من المجموع في تركيا عام ١٩٦٩. (حسبت من مدا، ١٩٦٨ د، ١٩٦٩ ب).

خارطة رقم ٢: التوزيع الجغرافي للمنتجات الزراعية في الإقليم عام ١٩٦٩



نسبة الأدوات الزراعية المستخدمة فى الإقليم إلى المجموع المستخدم فى تركيا عام ١٩٦٩

الأدوات (القديمة)	النسبة	الأدوات (الحديثة)	النسبة
المحاريث الخشبية	٢٠٪	المحاريث المسحوبة بالتراكتورات	٥,١٪
المزالج الدراسة	١٣,٥٪	الحارثات المسحوبة بالتراكتورات	٨,١٪
		الباذرات المسحوبة بالتراكتورات	٧,٨٪

إنعكست حصيلة هذا الوضع المتفاوت في إنخفاض غلة الأرض وإنتاجية العمل والمداخيل الزراعية في الإقليم. فمثلاً، "بلغت القيمة المضافة للعامل الواحد في الزراعة في المعدل عام ١٩٧١ خُمس المعدل في القطاعات الأخرى" من إقتصاد تركيا (التقرير السري رقم ١، ١٩٧٢، ١٤) وأقل من ذلك في الإقليم على أساس الملاحظات الواردة أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإنتاج الزراعي الفردي للسكان العاملين في الزراعة كان حوالي ٤٥٠ ليرة تركية في محافظة هكاري و٥١٠ ليرة في محافظة بتليس و٧١٥ ليرة في محافظة دياربكر (وجميع هذه المحافظات تقع في الإقليم) في حين أنه بلغ ١١٠٠ ليرة بالنسبة لتركيا بشكل عام (ولقد بلغ الناتج القومي الفردي الإجمالي في تركيا ككل ٢٠٨٦ ليرة في بداية الستينيات). (مدت، ١٩٦٣، ٤٩).

ملكية الأرض:

الوضع الحالي لملكية الأرض في الإقليم، كما هو الحال في بقية أنحاء تركيا، هو وضع "بعيد جداً عن الوضوح" المسوحات التفصيلية للأرض تجري بشكل بطيء، كما أن حقوق الملكية لكثير من الأراضي تنتظر التسجيل. وعلى كل حال، فإن الملكيات الكبيرة ذات المساحة البالغة ٧٠٠ هكتار أو أكثر هي ملكيات شائعة. كان ٢٪ من مجموع العوائل عام ١٩٥٢ تملك ٣٠,٥٪ من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة، في حين كان ٥٩,٥٪ من مجموع العوائل تملك مجرد ١٨,٦٪ من الأراضي الزراعية. وكان ٢٠٪ من مجموع العوائل تملك أرض يبلغ معدل مساحة كل منها هكتاراً واحداً. (تتعلق هذه الأرقام بتسعة محافظات من مجموع محافظات الإقليم البالغة ١٤ محافظة). (مدا، ١٩٦٠_١٩٦٢، ٢٣٠).

وحسب تقرير عيني (من الإحصاء العام لسنة ١٩٧٠ الذي شمل جميع أنحاء تركيا) يقدم إحصائيات حول ٣,١٠٠,٠٠٠ ملكية زراعية مساحتها ١٠٠ هكتار أو أكثر

بلغت مساحتها حوالي ١٣,٢ مليون هكتار (أي نصف جميع مساحة الأراضي المزروعة في تركيا) كان ٦٠٪ من مجموع العوائل يملك ١٨٪ من هذه الأراضي في حين كانت ملكية ٤٠٠٠ عائلة تتراوح بين ٤ـ٨ ملايين هكتار. (تقرير سري ١، ١٩٧٢، ٢١). وحسب نفس المصدر، فإن عدد الملكيات الصغيرة البالغة مساحة كل منها ثلاثة هكتارات أو أقل قد إزداد بأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ ملكية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٠، "ومن المحتمل (أن ذلك حصل) نتيجة التقسيم عن طريق الوراثة". (المصدر السابق)[٧٦]

تنهي هيرش دراستها حول توزيع الأراضي والمداخيل في تركيا بالإستنتاج التالي: أن العامل المقرر لدرجة التفاوت في توزيع الدخل الزراعي هو عدم المساواة في توزيع الأرض. ففي حين حصل ١٠٪ من مجموع العوائل على ٥٠,١٪ من صافي الدخل الناتج عن العمليات الزراعية (إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات)، حصل ٥٠٪ من مجموع العوائل على مجرد ١٢,٨٪ من صافي الدخل هذا. (هيرش، ١٩٦٥، ١٤٦)[٧٧].

وحسب تقرير آخر، فإن الدخل الزراعي في تركيا يتصف بالتفاوت الكبير بين مختلف الأقاليم، وهذه المداخيل هي الأكثر إنخفاضاً في الأقاليم الشرقية (أي في الإقليم وحواليه) والأكثر إرتفاعاً في الأقاليم الساحلية: في حين تحتل أواسط أناضوليا مركزاً وسطاً بين الاثنين. (تقرير سري ١، ١٩٧٢، ١٤).

وعلى كل حال، فإن الدخل الفردي يتفاوت في الإقليم نفسه. فإذا أعتبر معدل الإنتاج الزراعي الفردي في تركيا ككل مساوياً ل ١٠٠، فإن معدل الإنتاج الزراعي الفردي في هكاري بلغ ٤١ وفي بتليس ٤٨ وفي دياربكر ٦٥. (مدت، ١٩٦٣، ٤٩).

وبالإضافة إلى ذلك فإن النظام الضريبي في تركيا يميل إلى محاباة الشرائح ذات الدخل الزراعي العالي. فقد إرتفع معدل أسعار الأراضي الصالحة للزراعة بمقدار ٣٦٠٪ من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ في حين ارتفعت مجمل الضرائب على الأرض بمقدار ١٤٦٪ فقط خلال نفس الفترة. والإرتفاع في مجمل الضرائب على الأرض كان

سببه اتساع رقعة الأرض المفروضة عليها الضرائب، وليس بسبب زيادة في معدلات الضرائب أو القيمة الضريبية المقدرة أو المخمنة. (نفس المصدر السابق)[٧٨]

يمثل نظام ملكية الأرض الحالي، بالإضافة إلى كونه مناقضاً لفكرة ومثل "العدالة الإجتماعية" و"المساواة"، إحدى أهم العوامل المعوقة لزيادة الإنتاج وغلة الأرض وإنتاجية العمل، ويعود ذلك أساساً إلى عدم المساواة الكبير في توزيع المداخيل الناتج عن التفاوت في توزيع الأرض. فالشرائح ذات الدخل المتدني لا تستطيع إقتصادياً شراء الأدوات الزراعية الحديثة والمتقدمة تكنولوجياً والغالية الثمن، كما إنها تفتقد إلى القدرة على الحصول على معلومات عن الوسائل الحديثة في الزراعة بسبب فقدان هذه المعلومات وإنتشار الأمية بينها بشكل واسع. اما كبار ملاك الأراضي الذين هم غالباً غائبين، هدفهم الرئيسي هو جمع حصتهم من الإنتاج والدخل الناتج عنه. إضافة إلى ذلك، فإن غالبية دخل الشرائح ذات الدخل العالي يأتي من المضاربات في أسعار الأراضي وليس من الإنتاج الزراعي، كما سبق ذكره.

أن حقيقة كون نظام ملكية الأرض الحالي يمثل عائقاً لزيادة الإنتاج والإنتاجية هي حقيقة يعترف بها المركز و"الخبراء". حيث تعترف (مدت) بأن "نظام ملكية الأرض يعرقل زيادة الإنتاج وهو مناقض لأهداف العدالة الإجتماعية". لذا يجب إصلاحه (مدت، ١٩٦٣، ٤٧-٤٨) وتعترف مجموعة من خبراء منظمة مالية دولية قدمت تقريراً إعترفت فيه بأن "تنظيم ملكية الأرض الحالي هو أحد العراقيل أمام الابتكار وزيادة الإنتاجية الزراعية". (تقرير سري رقم ١، ١٩٧٢، ١٩-٢٠) لذا إصلاحاً زراعياً لتصحيح هذا الوضع قد اعتبر ضرورياً لقد جرت "محاولات" عديدة للإصلاح الزراعي في تركيا. إلا أن هذه "المحاولات" قد أثبتت عدم نجاحها، كلياً أو جزئياً. فعلى سبيل المثال، حدد قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٤٥ الحد الأعلى لملكية الأرض بـ ٥٠٠ دونم (الدونم يعادل ربع هكتار) ولكن المجلس الوطني رفع الحد الأعلى هذا إلى ٥٠٠٠ دونم (أي بعشرة أضعاف) عام ١٩٥٠، وبذلك إنخفضت المساحة المتوفرة للتوزيع[٧٩]

بعد إنقلاب آذار ١٩٧١ المقّنع، كان هناك كلام كثير مرة أخرى حول الإصلاح الزراعي. فقد عرض على المجلس الوطني التركي خلال شهر نيسان ١٩٧٢ قانون إصلاح زراعي كان من المفروض أن يحدد الحد الأعلى للملكية الأرض بين ٣٠ و١٠٠ هكتار من الأراضي المروية وبين ٤٧ و٢٠٠ هكتار من الأراضي غير المروية، مع تفاوت الحد الأعلى حسب الإقليم ونوعية التربة والحاصل الزراعي والمناخ. وفي تموز من نفس العام وافق المجلس على "قانون إجراء أولي" وعلى تأسيس منصب وكيل وزارة للإصلاح الزراعي، ولكن هذا القانون لا يشمل الغابات ومزارع العنب والشاي والجوزيات والفواكه ويستبعدها عن الأراضي التي سيشملها قانون الإصلاح الزراعي هذا. (تقرير سري رقم ١، ١٩٧٢، ١٩ — ٢٠).

البطالة المقنعة في الزراعة:

إحدى العوامل المؤثرة على الإنتاجية الزراعية هي المستوى العالي للبطالة المقنعة، أي تلك النسبة من السكان الفاعلين العاملين في الزراعة والذين يمكن نقلهم من قطاع الزراعة دون حصول إنخفاض في مستوى الإنتاج الإجمالي وبذلك تتحقق زيادة في الإنتاجية. تبلغ البطالة المقنعة معدلاً يصل إلى أربعة أخماس مجموع السكان الفاعلين العاملين في الزراعة خلال شهر كانون الثاني الأدنى نشاطاً وحوالي الخمس خلال شهر تموز الأكثر نشاطاً، (مدت، ١٩٦٣، ٤٩). وهذه النسب تشمل تركيا ككل[٨٠]

يسبب تواجد هذا العدد الكبير من الأيدي العاملة الفائضة في قطاع الزراعة استهلاكاً ذاتياً أو استهلاكاً محلياً زائداً، وبذلك يؤدي إلى عرقلة المعاملات والنشاطات السوقية. كما أنه يؤدي إلى إنخفاض الإنتاجية حيث أن نفس الكمية من الإنتاج يمكن تحقيقها بعدد أقل من الأيدي العاملة. وبكلمة أخرى، البطالة المقنعة تؤدي إلى إنتاجية متدنية ومداخيل منخفضة وسوق صغيرة الحجم. وجميعها عوامل تؤثر في عملية التطور.

الإنتاج الزراعي هو مثال نموذجي لعمل التسبيب اللولبي للعمليات التراكمية. أولاً: الأغلبية الساحقة من السكان العاملين في الزراعة يحصلون على مداخيل منخفضة في حين أن أقلية صغيرة تسيطر على الجزء الأكبر من الدخل الزراعي. هذا التفاوت في توزيع الدخل سببه عدم المساواة في ملكية الأرض. كما أن جزءً أساسياً من الناتج الزراعي السريع التلف (مثل الفواكه) يبدد بسبب افتقاد أو قلة الطرق ووسائط النقل، وخاصة في المناطق النائية. إنخفاض الدخل يؤدي بدوره إلى إنخفاض أو إنعدام الإدخار ومن ثم الإستثمار، وإنعدام الإستثمار هذا يعني عدم القدرة على إستخدام التكنولوجيا الحديثة والطرق العلمية في السلسلة الإنتاجية، سواء عن طريق الشراء أو الإستئجار. ويصبح الوضع أكثر سوءً إذا أخذت بنظر الإعتبار حقيقة إنتشار الأمية بين السكان في الأرياف. يؤدي إنعدام التكنولوجيا الحديثة والطرق العلمية وإنتشار الأمية إلى الإستمرار على إستخدام الادوات الزراعية القديمة والإساليب العتيقة. وهذه العوامل، بالإضافة إلى البطالة المقنعة، تؤدي إلى انخفاض غلة الأرض وإنتاجية العمل. انخفاض غلة الأرض وإنتاجية العمل يعني ويؤدي إلى مداخيل منخفضة. وتصبح الصورة أكثر تعقيداً عند الأخذ بنظر الإعتبار إنقسام الملكيات الزراعية الصغيرة عن طريق الإرث وهذا يؤدي إلى حاجة أكبر للاقتراض، إذ أن إنقسام الملكيات الصغيرة يؤدي إلى إنخفاض المداخيل لدرجة أكبر بالنسبة للسكان ذوي الملكيات الصغيرة، وإلى تحويل ملكية هذه الأراضي بالتدريج من صغار الملاك إلى كبار الملاكين والمقرضين.

وهكذا يعمل التسبيب اللولبي. ولكن عمل العمليات التراكمية للتسبيب اللولبي هذا يبدو أنه يتسارع بفعل عوامل أخرى، مثل الهجرة الكبيرة من الإقليم والتي تؤدي إلى خلق تغييرات في بنية اعمار سكان الإقليم بشكل ضار، عن طريق تجريد الإقليم من تلك الشريحة السكانية الأكثر فاعلية، وبذلك تؤدي إلى تخفيض حجم تلك الشريحة السكانية في مجموع سكان الإقليم.

ليس فقط التفاوت في توزيع الدخل وملكية الأرض هو الذي يميز القطاع الزراعي في الإقليم، بل أن المصادر الزراعية تتدفق إلى خارج الإقليم أيضاً. وإحدى وسائل تحقيق هذا التدفق هي مالكي الأراضي الغائبين، الذين يقيمون عادة في إسطنبول وأنقرة أو المدن الأخرى الواقعة خارج الإقليم. تنتقل حصة هؤلاء من الإنتاج الزراعي، التي هي عادة بشكل نقدي وأحياناً بشكل منتوجات، إلى مناطق إقامتهم. كما أن قسماً من كبار ملاّكي الأراضي المقيمين في الإقليم يميلون إلى "إستثمار" ادخاراتهم في المضاربات على الأراضي والأملاك أو في غيرها من أشكال الإستثمار خارج الإقليم، وخاصة في إسطنبول وأنقرة. اما الشكل الآخر للتدفق فهو تصدير المنتوجات الزراعية، مثل الجوزيات والعدس والدخن.

إلا أن هناك مالكي أراضي كبار يستخدمون التكنولوجيا الحديثة في عملية الإنتاج الزراعي. ويتمركز هؤلاء في القسم الجنوبي الغربي من الإقليم، وخاصة في محافظة أورفه. وعلى كل حال، من الممكن الإستنتاج دون مخاطر بأن هذه المحافظة هي منطقة منعزلة لها تأثير إنتشار قليل جداً على المناطق الزراعية المحيطة بها في الإقليم.

الإنتاج الحيواني:

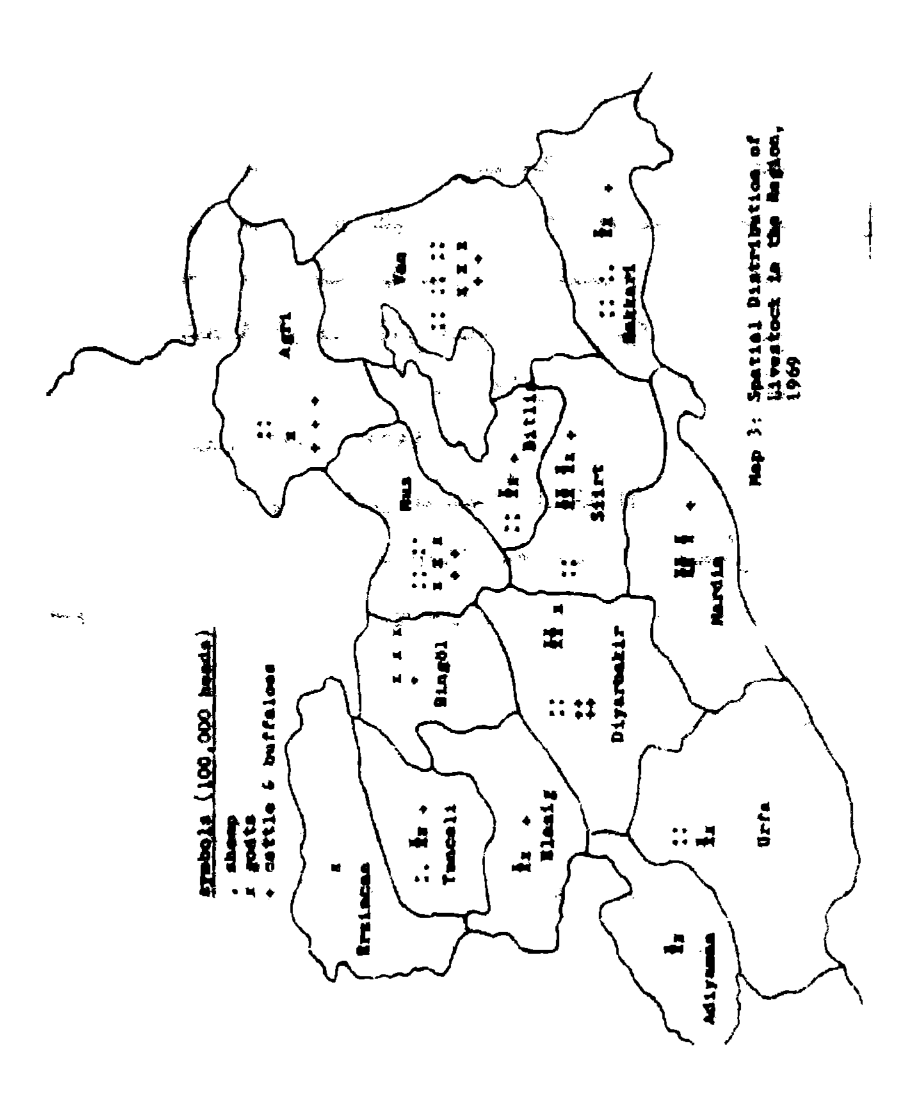
تربية الحيوانات والإنتاج الحيواني مهنة أساسية لشريحة مهمة من السكان الفاعلين في الإقليم ومصدراً مهماً لدخلهم. فحسب ب. اركورت، وهو جغرافي تركي، المصدر الرئيسي للدخل في الإقليم (أو ما يسميه "شرق أناضوليا") في نهاية الأربعينيات كان تربية المواشي، بما في ذلك الماشية والزبد والصوف. (نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٨٦).

كما أن قاسملو يؤكد على أن المهنة الرئيسية للشريحة السكانية شبه المتوطنة في الإقليم هي تربية الحيوانات، ومن المفترض أن تربية الحيوانات تشكل المصدر الوحيد لمعيشة هذه الشريحة السكانية. ويشكل الإنتاج الحيواني مهنة مكملة لفلاحي الإقليم.

الإنتاج الزراعي بالنسبة للسكان الرحل أو شبه الرحل هو إنتاج غير موجود عملياً. وحتى في المناطق التي تجري فيها ممارسة الإنتاج الزراعي يتمتع بأهمية ثانوية كشيء مساعد للإنتاج الحيواني، وكمصدر يساعد على تلبية الحاجات المحلية. (قاسملو، ١٩٦٥، ٨٧).

أهمية الماشية والإنتاج الحيواني في الإقليم وبالنسبة إلى تركيا ككل، يمكن ملاحظتها من الجدول رقم ٤، الذي يظهر بأن حوالي خمس الماشية والإنتاج الحيواني في تركيا يتواجد ويحصل في الإقليم. فقد شكل إنتاج الحليب في الإقليم ١٧,٧٪ عام ١٩٦٦ و١٨,٤٪ عام ١٩٦٩ من إجمالي إنتاج الحليب في تركيا. أما إنتاج الصوف وشعر الماعز والموهير فقد بلغ ٢٠,١٪ عام ١٩٦٦ و٢٣,١٪ عام ١٩٦٩ من إجمالي الإنتاج في تركيا (مدا، ١٩٦٨ ب، ١٩٦٩ أ).

ولكن، وكما هو الحال في قطاع الزراعة بشكل عام، فإن الإنتاج والإنتاجية في هذا الفرع من الإنتاج منخفضان أيضاً ويتفاوت الإنتاج وتختلف الإنتاجية إلى درجة كبيرة من عام إلى آخر، وكذلك من محافظة إلى أخرى.



Map 3: Spatial Distribution of Livestock in the Region, 1969

جدول رقم ٤: الماشية فى الإقليم(*)

الماشية	عددها	نسبة عددها في الإقليم إلى الإجمالي في تركيا	نسبة الزيادة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٦٩
الخراف	٨,٠٦٦,٥٧٠	٪٢٢,٢	٪١٣,٦
الماعز	٤,٦٧٨,٨٥٥	٪٢٣,١	٪٩,٤
الأبقار	٢,٨١٧,٩٠٧	٪١٩,٦	٪٢٣,٨

(*) المصدر: مدا، ١٩٦٨ ب، ١٩٦٩ أ.

تكنولوجيا وسائل الإنتاج والمعالجة هي تكنولوجيا عتيقة مسببة خسائر عالية وعامة في هذا الفرع من الإنتاج. فالمنتجات الثانوية (أو الجانبية) الحيوانية تهدر لدرجة كبيرة. تاج الحليب ومعالجته، على سبيل المثال، يؤديأن إلى كثير من التلف والضياع، لذا فإن المداخيل التي يحققها منتجو الحليب هي بالنتيجة مداخيل منخفضة، غالبية الحليب يعالج (بأساليب وتكنولوجيا قديمة) ويحول إلى لبن وجبن أبيض وزبد، أما في موقع الإنتاج من قبل العوائل المالكة للماشية أو في ملبنات (معامل ألبان) بدائية. ولم يكن في جميع أنحاء الإقليم عام ١٩٦٣ ملبنة أو معمل ألبان حديث واحد. ومن المحتمل جداً بأن احتواء الخطة الخمسية الثانية على إقامة سبعة معامل ألبان عامي ١٩٧٢ – ١٩٧٣ (بنك العمل التركي – الذي سيشار إليه من الآن فصاعداً باسم "تيب" – ١٩٧٢، ١١ــ١٢) في الإقليم – الذي يمثل منطقة إنتاج حليب رئيسية في تركيا. هو من أجل مواجهة النقص في الحليب ومنتجاته (أو زيادة الطلب عليها) في المركز. وهذا مثال على "تأثيرات الآنتشار" الناتجة عن توسع السوق في المركز. وفي نفس الوقت، ا تمثل تدفق للمصادر إلى خارج الإقليم، إذ لا يتم ضخ الدخل الناتج عن هذا التدفق إلى الإقليم نفسه.

الماشية في الإقليم موزعة جغرافياً بشكل غير منتظم، وكذلك بين المجموعات الدخلية. الغالبية العظمى من هذه الماشية متوزعة في المحافظات الشرقية من الإقليم، ويتناقص هذا العدد كلما إتجه المرء غرباً، كما تظهر الخارطة رقم ٣. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشرائح ذات الدخل المنخفض تمتلك عادة عدداً ضئيلاً من الماشية، وعادة يستهلكون إنتاجها ذاتياً، وبذلك لا يصل إلى السوق، وبكلمة أخرى فإن هذا الإنتاج لا يسهم في زيادة مداخيلهم مباشرة بسبب استهلاك هذا الإنتاج ذاتياً.

التعدين:

كان عدد العاملين في حقل التعدين والمقالع ٧,٨٧٤ شخصاً يمثلون ٠,٥٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم، في حين كانت نسبة العاملين في هذا الحقل في بقية أنحاء تركيا ٠,٧٪ عام ١٩٦٥.

يتصف التعدين والمقالع بدرجة عالية من التمركز الجغرافي. لذا كان ٨٢٪ من العاملين في هذا الحقل مستخدمون في محافظتي العزيز وسعرت، حيث تقع مناجم الكروم والنحاس والرصاص في محافظة العزيز وحقول النفط في محافظة سعرت.

أهم النشاطات التعدينية في الإقليم هي إستخراج النفط وإستخلاص الكروم والنحاس والرصاص والزنك (الخارصين) والتي سيتم تحليلها باختصار فيما يلي:

النفط:

الإقليم هو عملياً المنتج الوحيد للنفط في تركيا، وبلغ إنتاجه بين عامي ١٩٥٥ و١٩٧٢ حوالي ٢٧ مليون طن في الإقليم. أما الإنتاج السنوي فهو في تزايد مستمر، إذ إزداد من ١٧٨,٠٠٠ طن عام ١٩٥٥ إلى ٣,٦٠٠,٠٠٠ طن عام ١٩٦٩. وكان الإنتاج المخطط لعام ١٩٧٢ حوالي ٤ ملايين طن.

كانت قيمة صادرات منتجات النفط عام ١٩٧١ حوالي ٢,٥ مليون دولار، أما قيمة الصادرات المتوقعة لعام ١٩٧٢ فكانت ١٠ ملايين دولار.

أكثرية النفط المستخرج في الإقليم يصدر إلى مراكز التوسع الإقتصادي في تركيا. ففي عام ١٩٦٦، أي بعد ١١ عاماً من بدء إستخراج النفط في الإقليم، كانت هناك مصفات صغيرة واحدة فقط بطاقة تصفية مقدارها ١٥,٠٠٠ برميل يومياً مقامة في الإقليم. (لونغريغ، ١٩٦٨، ٣٢٤ـ٣٢٥). ولكن هذه المصفات كانت تعمل بأقل من طاقتها الكاملة على أساس افتقاد "السوق المحلية". (مدت، ١٩٦٣، ٤٣٨) ومع ذلك، هذا "الإفتقاد" لا يبدو أنه كان عائقاً لزيادة طاقة المصفات إلى ٨٠٠,٠٠٠ طن/ عام خلال نفس الفترة. (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٦٩، ٧٤٦) ومرة أخرى إلى ١,١٠٠,٠٠٠ طن سنوياً خلال الفترة ١٩٦٨ـ١٩٧٢ (تيب، ١٩٧١، ٢١). وكل هذا يعني بأن مجرد ٦٪ من طاقة تصفية النفط في تركيا كانت موجودة في الإقليم، في حين أنه المنتج الوحيد عملياً للنفط في البلاد.

أقيم خط أنابيب نقل النفط بطاقة ٣,٥ مليون طن سنوياً وبدأ باستخدامه عام ١٩٦٧. يمتد هذا الخط من حقول نفط سعرت في الإقليم إلى دورتول على البحر الأبيض المتوسط. وبما أن إنتاج الإقليم من النقط لا يلبي الحاجة الكلية للإستهلاك المحلي للنفط، يبدو غريباً لأول وهلة أن يتم مدّ مثل خط الآنابيب هذا. ولكن الغرابة تنتفي عندما يعلم المرء بأنه "ضمن البناء الأساسي لحلف الناتو (حلف شمال الأطلسي)، فإن أنابيب النفط والزيت وشحوم التزييت قد مدت في كل من اليونان وتركيا" (اربه هاندبوك، ١٩٧٠، ٣٩٥).

يجري إستخراج النفط في الإقليم من قبل كل من المركز (أي الدولة والقطاع الخاص في تركيا) والشركات الأجنبية. ومستخرجي النفط هم: شركة النفط التركية (٥١٪ من الشركة ترعاها الدولة)، موبيل، شيل، وارسان (والأخيرة هي شركة تركية خاصة). (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٦٩، ٧٤٥ـ٧٤٦).

تصدر أكثرية إنتاج الإقليم من النفط أما إلى المركز "الوطني" (أي مركز أو مراكز التوسع في تركيا) أو إلى الأسواق الخارجية بشكل منتجات نفطية وبكميات

قليلة. ولكن العائدات من هذه الصادرات تبقى في المركز، أي بيد الدولة والشركات الخاصة التركية، الشركات الأجنبية، ونادراً ما يتم إعادة ضخ (قسم من) هذه الواردات إلى الإقليم.

الكروم والنحاس والرصاص والزنك:

تركيا هي ثاني أكبر منتج للكروم في العالم. أن أغنى وأكبر حقول الكروم في تركيا وفي العالم تقع في الإقليم، وخاصة في محافظة العزيز. بلغ إنتاج الكروم ٧٥٧,٠٠٠ طن عام ١٩٧٠ و٩١٦,٠٠٠ طن عام ١٩٧١. ولكن قليلاً من الكروم يستهلك فعلاً في الإقليم، أي أن مجمل الإنتاج تقريباً يصدر إلى خارج الإقليم. لقد شكل تصدير الكروم "أكبر مصدر للدخل ضمن صادرات المعادن" في تركيا. (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٦٩، ٧٤٥). وقد ازدادت قيمة هذه الصادرات من ٧,٢ ملايين دولار عام ١٩٦٧ إلى ١٧,٥ مليون دولار عام ١٩٧١، وكان مخططاً أن تصل إلى ٢٠ مليون دولار عام ١٩٧٢. (حسب تيب، فإن إنتاج محافظة العزيز من الكروم قد وصل إلى ٢٢٠,٠٠٠ طن سنوياً من الكروم الخام و١٣٠,٠٠٠ سنوياً من الكروم المركز). (تيب، ١٩٧٢، ٨).

أما النحاس يستخرج من قبل اتيبنك المملوك من قبل الدولة في محافظة العزيز (وفي بعض المناطق الأخرى من تركيا أيضاً). كان إنتاج النحاس الخام ٢٤,٠٠٠ طن صدر منه ١٦,٠٠٠ طن بشكل رئيسي إلى ألمانيا الغربية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وقد جلبت هذه الصادرات ١٧ مليون دولار إلى تركيا بشكل عملات أجنبية. (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٦٩، ٧٤٥، واريه هاندبوك، ١٩٨٠، ٢٨٩). وعلى كل حال فإن خطة الخمس سنوات الثانية قد إحتوت على مشروع توسيع طاقة مناجم ارغاني في محافظة العزيز إلى ١,٢٠٠,٠٠٠ طن سنوياً من هذا المعدن. (تيب، ١٩٧٢، ٠).

بالنسبة لكل من الرصاص والزنك ما يستخرجان من مناجم تقع في محافظة العزيز. بدأ الإنتاج التجريبي لكلا المعدنين عام ١٩٥٣ وكانت أكثرية الإنتاج تصدر إلى الخارج. تضمنت خطة الخمس سنوات الثانية مشروعاً لزيادة إنتاج الرصاص إلى ٨,٠٠٠ طن سنوياً (رصاص مركز) ومن الزنك إلى ٦,٠٠٠ طن سنوياً (زنك مركز). (تيب، ١٩٧١، ١٢).

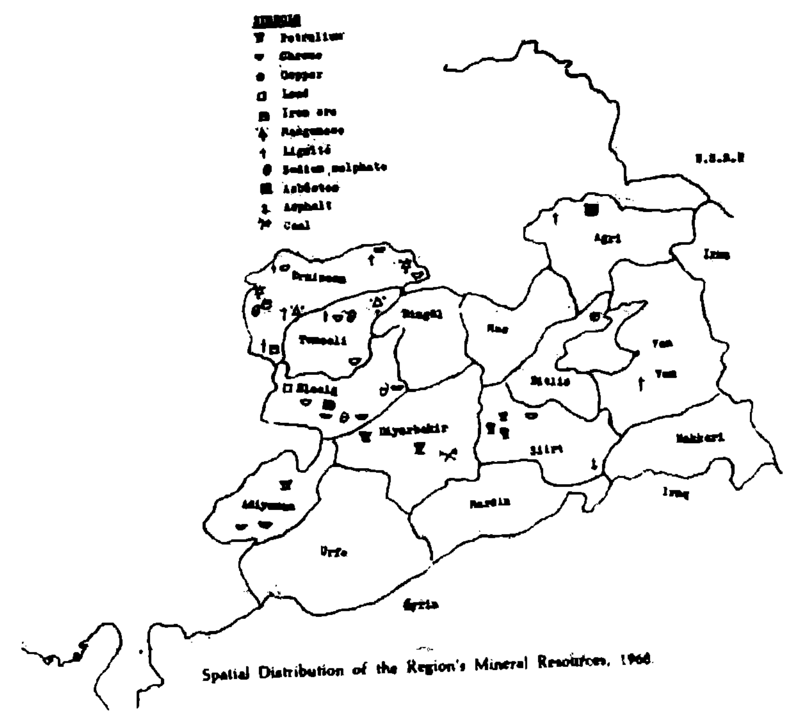
بالإضافة إلى هذه المعادن، هناك معادن أخرى في الإقليم أيضاً. إستغلال قسم من هذه المعادن هو في مرحلة دراسة الإستكشاف ومدى كون الاستخراج إقتصادياً، مثل الغاز الطبيعي، في حين أن معادن أخرى لازالت في مرحلة الإستكشاف فقط، مثل الحديد والفحم الحجري والفوسفات والليجنيت (ضرب من الفحم الحجري) والنيكل.

تبين الخارطة رقم ٤ التوزيع الجغرافي ضمن الإقليم للمعادن الموجودة في الإقليم حسب المعلومات الحالية.

أن الظروف والإتجاهات السائدة في قطاع التعدين من إقتصاد الإقليم لا تختلف بشكل أساسي عن تلك السائدة في قطاع الزراعة. الإقليم ينتج عدداً من المعادن التي يستخدم ويستهلك منها القليل جداً (أو لا يستخدم بتاتاً) في الإقليم نفسه. يتم تصدير هذه المعادن إلى المناطق الأخرى من تركيا وإلى الخارج. اما عائدات هذه الصادرات فيحتفظ بها من قبل الدولة التركية والقطاع الخاص التركي والشركات الأجنبية. وهكذا الإقليم يستفيد قليلاً جداً من تدفق مصادره بسبب كون مصادر الإستثمارات الكامنة هذه غير متوفرة لتطوير الإقليم، بالرغم من أن بعض الإستخدام يتوفر لليد العاملة في الإقليم في هذه المناجم.

إن هذا التدفق لا يحرم الإقليم من مصدر مهم وأساسي للاستثمار الكامن فحسب، بل أنه يؤدي إلى زيادة عدم المساواة بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا، أو على الأقل مراكز التوسع في تركيا، حيث أن العائدات (أو جزء منها) المترتبة على تدفق مصادر الإقليم

خارطة رقم ٤: التوزيع الجغرافي للمصادر المعدنية في الإقليم، ١٩٦٨



Spatial Distribution of the Region's Mineral Resources, 1968

تستثمر في هذه المراكز. وهذا يؤدي إلى تعزيز تطور هذه المراكز (حركة نحو الأعلى) جزئياً على حساب الإقليم، وإلى الركون في الإقليم نفسه. كما يؤدي هذا التدفق أيضاً إلى استنفاذ مصادر الإقليم المعدنية بدون تقديم أي إسهام في عملية تطوير الإقليم.

٢ـ الإنتاج الثانوي:

سيتم تحت هذا العنوان مناقشة الصناعة التحويلية والبناء والكهرباء والغاز والماء. وسيعطي باب الصدارة إلى الصناعة التحويلية لسببين هما: (أ) تمثل الصناعة التحويلية القوة الديناميكية في عملية التطور كما أشير إلى ذلك سابقاً في هذه الدراسة. و(ب) من الأسهل الحصول على الإحصائيات المتعلقة بهذه الصناعة.

الصناعة التحويلية:

بدأت المحاولات الأولى لتصنيع تركيا خلال العهد العثماني. ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل بشكل عام لأسباب عديدة، من بينها المنافسة الخارجية (من الدول الصناعية)، وفقدان الحماية في داخل الإمبراطورية. (لويس، ١٩٦٨، ٤٥٨ـ٤٥٩). في نهاية الحرب العالمية الأولى كانت هناك مؤسسات صناعية مقامة في الجزء الغربي من تركيا، ولكنها كانت قليلة العدد وتنتج السلع الإستهلاكية الخفيفة، وأغلبها مملوكة من قبل صناعيين أجانب أو من قبل الأقليات القومية والدينية. إن ما تبقى من هذه المؤسسات الصناعية إلى ما بعد الحرب قد عانى الكثير من الخسارة والأضرار خلال "حرب الاستقلال"، وأغلبية الصناعيين من الأقليات القومية والدينية قد تركت البلاد بحلول عام ١٩٢٧. استخدم ٤٪ من المؤسسات الصناعية القائمة ١٠ عمال أو أكثر في كل منها. (ريفكين، ١٩٦٥، ٣٢ و٦٥). كان هناك عام ١٩٢٣ في تركيا ٣٤١ مصنعاً ممكنناً أغلبيتها صغيرة وسيئة التجهيز. (روبنسون، ١٩٦٣، ١٠٢ـ١٠٣).

كان عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة[٨١] الموجودة في الإقليم هو ٢٧ مؤسسة، تشكل ٠,٩٪ من مجموع مثل هذه المؤسسات في تركيا. ولكن نسبة المؤسسات

الصناعية الكبيرة الجديدة المقامة في الإقليم هي في تنازل مستمر منذ الحرب العالمية الثانية. ففي نهاية تلك الحرب كان ١,٧٪ من المؤسسات الصناعية الكبيرة مقام في الإقليم، في حين أن نسبة المؤسسات الصناعية الكبيرة المنشأة بين أعوام ١٩٤٥ و١٩٦٣ والمقامة في الإقليم كانت ٠,٧٪، أما نسبة تلك المنشأة خلال سنوات الحرب والمقامة في الإقليم فقد كانت ١,٣٪(٨٢)

كانت نسبة السكان الفاعلين العاملين في الصناعة التحويلية داخل الإقليم مجرد ٢,٧٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم عام ١٩٦٣، في حين كانت النسبة في جميع أنحاء تركيا اكثر من ٧,١٪ من مجموع السكان الفاعلين خلال نفس السنة.

إجراء مقارنة مبسطة بين الإقليم وإقليم ايجه في غرب تركيا تكشف عن مدى عدم المساواة (أو التمركز) في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية الكبيرة بين مختلف أقاليم تركيا، وتظهر هذه المقارنة أيضاً بأن الإقليم هو الإقليم المهمل والمتروك في تركيا، بكلا المعنيين: المعنى العام للكلمتين وبالمعنى الذي يستخدمهما ميردال. كان ١٤٪ من مجموع المؤسسات الصناعية الكبيرة في تركيا مقامة في إقليم ايجه عام ١٩٦٣، وكانت هذه المؤسسات تستخدم ٨,٤٪ من مجموع السكان الفاعلين في ذلك الإقليم. كان عدد العاملين في المؤسسات الصناعية الكبيرة في إقليم إيجه يمثلون ١٦٪ من مجموع السكان الفاعلين العاملين في المؤسسات الصناعية الكبيرة في جميع أنحاء تركيا. (جميع هذه الإحصائيات محسوبة من مدا، ١٩٦٤).

هناك نوع من التمركز الجغرافي بالنسبة للمؤسسات الصناعية الكبيرة في الإقليم نفسه أيضاً، فجميع المؤسسات الصناعية الكبيرة البالغ عددها ٢٧ مؤسسة في الإقليم كانت مقامة في خمسة من محافظات الإقليم البالغة ١٤ محافظة(٨٣)

"حصة" الإقليم وإقليم ايجه من المؤسسات الصناعية الكبيرة في تركيا عام ١٩٦٣

نسبة السكان الفاعلين العاملين في المؤسسات الصناعية الكبيرة في الإقليمين إلى مجموع السكان الفاعلين العاملين في مثل هذه المؤسسات في تركيا	عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة الموجودة في الإقليمين كنسبة من مجموع هذه المؤسسات في تركيا	المنطقة
٢,٧٪	٠,٩٪	الإقليم
٨,٤٪	١٤,٠٪	إقليم ايجه

من مجموع المؤسسات الصناعية الكبيرة في الإقليم البالغ عددها ٢٧ مؤسسة، كان ١١ منها مملوكة من قبل الدولة، من قبل "مؤسسات الدولة الإقتصادية، الإدارات المحلية، البلديات، والقرى"، و١٢ منها من قبل أشخاص حقيقيين أو قانونيين أو شركات ذات جنسية تركية، أي من قبل القطاع الخاص. أما البقية (٤ مؤسسات) ا كانت مملوكة مناصفة من قبل الجهتين المذكورتين أعلاه. وهذا يظهر بأن رأس المال الأجنبي لم يكن مستثمراً في الإقليم في قطاع الصناعة التحويلية، وهذا اختلاف صارخ عن مساهمة رأس المال الأجنبي بالمشاركة مع الدولة التركية والقطاع الخاص في تركيا في الإستثمار في قطاع الصناعة الاستخراجية في الإقليم.

أما المؤسسات الصناعية الكبيرة المملوكة من قبل القطاع الخاص، فقد كانت غالبيتها مؤسسات تملكها عوائل. وكنتيجة لذلك الملكية والإدارة كانتا متداخلتان. أن الصعوبات الرئيسية التي تواجه هذا القطاع هي قلة الاعتمادات (الإئتمانات) المتوفرة لها (ناتجة جزئياً عن كون هذه المؤسسات تملكها عوائل، وجزئياً بسبب الإتجاه العام نحو "الإستثمار" في الأراضي والممتلكات "بشكل معاملات ومضاربات" من

قبل رأس المال الخاص، وجزئياً بسبب فقدان أو عدم كفاءة مؤسسات الدولة للإئتمان في الإقليم) وقلة اليد العاملة الماهرة والكفاءات الإدارية في الإقليم.

المؤسسات الصناعية الصغيرة:

تتكون الصناعة التحويلية في الإقليم غالباً من مؤسسات صغيرة. وهذه المؤسسات الصناعية الصغيرة هي السائدة من ناحيتي عددها وعدد الأشخاص اللذين تستخدمهم. إن أربعة أخماس مجموع العاملين في حقل الصناعة التحويلية في الإقليم أي ٢٥,٤٣٨ شخصاً، كانوا مستخدمين في المؤسسات الصناعية الصغيرة، ولكن هذه المؤسسات قد أسهمت بحوالي ٢٠٪ من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية.

إن الخواص والمميزات الأساسية للمؤسسات الصناعية الصغيرة يمكن إختصارها كما يلي (راجع: مدت ١٩٦٣، وايشيكاوا، ١٩٦٧):

١) مكان العمل صغير والوحدات المؤسسة مبعثرة جغرافياً.

٢) المالك يتحمل كل المسؤولية عن مؤسسته، كما أنه يشارك أيضاً في العملية الإنتاجية بقوة عمله.

٣) أن العامل الأولي للإنتاج هو العمل اليدوي المكمل أحياناً بآلة ممكننة أو آلتين ممكنتين.

٤) بالرغم من أهميتها من ناحية عدد المستخدمين فيها إنتاجها الإجمالي صغير.

٥) إن قيمة الإنتاج للعامل الواحد، أي الإنتاجية، منخفضة بالمقارنة مع مثيلتها في المؤسسات الصناعية الكبيرة.

٦) تستخدم المعرفة والتكنولوجيا لدرجة محدودة (جداً) كما إنها تفتقد إلى التنظيم.

٧) يبدو أن هدفها الأساسي هو إعالة عائلة المالك وعوائل العاملين والمتدربين في مؤسسته.

يصبح واضحاً من خواص ومميزات المؤسسات الصناعية الصغيرة في الإقليم المدرجة أعلاه، أن هذه المؤسسات لا تقدر الآن وتحت الظروف السائدة حالياً أن تلعب دوراً مهماً في تطوير الإقليم. على العكس من ذلك فإن هذه المؤسسات سوف لن تستطيع البقاء في عملية التطور. فقط تلك المؤسسات الصناعية الصغيرة التي تستعمل التكنولوجيا الحديثة نسبياً والعاملة في حقلي الصيانة والتصليح المتعلقان بالتكنولوجيا الحديثة يبدو أن لها فرصة البقاء والإستمرار أثناء عملية التطور.

تركيب الصناعة التحويلية في الإقليم:

المؤسسات الصناعية الكبيرة في الإقليم تتكون غالباً من صناعات إنتاج البضائع الإستهلاكية الخفيفة، والعديد منها مرتبط بالزراعة. تتكون المؤسسات الصناعية الكبيرة البالغ عددها ٢٧ مصنعاً في الإقليم من الصناعات التالية:

١) ثلاثة معامل سكاير تستخدم كل منها ٧٠ عاملاً في المعدل.

٢) ثمانية معامل أغذية تستخدم كل منها ٢٣٠ عاملاً في المعدل.

٣) مؤسستين للمشروبات تستخدم كل منها ١٢٦ عاملاً في المعدل.

٤) خمسة معامل نسيج (الإحصاءات المقدمة في سجلات الإحصاء غير كاملة).

٥) معمل واحد لإنتاج أجهزة نقل تستخدم ٥٣ عاملاً.

٦) مؤسستين لصنع المعادن غير الفلزية (عدا منتجات النفط والفحم الحجري) إحداهما تستخدم ٣٠٦ عاملاً (لا توجد إحصاءات عن المؤسسة الأخرى).

٧) مؤسسة واحدة لصنع المعادن القاعدية تستخدم ١٨٥٠ عاملاً.

٨) مؤسسة واحدة لصنع منتجات المطاط (لا توجد إحصاءات عن عدد مستخدميها).

٩) مؤسستين لصنع المعادن الفلزية (عدا المكائن وأجهزة النقل) إحداها تستخدم ٥ عمال.

١٠) مؤسسة واحدة لصنع المواد والمنتجات الكيمياوية تستخدم ٢٨ عاملاً.

١١) مؤسسة واحدة لصنع منتجات النفط والفحم الحجري تستخدم ٣٧٢ عاملاً.

(عامل: تعبير يعني هنا المستخدمين في هذه المؤسسات من عمال ومستخدمين ومهندسين وإداريين... الخ).

بالإضافة إلى المؤسسات المنتجة للبضائع الإستهلاكية الخفيفة، فإن العديد من المؤسسات القائمة في الإقليم مرتبط بالإنتاج الأولي مثل معامل تصفية النفط وغيره من المعادن الخام.

أغلبية الصناعات القائمة في الإقليم هي ما يطلق عليه لوتريل تعابير "مصانع تحدد موقعها السوق"، مثل معامل المشروبات، أو "مصانع تحدد موقعها المصادر" مثل المعادن، أو "مصانع محايدة موقعياً أو المتعددة المواقع" مثل معامل التبغ والسكاير. إن الدور الذي تلعبه هذه المعامل أو المؤسسات في تطوير الإقليم يمكن أن يوصف بأنه دور غير حاسم. المصانع التسييرية، أو ما يسميها لوتريل "المصانع المكيفة للمجمعات الصناعية" (complex oriented plants) التي يمثل تواجدها في إقليم ما عاملاً أساسياً لتطوره ومن أجل تحقيق نتائج الآنتشار فيه، غير متواجدة في الإقليم بشكل واضح. (لوتريل في كوكلينسكي، ١٩٧٢، ٢٤٣ـ٢٦٢).

إن غياب الصناعات التسييرية (بمعنى الصناعات القادرة على تحقيق نتائج الآنتشار) في الإقليم يعني بأن الإقليم يستطيع بصعوبة التغلب على " آثر الإجتراف الخلفي" للتوسع الإقتصادي في المركز. كما أنه لا يستطيع الاستفادة بشكل كبير من " آثار الآنتشار" لهذا التوسع.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية الكبيرة في الإقليم توضحه الخارطة رقم ٥، التي تظهر أيضاً بأن هذه المؤسسات الصناعية الكبيرة متركزة جغرافياً في القسم

الشمالي الغربي من الإقليم. وبكلمة أخرى، ا متركزة في مواقع تواجد مصادر المواد الخام ومراكز السكان[٨٤]

إن تركز المؤسسات الصناعية الكبيرة في العزيز ودياربكر يعكس آثار عوامل التمركز والإقتصاد الناتجة (أو المتسببة) عن الحجم النسبي الكبير لسكان مدينتي العزيز ودياربكر.

إذن مواقع المؤسسات الصناعية الكبيرة في الإقليم تشير إلى كل من عدم المساواة في التوزيع الجغرافي لمثل هذه المؤسسات في تركيا وتدفق المصادر إلى خارج الإقليم. إن المقارنة التي أجريت سابقاً تظهر بجلاء بأن الإقليم مصاب بالغبن بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية الكبيرة بالمقارنة مع إقليم إيجه (أو إيجيا)، على سبيل المثال، إن كون "حصة" الإقليم، من هذه المؤسسات تمثل غبناً للإقليم هو غبن من ناحية تواجد المواد الخام الأساسية والطاقة والعمل في الإقليم ومن ناحية المقارنة بين نسبة المؤسسات الصناعية الكبيرة المقامة في الإقليم ونسبة سكان الإقليم إلى مجموع نفوس تركيا. وبكلمة أخرى :

مصك. أ/ مصك. ب

ن. أ/ ن. ب = ١

ن = عدد النفوس

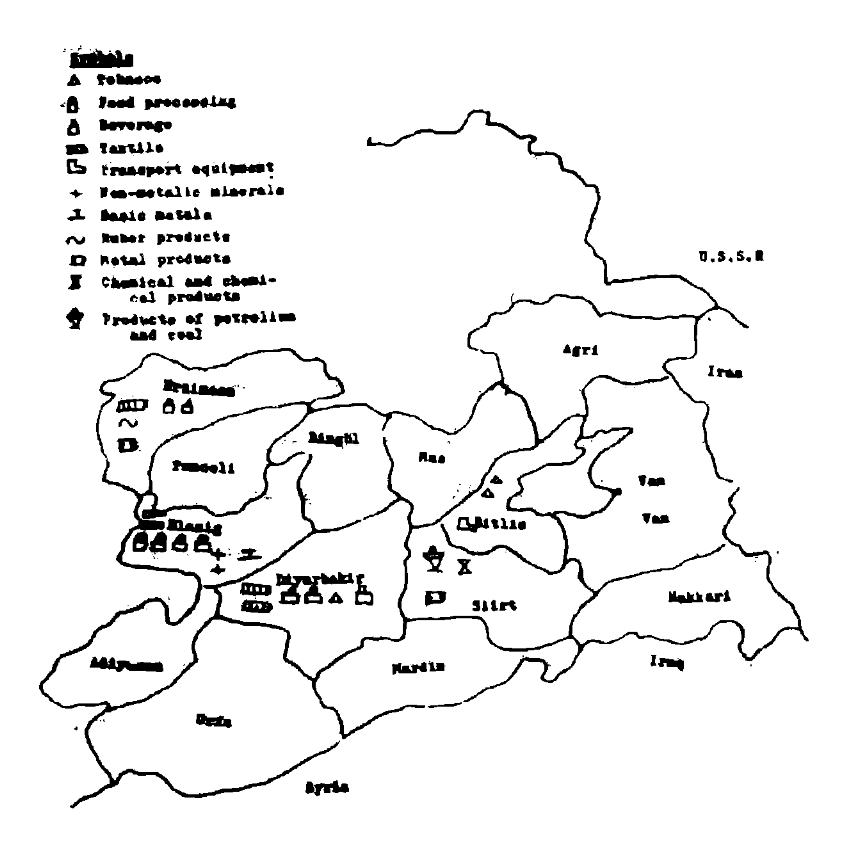
أ = الإقليم

ب = البلاد

مصك = عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة

د = أقل من

خارطة رقم ٥: مواقع المؤسسات الصناعية الكبيرة في الإقليم عام ١٩٦٣



بالإضافة إلى ذلك فإن أغلبية المؤسسات الصناعية الكبيرة هي أما مؤسسات متواجدة في كل مكان يتواجد فيه السكان (ubiquitous) مثل معامل المشروبات، أو مصافي المواد الخام.

الدور الأساسي لمصافي المواد الخام هو تسهيل تدفق هذه المواد إلى مركز أو مراكز التوسع في البلاد أو إلى الخارج.

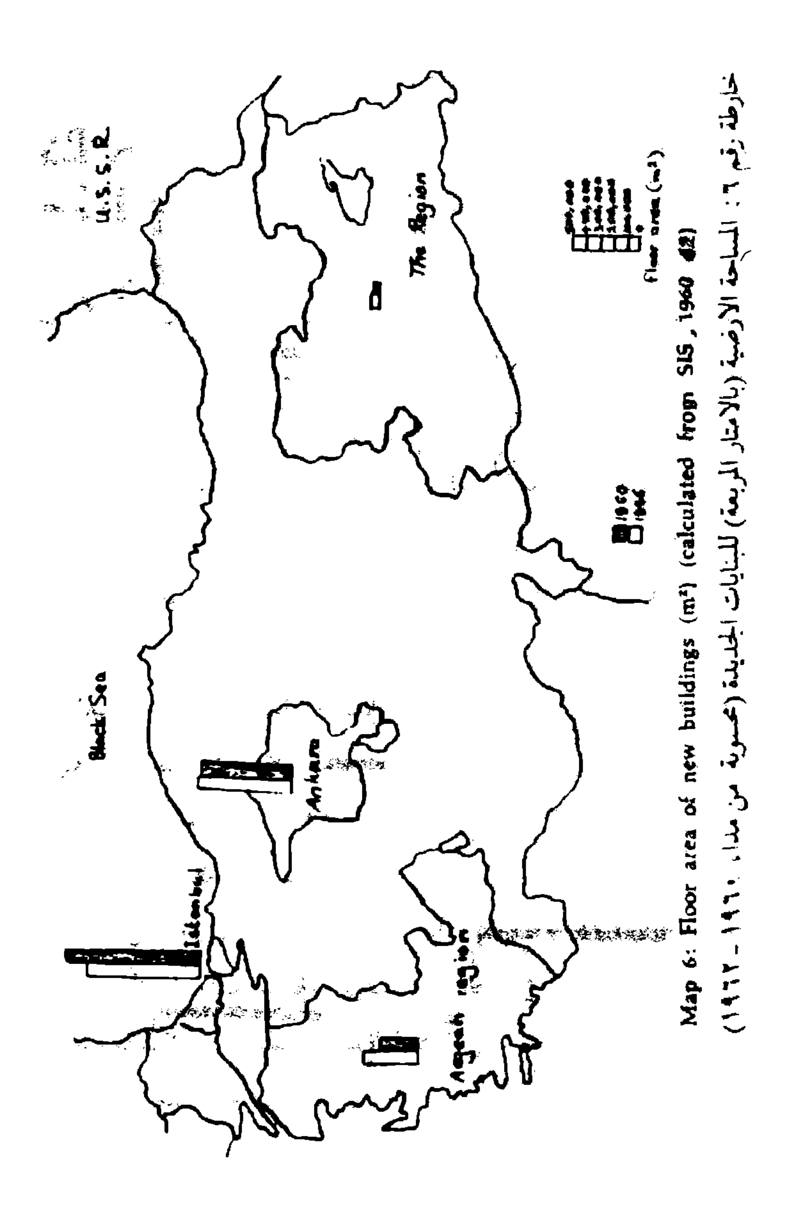
إقامة الصناعات الوصلية (linked industries) (أو الصناعات المكيفة للمجمعات الصناعية، أو الصناعات التسييرية propulsive industries) في الإقليم كانت ستؤدي إلى تقدم عملية تطور إقتصاد ومجتمع الإقليم ولرفع مستوى

تطوره إلى المستوى المتحقق في بقية أقاليم تركيا. يقصد هنا بالصناعات الوصلية، تلك الصناعات التي لها مجموعة أوصال (أو إرتباطات) أمامية أو خلفية مع مصافي المواد الخام. (كمثال على الوصلية الأمامية هو الصناعة البيتروكيمياوية بالعلاقة مع مصافي النفط. هناك احتمال كبير بأن الصناعات البيتروكيمياوية كانت ستعطي الفرصة لقيام صناعات أخرى عديدة). إن الوصلية الأمامية والوصلية الخلفية هي أوجه من التسبيب اللولبي العاملة على خلق العمليات التراكمية التي ستحرك إقتصاد الإقليم نحو الأعلى. ولكن هذه الحركة قد أعيقت بسبب عدم إقامة الصناعات في الإقليم بالرغم من أن الظروف الإقتصادية والإجتماعية في مراكز السكان الكبيرة (أي المدن) فيه تبدو مناسبة لمثل هذه الصناعات، كما هو الحال في المناطق الأخرى. فالمواد الخام متوفرة في الإقليم. كما أن اليد العاملة جاهزة في المدن كما يمكن الاستفادة من اليد العاملة (الفائضة) في الزراعة. أن ما يحتاجه الإقليم هو اليد العاملة الماهرة ورأس المال. من الممكن تجهيز اليد العاملة الماهرة من قبل النظام التعليمي الذي هو تحت سيطرة الحكومة المركزية. اما رأس المال فمن الممكن توفيره من قبل القطاعين الخاص والعام. سيحتاج القطاع الخاص إلى الحماية والتشجيع والمساندة من قبل الدولة. وفي التحليل الأخير وفي الظروف السائدة في الإقليم، فإن الدولة هي المسؤولة عن توفير كل من اليد العاملة الماهرة (بصورة غير مباشرة عن طريق النظام التعليمي) ورأس المال (مباشرة عن طريق الإستثمار من قبل القطاع العام وبصورة غير مباشرة عن طريق مساندة القطاع الخاص). أن عدم القيام بأي عمل بهذا الإتجاه من قبل الدولة من الصعب تفسيره بالعوامل الإقتصادية فقط للأسباب المذكورة أعلاه. أما التفسير الأكثر معقولية فهو إن عدم إقامة الصناعات في الإقليم، والتضحية بالمنافع الإقتصادية الناتجة عن ذلك، سببه عوامل غير إقتصادية. وأحد هذه العوامل على الأقل هو التركيب القومي لسكان الإقليم.

صناعة البناء:

كان ١,٨٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم يعملون في قطاع البناء عام ١٩٦٥ بالمقارنة مع ٢,٦٪ من مجموع سكان تركيا العاملين في صناعة البناء. إن الركود النسبي لصناعة البناء في الإقليم يمكن إستنتاجه من العوامل التالية: أولاً: الطابوق العادي والآجر كان يصنع في جميع أنحاء تركيا عدا الإقليم (مدت، ١٩٦٣، ٢٥٠). ثانياً: كان في تركيا ١٣ معمل أسمنت ذات طاقة إنتاجية إجمالية تبلغ ٣,١٠٠,٠٠٠ طن في حين كان هناك معمل واحد للإسمنت مقام في الإقليم ذو طاقة إنتاجية تبلغ ٨٥,٠٠٠ طن (نفس المصدر السابق). وثالثاً: نشاطات البناء والتعمير في الإقليم قليلة جداً بالمقارنة مع محافظتي إسطنبول وأنقرة وإقليم إيجه، على سبيل المثال، كما تكشف ذلك الخارطتين المرقمتين ٦ و٧. كما يمكن إضافة عوامل أخرى سببت هذا الركود في صناعة البناء من بينها قلة الإستثمار في هذا القطاع بالمضاربة بالعقارات في أماكن مثل إسطنبول وأنقرة تجذب الإدخارات من الإقليم. وسبب ذلك هو أن مثل هذا الإستثمار له عوائد مضمونة (وعالية) في هذه الأماكن. أن تدفق مصادر الإستثمار إلى خارج الإقليم هو عامل مهم من عوامل الركود في صناعة البناء في الإقليم ويخلق عدم المساواة بين مختلف أقاليم البلاد في قطاع البناء.

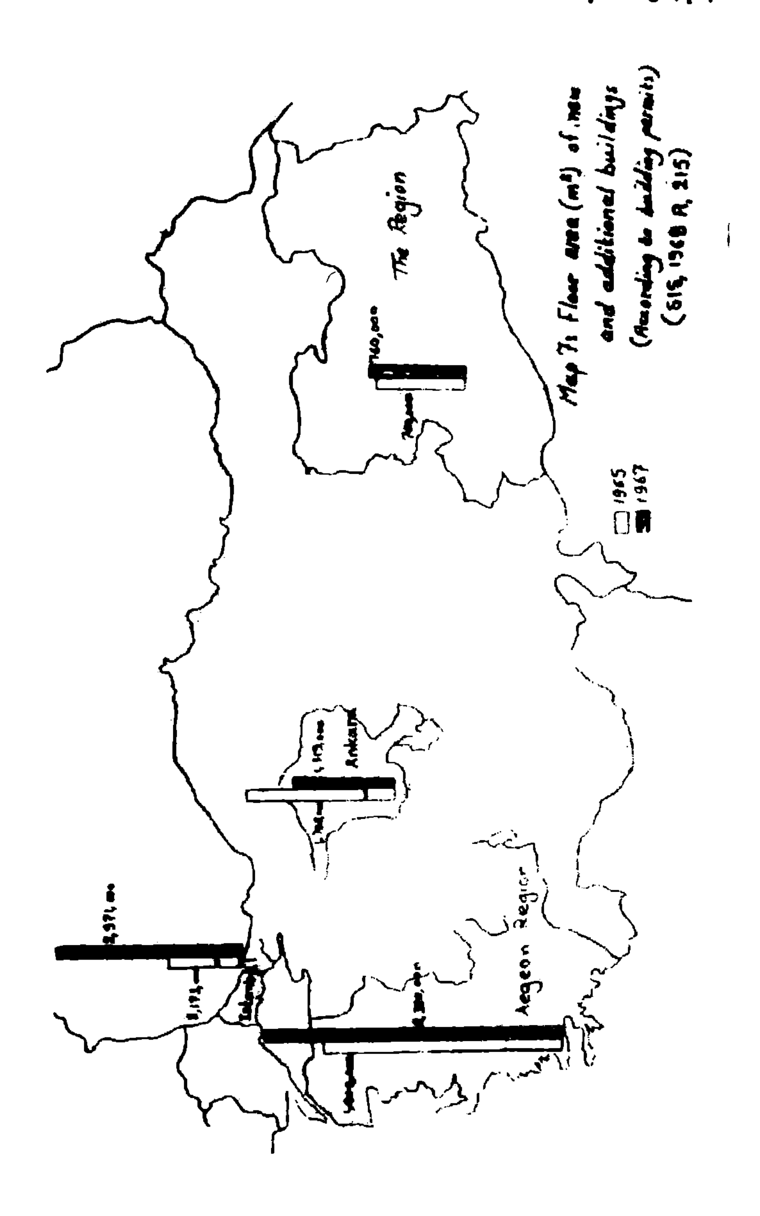
خارطة رقم ٦: المساحة الأرضية (بالأمتار المربعة) للبنايات الجديدة المحتوبة من مداء، ١٩٦٠_١٩٦٢).



Map 6: Floor area of new buildings (m²) (calculated from SIS, 1960 ...)

خارطة رقم ٦: المساحة الأرضية (بالأمتار المربعة) للبنايات الجديدة (محسوبة من مداء، ١٩٦٠ - ١٩٦٢)

خارطة رقم ٧: المساحة الأرضية (بالأمتار المربعة) للبنايات الجديدة والإضافية (حسب إجازات البناء) (مدا، ١٩٦٨ أ، ٢١٥).



الطاقة الكهربائية:

أكبر سد وأكبر المولدات الكهرمائية في تركيا هو سد كيبان الواقع في محافظة العز
في القسم الغربي من الإقليم. بدأ بناء السد عام ١٩٦٥ وكان كاملاً عام ١٩٧٥ أه
المولدات الكهرمائية فكانت طاقتها الأولية ٦٢٠,٠٠٠ كيلووات على أن تزداد إإ
١,٢٥٠,٠٠٠ كيلووات عند الإكمال. وهذا كان سيضاعف طاقة توليد الكهربا
القائمة في تركيا عندئذ. ولكن "الطاقة المولدة (من هذا السد) ستذهب أولاً خلا
شبكة أسلاك يبلغ طولها ٤٠٠ ميل (أي حوالي ٦٥٩ كم) إلى المصانع الواقعة في شما
غرب البلاد، ولكن هناك نية بأن السد سيخدم كأساس للطاقة من أجل تطور القس
الشرقي من تركيا.." (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ١٩٦٩، ٧٤٦)[٨٥]

بالإضافة إلى ذلك فإن الطاقة الكهربائية تولد محلياً من عدد من المولدات الصغير
المستعملة للوقود أو من المولدات الكهرمائية الصغيرة. ولكن إستهلاك الطاق
الكهربائية في الإقليم هو في الحقيقة استهلاك منخفض جداً بالمقارنة مع إستهلا
الطاقة في المناطق الأخرى من تركيا. أن إنخفاض إستهلاك الطاقة الكهربائية في الإقلي
هو لحد ما مؤشر إلى إنخفاض مستوى الإنتاج المتوفر أيضاً. استهلاك الكهربا
للإغراض البيتية ولإغراض إضاءة الطرق العامة ولإغراض الصناعة هو إستهلا
منخفض جداً. وكانت زيادة الإستهلاك من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٢ زيادة تافهة
الجدول رقم ٥ يوضح درجة عدم المساواة في إستهلاك الطاقة الكهربائية بين الإقليم وعد
من المناطق الأخرى في تركيا. وعدم المساواة هذا لا يشير إلى إنخفاض مستوى النشاء
الصناعي فحسب، بل يشير إلى إنخفاض مستوى المعيشة هناك أيضاً. ويلاحظ في هذ
الحقل أيضاً عمل التسبيب اللولبي (وعملياتها التراكمية). قلة الطاقة الكهربائية هم
إحدى العوامل التي تبعد الصناعة عن الإقليم. كما إنها تحدد كثيراً العملية التعليمي
وتوسعها. وكلا العاملين يؤديان خلال التسبيب اللولبي، بالإضافة إلى العوام

الأخرى الفاعلة، إلى ركود إقتصاد الإقليم. ومن ناحية أخرى توفر الطاقة الكهربائية قد يلعب دوراً غير ضئيلاً في جذب الصناعات وتسهيل توسع النظام التعليمي وهكذا يؤدي إلى حركة نحو الأعلى في الإقليم.

إن العمل الفعلي في الواقع العملي للتسبيب اللولبي هو بطبيعة الحال عمل معقد. التحليل المقدم هنا هو تحليل مبسط. إنخفاض مستوى إستهلاك الطاقة هو مؤشر لإنخفاض مستوى التطور كما أنه في نفس الوقت معوق لعملية التطور هذه(٨٦)

كما إنها واحدة من آثار الإجتراف الخلفي للتوسع في المناطق الأخرى من تركيا، لأن الطاقة المولدة في الإقليم تنقل (من قبل الدولة والأجهزة التابعة للدولة) إلى هذه المناطق. ولكن بناء سد كيبان وتوليد الطاقة الكهرمائية منه هو أيضاً مثال على آثار الآنتشار للتوسع الفعلي أو المخطط في المنطقة الشمالية الغربية من تركيا. وآثار الآنتشار هذه لا يبدو إنها ناتجة عن التوسع في السوق هناك ولكن على الأرجح من قلة مصادر الطاقة بشكل إقتصادي هناك (الآن). ويجب التأكيد بأن هذا النوع من آثار الآنتشار هو من نوع "واحة محاطة بصحراء" وليست في صالح الإقليم وتطوره.

جدول رقم ٥: إستهلاك الطاقة الكهربائية فى تركيا فى عام ١٩٥٥ و٦٢

(كيلووات/ شخص)

المنطقة	السنة	الإستهلاك البيتي	إضاءة الطرق العامة	الإستعمال الصناعي	المجموع
الإقليم	١٩٥٥	١.٧	.٤	.٣	٢.٤
	١٩٦٠	١.٩	.٤	١.٧	٤.١
	١٩٦٢	١.٤	.٦	١.٢	٢.٢
إقليم إيجه	١٩٥٥	٥.٨	١.٠	٢٢.٥	٢٩.٢
	١٩٦٠	٩.٧	٢.٠	٣١.٥	٤٣.٢
	١٩٦٢	٧.٦	٢.٠	٣٧.٦	٤٧.٢
محافظة أنقرة	١٩٥٥	٢٤.١	٢.٦	٤١.١	٦٨.٨
	١٩٦٠	٤٤.١	٤.	٧١.٩	١٢
	١٩٦٢	٣٦.٠	٧.٢	٦٥.٢	١٠٨.٦
محافظة إسطنبول	١٩٥٥	٧٠.١	١٠.٢	١٧٧.٩	٢٥٨.٢
	١٩٦٠	٨٩.٦	١٢.٦	٢٢٢.١	٣٢٤.٣
	١٩٦٢	٦٩.٥	١٢.٢	٢٥١.٥	٣٣٣.٢

٣ـ الخدمات أو "الإنتاج الثالثي":

كان يعمل في هذا القطاع أكثر من ٨٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم عام ١٩٦٥، بالمقارنة مع ١١,٤٪ من مجموع سكان تركيا الذين كانوا يعملون في قطاع الخدمات في نفس العام[٨٧].

يعمل في هذا القطاع حوالي أربعة أضعاف السكان الفاعلين العاملين في قطاع الصناعة التحويلية في الإقليم، في حين أن عدد العاملين في قطاع الخدمات هو ضعف إلى ضعف ونصف عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية في تركيا ككل.

الطاقة الكهربائية والغاز والماء والخدمات الصحية:

كان يعمل في هذه الخدمات أكثر بقليل من ١٤٠٠ عامل عام ١٩٦٥، أي حوالي ٠,١٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم. إن أنخفاض عدد العاملين في هذه الخدمات يعكس قلة وندرة هذه الخدمات. وهذه بدورها تؤثر على مستوى معيشة سكان الإقليم بشكل سلبي، وخاصة مكونتي السكن (مؤشر خدمات المساكن) والصحة لهذا المستوى.

إن أسباب هذه الندرة هي ثلاثة: أولاً: تدفق القوة الكهربائية ومصادر الطاقة إلى خارج الإقليم (الكهرباء والنفط). ثانياً: عدم المساواة في الاستثمار في هذه الخدمات من قبل الدولة. وثالثاً: قلة البنيات الأساسية الضرورية لتوزيع هذه الخدمات.

والجدير بالملاحظة أن نسبة العاملين في مثل هذه الخدمات إلى مجموع السكان الفاعلين في تركيا بلغ ٠,٢٪ عام ١٩٦٥، أي ضعف النسبة في الإقليم. لذا الاستنتاج بأن هذه الخدمات متوفرة في بقية أنحاء تركيا أكثر من الإقليم هو استنتاج واضح.

التجارة:

من المؤسف أن الإحصائيات المتعلقة بالتجارة في الإقليم وبين الإقليم والمركز وبين الإقليم وبقية أقاليم تركيا عدا المركز وبين الإقليم وبقية أنحاء العالم لم يكن من الممكن الحصول عليها. ولكن اتجاه حركة البضائع والخدمات من الإقليم قد ينظر إليها كمؤشر قد يكون كافياً لتقديم فكرة عن الوضع والإتجاهات في هذا القطاع.

الإقليم يصدر المواد الخام، مثل النفط والكروم والنحاس والرصاص والزنك، والقوة الكهربائية بالإضافة إلى المنتجات الحيوانية والمحاصيل الزراعية إلى المناطق الأخرى من تركيا وخاصة المركز. كما أنه يصدر كميات من هذه المواد إلى الخارج أيضاً.

كما يشير إلى ذلك قاسملو، التجارة بين الإقليم والمراكز "الوطنية" والأجنبية كانت تجري تاريخياً بيد تجار من خارج الإقليم. يستخلص قاسملو دراسته حول الموضوع كالآتي: "بالرغم من أن البرجوازية التجارية الكردية قد توسعت بسرعة إلا إنها بقيت تابعة لتجار الأمة السائدة. أن هذا الوضع قائم حتى الآن". (قاسملو، ١٩٦٥، ١١٤ـ١١٥). وبما أن هؤلاء الوسطاء غير الأكراد كانوا غالباً غير مقيمين في الإقليم، لذا يتبع بأن الأرباح والعوائد الأخرى الناتجة من المعاملات التجارية الجارية بهذا الشكل لا ترجع إلى الإقليم، ولذا يفقدها الإقليم كمصادر كامنة للإستثمار. وهكذا تعمل التجارة كواسطة تسهل كل من تدفق مصادر الإقليم وإنتقال مصادر الإستثمار من الإقليم إلى المناطق الأخرى من تركيا.

إن تبعية التجارة هذه للتجار العائدين للأمة السائدة تستمر أكثر عن طريق ميل التجار الأكراد من الإقليم لترك الإقليم تماماً. أنهم يميلون إلى الانتقال إلى مركز التجارة الرئيسي في تركيا، أي إسطنبول، ليصبحوا تجاراً كباراً أو صناعيين هناك. (، ١٩٧١، ٣٦). إن هذا الوضع هو نتيجة لطموح هؤلاء التجار لإخفاء أصلهم القومي والإقليمي (أي من الإقليم) لكي "يمروا" (أو يقبلوا كأتراك) ولتقليد ومصاحبة

التجار العائدين للأمة السائدة، وللتمتع بتسهيلات وراحة الحياة في المدينة، ومن أجل زيادة ثرواتهم.

كان يعمل في قطاع التجارة، وبضمنها البنوك وشركات التأمين وشركات العقارات، ٣٠,٠٠٠ شخص عام ١٩٦٥، أي ٢,٠٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم، بالمقارنة مع ٢,٩٪ من مجموع السكان الفاعلين العاملين في هذا القطاع في كل تركيا.

التجارة، العاملة كواسطة لتسهيل تدفق المصادر وخاصة البضائع، هي متغير مهم في التسبيب اللولبي المؤدي إلى التوسع الإضافي في المناطق الأخرى من تركيا على حساب الإقليم لحد ما، تجار الإقليم يميلون بصورة عامة إلى إستثمار رؤوس أموالهم في المراكز المجربة مثل إسطنبول وأنقرة وغيرها من مصادر التوسع، بسبب ارتفاع وسلامة العائدات على هذه الإستثمارات ولإسباب أخرى. عند الهجرة من الإقليم يقوم أكثرية التجار بنقل رؤوس أموالهم، وخاصة النقدية منها، إلى أماكن هجرتهم. أن هذا العمل من قبل التجار (وكذلك من قبل البنوك وشركات التأمين وشركات العقارات العاملة في الإقليم). يحرم الإقليم من مصادر الإستثمار الكامنة، ولكنه في نفس الوقت يساعد على تطور المناطق التي ينتقلون إليها. وبهذا المعنى فإن تطور هذه المناطق هو على حساب الإقليم (جزئياً). وهكذا فإن التجارة تؤدي إلى حركة نحو الأعلى في إقتصاديات المناطق المستلمة وإلى الركود والحركة نحو الأسفل في إقتصاد الإقليم.

هذا الوضع والإتجاه هما مؤشران لفعل عوامل التركز في المدن الكبيرة في تركيا (وخاصة إسطنبول وأنقرة) التي تتجه إلى جذب عوامل الإنتاج والمصادر من الإقليم. وهذا يعود إلى حقيقة كون مقت المخاطرة والشك يميلان إلى خدمة المناطق المجربة (مثل إسطنبول وأنقرة) وإلى أن يكونا لغير صالح الإقليم حيث أن عوائد الإستثمار في هذه المراكز مضمونة أكثر (وحتى لو كانت أقل من العوائد في الإقليم). بالإضافة إلى ذلك، وسائل الراحة والمفاتن الثقافية في المدن تعمل لصالح هذه المراكز.

النقل والمواصلات:

وسائل المواصلات محدودة وغير كافية في الإقليم. كان الإقليم يفتقد إلى تسهيلات المواصلات المناسبة حتى الفترة الأخيرة حيث بدأ بأنشاء شبكة محطات راديو بطلب من حلف السنتو. (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ٣٥٥).

خدمات البريد والبرق والتلفون تعاني، بالإضافة إلى كونها غير كافية ومحصورة في المدن الكبيرة، من النواقص والتأخير. أن نوعية وسرعة ودرجة الإعتماد على هذه الخدمات تترك الكثير الذي يتطلب العمل. (مدت، ١٩٦٣، ٣٥٤ـ٣٥٥).

السكك الحديدية والطرق والشوارع ناقصة، وهذا النقص يعتبر من قبل بعض الخبراء واحداً من العوامل الرئيسية التي تقيد الإقليم وتمنعه من اللحاق ببقية أنحاء تركيا في عملية التطور. أغلبية الطرق الرئيسية بنيت ووسعت لأغراض عسكرية في الأساس، مع إعطاء اهتمام قليل للدور الذي قد تلعبه هذه الطرق (والسكك الحديدية) في تطوير الإقليم[٨٨].

جدول رقم ٦: "الإستثمار" في الطرق الرئيسية في تركيا بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٠

السنة	الإستثمار في الطرق كنسبة من مجموع الإستثمار في المواصلات	الإستثمار في الطرق كنسبة من مجموع الإستثمارات الحكومية في التطور الإقتصادي
١٩٥٠	٥٧,٥٪	٢٠,٣٪
١٩٥٦	٧٥,٢٪	٣٦,٥٪
١٩٦٠	٧٢,٥٪	٣٤,٥٪

الطرق والشوارع في المناطق الجبلية في الإقليم هي أكثر قلة، والعديد منها سيئة التبليط، وضيقة ولها أنعطافات حادة وإنحدارات شديدة وسيئة الصيانة. بالإضافة إلى ذلك، "ففي حين أن المدن الرئيسية يخدمها نظام طرق جيد على نحو ملائم، أغلبية قرى البلاد ليس لها طرق محسنة تربطها مع الطرق الرئيسية ومع أقرب مدينة" كما يؤكد كتاب اريه هاندبوك. (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ٣٢٣). وبجانب ذلك، "ففي حالات

عديدة تم مدّ الطرق الرئيسية إلى قرى ليس لها سلع لأسواق المدينة.." حسب ريفكين. (ريفكين، ١٩٦٥، ١١٠). يستنتج ريفكين بأن أكبر "المنافع النسبية" لهذه الطرق الرئيسية قد ذهبت إلى "المراكز التي كانت عندئذ تتمتع بأعلى المنافع". (المصدر السابق).

قسم كبير من الطرق في الإقليم غير صالحة للمواصلات خلال موسم الشتاء حيث يؤدي سقوط الأمطار والثلوج إلى غلق هذه الطرق.

بالإضافة إلى سوء حالة وقلة الطرق في الإقليم، فإن وسائط النقل، أي السيارات والباصات واللوريات، كانت قليلة وعددها لكل ١٠,٠٠٠ من السكان في الإقليم هو أقل بكثير من عددها إلى كل ١٠,٠٠٠ من السكان في تركيا عام ١٩٦٢، حسبما يوضح ذلك الجدول رقم ٧. ولكن إستخدام الحيوانات كواسطة للنقل لازال شائعاً وخاصة في المناطق الريفية في الإقليم.

جدول ٧: عدد وسائط النقل لكل ١٠,٠٠٠ من السكان فى الإقليم وفى عدد من المناطق الأخرى فى تركيا عام ١٩٥٥ وعام ١٩٦٢(*)

السنة	السيارات				الباصات				اللوريات			
	الإقليم	إقليم إيجه	محافظة أنقرة	محافظة اسطنبول	الإقليم	إقليم إيجه	محافظة أنقرة	محافظة اسطنبول	الإقليم	إقليم إيجه	محافظة أنقرة	محافظة اسطنبول
١٩٥٥	٣	١٣	٤٦	٦٨	١	٤	٤	٤	٧	١٤	٢٥	٤٦
١٩٦٢	٤	٢٠	٩١	١٢٣	٢	٨	١٠	١١	١٢	٢٥	٦٢	٧٧

(*) محسوبة من مدا، ١٩٦٠ـ١٩٦٢، صفحات ٤٦٥ـ٤٧٤.

كان يعمل في قطاع النقل والمواصلات (بضمنها الخزن) ١٧,٠٠٠ شخص، أي ١,١٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم، عام ١٩٦٥، في حين كانت النسبة في تركيا ككل ٢,١٪.

النقل والمواصلات في الإقليم هما قليلأن نسبياً وغير كفوأن. ووظيفتهما، بالإضافة إلى الإستعمالات العسكرية التي كانت قد بنيت من أجلهما، هي كشرايين لتسهيل تدفق مصادر الإقليم عن طريق تقليل "احتكاك المسافة". (friction of distance) أنبوب النفط الممتد من سعرت إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، الذي تمت مناقشته في باب التعدين، هو الشريان الذي يسهل تدفق النفط من الإقليم. الطرق والسكك الحديدية تسهلان نقل المواد الخام واليد العاملة إلى خارج الإقليم. وبكلمة أخرى، تسهلان. عمل آثار الإجتراف الخلفي للتوسع في المركز (أو في مراكز)

التوسع. ولكن دورها في آثار الآنتشار هو دور مشكوك في نتيجته. ففي المراحل المبكرة من عملية التطور كان دورهما دوراً غير مهماً بسبب عوامل أخرى كانت تلعب دورهما، ولكن في المراحل اللاحقة ما قد تلعبان دوراً مهماً في هذه العملية. وبإختصار فإن تواجد نظام للنقل والمواصلات على نحو كاف هو ضرورة مسبقة لبدء ودعم عملية التطور. ولكن تواجدهما ليس كافياً لإفتراض أن مثل هذه العملية ستتحقق فعلاً[٨٩].

الخدمات:

تتضمن هذه الخدمات ما يلي: الخدمات الحكومية (على المستويات المركزية والمحافظات والبلديات والقرى)، الخدمات العامة والتجارية (التعليم والصحة والطب والخدمات الدينية والخيرية والقانونية والتجارية والإستشارية)، والخدمات الأخرى (الإعلانات والإستنساخ... الخ وغرف التجارة ونقابات العمال والنقابات والمنظمات المهنية الأخرى ومختبرات التحليل الكيمياوي)، وخدمات الراحة والإستجمام والخدمات الشخصية.

كان يعمل في هذه الخدمات أكثر من ٧٠,٠٠٠ شخص، أي حوالي ٥٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم في حين كانت النسبة في تركيا ككل ٦,٢٪، من الجدير بالملاحظة أن هذا الصنف من الخدمات يأتي في المرتبة الثانية (من حيث عدد العاملين) بعد الزراعة في الإقليم.

ويمكن أن يضاف إلى هذا الصنف من الخدمات تلك "النشاطات التي لم يكن بالإمكان تحديدها بصورة كافية". والتي تتضمن القوات المسلحة (عدا الجندرمة) والأشخاص المتجولين الذين لم يقدموا معلومات كافية عن مهنهم ليمكن تصنيفهم، والكسبة والآخرين العاملين لوحدهم دون إستخدام الآخرين وغيرهم. (مدا، ١٩٦٥، ٥٦٩). وإذا تم قبول ذلك، فإن قطاع الخدمات استخدم ٩,٥٪ من مجموع السكان الفاعلين في الإقليم عام ١٩٦٥.

الخلاصة:

يظهر الجدول رقم ٨ نسبة مختلف القطاعات الإنتاجية من إقتصاد الإقليم كما كانت عام ١٩٦٥. الزراعة عي أكبر القطاعات الإنتاجية. وهذه الحقيقة تمثل واحدة من خصائص تخلف الإقليم، كما إنها تمثل في نفس الوقت تغذية إسترجاعية تزيد من (ماتحت ـ تخلفها). أنخفاض الإنتاجية والإستهلاك الموقعي والآنتشار الواسع للعطالة المقنعة وقلة الإستخدام والتكنولوجيا والتكنيك القديمان المستخدمان في العملية الإنتاجية، وقلة أو إنعدام الطرق العلمية الحديثة فيها، وقلة أو سوء حالة نظام النقل، والأمية وطبيعة نظام ملكية الأرض، هي عدد محدود من العوامل التي تبقي على تخلف الزراعة، والتي هي في آن واحد نتائج ماتحت — التخلف وعوامل تساعد على إستمراره.

والقطاع الأكبر الثاني بعد الزراعة هو "الخدمات". هذا القطاع، الذي هو قطاع غير إنتاجي بالمعنى الدقيق للكلمة، هو قطاع كبير ويعكس ليس تطور الإقليم ولكن ماتحت — تخلفه بسبب البطالة المقنعة والإستخدام غير الكامل.

الصناعة، القوة الدينامية في عملية التطور، هي قطاع صغير الحجم بشكل يسترعي الآنتباه، صغير الحجم من ناحيتي عدد العاملين فيه وعدد المؤسسات الصناعية القائمة.

أن الإستنتاج الذي يمكن إستخلاصه من التحليل السالف الذكر للوضع وللإتجاهات في الإقليم، هو أن الإقليم مرّ ويمرّ بفترة من تدفق مصادره الطبيعية والبشرية. تم تحقيق وتسهيل هذا التدفق بواسطة نظام النقل والمواصلات القائم في الإقليم، والذي يربطه بمراكز التوسع في تركيا والذي (أي التدفق) يجري عن طريق نظام النقل والتجارة والنظام المصرفي. يقوم نظام النقل بتقليل إحتكاك المسافة، والتجارة هي واسطة لتسهيل إنتقال البضائع، والنظام المصرفي هو الواسطة لضخ ادخارات الإقليم إلى خارجه.

أن تدفق مصادر الإقليم هذا هو أحد آثار الإجتراف الخلفي للتطور الحاصل في مراكز التوسع في تركيا.

كما أن هذا التدفق يمثل أحد العوامل الملائمة لتطور هذه المراكز (أي لحركتها نحو الأعلى). ولكنه في نفس الوقت عائق من عوائق تطور الإقليم (أي ركوده أو حركته نحو الأسفل). أن آثار الآنتشار الناتجة عن زخم التوسع في مراكز التوسع هذه لازالت غير مهمة أو مفقودة. وإذا كانت هذه الآثار تحتاج إلى وقت أطول لإظهار مفعولها، فهذه مسألة تتطلب الآنتظار. ولكن يجب التمييز هنا بين آثار الآنتشار هذه وبين المشاريع التي تقيمها في الإقليم الحكومة المركزية لأغراض تسهيل تدفق مصادره. أن هذه المشاريع قد بقيت "كالواحات"، لها تأثير قليل على بقية إقتصاد ومجتمع الإقليم.

إن الوضع والإتجاهات، كما ظهرت في منتصف الستينيات، كانت تشير إلى أن الإقليم كان يفقد إمكانياته الإقتصادية (وقسم من إمكانياته البشرية أيضاً). أن فقدان الإمكانية هذه هو عامل غير ملائم لتطوره اللاحق. بما أن تدفق المصادر كان مستمراً وقد يكون قد زاد منذئذ في الحجم، فإن مستقبل تطور الإقليم مسألة مشكوك فيها، وخاصة إذا إستمرت الظروف والإتجاهات القائمة الآن. وهذا لا يعني بأن عدم المساواة بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا هو عدم مساواة كبير وأساسي فحسب، بل أنه يعني أيضاً بأنه سيميل على أكثر إحتمال نحو الزيادة بدلاً من الآنخفاض، إلى أن يتم إيقاف هذه العملية أو عكس اتجاهها بواسطة عوامل خارجية، مثل تدخل الدولة.

جدول رقم ٨: السكان الفاعلين فى الإقليم حسب قطاعات وأبواب النشاط الإقتصادي، عام ١٩٦٥(*)

القطاع	عدد العاملين في القطاع	نسبة العاملين في القطاع إلى مجموع السكان الفاعلين في الإقليم	نسبة العاملين في القطاع إلى مجموع السكان الفاعلين في جميع أنحاء تركيا	الهوة بين النسبتين
١) الإنتاج الأولي				
أ) الزراعة	١,٢٨٤,٦٥٤	٨٣,٤٪	٧٢,٥٪	+١٠,٩٪
ب) التعدين	١,٢٧٦,٧٨٠	٨٢,٩٪	٧١,٩٪	+١١,٠٪
٢) الإنتاج الثانوي	٧,٧٨٤	٠,٥٪	٠,٦٪	ـ٠,١٪
أ) الصناعة	٦٢,٣٥٣	٤,٠٪	٩,٧٪	ـ٥,٧٪
ب) البناء	٣٤,٢٥٢	٢,٢٪	٧,١٪	ـ٤,٩٪
٣) الإنتاج الثالثي	٢٨,١٠١	١,٨٪	٢,٦٪	ـ٠,٨٪
أ) كهرباء، غاز...	١٢٣,٦٨٧	٨,١٪	١١,٤٪	ـ٣,٣٪
الخ	١,٤٠٦	٠,١٪	٠,٢٪	ـ٠,١٪
ب) التجارة	٣٠,٠٦٢	٢,٠٪	٢,٩٪	ـ٠,٩٪
ج) النقل والمواصلات	١٦,٩٧٢	١,١٪	٢,١٪	ـ١,٠٪
د) الخدمات	٧٥,٢٤٧	٤,٩٪	٦,٢٪	ـ١,٣٪
٤) فعاليات لم يجري وصفها بشكل كافي	٧٠,٣٥١	٤,٦٪	٦,٤٪	ـ١,٨٪
المجموع	١,٥٤١,٠٤٥	١٠٠,١٪	١٠٠,١٪	

(*) محسوبة من مدا، ١٩٦٥، ٥٧٠ـ٥٧٣.

الفصل الرابع

سكان الإقليم ونمط الإستيطان

١ـ السكان

سيجري هنا تحليل عدد من المميزات والخصائص المهمة لسكان الإقليم كما سيجري إبراز عدد من الاتجاهات في هذا المجال.

حجم ونسبة الزيادة وكثافة السكان:

كان عدد سكان الإقليم ٣,٦٩٣,٢٤٦ نسمة عام ١٩٦٥، أي ١١,٨٪ من سكان تركيا. وكان العدد ١,٨٢٩,٠٩٥ نسمة عام ١٩٤٠، أي ١٠,٣٪ من سكان تركيا. لقد تضاعف عدد سكان الإقليم خلال الفترة من ١٩٤٠ حتى ١٩٦٥ (كانت الزيادة بمقدار ١٠٢٪)، في حين زيادة عدد سكان بقية أنحاء تركيا كانت ٨٠٪ خلال نفس الفترة.

يشير الجدول رقم ٩ إلى عدد سكان الإقليم من ١٩٤٠ حتى ١٩٧٣ ونسبة سكان الإقليم إلى مجموع سكان تركيا كل خمس سنوات. ويظهر الجدول بأن هذه النسبة كانت تتزايد ببطء ولكن بإستمرار حتى عام ١٩٦٥ حيث بدأت بالآنخفاض بسبب الهجرة الكبيرة من الإقليم.

جدول رقم ٩: سكان الإقليم، ١٩٤٠-١٩٧٣(*)

السنة	عدد السكان	نسبة سكان الإقليم إلى مجموع سكان تركيا
١٩٤٠(أ)	١,٨٢٩,٠٩٥	%١٠,٣
١٩٤٥(أ)	١,٨٦٨,٩٢٨	%٩,٩
١٩٥٠(أ)	٢,١٧٤,٠٣٨	%١,٤
١٩٥٥	٢,٧٤٩,٥٧٦	%١١,٤
١٩٦٠	٣,٢٠٦,٤٠٥	%١١,٦
١٩٦٥	٣,٦٩٣,٢٤٦	%١١,٨
١٩٧٠(ب)	٣,٩٧٨,٦٧٥	%١١,١
١٩٧٣(ج)	٤,١٦٠,٤١٤	%١٠,٩

(*) المصدر: مدا، ١٩٦٥، ٥ـ٦.

(أ) عدت محافظة اديمأن.

(ب) تقرير سري رقم ١، ١٩٧٢.

(ج) مع إفتراض إستمرار الإتجاه القائم بين الفترة ١٩٦٥ـ١٩٧٠.

معدل الزيادة السنوية في عدد سكان الإقليم أظهر تقلبات واسعة خلال الفترة من ١٩٤٠ حتى ١٩٦٥. فقد تغير هذا المعدل من ٤,٠٪ في ١٩٤٠ـ١٩٤٥ إلى ٤,٧٪ في ١٩٥٠ـ١٩٥٥. ولكن "المعدل (الثابت تقريباً) السنوي الطبيعي لزيادة السكان" يبدو أنه كان حوالي ٣٪ وأن التقلبات الشديدة في المعدل يمكن إيعازها إلى عوامل خارجية، أهمها بكثير كان حركة السكان، أي الهجرة والتهجير والإستيطان.

إتبعت الحكومات التركية قبل عام ١٩٤٥ سياسة تهجير منتظمة وعلى نطاق كبير نسبياً من الإقليم أو بعض المحافظات فيه إلى الأجزاء الأخرى من تركيا، من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة (تناقش في مكان آخر من هذه الدراسة). وكجزء مكون من هذه السياسة فإن الأتراك المهاجرين من الدول الأخرى إلى تركيا قد تم توطينهم في الإقليم[٩٠]

يشير الجدول رقم ١٠ إلى أن نسبة الزيادة الطبيعية للسكان في الإقليم كانت عالية، وبصورة عامة أعلى من النسبة المقابلة في بقية أنحاء تركيا، باستثناء الحالات التي أنخفضت فيها النسبة بسبب الهجرة من الإقليم إلى المناطق الأخرى من تركيا، أو إرتفعت بسبب الإستيطان أو إعادة الإستيطان في الإقليم.

جدول رقم ١٠: نسبة الزيادة السنوية فى سكان الإقليم وتركيا، ١٩٤٠ — ١٩٧٠

الفترة	نسبة الزيادة السنوية للسكان في تركيا[أ]	الفترة	النسبة السنوية لزيادة السكان في الإقليم[ب]
١٩٤١ — ١٩٤٤	١,٠٦٪	١٩٤١ — ١٩٤٥	٠,٤٪
١٩٤٦ — ١٩٤٩	٢,١٧٪	١٩٤٦ — ١٩٥٠	٣,٠٪
١٩٥١ — ١٩٥٤	٢,٧٨٪	١٩٥١ — ١٩٥٥	٤,٧٪
١٩٥٦ — ١٩٥٩	٢,٨٥٪	١٩٥٦ — ١٩٦٠	٣,٠٪
١٩٦١ — ١٩٦٤	٢,٤٦٪	١٩٦١ — ١٩٦٥	٣,٠٪
١٩٦٥ — ١٩٧٠[ج]	٢,٥٥٪	١٩٦٥ — ١٩٧٠[د]	١,٥٪

(أ) مدا، ١٩٦٨ أ، ٢٩.

(ب) مدا، ١٩٦٥، ٥ـ٦.

(ج) تقرير سري رقم ١، ١٩٧٢، ١٠.

(د) المصدر السابق، ١١. يعزو المصدر نسبة الزيادة السنوية المنخفضة لسكان الإقليم خلال هذه الفترة إلى الهجرة من الإقليم إلى المناطق الغربية من تركيا.

كثافة السكان في الإقليم هي حوالي نصف كثافة السكان في بقية أنحاء تركيا، إذ كانت ١٧ شخص للكيلومتر المربع الواحد عام ١٩٥٥ و٢٠ عام ١٩٦٠ و٢٣ عام ١٩٦٥ في الإقليم و٣٥ عام ١٩٥٥ و٤٠ عام ١٩٦٠ و٤٥ عام ١٩٦٥ في بقية أجزاء تركيا[٩١]، ولكن كثافة السكان في الإقليم نفسه كانت متفاوتة كثيراً مع زيادة الفرق في الكثافة كلما كانت الوحدات الإدارية المختارة كوحدة حساب أصغر. من مجموع محافظات الإقليم كانت الكثافة أقلها في محافظة حكاري (٩ أشخاص/ كم^2) وأكثرها في محافظة العزيز (٣٥ شخص/ كم^2). أما إذا حسبت الكثافة على أساس الأقضية، فإن أقل كثافة مسجلة كانت (٥ شخص/ كم^2) وأعلى كثافة (١١١ شخص/ كم^2) عام ١٩٦٥.

عدد سكان الإقليم هو عدد قليل ولكنه تضاعف خلال فترة ٢٥ سنة. وتشير هذه الحقيقة إلى إختلاف الظروف السائدة في هذه المناطق. فالخصوبة أكثر إرتفاعاً في الإقليم منها في تركيا. كما أن نسبة الوفيات هي أعلى أيضاً. (راجع، ف. شورتر، ١٩٦٨). ولكن صافي الزيادة في السكان لازالت أعلى في الإقليم منها في تركيا، والتي تشير إلى أن الخصوبة هي أعلى بكثير نسبياً في الإقليم. وعلى كل حال، فإن نسبة الزيادة الطبيعية قد تأثرت سلبياً مؤخراً بسبب الهجرة الكبيرة إلى خارج الإقليم.

الإقليم غير كثيف السكان، وكثافة السكان هناك هي نصف كثافة السكان في بقية أنحاء تركيا. وهذا يعني بأن الإقليم لا يعاني من الضغط السكاني ومن المحتمل أن يبقى الوضع كذلك لفترة طويلة قادمة، ولكن هذا يعني أيضاً، كما أشير إلى ذلك في الفصل الأول من هذه الدراسة، بأن التكاليف الإقتصادية لعملية التطور في الإقليم ستكون أكثر إرتفاعاً نسبياً مما لو كانت الكثافة أكثر إرتفاعاً. إن إنخفاض الكثافة تنعكس في فقدان البنية الأساسية الكافية بصورة عامة في الإقليم. (الكثافة المنخفضة هي أيضاً عامل غير ملائم في اللعبة السياسية خاصة في الإقليم حيث تمثل سلاسل الجبال الوعرة عائقاً يعرقل الإتصالات بين مختلف المجموعات السكانية المتناثرة في الإقليم، وهكذا يؤدي إلى تفتيت أي جهد يقوم به سكان الإقليم للضغط على الحكومة المركزية للقيام بعمل ما إتجاه تطوير الإقليم).

بنية الاعمار لسكان الإقليم:

سكان الإقليم هم سكان شباب نسبياً. فالشريحة البالغة من العمر ٠ — ١٤ سنة شكلت أكثر من ٤٨٪ من مجموع سكان الإقليم عام ١٩٦٥. أما الشريحة البالغة من العمر ٦٥ سنة وأكثر فقد شكلت ٣,٢٪ من مجموع السكان في نفس العام. كانت نسبة السكان الفاعلين البالغين من العمر ١٤ـ٦٥ سنة ٤٨,٨٪ من مجموع سكان الإقليم، ولكن نسبة السكان الفاعلين في الإقليم هي أقل من ٤٨,٨٪ في الواقع، حيث أن القسم الآنثوي من السكان، وخاصة في المدن هو قسم غير منتج، أي أنه لا يساهم بشكل عام في العملية الإنتاجية المتجهة نحو السوق (أي باستثناء النشاطات البيتية).

أما في بقية أنحاء تركيا فإن الوضع كان مختلفاً كثيراً. فالشريحة البالغة من العمر — ١٤ سنة شكلت ٤١٪ من مجموع سكان هذه المناطق اما الشريحة البالغة من العمر ٦٥ سنة وأكثر فشكلت ٤٪ من المجموع عام ١٩٦٥. وبكلمة أخرى، فإن بنية الأعمار في بقية أنحاء تركيا هي أكثر ملائمة من مثيلتها في الإقليم. كما أن الوضع في الإقليم قد يكون أقل ملائمة الآن بسبب الهجرة الكبيرة من هناك إلى المناطق الغربية من تركيا (منذ عام ١٩٦٥)، حيث أن الهجرة تميل إلى جذب الشرائح السكانية الأكثر نشاطاً.

بنية الاعمار لسكان الإقليم وبقية أنحاء تركيا، ١٩٦٥

الشريحة العمرية	الإقليم	بقيةأنحاء تركيا
٠ – ١٤	٪٤٨,٠	٪٤١,٠
١٠ – ٦٥	٪٤٨,٨	٪٥٥,٠
٦٥ +	٪٣,٢	٪٤,٠
المجموع	٪١٠٠,٠	٪١٠٠,٠

بنية الاعمار لسكان الإقليم تشكل أيضاً جهداً على الإنتاج الجاهز للإستعمال في الإقليم. أقل من نصف سكان الإقليم يساهمون في العملية الإنتاجية وعليهم إعاشة أنفسهم والنصف الآخر أيضاً. على المدى البعيد وبافتراض إستمرار الاتجاه القائم نحو الهجرة الكبيرة وبقاء بنية الإعمار كما هي عليه الآن دون تغيير، فإن هذه البنية ستشكل عائقاً في تطور الإقليم.

ولكن هذه البنية سوف تتغير بسبب الهجرة والتغيير في الخصوبة ومستويات المعيشة والخدمات الصحية والتعليمية. ومن المحتمل أن يستمر نمط التغيير على كونه غير ملائم في المستقبل القريب.

تقسيم سكان الإقليم حسب الجنس يظهر بأن الذكور يمثلون أكثر من نصف مجموع السكان في الإقليم ونسبتهم إلى المجموع تظهر إتجاهاً نحو الزيادة بين ١٩٥٥ و١٩٦٥. كما أن الذكور شكلوا أكثر من نصف سكان بقية أنحاء تركيا، ولكن نسبتهم هناك كانت أقل بقليل من نسبتهم في الإقليم، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم ١١.

جدول رقم ١١: السكان حسب الجنس (٪)، ١٩٥٥ – ١٩٦٥

السنة	الإقليم		بقية أنحاء تركيا	
	الذكور	الآناث	الذكور	الآناث
١٩٥٥[أ]	٪٥١,٧	٪٤٨,٣	٪٥٠,٧	٪٤٩,٣
١٩٦٠[ب]	٪٥١,٧	٪٤٨,٣	٪٥١,٠	٪٤٩,٠
١٩٦٥[ج]	٪٥١,٩	٪٤٨,١	٪٥٠,٨	٪٤٩,٢

(أ) و(ب) مدا، ١٩٦٠ـ١٩٦٢، ٥٥.

(ج) مدا، ١٩٦٨ أ، ٣١.

معدلات الولادة والخصوبة والوفيات:

في دراسة نشرت كمقال توصل ف. شورتر إلى الإستنتاج الآتي: " إن التقديرات للإقليمين المحذوفين (أحدهما الإقليم) تفترض وفيات أعلى من معدل الوفيات في المناطق الأخرى المغطاة (بالدراسة) وذلك لأن الإقليمين سوية هما ريفيأن أساساً وأحدهما هو الإقليم الشرقي الأقل تطوراً في تركيا". (شورتر، ١٩٦٨، ١١).

جدول رقم ١٢: المعدلات الخام للولادة والخصوبة ومعامل الخصوبة في حوالي ١٩٦٠ لسكان مختلف المناطق في تركيا

المناطق	معدل الولادة[أ]	مجمل معدل الخصوبة[ب]	المعامل العام للخصوبة[ج]
المدن	٠,٠٢٣٧	٣,٠٧	٠,٢٦
الأقاليم الريفية[د]:			
١) الوسط الشمالي	٠,٠٥٢٣	٧,١٤	٠,٥٩
٢) إيجه	٠,٠٣٩٧	٥,٥٩	٠,٤٦
٣) مرمرة	٠,٠٣٩٨	٥,٧٨	٠,٤٧
٤) البحر الأبيض المتوسط	٠,٠٥٣٦	٧,٩٣	٠,٦٥
٥) الشمال الشرقي	٠,٠٥٦٣	٧,٩٤	٠,٦٦
٦) الجنوب الشرقي[د]	٠,٠٥٦٤	٨,٠٠	٠,٦٧
٧) البحر الأسود	٠,٠٥١١	٦,٩٨	٠,٥٨
٨) الوسط الشرقي	٠,٠٥٦٦	٧,٦٩	٠,٦٤
٩) الوسط الجنوبي	٠,٠٤٩٧	٦,٩٤	٠,٥٧
تركيا ككل	٠,٠٤٤٢	٦,١٨	٠,٥١

(أ) تم إستخلاص معدلات الولادة من توزيع الإعمار في الإحصاء العام لعام ١٩٦٠، مع إفتراض أن وفيات الأطفال المقدرة من التقارير المتعلقة بالنساء البالغ أعمارهن ٢٠ — ٣٤ سنة والخاصة بنسب الوفيات بين الولادات.

(ب) التحويل إلى إجمالي الخصوبة بني على أساس توزيع الإعمار للنساء البالغ أعمارهن ١٥ — ٤٩ سنة عام ١٩٦٠ وجداول مستويات الخصوبة للإعمار المحددة لثلاثة أقسام ثانوية للسكان. والأخيرة قد إستخلصت من الربط بين إحصائيات الخصوبة الجارية مع اعمار النساء المتزوجات من المسح الذي جرى عام ١٩٦٣ ومن نسب المتزوجين كما ظهرت في الإحصاء العام لعام ١٩٦٠.

(ج) الخصوبة الإجمالية: خ أ = ب (ف × ٢)

ب = عدد الولادات السنوية مع الإفتراض بأن جميع الولادات تحصل نتيجة الزواج.

ف = جدول الخصوبة لأعمار محددة للنساء الهوتريات (Hutterite) المتزوجات، وهذه هي أعلى الجداول المعروفة وتكّون الأساس، أي "الخصوبة الكامنة" التي يقارن معها سكان الأماكن الأخرى.

ن = عدد النساء في شريحة العمر ١.

(د) إن فقدان الإحصائيات على أساس مقارن حول التقسيمات الثانوية الإقليمية للتقسيمات الريفية الثانوية قد منع القيام بالاستيفاء (interpolation) ولذا فإن التقديرات الإقليمية هي لسكان القرى البالغ نفوسها ٢٠٠٠ نسمة أو أقل، مع افتراض أن التقسيم حسب الأعمار للقرى هو نفس التقسيم حسب الأعمار للأماكن التي يبلغ نفوسها حتى ١٠,٠٠٠ نسمة.

هـ) بضمنها محافظات ، وحكاري، وماردين، وسعرت، وتبليس، وموش، واورفا، ودياريكر، وبنغول. (محافظة آغري مدخله ضمن الإقليم الشمال الشرقي في الجدول، ومحافظات ازبيجان، وتونجلي، والعزيز، وأديمان مدخله ضمن إقليم الوسط الجنوبي في الجدول).

جدول رقم ١٣: الإختلافات الإقليمية فى عدد السكان وعدد الولادات ومعدلات الولادة حسب الأقاليم فى تركيا (بالآلاف)، ١٩٦٧ (*)

الإقليم	عدد النفوس	عدد الولادات	معدلات الولادة
الغرب	٨,٣٤٧	٢٥٥	٣١
الشمال	٦,٢٣٠	٢٣٢	٣٧
الجنوب	٤,١٥٧	١٥٢	٣٧
الوسط	٨,٣٨٧	٣٩٥	٤٧
الشرق (أ)	٥,٣٨٠	٢٩٦	٥٥
المجموع	٣٢,٥٠١	١,٣٣٠	٤١

(*) ن . اج. فيسيك، ١٩٦٨، ٥٨١. (المصدر: المسح السكاني التركي لأربعة أقاليم).

(أ) الشرق يتضمن الإقليم موضوع بحث هذه الدراسة.

"بالنسبة للشرق فإننا قد قدرنا معدل الولادة بواسطة الإسقاط العكسي (reverse projection) من الإحصاء العام لسنة ١٩٦٥، مع إفتراض أن الوفيات الحالية شبية لتلك السائدة في أواسط أناضوليا المصدر المذكور".

يشير ما سلف ذكره إلى أن الوفيات هي أعلى في الإقليم (وفيات الأطفال والكبار) من بقية أنحاء تركيا. كما أن معدل الخصوبة (والولادات) هي أيضاً أعلى في الإقليم (الجدولين ١٢ و١٣) وكلا المؤشرين يعكسان الإختلافات في الشروط الإجتماعية – الإقتصادية السائدة وفي مستويات التطور. إن إرتفاع معدلات الخصوبة والوفيات لها إرتباط بالتخلف. وكلما بلغت عملية التطور مستويات أعلى كلما إتجهت هذه المعدلات نحو الآنخفاض عادة.

كلما كان مستوى التطور المتحقق أعلى، كلما كانت معدلات الوفيات والولادات أدنى. وسبب ذلك هو أن مستويات التطور الأعلى تعني مستويات أعلى من الخدمات الصحية والتعليمية والتغذية، التي تعني معدلات وفيات أدنى. وفي نفس الوقت، المستويات الأعلى من التعليم وزيادة مستويات المعلومات حول وسائل منع الحمل والإتصالات مع المجتمعات المتطورة (وعوامل أخرى) تؤدي إلى معدلات ولادة أدنى بصورة عامة.

التركيب القومي لسكان الإقليم:

التركيب القومي واللغوي لسكان الإقليم هو تركيب مؤلف، بالرغم من أن المصادر التركية الرسمية هي أقل جدارة بالاعتماد في هذا الصدد، فإن الإحصائيات المتوفرة في هذه المصادر المطبوعة تستخدم هنا كمؤشر تقريبي فقط.

كان الأكراد يشكلون ٤٩,٨٪ من مجموع سكان الإقليم، والأتراك ٤٥,٢٪ والعرب ٤,٩٪ وآخرين ٠,١٪ حسب الإحصائيات العامة لسنة ١٩٦٥. (حسبت من مدا، ١٩٦٥، ١٨٤ـ١٨٥).

ولكن نسبة الأكراد والأتراك والعرب في الإقليم تختلف إختلافاً كبيراً بين المناطق "الريفية" و"المدينية". ففي المراكز السكانية التي لها أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة شكل الأكراد ١٢,٢٪ من مجموع سكان هذه المراكز والأتراك ٨٠,٤٪ والعرب ٧,٥٪ عام ١٩٦٥. أما في المراكز السكانية ذات ١٠,٠٠٠ نسمة وأقل، شكل الأكراد، ٥٨,٤٪ من المجموع والأتراك ٣٧,٤٪ والعرب ٤,٣٪.

التركيب القومي لسكان الإقليم، ١٩٦٥

المجموعات القومية	المراكز السكانية التي لها أكثر من ١٠,٠٠٠ نسمة	المراكز السكانية ذات ١٠,٠٠٠ نسمة وأقل
أتراك	٪٨٠,٤	٪٣٧,٤
أكراد	٪١٢,٢	٪٥٨,٤
عرب	٪٧,٥	٪٤,٣
المجموع	٪١٠٠,١	٪١٠٠,١

بالإضافة إلى ذلك، فإن الإحصائيات الرسمية المتعلقة بعدد الأكراد في تركيا قد أظهرت تضارباً بمرور الزمن، كما يشير إلى ذلك الجدول رقم ١٤[٩٢].

جدول رقم ١٤: عدد الأكراد المتكلمين اللغة الكردية فى تركيا ١٩٤٥-١٩٦٥ حسب المصادر الرسمية التركية

اللغة الكردية معترف بها	١٩٤٥ (أ)	١٩٥٥ (ب)	١٩٦٠ (ج)	١٩٦٥ (د)
كاللغة الأم	؟،٤٧٧,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠	١,٨٤٨,٠٠٠	١,٤٣٠,٠٠٠
كاللغة الثانية	؟	٦٨١,٠٠٠	٧١٢,٠٠٠	٩٤٠,٠٠٠
المجموع	٤١,٤٧٧,٠٠٠	٢,٣٦١,٠٠٠	٢,٥٦٠,٠٠٠	٢,٣٧٠,٠٠٠

(أ) هوستلر، ١٩٥٧، ١٧.

(ب، ج) حسبت من مدا، ١٩٦٠-١٩٦٢، ٧٨.

(د) حسبت من مدا، ١٩٦٥، ١٦٦-١٦٧.

ومن الجدير بالملاحظة أن عدد الأشخاص الذين اعترفوا بأن اللغة الكردية هي لغتهم الأم قد إنخفض بمقدار ٤١٨,٠٠٠ شخص من سنة ١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٥، في حين أن عدد الأشخاص الذين إعترفوا بأن اللغة الكردية هي لغتهم الثانية (بجانب التركية) قد إرتفع بمقدار ١٢٨,٠٠٠ شخص بين هذين العامين.

هذا الوضع يعكس الظروف السياسية السائدة في تركيا، ودرجة قدرة الحكومة على تحمل الأكراد وموقفها تجاههم. ففي بداية الستينيات خفّ الضغط على أكراد تركيا قليلاً. كما لوحظ نوع من "التحمل" لدى الحكومة بالنسبة للنشاطات الثقافية الكردية. تخفيف الضغط هذا قد شجع سكان الإقليم (وأكراد تركيا بصورة عامة) على التعبير عن هويتهم الحقيقية. ولكن الضغط عاد مرة ثانية بعد فترة قصيرة إلى مستواه السابق. (هناك معلومات أكثر تفصيلاً في القسم الخاص بالخلفية التاريخية للوضع القائم في هذه الدراسة).

أما محاولة تفسير هذا الآنخفاض المفاجئ البالغ ٢٣٪ (ضمن خمس سنوات) من مجموع الأشخاص المعترفين بأن اللغة الكردية هي لغتهم الأم على أساس أنصهار هؤلاء الأشخاص (أي تتريكهم) هو تفسير ليس منطقياً جداً، إذ أن عملية صهر القوميات تتطلب على الأقل جيل كامل وليس خمسة سنوات.

تحديد النسل والتخطيط العائلي:

لم تكن توجد في تركيا إجراءات تحديد النسل والتخطيط العائلي حتى بداية الستينيات، بالرغم من أن معدل الزيادة في السكان كانت عالية. على العكس من ذلك، قانون حماية الصحة العامة لسنة ١٩٣٠ إعتبر استيراد وبيع كل أشكال وسائل منع الحمل وكل المواد التي قد تكون مانعة للخصوبة والوسائل المساعدة على الإجهاض غير قانوني. بالإضافة إلى ذلك، اعتبر قانون العقوبات لسنة ١٩٢٦ الإجهاض المستحث جريمة. كما أن تعديلاً على هذا القانون أجري عام ١٩٣٠ منع نشر كل المعلومات حول إجراءات منع الحمل كما أنه منع التعقيم (أي جعل الشخص عقيماً). (مدت، ١٩٦٣، ٦١).

ولكن قانوناً جاء إلى حيز التنفيذ عام ١٩٦٠ قد سمح بالتخطيط بشرط أن يجري مثل هذا التخطيط من قبل العائلة نفسها وبأن قرار تحديد عدد الأطفال الذي ترغب العائلة أن يكون لديها يبقى متخذاً من قبل العائلة نفسها. بالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل تحديد النسل، مثل حبوب منع الحمل والأدوات التي توضع في الرحم (intra-uterine) قد أصبحت وسائل شرعية. وعلى كل حال، إستعمال هذه الوسائل كان لازال مقتصراً على سكان المدن الكبيرة في القسمين الغربي والأوسط من تركيا وعلى نطاق محدود. فمنذ نيسان ١٩٦٥ حتى نهاية ١٩٦٧ تم إدخال ٨٣,٧٠١ أداة ضم رحمية (أي ضمن الرحم) في مختلف محافظات تركيا.

ينبغي التأكيد هنا على أن تحديد النسل، وتحديد عدد السكان بصورة عامة، هي مسائل ذات طابع سياسي قوي، إذ أن تحديد النسل ليس مجرد قضية إقتصادية وإجتماعية أو مسألة إنسانية، بل هي بالإضافة إلى ذلك قضية سياسية (وعسكرية) أيضاً. أن نشر وسائل وأدوات تحديد النسل يتصل بكونه ذو تأثير تبايني (أو تفاضلي) من الناحيتين الجغرافية والإجتماعية. ففي تركيا حيث اعتبر تحديد السكان أمراً واجباً من وجهة النظر الإقتصادية، فإن تحديد النسل والتخطيط العائلي قد أعيق من قبل الحكومة أو المجلس الوطني بسبب خوفهما من أن إدخال تحديد النسل وتخطيط العائلة سيكون عاملاً مهماً في تغيير التكوين القومي واللغوي لسكان المناطق الشرقية من تركيا، أي أنه قد يؤدي إلى زيادة نسبة "الأقليات" في مجموع السكان، بسبب كون إستعمال هذه الطرق والأدوات سيكون على نطاق واسع في المنطقة الغربية (تتبعها المنطقة الوسطى) من تركيا حيث أن نسبة الأمية أقل ومستوى التعليم بصورة عامة وقنوات المعلومات هي أحسن مستوى وأكثر وفرة من مثيلاتها في المنطقة الشرقية. (مدت، ١٩٦٣، ٦٤).

حركة السكان في الإقليم:

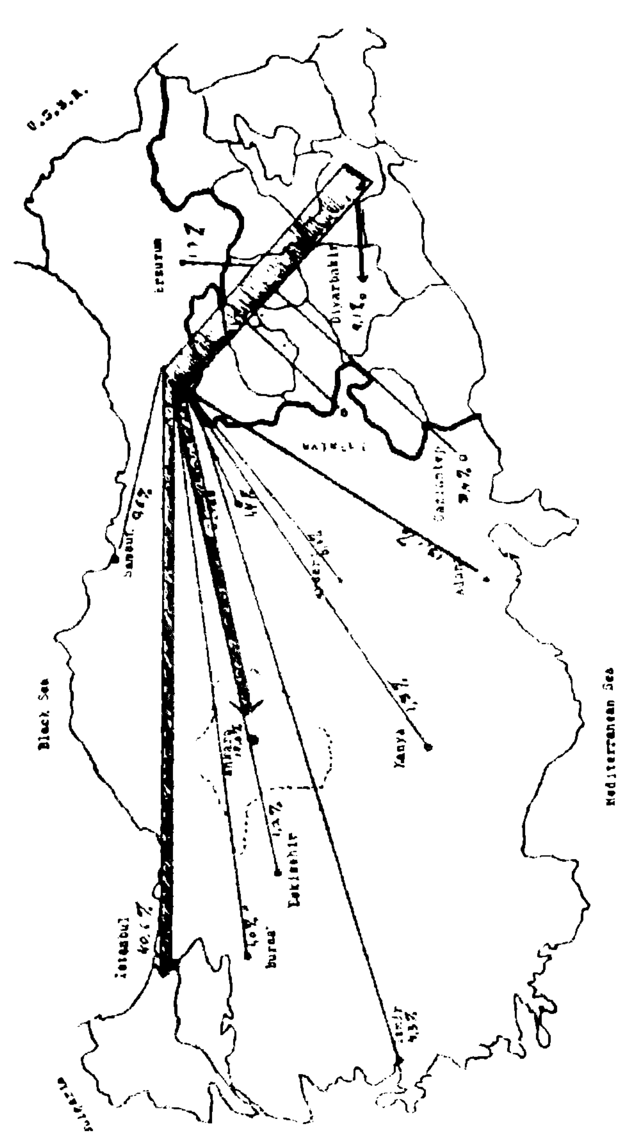
سيتم في هذا القسم تحليل حركة السكان داخل الإقليم نفسه وإلى خارج الإقليم بشكل مختصر.

حركة السكان إلى خارج الإقليم:

جرت في الإقليم في الفترة الأخيرة حركة سكانية على نطاق لم يسبق له مثيل. لقد إزدادت بإستمرار الهجرة من وإلى الإقليم منذ بدء العهد الجمهوري في تركيا. ولكن الهجرة إلى خارج الإقليم قد فاقت بكثير الهجرة إليه وخلال الفترة ١٩٦٥ـ١٩٧٠ خلقت هبوطاً شديداً في معدل نمو السكان السنوي في الإقليم من ٣٪ "الإعتيادي" إلى ١,٥٪ . (تقرير سري رقم ١، ١٩٧٢، ١١).

حسب إحصاء النفوس العام لسنة ١٩٦٥ ٢٥٨,٩٠٩ أشخاص مولودون في الإقليم كانوا مقيمين في خارجه. الأغلبية الساحقة منهم، أي ٢٠٩,٩٣١ شخص (٨١٪ من المجموع) كانوا مقيمين في مدن خارج الإقليم يبلغ تعداد سكانها أكثر من ١٠٠,٠٠٠ نسمة (٤٠,٦٪ كانوا مقيمين في إسطنبول و١٨,٠٪ في أنقرة و١٣,١٪ في أضنه و٤,٣٪ في إزمير). جاءت أكثرية هؤلاء المهاجرين من مدن في الإقليم يبلغ تعداد سكانها ١٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر. الخارطة رقم ٨ تظهر اتجاه الهجرة إلى خارج الإقليم ونسبة المهاجرين الذاهبين إلى كل محافظة في تركيا.

خارطة رقم ٨: الهجرة من الإقليم إلى مدن يبلغ تعداد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر، ١٩٦٥/١٠/٢٤



كما أن إحصاء النفوس العام المذكور يشير أيضاً إلى أن أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص من سكان الإقليم مولودون في أماكن خارج الإقليم نفسه.

خلال الفترة ١٩٦٥ـ١٩٧٠ كان معدل الزيادة السنوية للسكان في الإقليم ١,٥٪ بالمقارنة مع معدل يبلغ ٣٪ خلال السنوات العشرين السابقة لها، كما أشير إلى ذلك سابقاً، الفرق بين المعدلين يعود إلى الهجرة الكبيرة من الشرق إلى الغرب، أي من الإقليم إلى المناطق الأكثر تطوراً في تركيا، أي بكلمة أخرى إلى مراكز التوسع "الوطنية" (تقرير سري رقم ١، ١٩٧٢، ١١ـ١٢)[٩٣]

الهجرة إلى خارج الإقليم لها نتائج إقتصادية وثقافية وسياسية بعيدة. أولاً: تمثل الهجرة تدفقاً لمصادر الإقليم البشرية. كما إنها تؤثر بشكل سلبي على بنية الإعمار في الإقليم لأن أغلبية هؤلاء المهاجرين هم من الشريحة الفاعلة من السكان. ثانياً: تؤدي الهجرة إلى تدمير العائلة الواسعة (extended family) التي هي شكل العائلة السائد في الإقليم، كما إنها تؤثر على مجمل البنية الاجتماعية لسكان الإقليم. ثالثاً: إنها قد تؤدي إلى صهر الأكراد بشتى أنواع الضغوطات عندما يكونون بعيداً عن أرضهم وينتقلون إلى محيط جديد يجدون أنفسهم فيه مرغمين بمختلف الأساليب على ترك الكثير من خلفيتهم الثقافية من أجل البقاء أو "المدور" أي أن يصبحوا مقبولين من قبل القومية السائدة في أماكن تواجدها وسيادتها العددية. ورابعاً: النتائج السياسية لمثل هذه الهجرة بالنسبة لأكراد تركيا والمتمثلة في أنخفاض عدد الأكراد في سكان الإقليم تبدو إنها محفوفة بالمخاطر على المدى البعيد ومن وجهة نظر حماية الهوية القومية وثقافة الأكراد. ولكن في نفس الوقت تمثل هذه الهجرة صمام الأمان بالنسبة للدولة التركية عن طريق كونها تؤدي إلى تجنب أو/ والسيطرة على المشاكل الإقتصادية والسياسية التي كانت ستظهر بغياب مثل صمام الأمان هذا، والتي كانت ستخلق صعوبات للحكومة المركزية. لذا فإن جهداً منسجماً من قبل

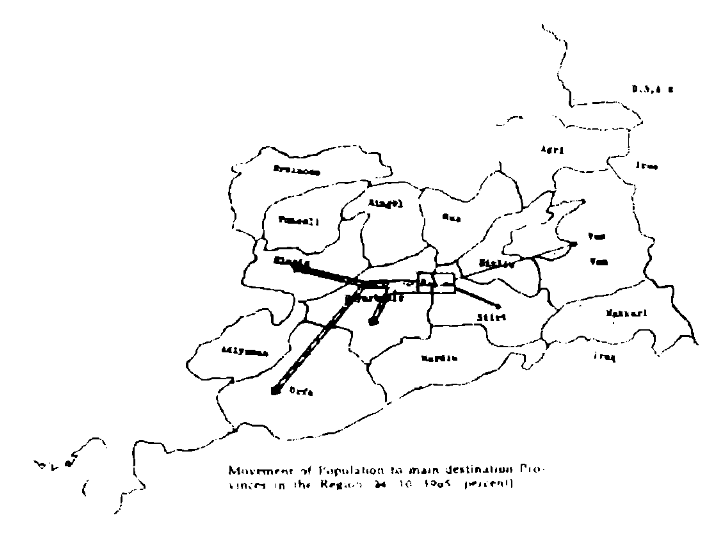
الحكومة المركزية لإيقاف الهجرة لا ينبغي توقعه إذ أن مثل هذا المجهود المنسجم يتناقض مع السياسات البعيدة والقريبة المدى للحكومة التركية تجاه الإقليم.

حركة السكان ضمن حدود الإقليم:

كانت حركة السكان ضمن حدود الإقليم حركة مهمة إتجهت إلى الإلتقاء، حتى عام ١٩٦٥، في محافظات دياربكر والعزيز (حيث تقع أكبر مدينتين في الإقليم) وسعرت، المحافظات الثلاثة هذه كانت تقع فيها أغلبية الصناعات التعدينية والتحويلية في الإقليم، ولذا يمكن إعتبارها أكثر تطوراً من بقية أنحاء الإقليم.

ذهب ٢٥,٤٪ من المهاجرين إلى دياربكر و١٥,٥٪ إلى العزيز و١٥,٢٪ إلى سعرت و٨,٢٪ إلى أورفه و٦,٥٪ إلى جاءت أغلبية هؤلاء المهاجرين، أي حوالي ثلاثة أرباعهم، من مدن في الإقليم يبلغ نفوسها ١٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر، توضح الخارطة رقم ٩ الهجرة داخل الإقليم ونسبة المهاجرين الذاهبين إلى كل محافظة مستلمة لهم.

خارطة رقم ٩: حركة السكان إلى المحافظات الرئيسية فى الإقليم، ١٩٦٥/١٠/٢٤



Movement of Population to main destination Provinces in the Region (24-10-1965, percent)

إتجاه الهجرة في الإقليم يبدو بصورة عامة أنه على النمط التالي: من المناطق الريفية إلى المدن الصغيرة ومن ثم من هذه المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة في الإقليم، ومن هذه المدن إلى المدن الكبيرة في تركيا، ومن ثم من هذه المدن إلى مدن غرب أوربا. لقد لاحظ روبينسون نمطاً مشابهاً للهجرة في تركيا بصورة عامة[٩٤]

٢ـ نمط الاستيطان:

الأغلبية الساحقة من سكان الإقليم يقيمون في القرى[٩٥]. شكّل سكان القرى حوالي أربعة أخماس (أي ٧٩,٩٪) مجموع سكان الإقليم عام ١٩٥٥ وثلاثة أرباع (أي ٧٤,٥٪) سكان الإقليم عام ١٩٦٥. مع أن هناك هبوط في نسبة المقيمين في القرى إلى مجموع السكان، إلاّ أن الفرق بين نسبة سكان القرى في الإقليم ونسبة سكان القرى في بقية أنحاء تركيا قد إرتفع في الحقيقة من ٩,٧ نقطة مئوية عام ١٩٥٥ (كانت النسبة في الإقليم ٧٩,٩٪ وفي تركيا ٧٠,٢٪) إلى ١٠,١ نقطة مئوية عام ١٩٦٥ (كانت النسبة ٧٤,٥٪ في الإقليم و٦٤,٤٪ في بقية أنحاء تركيا). (جمعت وحسبت النسب من مدا، ١٩٦٠ – ١٩٦٢، ٥٦ – ٥٩، ومدا، ١٩٦٥، ٧ـ٢٦).

يحتوي مطبوع مدا، ١٩٦٥، على تعريف للمدينة وهو المنطقة الواقعة ضمن الحدود البلدية في مراكز المحافظات والأقضية تعريف المدينة بهذا الشكل يعتمد إعتماداً كاملاً على الموقع الجغرافي، كما أنه تعريف اعتباطي وليس وثيق الصلة أو مهم لأغراض التطور في الإقليم أو في تركيا[٩٦] أن تعريفاً أكثر أهمية ووثيق الصلة بموضوع التطور، ولكن مع ذلك تعريف إعتباطي، يعتمد على حجم السكان، والذي يدل ضمناً على القاعدة الإقتصادية والتركز الحالي أو الكامن. لذا ستعرف المدينة هنا على إنها موقع له ١٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر. (سيستخدم تعبيري "مديني" و"مدينية" لتشير إلى المدن بهذا المعنى).

المدينية (urbanization):

كانت عملية توسع المدن في تركيا عملية سريعة نوعما منذ بدء العهد الجمهوري. ولكن إنتشار المدينية أو توسع المدن (خلع الصفة المدينية على المراكز السكانية) كان إنتشاراً غير متساوي في مختلف مناطق تركيا. إن "عدم المساواة" في عملية التمدن بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا قد تضاعف خلال الفترة ١٩٤٠ – ١٩٦٥، أي إنها ارتفعت من ٦,٨ نقطة مئوية عام ١٩٤٠ إلى ١٣,٨ نقطة مئوية عام ١٩٦٥، كما يوضح ذلك الجدول رقم ١٥.

الجدول رقم ١٥: المراكز السكانية ذات ١٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر فى الإقليم وتركيا ١٩٤٠ـ١٩٦٥(*)

النقطة	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥
مجموع سكان المراكز (١)	٢١٨,٥٠٠	٢١١,٥٠٠	٢٥١,٥٠٠	٣٣٩,٥٠٠	٤٣٨,٠٠٠	٦٤٩,٠٠٠
عدد المراكز (٢)	١١	١١	١٢	١٤	١٥	٢٤
معدل عدد سكان المراكز (٣)	١٩,٩٠٠	١٩,٢٠٠	١٩,٣٠٠	٢٤,٢٥٠	٢٩,٢٠٠	٢٧,١٠٠
نسبة سكان هذه المراكز الى مجموع سكان الإقليم (٤)	%١٢,٠	%١١,٣	%١١,٦	%١٢,٣	%١٣,٧	%١٧,٦
نسبة سكان هذه المراكز الى مجموع سكان تركيا (٥)	%١٨,٨	%١٩,٢	%١٩,٦	%٢٣,٨	%٢٧,٥	%٣١,٤
الفرق بين (٤) و (٥) أضعاف	٦,٨	٧,٩	٨,٠	١١,٥	١٣,٨	١٣,٨

(*) جمعت وحسبت من مدا، ١٩٦٥، ٢٧ـ٣١.

وفي نفس الوقت فإن عملية "توسع المدن" ضمن الإقليم نفسه لم تكن منتشرة بشكل متساوي، حيث إنها كانت أسرع في المناطق الغربية والوسطى وأبطأ في المناطق الشرقية والشمالية من الإقليم.

أغلبية المراكز المدينية في الإقليم كان لها عدد سكان يتراوح بين ١٠,٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ نسمة تتبعها من ناحية العدد المراكز المدينية التي كان عدد سكانها يتراوح بين ٢٥,٠٠٠ و٥٠,٠٠٠ نسمة. لم تكن في الإقليم حتى عام ١٩٦٠ مدينة يبلغ تعداد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة. ولكن كانت هناك في الإقليم ثلاثة مدن يبلغ سكان كل منها ١٠٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر (وكانت هذه المدن: مدينة دياربكر، نفوسها ١٣٩,٠٠٠ نسمة، ومدينة العزيز، نفوسها ١٠٨,٠٠٠ نسمة، ومدينة أورفه، نفوسها ١٠٠,٠٠٠ نسمة) عام ١٩٧٠.

أن أهمية التمدين (بمعنى عدد السكان) هي إنها مؤشر لمستوى التطور المتحقق في إقليم ما. يبدو أنه كلما كان إقليم ما أكثر تطوراً كلما زاد حجم شريحة السكان المقيمين في المدن، والعكس بالعكس. ولكن في نفس الوقت يقوم التمدين بتسريع عملية التطور نفسها بواسطة التمركز (اقتصاديات التمركز). وهكذا تظهر أهمية التمدين كمؤشر لمستوى التطور المتحقق في إقليم ما وفي نفس الوقت كعامل يعزز تطورها.

إن المستوى المتدني للتمدين في الإقليم بالمقارنة مع بقية أنحاء تركيا يجب فهمه ضمن المضمون المذكور أعلاه.

المعالم الأساسية للمراكز "المدينية" في الإقليم:

العديد من المراكز المدينية في الإقليم يفتقد إلى تسهيلات ووسائل الراحة المدينية الأساسية. العديد منها إما يفتقد إلى تسهيلات مياه الشرب أو الماء الجاري، أو أن هذه التسهيلات غير كافية أو/ وتتطلب إعادة بناء لدرجة كبيرة. إن التسهيلات القائمة من المحتمل أن تسوء حالتها بسبب إنعدام الإستثمار[٩٧] كل الإستثمارات وجميع المصروفات الجارية والرأسمالية تقريباً تجري من قبل المركز، أي الحكومة المركزية. حصة

البلديات من مجموع مبالغ الإستثمارات تخصص من قبل مركز البلديات وتحدد بواسطة القانون. إن الحصة النسبية لكل بلدية تحدد على أساس نسبة سكان تلك البلدية إلى مجموع سكان المدن. كما تعرفهم المطبوعات الإحصائية. (تقرير سري رقم ٣، ١٩٧٢، ٥) وبما أن سكان المدن في الإقليم يشكلون نسبة ضئيلة (أقل من ٧٪ عام ١٩٦٥) من مجموع سكان المدن في تركيا، فإن حصتها في مبالغ الإستثمار المشار إليها أعلاه هي بالنتيجة حصة ضئيلة.

كنتيجة لمثل هذا الوضع، فالعديد من المراكز المدينية في الإقليم ليس له حسابات استثمارات أو مصروفات حتى للغدمات الصحية.

نظم المجاري غير قائمة تقريباً في العديد من المراكز المدينية في الإقليم، وتلك النظم القائمة فعلاً هي في أوضاع سيئة. أغلبية البنايات القائمة قديمة وخربة، كما أن مختلف أبنية دوائر الإدارات المحلية متركزة في مراكز المحافظات. تجهيزات الطاقة الكهربائية والغاز وتسهيلات مياه الشرب وخدمات الباصات والطرق والمجازر وتسهيلات الخزن الباردة والمكتبات العامة والأسواق والحمامات العامة في أغلبية المراكز "المدينية" في الإقليم، هي إما غير موجودة بتاتاً أو في أحوال سيئة. قسم من هذه المراكز يفتقد حتى إلى خطة بلدية. (مدت، ١٩٦٣، ٣٧٠ـ٣٧٨). بالإضافة إلى ذلك فإن ٢٢,٥٪ من سكان المراكز ذات ١٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر (المقياس المختار لتعريف المركز المديني في هذه الدراسة) في الإقليم كانوا يعملون في حقل الزراعة كنشاط إقتصادي وكوسيلة للعيش عام ١٩٦٥. لذا يمكن القول بأن العديد من المراكز المدينية في الإقليم كانت في الحقيقة قرى كبيرة. ولكن هذا هو مجرد مؤشر لمستوى التطور الذي بلغه الإقليم.

التطور التاريخي لحجم سكان مراكز المحافظات في الإقليم المسطر في الجدول رقم ١٦ والمقدم في الرسم البياني رقم ١ يشير إلى أن العديد من هذه المراكز لازالت قرى كبيرة. (كما تظهر الحاشية رقم ٩٦ من هذه الدراسة كانت هناك ٢٠٣ قرى بلغ عدد سكان كل منها ٦٤٠٠ نسمة في تركيا عام ١٩٦٥).

أن إفتقاد مدينة كبيرة قابلة للنمو "الاتفاق العام في الرأي هو أن مدينة يبلغ تعداد سكانها الحد الأدنى الحاسم البالغ ٢٥٠,٠٠٠ نسمة قد يكون ضرورياً لتلعب دوراً توليدياً على فعالية النمو الإقليمي". (ريجاردسون، ١٩٧٣، ٧٨) في الإقليم وفقدان أو قلة وسائل الراحة المدينية هما عاملان حاسمان يكبحان تطوره. بسبب فقدان إقتصاديات التمركز في الإقليم، مقارنة مع المدن الكبيرة في تركيا، مدن الإقليم أقل جاذبية كمواقع لإقامة النشاطات الإقتصادية فيها من المدن الكبيرة في تركيا. وكما يوضح ريجاردسون، فإن "إقتصاديات التمركز الأساسية من أجل تعزيز التطور الإقليمي هي إقتصاديات التمدين بدلاً من الترابط الصناعي التكنيكي أو غيرها من الإقتصاديات الخارجية التكنولوجية المعرفة بشكل ضيق" (ريجاردسون، ١٩٧٣، ٧٥). بـ كل حال، فإن النوعين من الإقتصاديات مرتبطان بشكل وثيق، كما أن إقتصاديات التمدين هي لحد كبير نتاج إقتصاديات الترابط الصناعي التكنيكي. وهذه الحقيقة يعترف بها ريجاردسون (جزئياً) عندما يذكر بأنه "... بالنسبة لإقتصاديات التمركز فإن قسماً منها يبرز نتيجة الترابط الصناعي.." (المصدر السابق).

بالإضافة إلى ذلك، يشير فون بوفينتر إلى " أن هناك عاملين مهمين يقويان قابلية النمو وإمكانيات النمو الكامن لمركز ما، هما إقتصاديات التمركز وتواجد منطقة محيطة قوية إقتصادياً. " (فون بوفينتر، ١٩٧٠، ٩١٦ـ٩١٧).

جدول رقم ١٦: حجم سكان مراكز محافظات الإقليم، ١٩٣٥ – ١٩٧٠(*) بالآلاف

مركز المحافظة	١٩٣٥	١٩٤٠	١٩٤٥	١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠(**)
دياربكر	٣٥	٤٣	٤١	٤٥	٦١	٨٠	١٠٣	١٣٩
العزيز	٢٣	٢٥	٢٤	٢٩	٤٢	٦٠	٧٩	١٠٨
أورفه	٣٢	٣٥	٣٦	٣٩	٤٨	٦٠	٧٣	١٠٠
ازرينجان	١٦	١٢	١٣	١٨	٢٤	٣٦	٤٥	غير متوفرة
	٩	١٢	١٤	١٤	١٧	٢٢	٣١	غير متوفرة
ماردين	٢٣	٢٣	١٩	١٩	٢٤	٢٨	٣١	غير متوفرة
سعرت	١٦	١٧	١٦	١٦	٢١	٢٣	٢٤	غير متوفرة
اغري	٦	٨	٩	١٠	١٧	٢٠	٢٤	غير متوفرة
أديمان	١٠	١٢	١٠	١٢	١٤	١٦	٢٢	غير متوفرة
بتليس	١٠	١٢	١١	١١	١٥	١٧	١٩	غير متوفرة
موش	٥	٦	٥	٧	١١	١٢	١٦	غير متوفرة
بنغول	١	١	٢	٤	٧	٩	١٢	غير متوفرة
حكاري	٢	٢	٢	٣	٣	٤	٦	غير متوفرة
تونجلي	١	١	١	٢	٢	٤	٦	غير متوفرة

(*) المصدر: مدا، ١٩٦٨ أ، ٣٢ – ٣٥.

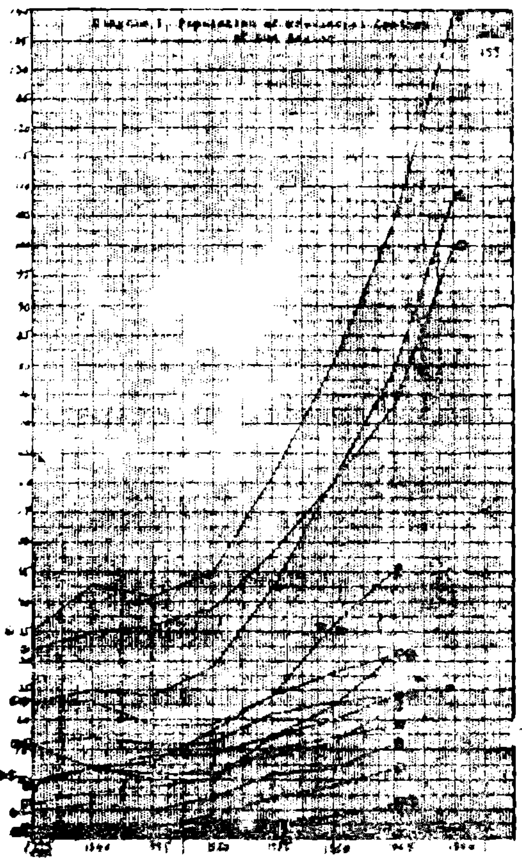
(**) تقرير سري رقم ٢، ١٩٧٢، جدول رقم ٣.

الإرتحال الموسمي في الإقليم:

جزء من سكان الإقليم (من الصعب التحقق بدقة من حجم هذا الجزء) هم "شبه رحل"، أي أن هناك "إرتحال موسمي من قبل مجموعات سكانية كاملة بعد أن حصلت على ممتلكات غير منقولة حيث يبقون جزء من السنة" (دي بلان هول، ١٩٥٩، ٥٣، وابيرهارد، ١٩٥٣). إن وجود هذا الطراز من الحياة وإستمراره إلى الوقت الحاضر يعود أساساً إلى ضرورات إقتصادية، أي أن الحاجة إلى المراعي لقطعان الحيوانات العائدة لهذه المجموعات السكانية، والتي هي ليست متوفرة في جميع فصول السنة في مكان الإقامة الدائمية، والتي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق الإرتحال الموسمي. إن هذه

المجموعات السكانية هي عادة فقيرة جداً والقسم الأعظم منها محروم من أكثرية وسائل راحة العيش الحديثة المتوفرة في الإقليم. أن إندثار هذا الطراز من العيش يعتمد على تحديث الزراعة والإنتاج الحيواني والذي يعتمد بدوره على التطور العام في الإقليم.

رسم بياني رقم ١: التطور التاريخي لحجم سكان مراكز المحافظات، ١٩٣٥ – ١٩٧٠



٣ـ الإستنتاج:

يبدو أن الإقليم مقطون بشكل غير مكثف نسبياً. لذا سيكون من باب التكرار والحشو القول بأنه لا يعاني من الضغط السكاني. ولكن المعدل السنوي لزيادة السكان قد كان عالياً في الواقع بالرغم من أن هذه الزيادة قد حددت عن طريق الهجرة إلى خارج الإقليم في السنوات الأخيرة. بسبب الطبيعة الآنتقائية للهجرة (وارتفاع نسبة الشريحة السكانية البالغة من العمر ٠ – ١٤ سنة في مجموع سكان الإقليم) فإن بنية الإعمار قد تأثرت (وسوف تتأثر إذا استمرت الهجرة على حجمها الحالي) في الإقليم بشكل سلبـي، وخاصة حجم السكان الفاعلين (أي حجم اليد العاملة في الإقليم). إن هذا الوضع له نتائج غير ملائمة لعملية التطور، لإنها ستميل في المدى البعيد إلى خلق علاقات غير مؤاتية، على الأقل بين القوة العاملة والمصادر المتوفرة في الإقليم. (ميردال، ١٩٦٩، ٢٧).

ملحق حول عدد الأكراد في تركيا:

عدد الأكراد ومساحة كردستان في تركيا (وكذلك في بقية الدول المسيطرة على أجزاء من كردستان) قد أصبحتا لغزاً، بمعنى أن الإحصائيات الصحيحة تبقى في طي الكتمان، أو أن الإحصائيات المسطرة في المطبوعات الرسمية التركية هي إحصائيات متضاربة، وكل كاتب حول تركيا يميل إلى إعطاء أعداد ومقادير تختلف عن الآخرين، إذا ذكر هؤلاء الكتاب اسم الأكراد[٩٨]. العدد القليل من الأمثلة التالية قد يكون كافياً لتوضيح هذه النقطة، مع عدم نسيان الإحصائيات الواردة في الجدول رقم ١٤ والمخطط في الرسم البياني رقم ٢.

١) يقدر روبينسون عدد الأكراد في تركيا بين إثنين إلى أربعة ملايين في بداية الستينيات. (روبينسون، ١٩٦٣، ٣٨).

٢) إيرين، الذي يكتب عن "الأتراك الذين يتكلمون الكردية"، يدعي بأن عدد الأكراد هو "أكثر من مليون واحد". (ايرين، ١٩٦٣، ٢٤٤).

٣) يشير كتاب اريه هاندبوك إلى ما يسميه "أكثر من نصف أكراد العالم البالغ عددهم ثلاثة ملايين" يقطنون في تركيا، أي أن عددهم في تركيا هو ١,٥ مليون. (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ٧٦).

٤) يدعي ادامز بأن "الأكراد، على كل حال، لا يتجاوزون ٧٪ من السكان" أي أن عددهم هو ٢,٢٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥. (ادامز، ١٩٧١، ٣١٠).

٥) نيوورينهويز يعطي تقديرين، إذ يذكر بأن "مجموع (عدد الأكراد في تركيا) يعطى عادةً كمليونين (ص٢٥٩) من مجموع ٤ — ٤,٥ مليون كردي، ولكن في ص ٥٥٧ يؤكد بقناعة أكبر بأن الأكراد بصورة عامة يبلغ عددهم أكثر من عشرة ملايين". (نيوورينهويز، ١٩٧١)[٩٩]

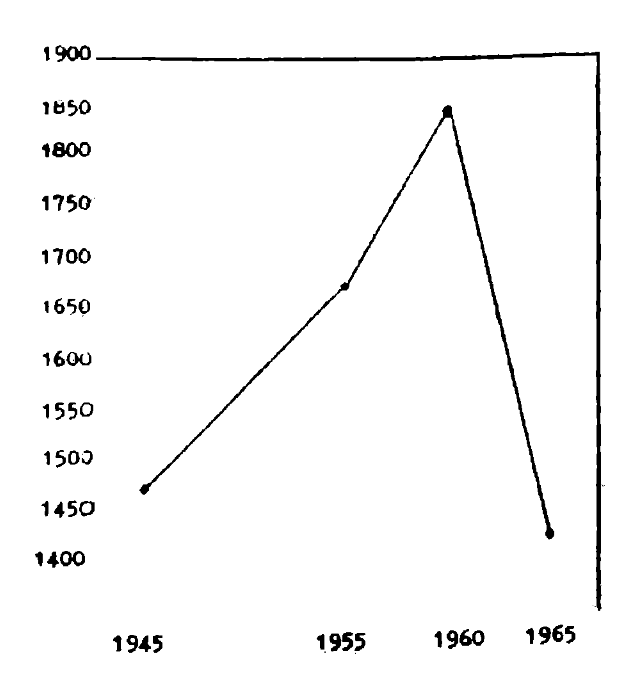
ولكن من وجهة النظر الكردية، كما يعكسها كتابات ودراسات الإقتصاديين والإختصاصيين بعلوم السياسة، مساحة كردستان في تركيا (حسب ، ١٩٧١، ٤) تبلغ

حوالي ٢٢٥,٠٠٠ كم[٢] وبأن سكان هذه المنطقة يبلغ عددهم ٦,٢٥٨,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥ كان من بينهم ١,٥٠٠,٠٠٠ نسمة ينتمون إلى قوميات أخرى. اما بالنسبة للعدد الإجمالي للأكراد في تركيا فيقدر من قبل بحوالي ٦,٧٥٠,٠٠٠ كردي، وذلك لأن الأكراد قد هجروا أو هاجروا من الإقليم إلى المناطق الأخرى من تركيا. (، ١٩٧١، ٧).

أما بالنسبة لمجموع عدد الأكراد في إيران والعراق وتركيا وسوريا، أي في جميع أجزاء كردستان، يقدر من قبل فانلي بحوالي ١٤,٤٠٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٦٥ وبحوالي ١٦,٤٥٠,٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٠. (، ١٩٧١، ٥). وعلى كل حال، يجب ملاحظة كون الكتاب الأكراد أنفسهم لا يتفقون في تقديراتهم لعدد الأكراد أو لمساحة كردستان. فقسم منهم يميل إلى إعطاء أرقام أعلى في حين أن آخرين يقدمون أرقاماً أدنى. ولكن الحكم النهائي حول العدد الفعلي والصحيح للأكراد يعتمد على إجراء إحصاء عام موثوق وغير مزور في البلدان التي يتواجد فيها الأكراد.

وعلى كل حال، جدير بالتكرار هنا بأنه من الصعوبة بمكان، وحتى من غير الممكن من وجهة النظر العلمية، التأكد بصورة صحيحة من العدد المضبوط للشعب الكردي في تركيا (وغيرها) في الوقت الحاضر بسبب فقدان مثل هذه الإحصائيات الصحيحة. لذا، فإن جميع الأرقام المذكورة حول السكان الأكراد، سواء أكانت معطاة من قبل الكتاب الأكراد أو غير الأكراد أو الحكومات في هذه البلدان، تبقى في نطاق التقديرات (التي لا يمكن التحقق منها)، وقد يستطيع الشخص أن يأمل بأن هذا الوضع سيتغير، وسوف يتغير عن قريب.

رسم بياني رقم ٢: عدد الأشخاص الذين أعلنوا أن الكردية هي لغتهم الأم ١٩٤٥ – ١٩٦٥ (نقلاً عن جدول رقم ١٤ في هذه الدراسة)



الفصل الخامس

السياسة الإقليمية في تركيا

مقدمة:

كانت السياسة الإقليمية في تركيا في الستينيات في مراحلها الأولية، أي إنها أصبحت حينئذ إجراء سياسي هادف وواع (أو نودي به كذلك) منذ بداية الستينات. مبادئ هذه السياسة وطريقة رؤيتها إلى الأشياء قد نوقشت من قبل منظمة الدولة للتخطيط (مدت، ١٩٦٣). أما قبل الستينيات هذه السياسة الواعية والهادفة لم ينادى بها ولم تتبع. ولكن الإعتبارات العسكرية ورغبة النظام الجمهوري الجديد لقطع الصلة مع إسطنبول كمركز ورمز للنظام العثماني السابق، نتج عنها تشتيت بعض الصناعات الممكن أنشائها أيما كان، والمؤسسات المنتجة للمواد العسكرية بعيداً عن المناطق الحدودية ونحو المناطق الداخلية والغربية من تركيا، حتى ولو كان على حساب إضاعة الكفاءة الإقليمية في بعض الحالات. يبدو أن بعض الكتاب قد قرأوا الكثير عن مثل هذه الإجراءات إلى حد مبالغتهم في أهميتها وإلى حد الادعاء بأن قادة تركيا حينئذ "كانوا يفكرون في إقامة مناطق نمو جديدة" في البلاد ويجزمون، دون تبرير، بأن التطور الإقليمي قد إتبع من قبل هؤلاء القادة.

يدعي ريفكينيا بأن "أتاتورك (رئيس جمهورية تركيا، ١٩٢٣ــ١٩٣٨) كان يفكر فعلاً في أنشاء مناطق نمو جديدة كهدف لسياسة اللامركزية". (ريفكين، ١٩٦٥، ٩١). ولكنه يؤكد أيضاً بأن إجراءات تطوير المناطق (والتي تضمنت خلق العاصمة الجديدة "أنقرة"، بعض التحسينات في مراكز المحافظات، توسيع السكك الحديدية إلى المحافظات البعيدة عن المراكز "النائية"، وإقامة عدد من المصانع التي تملكها الدولة في المناطق الداخلية، والتي "الإجراءات" شكلت الجهود الإستثمارية الرئيسية لفترة حكم أتاتورك) "لم تكن تعبيراً عن جزء من سياسة لامركزية متماسكة" لذا يقترح ريفكين كتبرير لتأكيده بأنه كانت هناك سياسة إقليمية، أن يقوم الشخص "بالقراءة بين السطور". (ريفكين، ١٩٦٥، ٤٤ــ٤٥).

ومع ذلك يعترف ريفكين بأن "الإعتبارات السياسية والإستراتيجية كانت لها على الأقل نفس الأهمية". (ريفكين، ١٩٦٥، ٩١). ولكن الإعتبارات السياسية والإستراتيجية كانت لها في الواقع الأهمية الأعظم. لقد كان سبب وجود هذه السياسة في الواقع وبدون شك سبباً عسكرياً – سياسياً. كما أن ريفكين يعترف أيضاً بأن "العناية والإهتمام والإنتباه المستمر" قد أعطي لأنقرة من قبل المركز ولكن ليس لمناطق مهمة لاحتوائها على المصادر. إن هذه المناطق قد تركت خارج اهتمام المركز بسبب إعتبارات سياسية. (ريفكين، ١٩٦٥، ٩٢). أن ما يعنيه هذا في الحقيقة هو أن المركز كان في الواقع يركز جهوده وإستثماراته وإنتباهه على المركز نفسه[١٠٠]

يقدم روبينسون ادعاءات مشابهة ولكن أقوى من إدعاءات ريفكين. فهو يجزم بأن العديد من المؤسسات الصناعية التي أقيمت في عهد النظام الكمالي "تم تخطيطها مع التفكير بالتطور الإقليمي أكثر من الأرباح المالية الآنية" (روبينسون، ١٩٦٣، ١١٢). سيكون أكثر أنسجاماً مع الأدلة المتوافرة القول بأن هذه المؤسسات قد خططت مع التفكير بالإعتبارات الإستراتيجية والسياسية أكثر من الربح المالي الآني.

ولكنه لا يتوسع في الإدعاءات التي يقدمها ولا يقدم الدليل لإثباتها. ولكنه أكثر وضوحاً بالنسبة لفترة تالية من النظام الجمهوري. يجزم روبينسون بأنه "من المحتمل أن النتيجة الطبيعية لهذا النمط الكامل للتغيير كانت التخطيط والتطور الإقليمي. كانت القيادة التركية بحلول عام ١٩٥٩ تتحرك بهدوء في هذا الإتجاه... ومع أنه لم تكن هناك بيانات علنية حول هذه النقطة، فإن السلطات التركية كانت تفكر في نهاية عام ١٩٥٩ بلغة تغطية البلاد باإثنتي عشرة سلطة إقليمية..." (روبينسون، ١٩٦٣، ٢٣١). أن الإدعاء الأخير من قبل روبينسون يتناقض مع إدعاءه السابق وذلك لأنه لو كان "التفكير بالتطور الإقليمي أكثر" في السابق، لماذا يعتبر التفكير بنفس الفكرة من قبل القيادة الجديدة "نتيجة طبيعية لهذا النمط الكامل للتغيير؟" فإما لم يكن هناك تغيير، أو كان هناك تغيير والقيادة السابقة لم يكن لديها "فكرة عن التطور الإقليمي"

لذا فإن الإستنتاج المستخلص مما سبق ذكره هو أن التخطيط والسياسة الإقليمية في تركيا هي في مراحلها المبكرة. وهذا الإستنتاج قد توصلت إليه في الحقيقة بشكل مستقل مجموعة من الخبراء في دراسة كتبوها لمنظمة عالمية. يذكر هؤلاء الخبراء في تقريرهم "أن طريقة فهم تركيا لموضوع التخطيط وقرارات الإستثمار قد كانت تقليدياً تخطيطاً قطاعياً على الأكثر. تخطيط المناطق المدينية أو التخطيط الإقليمي هو مفهوم جديد. في بداية الستينات قامت وزارة إعادة البناء وإعادة الإستيطان بمساعدة منظمة التعاون والتطور الأوربي (OECD) والأمم المتحدة، بغزوة في حقل التخطيط على النطاق المديني والإقليمي". (تقرير سري رقم ٢، ١٩٧٢، ملحق رقم ٢، ٤)[١٠١]

الإطار التنظيمي الحالي للتخطيط في تركيا ظهر بعد الآنقلاب العسكري (أو الثورة) في الستينيات. أنشأ النظام الجديد منظمة الدولة للتخطيط (مدت). المهمة الأولى للمنظمة الجديدة كانت تحضير برنامج خمس سنوات وتنفيذه. حسب دستور تركيا، التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي يجب أن يقوم على أساس خطة. والخطة هذه "يجب أن يتم تحضيرها وتنفيذها من قبل المنظمة المقامة مؤخراً، مدت". (سنايدر، ١٩٦٩، ٥٨ـ٥٩). يبدو إن السياسة الإقليمية كانت نتاج، (أو بصورة أكثر دقة حصيلة ثانوية)، لأنشاء مدت، لأن خطة التطور الخمسية الأولى التي حضرتها قد اعلنت الخطوط الرئيسية للسياسة الإقليمية في تركيا. ولكن من الجدير بالملاحظة أن الإطار التنظيمي لمدت نفسها لم يكن فيه مجال للسياسة الإقليمية بالرغم من أن إحد أهدافها (ولو كان هدفاً غامضاً) المزعومة، كان تحقيق "المساواة بين (المجموعات) الإجتماعية والأقاليم" في تركيا.

الدراسات الإقليمية:

كانت الإجراءات الأولى التي تبنتها مدت لتنفيذ سياستها الإقليمية هي إجراء الدراسات الإقليمية، أي الدراسات المتعلقة بمختلف أقاليم تركيا. كانت الدراسات الإقليمية التي أجريت من نوعين: دراسات مركزية، ودراسات إقليمية.

أجريت الدراسات المركزية في المركز نفسه، وكانت تتعلق في الأساس بتبويب مختلف أقاليم البلاد على أساس الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالظروف الإقتصادية والإجتماعية السائدة في هذه الأقاليم. والتبويب هذا جرى في المقام الأول على أساس المحافظات وبشكل دالات. تستعمل هذه الدالات حسب تسلسل الأسبقية القائم عليها (أي على الدالات) كمعيار لتقسيم الإستثمار وتوزيع الخدمات. تسلسل الأسبقية هذا قائم على حجم النشاط الاقتصادي ومستوى الخدمات الإجتماعية، وحالة النقل والمواصلات، والخدمات البلدية الموجودة فعلاً في هذه المحافظات. تم بهذا الشكل وضع تسلسل للمحافظات وفق "معدل وطني" (أي معدل لمجمل تركيا). كانت الخطوة التالية جمع مختلف المحافظات كل حسب دالتها في أقاليم جغرافية. ثم جرى وضع تسلسل لهذه الأقاليم وفق "أهمية مستوياتها الإقتصادية والإجتماعية". من الصعوبة التوفيق بين الهدف المعلن لتحقيق "المساواة بين الأقاليم" في تركيا وتسلسل الأسبقية القائم على أساس الدالات المذكورة أعلاه. إن ما يعنيه هذا النظام لتسلسل الأسبقية هو تخصيص استثمارات أكثر للإقليم (أو الأقاليم) الذي كان يتمتع في ذلك الحين بمستويات أعلى من النشاط الاقتصادي، والخدمات الصحية، والخدمات البلدية، والنقل والمواصلات، وإستثمارات أقل للأقاليم التي كانت لديها مستويات أدنى من هذه النشاطات والخدمات. وبكلمة أخرى، فإن هذا النظام سيؤدي إلى تطور أكثر (وحركة نحو الأعلى) للأقاليم التي هي في ذلك الحين في وضع أفضل، وإلى الركود، أو حتى حركة نحو الأدنى، للأقاليم التي هي في وضع أسوأ (من ناحية مستويات

التطور)، وذلك بسبب آثار الإجتراف الخلفي التي تجلبها الحركة نحو الأعلى للتوسع في الأقاليم المتمتعة بوضع أفضل. بالإضافة إلى ذلك، هذا الوضع سيؤدي إلى زيادة عدم المساواة بين الأقاليم بدلاً من تحقيق المساواة التي يعلن مخططو هذه السياسة إنها هدفهم المنشود.

أما الدراسات الإقليمية ا تجري أيضاً في المركز، ولكن التجربة والمعرفة المستحصل عليهما من الخبراء في المحافظات و/ أو الأقاليم قد اعتمد عليهما. كانت هذه الدراسات في المقام الأول دراسات إسترشادية أجريت أولاً في "شرق وجنوب شرق أناضوليا، والتي هي أقاليم متخلفة..." كما تذكر مدت.

السياسة الإقليمية وأهدافها:

السياسة الإقليمية كما تفهمها مدت هي أداة تخدم لضمان التطور، المبني، على التوازن الإقليمي، وتوزيع الخدمات العامة، حسب الخطوط المقررة لتعزيز توزيع عادل، والتطور العقلاني (والمنطقي) للأقاليم، وفق مصادرها الكامنة، ومن أجل العثور على حلول للمدينية المفرطة والمشاكل السكانية. كما أن السياسة الإقليمية تعتبر أداة متممة أيضاً، أداة تتمم التخطيط القطاعي لمجمل إقتصاد البلاد. كما تعتبر السياسة الإقليمية أداة تساعد على زيادة الدخل القومي إلى الحد الأقصى ولتعزيز توزيعه المنصف.

طرق فهم السياسة الإقليمية كما أعلنتها مدت هي:

أ) الطريقة الأولى لفهم السياسة الإقليمية، هي اعتبار التخطيط الإقليمي كمتمم للتخطيط القطاعي العمودي، ولذا تتعلق الدراسات بالمصادر والنشاط الإقتصادي على نطاق البلاد بأكملها، يأخذ التخطيط القطاعي بنظر الإعتبار، في طريقة فهم الموضوع هذه، الظروف الإقليمية والأهداف الإقليمية عند توزيع الإستثمارات والخدمات. ثم يجري إستعراض الخطط والدراسات القطاعية ويجري إدخال التعديلات

الضرورية فيهما من أجل تحقيق الآنسجام مع الأهداف الإقتصادية والإجتماعية للتخطيط الإقليمي.

ب) أما الطريقة الثانية لفهم السياسة الإقليمية فهي إعتبار التخطيط الإقليمي تخطيطاً مستقلاً بذاته، أي مستقل عن التخطيط القطاعي. لذا تغطي الدراسات الإقليمية التفصيلية الإقليم موضوع البحث برمته، مصادرة ونوع النشاطات الإقتصادية المخطط بدأها فيه، وكذلك تنفيذ هذه النشاطات. ومع ذلك، برامج التطور على مستوى البلاد برمتها والتطور الإقليمي مرتبطأن بشكل يحقق الآنسجام فيما بينهما.

أما الأهداف الرئيسية للتخطيط الإقليمي فيمكن إيجازها كما يلي:

أ) تحقيق توازن أفضل بين المداخيل "مبني على أساس توزيع السكان بالتناسب مع المصادر"، والفعاليات الإقتصادية في الأقاليم المختلفة، ولكن عند تحديد الإستثمارات وتوزيعها الجغرافي "مبدأ التطور بين الأقاليم" هو المعيار الطاغي.

ب) تخصيص المصادر، أي إعطاء الأسبقية عند توزيع الإستثمارات، إلى الأقاليم التي تظهر "قدرات إقتصادية وإجتماعية كامنة عالية".

ج) إزالة التفاوت الإقليمي وتسريع تطور الأقاليم "المتخلفة".

يقوم تنفيذ السياسة الإقليمية في تركيا على إعتبارين هما:

أ) "بناء التوازن بين قيم الإقتصاد الكبير (macro-economics) حسبما تتطلبها أهداف الخطة"

ب) "تبني إجراءات خاصة لتكملة الوظيفة التخصيصية لآلية الأسعار" (price mechanism).

"الإجراءات الخاصة" هذه ذات صلة بخلق وتطوير سوق لرأس المال وسياسات الإعتمادات الضريبية، وسياسات التجارة الخارجية.

وبكلمة أخرى، فإن الإعتبار الرئيسي معطى للحركة الطليقة لقوى السوق. كما ذكر سالفاً، ا بالضبط الحركة الطليقة لقوى السوق التي تميل إلى خلق وإدامة عدم المساواة الإقليمية وتطور الأقاليم "المفضلة" (أو مراكز التوسع الإقتصادي والثقافي) على حساب الأقاليم "غير المحظوظة"، وبكلمات مدت "... الإجراءات التنظيمية العامة، التي ستجهز مجرد الإطار لآلية الأسعار وليس لإعاقة وظيفتها، سيتم اللجوء إليها حسب الإمكان. التدخلات غير الملائمة التي قد توقع الفوضى في توازن السوق سيتم تجنبها، والتدخلات المعدودة التي لا غنى عنها، مثل تحديد برامج الإستيراد، ستكون على أساس عقلاني".

الإطار الفكري لمخططي السياسة الإقليمية في تركيا يبدو أنه لازال يدور حول أفكار معترض عليها ومرتاب في أمرها، مثل توازن السوق الذاتي وعدم التدخل في الحركة الطليقة لقوى السوق، والتي أظهر ميردال بإنها المولد الأساسي لعدم المساواة بين الأقاليم. (ميردال، ١٩٦٩، ١٢ و٢٦).

أنواع الأقاليم فى تركيا:

حسب مدت هناك ثلاثة أنواع من الأقاليم في تركيا هي:

أ) الأقاليم ذات التطور الكامن (أي الأقاليم التي لها إمكانية التطور).

ب) الأقاليم المتخلفة.

ج) المناطق المتروبولية.

من الجدير بالملاحظة أن الإستثمارات والخدمات توزع على مختلف الأقاليم في تركيا على أساس إعتبارات اقتصادية بالدرجة الأولى. اما الإعتبارات الأخرى، مثل الإعتبارات الإجتماعية، ا تؤخذ بالإعتبار فقط إذا، عندما تؤدي إلى الحد الأدنى من

"التضحية" الإقتصادية. أن ما يعنيه هذا ضمناً، هو أن الأقاليم "المتخلفة" ستبقى متخلفة، بالرغم من الهدف الثالث من التخطيط الإقليمي المشار إليه سالفاً (وهو هدف إزالة عدم التوازن الإقليمي وتسريع تطور الأقاليم المتخلفة) وذلك لأن أخذ الإعتبارات الإقتصادية لوحدها بنظر الاعتبار سيكون لصالح الأقاليم الأكثر تطوراً نسبياً الآن (أي "الأقاليم ذات التطور الكامن") والتي تتمتع بإقتصاديات التمركز (أو وفورات خارجية) (external economies)، لها بنية صناعية والتي لها طرق مواصلات ونقل أكثر من الأقاليم المتخلفة التي تفتقد إلى البنية الصناعية وإقتصاديات التمركز (والوفورات الخارجية) ولها طرق مواصلات ونقل أقل.

البنية التنظيمية للسياسة الإقليمية:

أنه لذو مغزى، كما ذكر سالفاً، أن يكون أعلى جهاز مركزي (أي مدت) مسؤول عن تحضير وتنفيذ "التطور إقتصادي والإجتماعي والثقافي" في تركيا، لم يتضمن أي تنظيم للتخطيط الإقليمي ضمن إطاره. الوكالة المركزية المناطة بها مهمة التطور الإقليمي كانت دائرة مغمورة ضمن الإدارة العامة للتخطيط والبناء في وزارة إعادة البناء وإعادة الاستيطان. وما هذا سوى مجرد مؤشر، بأن السياسة الإقليمية لم تعط الأهمية التي يدّعى بإنها تحظى لها [١٠٢]

لقد قسمت الوزارة المذكورة تركيا إلى ٨ أقاليم رئيسية و١٩ إقليم ثانوي. كانت مديرية التخطيط الإقليمي ضمن هذه الوزارة مسؤولة عن إدماج الأفكار العامة للتخطيط الطبيعي (physical planning) والتخطيط القطاعي وعن تنسيق الإستثمار على أساس إقليمي[١٠٣]

وهكذا يصبح واضحاً بأن المشاكل الإقليمية ذات الأهمية "الوطنية" والإقليمية تقرر وتطبق في المركز، في حين أن الأقاليم التي يتعلق بها الأمر تتمتع بالحد الأدنى من مجال التحرك وإتخاذ القرارات. وكما تذكر مجموعة من الخبراء "كما هو الحال في النظام

الحكومي التركي ذو المركزية الشديدة، الوكالات على المستوى الوطني قد أعطيت أدواراً قوية بشكل غير إعتيادي في التطوير الإقليمي والمديني". (تقرير سري رقم ٢، ١٩٧٢، ملحق ١، ٤).

من الواضح أن سياسة إقليمية فعالة (وكذلك تطور إقليمي فعال) تتطلب التنسيق، على المستوى الإقليمي وفي المركز. وهذا ينطوي على أن تقسيم تركيا إلى أقاليم من قبل مختلف الوكالات الحكومية في المركز ينبغي أن يكون منسقاً وأن يتم تبني تقسيماً منسقاً من قبل جميع هذه الوكالات في المركز التي لفعالياتها (أو جزء من فعالياتها) علاقة بجهود التطور الإقليمي. وبكلمة أخرى، وجود نظم متعددة للأقاليم في تركيا، يعني الإفتقاد إلى هذا التنسيق في المركز. أن نتيجة الإفتقاد إلى هذا التنسيق في المركز هي وجود نظم (أو نظم ثانوية) متعددة عائدة إلى مختلف الوكالات في المركز. وهكذا توجد على الأقل سبعة نظم (أو نظم ثانوية) إقليمية مختلفة في أن واحد كل منها تقوم بفعاليات لها علاقة مباشرة بالتطور والسياسة الإقليمية كما يوضح ذلك الجدول رقم ١٧.

جدول ١٧: النظم (أو النظم الثانوية) الإقليمية فى تركيا

النظم (أو النظم الثانوية) الإقليمية	عدد الأقاليم	المصدر
الزراعة	٩	مدا، ١٩٦٩ ب
التخطيط الإقليمي	٨	وزارة إعادة البناء وإعادة التوطين
المكاتب الإقليمية	١٨	الأعمال الهيدروليكية للدولة
المكاتب الإقليمية	١٥	بنك المحافظات
المكاتب الإقليمية	١٤	المديرة العامة للطرق والماء والكهرباء
الأقاليم الصحية	١٦	وزارة الصحة والشؤون الإجتماعية
التطور الإقليمي	٧	ريفكين (١٩٦٥) نقلاً عن مصادر جغرافية تركية

الواقع والتصريحات الطائشة:

إحتمالات وإمكانيات التطور في الإقليم، على أساس الأساليب والمبادئ الأساسية للسياسة الإقليمية، (إذا تجاوزنا ذكر التحاقه بالمناطق المتطورة من تركيا في الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية) هي إحتمالات وإمكانيات غامضة ونائية في الوقت الحاضر.

أولاً: أن ترك التطور الإقليمي للحركة غير المقيدة لقوى ولآلية السوق سيؤدي فقط إلى زيادة عدم المساواة بين أقاليم تركيا وزيادة تطور الأقاليم المفضلة وزيادة تخلف الأقاليم غير المفضلة. الإطار الفكري والخلفية التاريخية اللتان تم تحليلهما في هذه الدراسة، والتجارب العديدة في مختلف البلدان يبرران التوقع المذكور أعلاه، (أنظر على سبيل المثال: ميردال، ١٩٦٩، ولوتريل في كوكلينسكي، ١٩٧٢، وفرانك، ١٩٦٩).

وثانياً أن نعت الإقليم، وبشكل ضمني ووصمه بمختلف الوصمات، بأنه متأخر وفي نفس الوقت إستثنائه من "، الأقاليم ذات إمكانيات التطور الكامنة" يعني بأنه مستثنى

في الواقع من الأقاليم التي تستلم مخصصات الإستثمار والخدمات والإهتمام من المركز)[(١٠٤)]

تشير الشواهد المتوفرة إلى أن مصادر الإقليم كانت ولازالت تتدفق إلى خارجه. تدفق السكان، الذي إزداد في السنوات الأخيرة (والذي يتضمن اليد العاملة بشكل عمال ماهرين وعمال غير ماهرين والتجار الأغنياء والإداريين الكامنين، وأصحاب المهن والتكنوقراطيين والمثقفين بشكل عام)، ورأس المال والمواد الخام (مثل النفط والكروم والنحاس والرصاص والزنك) والقوة الكهربائية والمنتجات الزراعية والحيوانية، قد تم تحليله في مكان آخر من هذه الدراسة. إن هذا التدفق، الذي يمثل خسارة لا يمكن تعويضها بالنسبة للأقاليم، وكسباً صافياً بالنسبة للإقليم التي تستلمها، مشخص ومعترف به من قبل المركز (من قبل مدت). إن كيفية تصور المركز لمسألة تطور الإقليم، الذي يصنفه المركز كإقليم متأخر، يمكن إدراكه من التزام المركز بميكانيكية السوق. الإجراءات التي يميل المركز إلى تبنيها لوضع حد أو لتخفيف درجة تدفق عوامل الإنتاج والمصادر من الإقليم تتضمن "إجراءات غير مباشرة معينة سيجري تبنيها لمنع رأس المال والقابليات الإدارية المحلية من ترك الإقليم المتأخرة ولتشجيع جريان رأس المال والقابليات الإدارية إلى هذه الأقاليم.

ستنزع هذه الإجراءات إلى تخفيض كلفة إقامة وإدارة المشاريع التي يباشر بها القطاع الخاص. سيجري لهذا الغرض إقامة المواقع الصناعية في بعض الأقاليم المتأخرة، كما ستوفر الأراضي الرخيصة والطاقة والقروض للمشاريع التي سيجري إقامتها في هذه الأقاليم. (مدت، ١٩٦٣، ٥٢) ولكن من الجدير بالملاحظة بأن خطة التطور الأولي (التي حضرتها مدت) لا تذكر أية إجراءات لكيفية إيقاف تدفق المصادر من الإقليم سوى أن تدفق "رأس المال والقابليات الإدارية المحلية"، سوف يتم إيقافه أو تخفيفه بشكل يجعله أقل ضرراً بإقتصاد الإقليم وتطوره القريب والبعيد المدى. كما إنها (أي

الخطة) لا تذكر أي شيء حول كيفية تأثير التوزيع الجغرافي لمشاريع قطاع الدولة على تطور الأقاليم المتخلفة.

لذا فإن الإستنتاج المستخلص هو أن هناك أسباب لتوقع إستمرار تدفق عوامل الإنتاج والمصادر من الإقليم في ظل الظروف القائمة. وقد يزداد هذا التدفق في المستقبل إلى درجة تصبح فيه المشكلة الإقليمية، أي مشكلة عدم المساواة الإقليمية والتأخر الإقليمي في تركيا، أكثر حدة ولذا يكون حلها أكثر صعوبة.

طريقة جديدة:

ينبغي عدم نسيان حقيقة كون تجربة تركيا نفسها في بدء جهودها في التصنيع والتطور قد أقنعت أصحاب السلطة في المركز بأن "الإجراءات غير المباشرة المعينة" التي تم تبنيها (على نطاق واسع وأكثر كرماً عندئذ من الآن).لتشجيع القطاع الخاص لبدء (وتعزيز) عملية تصنيع البلاد لم تتكلل بالنجاح، لأن هذه الإجراءات لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة منها. لذا اتخذت الدولة إجراءات مباشرة لتصنيع تركيا. المجموع الكلي لهذه الإجراءات سميت "إشتراكية الدولة" (étatism) كما ذكر سالفاً.

ليس هناك سبب للإعتقاد بأن ما لم يستطع القطاع الخاص تحقيقه في تركيا بتنازلات أكثر سعة وكرماً وبحماية الدولة وفي ظل ظروف أفضل نسبياً، يستطيع القطاع الخاص تحقيقه في الإقليم الآن. على العكس من ذلك، فإن العوامل التي يواجهها القطاع الخاص في الإقليم هي أكثر هولاً من تلك التي واجهها القطاع الخاص في تركيا خلال فترة العشرينيات والثلاثينيات، وذلك: لأن الإقليم هو نظام "مفتوح" ضمن نظام مغلق أو شبه مغلق، ولأن الإقليم لا يمكن إعطائه الحماية من بقية أنحاء تركيا، ولأن تدفق مصادره إلى مراكز أو مركز التوسع في البلاد يواجه عوائق قليلة جداً.

لذا فإن هناك حاجة، إذا كان هدف المركز هو حقاً إزالة عدم المساواة الإقليمية وتسريع تطور الأقاليم المتخلفة، إلى "إشتراكية دولة" جديدة بالإضافة إلى "الإجراءات غير المباشرة المعنية". "إشتراكية دولة" على النطاق الإقليمي. إن ما يعنيه هذا هو أن على الدولة التدخل المباشر في القوى (أي قوى السوق) التي تسبب تدفق المصادر إلى خارج الإقليم بشروط سلبية ومضرة بتطور الإقليم، وعليها إعطاء الإقليم سلطات إتخاذ القرارات في القضايا الإقليمية. ستتطلب هذه الطريقة الجديدة الإجراءات التالية:

١) تقليل (أو على الأقل، تنظيم) حجم تدفق المصادر البشرية والطبيعية إلى خارج الإقليم.

٢) إستثمار المداخيل، أو على الأقل جزء أساسي منها، المتحققة من إنتاج وتصدير المعادن الخام والمواد الأولية الأخرى في الإقليم، في داخل الإقليم نفسه.

٣) تركيز الإستثمار على التصنيع وتوسيع التعليم في الإقليم بسبب الدور الحاسم الذي يلعبانه في عملية التطور.

٤) الإقرار بسلطة إتخاذ القرارات الإقليمية في المسائل المتعلقة بالإقليم. إن الحكم الذاتي هو الخطوة الأولى في هذا الإتجاه. كما ذكر سالفاً في هذه الدراسة، التخطيط الإقليمي بدون سلطة إتخاذ القرارات الإقليمية (أي الحكم الذاتي) هو شيء لا معنى له.

٥) الأخذ بنظر الاعتبار العوامل الإقتصادية والإجتماعية عند تخصيص موارد الإستثمار. الكفاءة الإقليمية وإزالة عدم المساواة الإقليمية يجب أن يكونا المعيارين اللذين على أساسهما يتم توزيع المشاريع جغرافياً (الكفاءة = القيمة المضافة/ العوامل الداخلة في الإنتاج) بدلاً من نظام التبويب الحالي المستخلص من النشاطات الإقتصادية والخدمات القائمة فعلاً في الأقاليم والذي يحابي الأقاليم الأكثر تطوراً نسبياً.

٦) أن حقيقة كون الإقليم تقطنه قومية تختلف عن القومية السائدة في تركيا ينبغي أن لا يؤخذ بنظر الإعتبار من قبل المركز كعامل يؤثر سلباً على التوزيع الجغرافي لمشاريع التطور، كما يبدو عليه الحال الآن.

في ختام التحليل يبدو مناسباً الإقتباس من روبينسون مرة أخرى، إذ يقترح روبينسون بقوة بأنه "قد يفكر المرء بأن البراري الشرقية (أي الإقليم) كانت ستعتبر حقلاً جديداً يتيح مجالاً لنشاط الرواد (frontiers) وبإنها كانت ستجذب العديد من العناصر الأكثر ديناميكية من سكان تركيا بحثاً عن الثروة والشهرة والمغامرة. ولكن في الحقيقة حصل العكس... منذ البدء سمع المرء الكثير في تركيا حول تطوير المحافظات الشرقية، وذلك لأن عدم المساواة في تطوير البلاد كان — ولا يزال — ذو أهمية حاسمة بسبب كون الكثير من الثروات الطبيعية غير المستخرجة — الماء والمعادن والأرض — تقع بدون شك في هذه الأراضي المرتفعة". (روبينسون، ١٩٦٣، ١١٩ـ١٢٩).

إذا كان الإقليم يتمتع بهذه الأهمية الحاسمة لتطور تركيا بسبب "ثرواته الطبيعية غير المستخرجة"، لماذا إذن أهمل الإقليم لهذه الفترة الطويلة وإستغل كمجرد مصدر لتزويد مركز أو مراكز التوسع ببعض المصادر الضرورية لتطورها هي نفسها (أي هذه المراكز)؟ يكمن الجواب في الإقتباس التالي: "بالنسبة للمجتمع التركي بصورة عامة المقياس الإجتماعي له بعدين. الأكراد يوضعون قرب قمة أحد البعدين وفي قعر البعد الآخر. عند تقييم (الأكراد) بالمعايير المستلهمة من الغرب، كما هو عليه الحال غالباً في تركيا، م ينظر إليهم كانهم أميين خشنين وبدائيي الأخلاق ومتخلفين. لذا م يوضعون في قعر السلم الإجتماعي. وعندما يبحث الأتراك عن مصدر لهوية ذاتية فريدة، م يشيرون إلى الصورة الرومانتيكية للمقاتل النبيل المتمتع بصفات الرجل الحق المتي التركي والكردي. وهكذا يقف الكردي قرب القمة من السلم الاجتماعي. فمن جانب، الأكراد

مُعْجَب بهم بشكل رومانتيكي، ولكنهم من الجانب الآخر يعانون من العديد من العجز الإجتماعي وينظر إليهم غالباً بشك حذر". (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ٨٠).

أنه هذا "الشك الحذر" الذي يكنّه المركز الذي يفسر إستبعاد الإقليم من خطط ومشاريع التطور التي يخططها وينفذها المركز، إلاّ إذا أجبر المركز بفعل الضرورة على المشاريع الصناعية وغيرها في الإقليم(١٠٥)

في ظل "الشك الحذر" و"العجز الإجتماعي" والنظام المتطرف المعادي للمجتمع والآنعزالي والمحافظ والعنصري، وإفتقاد سلطة إتخاذ القرارات، بالإضافة إلى كون ماتحت – التخلف متشابك بقوة تولد نفسها بشكل دائم، اللولب المُولّد من قبل واحد من العوامل السالفة والمدعوم من قبل العوامل الأخرى، من الصعب كسره. لقد أدى هذا في عملية تراكمية، ولازال يؤدي، إلى إستمرار التخلف في الإقليم والتطور في مركز أو مراكز التطور على حساب الإقليم.

التطور الإقليمي من الداخل:

هل من المحتمل أن يستطاع تطوير الإقليم في ظل الظروف القائمة حالياً بجهود تبذل في داخل الإقليم نفسه لوحده؟

قبل الإجابة على هذا السؤال ينبغي عدم نسيان الشواهد التالية: أولاً: مدت الوكالة المركزية المسؤولة عن تحضير وتنفيذ خطط "التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" في جميع أنحاء تركيا لم يكن ضمن إطارها التنظيمي مكان للتطور الإقليمي، كما أن التطور الإقليمي لم يعتبر وجهاً أساسياً من أوجه نشاطاتها. ثانياً: المداخيل المتحققة من تدفق المصادر البشرية والطبيعية من الإقليم، مثل الكروم والنحاس والرصاص والزنك والنفط والقوة الكهربائية يسيطر عليها ويحتفظ بها المركز بواسطة أو عن طريق وكالات الدولة التالية: إدارة اتيبنك، والإدارة العامة لشركة النفط التركية، والإدارة العامة لمجلس الكهرباء التركي (بالإضافة إلى القطاع الخاص غير المقيم والشركات الأجنبية). وثالثاً: الدخل الزراعي في الإقليم كان ولا يزال يساوي في

المعدل نصف الدخل الزراعي في تركيا ككل وأن القيمة المضافة بالنسبة للعامل الواحد في الزراعة كان لها عام ١٩٧١ مجرد خُمس القيمة المضافة في القطاعات الأخرى من إقتصاد تركيا.

بعد وضع هذه الحقائق نصب الأعين من الممكن المباشرة الآن بالإجابة على السؤال المطروح في بداية هذا القسم.

تركيا مقسمة إلى محافظات، والمحافظات مقسمة بدورها إلى أقضية (هناك ١٤ محافظة و١١١ قضاء في الإقليم).

أعلى سلطة في المحافظة هي المحافظ الذي يعينه رئيس الجمهورية بتوصية من وزير الداخلية، بالإضافة إلى كونه ممثل الحكومة المركزية في الإقليم، فإن المحافظ يترأس الهيئة المحلية المهتمة في الأساس بالقضايا التجارية والصناعية والمتكونة من مجلس المحافظة وممثلي عدد من دوائر الخدمات في المحافظة. جمع الطلبات في المحافظة للاعتمادات المالية للأغراض الإدارية ولأغراض التطور يجمعها المحافظ ويرسل هذه الطلبات بعد جمعها بشكل ميزانية المحافظة إلى أنقرة للموافقة عليها. (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ١٩٤).

لذا قد يتوقع بأن المحافظ قد يكون قادراً على تحقيق وظيفة التنسيق على مستوى المحافظة ولكن في الحقيقة هذا شيء ظاهري فقط. كما يذكر ريفكين "في التطبيق، على كل حال، فإن ممارسة وظيفة التنسيق من قبل المحافظ قريبة من الإستحالة". الصعوبة الأساسية التي تحيط بالمسألة هي أنه في حين يقدم المحافظ ميزانية المحافظة كميزانية كاملة، وزير الداخلية في أنقرة لا يتعامل معها كميزانية بل يرسل كل قسم منها إلى الوكالة أو الوزارة التي يختص بها الأمر على أساس قطاعي. وهكذا، ما كان ميزانية كاملة والتي قد تكون متكاملة الأجزاء، تصبح بشكل إعتيادي غير مترابطة (أبداً) عندما ترجع إلى المحافظة من أنقرة، وبكلمة

أخرى، فإن المركز يمارس على نحو نموذجي وظيفته غير – تنسيقية بقدر تعلق الأمر بالمحافظات. (ريفكين، ١٩٦٥، ١٣٦ـ١٣٧).

بالإضافة إلى ذلك، فإن محافظي المحافظات في تركيا "مدربون على تنفيذ الأوامر المرسلة إليهم من الأعلى، كما أنهم نادراً ما يعملون كمنسقين للنمو الإقتصادي والإجتماعي". كما يقترح ريفكين (ريفكين، ١٩٦٥، ١٣٧)[١٠٦]

يضاف إلى ذلك بأن هناك مجالاً محدوداً جداً لأخذ المبادرة في المحافظات وسبب ذلك هو مركزية السلطة في تركيا. وهذا أكثر وضوحاً في المحافظات البعيدة جغرافياً عن أنقرة عاصمة البلاد. حتى القرارات الثانوية في المحافظات تعاني من التأخير وإنتظار التوجيهات والأوامر من المراكز. كما يذكر كتاب اريه هاندبوك "الصعوبات في المواصلات والتنسيق بين الوزارات (فيما يتعلق بقضايا المحافظات) قد تؤدي إلى سوء الفهم والإرتباك، حيث أن الطلبات والأوامر تذهب بقنوات نحو الأعلى ونحو الأسفل". (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ١٩٢).

الصرامة البيروقراطية والمركزية المتطرفة وفقدان سلطة إتخاذ القرارات على مستوى المحافظة والقطاع الخاص الضعيف جداً والتابع، وكون الإقليم لا يتمتع بالحماية، لأنه نظام ثانوي مفتوح تجعل قضية تطور الإقليم من الداخل، من قبل الإقليم لوحده، قضية صعبة جداً وقريبة من الاستحالة.

حاصل الموقع (location quotient) وخط التمركز المنحني (localization curve) وعدم المساواة الإقليمية:

سيتم القيام بمحاولة في هذا القسم لحساب حواصل الموقع لعدد من المؤسسات الصناعية الكبيرة في أربعة مناطق: إقليمين (هما الإقليم وإقليم إيجه) ومحافظتين (هما إسطنبول وأنقرة). بإستخدام عدد سكان كل منطقة كأساس للحساب. وستستعمل في هذا الحساب الطريقة التي يقترحها ايسارد. (ايسارد، ١٩٦٠، ١٢٣ـ١٢٦، ٢٥٥ـ٢٥٨).

سيكون الإجراء المتبع في هذا الحساب كما يلي:

١) نسبة عدد المستخدمين في صناعة معينة في المنطقة المحددة إلى مجموع عدد المستخدمين في تلك الصناعة في جميع أنحاء تركيا.

٢) نسبة عدد سكان المنطقة المحددة إلى مجموع سكان تركيا (تمثل هذه قاعدة حساب حاصل الموقع).

٣) تقسم النسبة السابقة (في ١) على النسبة اللاحقة (في ٢).

وبكلمة أخرى، إذا كان:

عدد المستخدمين في المنطقة المحددة في الصناعة س = أ

وعدد المستخدمين في جميع أنحاء تركيا في الصناعة س = ب

ونسبة سكان المنطقة المحددة إلى مجموع سكان تركيا = ح

حاصل الموقع = (أ/ ب)/ ح

لحاصل الموقع حجم يبلغ (١) عندما يكون توزيع الصناعة المعنية متساوي بشكل كامل، عندما يكون السكان أساس الحساب. أما إذا كان حجم هذا الحاصل أقل من (١) هذا يعني بأن المنطقة المحددة حاصلة على أقل من حصتها "العادلة" من تلك الصناعة، أما إذا كان حجم الحاصل أكثر من (١) فهذا يعني بأن للمنطقة المحددة أكثر من حصتها "العادلة".

يستخدم عدد السكان هنا كأساس لحساب الحاصل لأن ذلك يخدم إهتمام هذه الدراسة بشروط ومعايير الرفاهية ولأنه يشير إلى التوزيع بين السكان.

حاصل الموقع بالنسبة لجميع المؤسسات الصناعية، بإستثناء مؤسسات صناعة النفط والمعادن القاعدية (وكلاهما منتجات أولية)، هو أقل في الإقليم منه في بقية المناطق الداخلة في الحساب، وهو أقل بكثير من (١). ويدل هذا على أن الإقليم له حصة منخفضة من مجموع المؤسسات الصناعية في تركيا المقاس على أساس نسبة سكان الإقليم إلى مجموع سكان تركيا.

جدول رقم ١٨: المستخدمين في المؤسسات الصناعية الكبيرة في مناطق محددة في تركيا، ١/١١/١٩٦٣(*)

المؤسسات الصناعية الكبيرة	الإقليم	إقليم إيجه	محافظة إسطنبول	محافظة أنقرة	بقية أنحاء تركيا	جميع أنحاء تركيا
١) الغذاء	٢١٢٨	١[illegible]٢٣	١٠٠٨٧	٤٦١٨	٣٥٢٧٣	٦٥٦٢٩
٢) المشروبات	٢٦١	٥٧٥	٢٢٠٤	٨٤٧	٧٢٨	٤٦١٥
٣) التبوغ	١٤٣	٣٦٥٥	٥٤٧٧		٧٤٨٩	١٦٧٦٤
٤) المنسوجات	١٠٥٥	٢٢٩٧١	٣١٩٧١		٤٨٨٢٧	١٠٤٧٣٨
٥) الكيمياويات	٢٧	١٣٤٣	٧٦٩٣	١٤٧١	٣٩٩٠	١٤٥٢٥
٦) النفط	٣٧٢		٢٢	١٤٢٨	١٨٤٤	
٧) المعادن غير الفلزية	٣٠٦	١٢٨٣	٩١٩٢	٦٥٣	٨٨٥٤	٢٠٢٨٨
٨) المعادن الفلزية	١٩٦٢		٢٠٤٢	١٧٤٢	٧٢١٢	١٢٩٥٨
٩) منتجات المعادن	٥	٣١٢	١٠٨١٥	٨٦٦٠	١٧٢٠	٢١٥١٤
١٠) معدات النقل	٥٤	٥٧٥	٦٠٩٤	١٠٧٨	٩٧٦٩	١٧٥٧٠

(*) مدا، ١٩٦٤، ٩١٩ـ٩٥٤.

الخطوط المنحنية للتمركز ترسم كما يلي:

١) تصنيف المناطق بشكل متسلسل حسب حاصل موقع كل منها.

٢) رسم بياني لهذه المناطق حسب التسلسل على أساس تراكمي.

تقيس الخطوط المنحنية للتمركز التمركز المنطقي (أو الإقليمي) للصناعات بالمقارنة مع الحجم المختار كأساس للحساب، وهو عدد نفوس كل منطقة. كلما كان الخط المنحني بعيداً عن الخط القطري ذو ٩٠ درجة، كلما كان تمركز الصناعة أكبر، أي بكلمة أخرى، كان توزيع هذه الصناعة توزيعاً غير متساوياً جغرافياً.

تظهر الخطوط المنحنية للتمركز بأن هناك تمركزاً جغرافياً كبيراً في الصناعة في كل من محافظتي اسطنبول وأنقرة وكذلك إقليم إيجه. يمكن تفسير التمركز الصناعي في محافظة إسطنبول "بالحادث التاريخي"، وهو أن الصناعات قد أقيمت تاريخياً (منذ بدء الإمبراطورية العثمانية) في تلك المحافظة. أما بالنسبة لمحافظة أنقرة فإن تمركز الصناعة فيها يعود إلى سياسة الحكومة المركزية منذ بدء العهد الجمهوري. وأما بالنسبة لإقليم إيجه التمركز هناك يعود إلى كل من "الحادث التاريخي" والسياسة الإقتصادية للحكومة، أي إلى "التفضيل الموقعي".

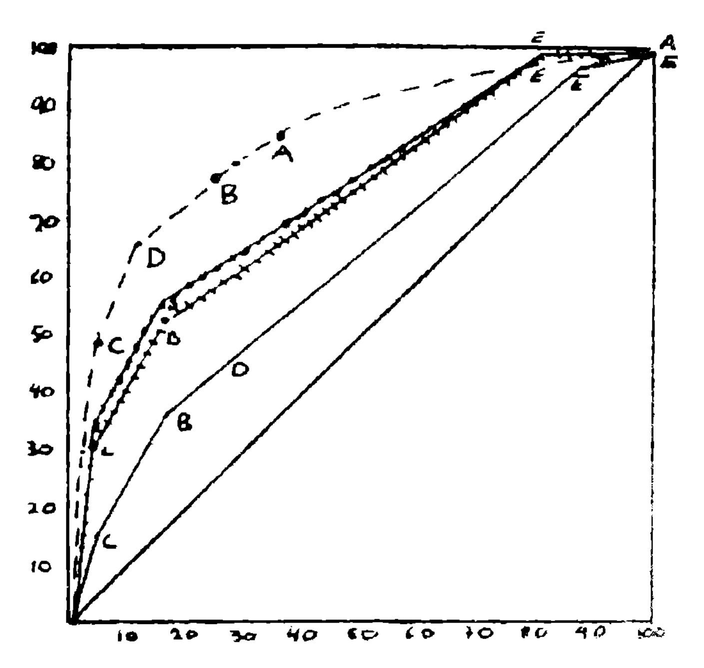
الإحصاءات المجمعة في جدول رقم ١٨ ينبغي أن ينظر إليها على ضوء حقيقة كونها غير كاملة بسبب ما تدعوه مدا "السرية"، لذا ينبغي إعتبارها كمؤشرات تقريبية وليس كأرقام مضبوطة. تم في الجدول رقم ١٩ حساب حاصل الموقع للمناطق المذكورة أعلاه.

جدول رقم ١٩: حاصل الموقع لمناطق محددة من تركيا بإستخدام عدد النفوس كأساس

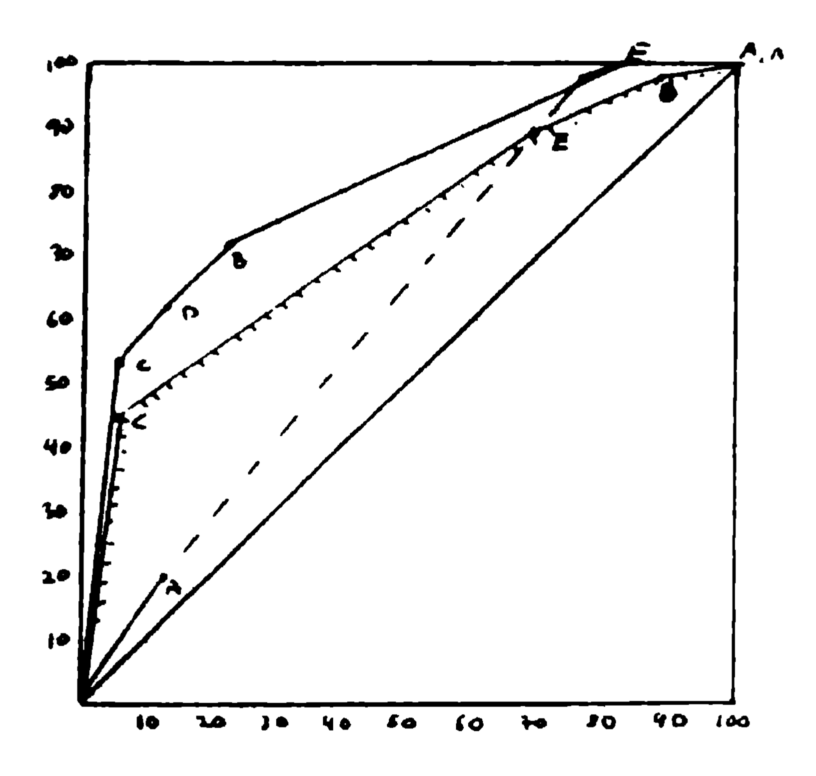
المؤسسات الصناعية الكبيرة	الاقليم أ	اقليم ب	محافظة اسطنبول ج	محافظة انقرا	بقية تركيا
الغذاء	٣,٢٤ / ١١,٨	٢٠,٦ / ١٢,٤ ١,٧	١٥,٤ / ٥,٢	٧,٠ / ١,٠ ٧,٢	٥٣,٧٦ / ٦٣,٣ ٠,٨
المشروبات	٥,٦٦ / ١١,٨	١٢,٤٦ / ١٢,٤	٤٧,٨ / ٥,٢ ٩,٢	١٨,٤ / ٧,٣	١٥,٦٨ / ٦٣,٣ ٠,٢
التبوغ	٠,٨٥ / ٠,٧ ١١,٨	٢١,٨ / ١٢,٤ ١,٨	٣٢,٧ / ٥,٢ ٦,٣	—	٤٤,٦٥ / ٦٣,٣ ٠,٧
المنسوجات	١,٠ / ١١,٨ ٠,٠٨	٢١,٨٦ / ١٢,٤	٣٠,٥٤ / ٥,٢	—	٤٦,٦ / ٦٣,٣ ٠,٧
الكيمياويات	٠,٢ / ١١,٨ ٠,٠٢	٩,٣ / ١٢,٤	٥٣,٠ / ٥,٢ ١٠,٢	١٠,١ / ٧,٣ ١,٤	٢٧,٤ / ٦٣,٣ ٠,٤
النفط	٢٠,٢ / ١١,٨ ١,٧	—	—	٢,٢ / ٧,٣	٧٧,٦٠ / ٦٣,٣ ١,٢
المعادن غير الفلزية	١,٥ / ١١,٨	٦,٣٢ / ١٢,٤	٤٥,٣ / ٥,٢	٣,٢ / ٧,٣ ٠,٤	٤٣,٦٨ / ٦٣,٣ ٠,٧
المعادن الفلزية	١٥,١ / ١١,٨ ١,٣	—	١٥,٧ / ٥,٢	١٣,٤ / ٧,٣	٥٥,٨٠ / ٦٣,٣ ٠,٩
منتجات المعادن	٠,٠٢ / ١١,٨ ٠,٠٠٢	١,٤٥ / ١٢,٤	٥٠,٣ / ٥,٢ ٩,٧	٤٠,٣ / ٧,٣	٧,٩٣ / ٦٣,٣
معدات النقل	٠,٣ / ١١,٨ ٠,٠٣	٣,٣ / ١٢,٤ ٠,٣	٣٤,٧ / ٥,٢ ٦,٧	٦,٢ / ٧,٣ ٠,٩	٥٥,٥٠ / ٦٣,٣ ٠,٩

بعدئذ يجري رسم خط بياني للإحصاءات المحسوبة في الجدول رقم ١٩ في الرسوم البيانية رقم ٣ و٤ و٥ (بإستعمال خط مائل لورينز المائل) لإنتاج الخطوط المنحنية للتمركز.

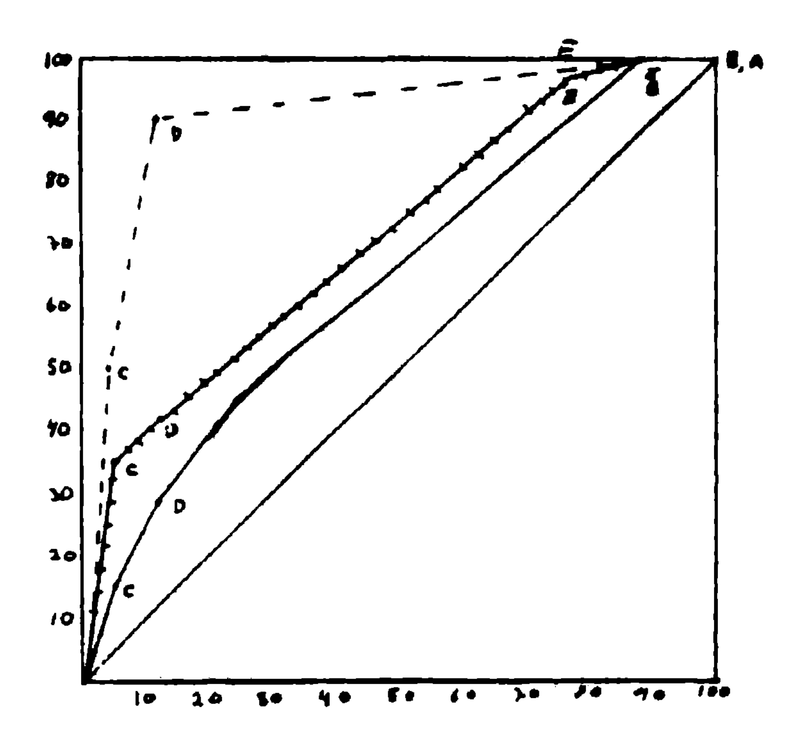
عدم المساواة في التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصناعية الكبيرة ينعكس في الجدول وفي الرسوم البيانية المذكورة أعلاه. يظهر الجدول أيضاً بأن هناك تمركزاً صناعياً كبيراً في محافظة إسطنبول، والذي يمثل (من حيث عدد المستخدمين) نصف المؤسسات الصناعية الكبيرة للمشروبات والكيمياويات والمعادن غير الفلزية ومنتجات المعادن في تركيا وحوالي ثلث المؤسسات الصناعية الكبيرة للتبوغ والمنسوجات ومعدات النقل كذلك.



رسم بياني رقم ٣: الخطوط المائلة للتمركز في المؤسسات الصناعية الكبيرة للأغذية والمشروبات والتبوغ والمنسوجات، بإستخدام النفوس كأساس



رسم بياني رقم ٤: الخطوط المائلة للتمركز في المؤسسات الصناعية الكبيرة للكيمياويات والنفط والمعادن غير الفلزية، بإستخدام النفوس كأساس



رسم بياني رقم ٥: التمركز في المؤسسات الصناعية الكبيرة بإستخدام النفوس كأساس

تمركز المؤسسات الصناعية الكبيرة في محافظة (أو على الأصح في مدينة إسطنبول وحواليها) إسطنبول سبب مشاكل عديدة للمحافظة نفسها ولتركيا بصورة عامة. (لإسطنبول مشاكل من نوع مشاكل أقاليم المناطق المتروبولية ذات الأهمية الوطنية). مشاكل المدينة المتروبولية يتعامل معها وتخفف عن طريق إعتمادات مالية محولة من الأجزاء الأخرى من البلاد، أو عن طريق الافتراض من الخارج، لأن ميزانية المدينة نفسها كانت ولا تزال تعاني من عجز مزمن[١٠٧]. مشاكل إسطنبول المتروبولية ناتجة عن السياسات الحديثة والقديمة الرامية إلى تمركز الصناعة هناك من قبل الدولة والقطاع الخاص غير المنظم[١٠٨]

نتائج تمركز الصناعة وغيرها من النشاطات الإقتصادية والسكان، بالإضافة إلى الخدمات والمتع والنشاطات الثقافية المدينية لها آثار بعيدة المدى على الإقليم بواسطة آثار الإجتراف الخلفي المتولد عن هذا التمركز والتوسع. حولت إعتمادات الإستثمار ولازالت تحول نحو تعزيز تطور منطقة إسطنبول أو/ وحل مشاكلها المتسببة عن تمركز النشاطات الإقتصادية والسكان هناك بدلاً من صرفها من أجل تطوير "الأقاليم المتأخرة" في تركيا، ومن ضمنها الإقليم.

تجذب إسطنبول العديد من المهاجرين من الإقليم. كما إنها تجذب الكثير من الإدخارات والمصادر الأخرى من الإقليم والتي تستثمر في الصناعة والتجارة والمضاربة في الأملاك في إسطنبول. هذه هي مجرد أمثلة على آثار الإجتراف الخلفي المتولدة كنتيجة (أو كآثار) للزخم التوسعي والتركز في إسطنبول.

نتائج التمركز هذه في إسطنبول كان من الممكن تجنبها، أو على الأقل تقليلها عن طريق إقامة صناعات جديدة في المناطق الأخرى من تركيا ومن ضمنها الإقليم. أن مثل هذه السياسة الموقعية كانت ستساعد على تطوير الإقليم، وفي نفس الوقت كانت ستؤدي على الأقل إلى تخفيض بعض المشاكل التي تعاني منها منطقة إسطنبول المتروبولية.

الفصل السادس

التفاوت في مستويات المعيشة بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا

تقديم:

سيتم في هذا الفصل تحليل التفاوت الموجود (والإتجاهات التي يمكن إستنتاجها من الشواهد المتوفرة) في مستوى المعيشة بين الإقليم وتركيا ككل. بكلمة أخرى، سيتم مناقشة هدف التطور الذي نوقش في القسم النظري من هذه الدراسة، وتحليله على أساس الشواهد العامة بدلاً من الإحصائيات الدقيقة.

مستوى المعيشة في بلد ما أو إقليم ما يبدو أنه وظيفة (أو ناتج) لمستوى التطور المتحقق فعلاً في تلك البلاد أو ذلك الإقليم. ولكن هذا لا يعني بأن جميع العناصر التي تدخل عادة في مستوى المعيشة هي دالة خطية (linear function) لمستوى التطور، حيث تميل بعض هذه العناصر إلى الزيادة الأولية ثم تتغير في الشكل (التغذية تصبح أنماط الغذاء)، في حين تصبح عناصر أخرى أقل أهمية نسبياً وعناصر أخرى أكثر أهمية.

بالإضافة إلى ذلك، مستوى المعيشة هو في آن واحد نتيجة وسبب للتخلف. سوء التغذية ومستويات السكن والصحة والتعليم المنخفضة هي نتائج للتخلف بمعنى أنه كلما أصبحت البلاد أكثر تطوراً كلما تم إشباع هذه الحاجات بشكل أفضل. وفي نفس الوقت فإن عدم إشباع هذه الحاجات يكبح عملية التطور إذ أن مجتمعاً جائعاً ومعرضاً لمخاطر الطبيعة ومريضاً وأمياً لا يستطيع بشكل فاعل أن يبدأ ويدعم عملية التطور[(١٠٩)]

سيتم القيام بمحاولة تجريبية وغير نهائية في الصفحات التالية لإعطاء تقرير أولي عن مختلف مكونات مستوى المعيشة المقترح من قبل دريفنوفسكي، (التي تم تحليلها ومناقشتها في القسم النظري من هذه الدراسة)، والمعدلة في هذه الدراسة لتتضمن حقوق كمكون منفصل. ولكن بعض مؤشرات هذه المكونات سيتم التعامل معها كمياً أيضاً. سيصبح واضحاً كلما تقدم التحليل بأن هذه المكونات والمؤشرات لم تعالج بنفس

الدرجة والطول، أي أن قسماً منها ستعالج بتفصيل أكبر من القسم الآخر. والسبب الأساسي لذلك هو حقيقة صعوبة الحصول على إحصائيات ومعلومات تفصيلية عن مكونات ومؤشرات معينة. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدداً من المكونات و/ أو المؤشرات إعتبرت أكثر أهمية لعملية التطور في الإقليم في الوقت الحاضر من غيرها ولذا ا حظيت بإهتمام أكبر نسبياً.

الحاجات الإنسانية :

هي حاجات يعتبر إشباعها حيوياً لصيانة المجتمع وأفراده، مثل التغذية والسكن والصحة، ولتطور المجتمع، مثل التعليم.

التغذية :

تتكون هذه المكونة من مكونات مستوى المعيشة كما إقترحها دريفنوفسكي من ثلاثة مؤشرات هي: السعرات المأخوذة، والبروتين المأخوذ، ونسبة السعرات غير النشوية. ولكن هذه المكونة تعامل هنا دون الدخول في تحليل تفصيلي وكمي لمختلف مؤشراتها بسبب عدم إمكان الحصول على الإحصائيات التفصيلية. ومع ذلك فإن تقديم عرض تجريبي أولي وعام ومختصر قد يكون كافياً للتدليل على الوضع القائم والإتجاهات في حقل التغذية بين سكان الإقليم.

المصدر الرئيسي للغذاء بالنسبة لسكان الإقليم يتكون من الحبوب (على الأخص الحنطة والشعير) بشكل خبز أو برغل (بديل عن الرز). بالإضافة إلى ذلك، وخاصة بالنسبة للعاملين في حقل تربية الحيوانات منتجات الألبان وعلى الأخص الحليب واللبن والجبن الأبيض والزبد، تكمل الغذاء الرئيسي. بقدر تعلق الأمر باللحوم، المصدر المهم للبروتين والعناصر الأخرى، ا "نادرة طوال العام وتعتبر عادة من أسباب الترف"

(اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ١١٥). إستهلاك الخضراوات والفواكه إستهلاك منخفض كما تشير إلى ذلك مساحة الأرض المزروعة بهما. لذا يمكن القول بأن غذاء سكان الإقليم هو غذاء غير واف وغير متوازن.

لكن غذاء سكان الإقليم يصبح أسوأ كلما كان محل إقامتهم أبعد عن المراكز المدينية. بكلمة أخرى فإن التفاوت في الغذاء يمكن ملاحظته على المستويين الإجتماعي (مختلف شرائح الدخل) والجغرافي (مختلف المناطق الجغرافية) في الإقليم. سكان المناطق الجبلية النائية وضعهم أسوأ من وضع سكان المدن وسكان الأرياف المحيطة بهذه المدن، وهم يعيشون إلى حد كبير على اللبن وخبز الشعير الأسود. كما أنهم أحياناً يبقون بدون أكل لأيام عديدة. (كينروس، ١٩٥٤، ٩٢)[١١٠]

بما أن غذاء سكان الإقليم يعتمد في المقام الأول على الزراعة وتربية الحيوانات في الإقليم وبما أن كليهما متخلف بدورهما، كما أصبح واضحاً من هذه الدراسة، فإن هذا الغذاء سيبقى غير كافياً وغير متوازناً مادامت الزراعة وتربية الحيوانات باقية على وضعها الحالي.

المسكن:

هناك ثلاثة أشكال من المساكن في الإقليم (وفي بقية أنحاء كردستان أيضاً). أحدهما متنقل والآخران ثابتان. المسكن المتنقل هو الخيمة السوداء للمجموعات شبه المتنقلة والمصنوعة عادة من شعر الماعز. أما النوعان الثابتان فهما الكوخ المتكون من أغصان وأوراق الأشجار، والمستخدم خلال موسم صيف واحد، والبيت الدائم المبني من مختلف المواد. من الجاري بين سكان المناطق الريفية سواء المقيمين أو شبه الرحالة أن تعطى الحيوانات العائدة لصاحب البيت مكاناً معيناً في المسكن، أما عن طريق تقسيم المسكن إلى قسمين، قسم لصاحب المسكن وعائلته والقسم الآخر للحيوانات، أو تخصيص

الطابق الأرضي للحيوانات والطابق العلوي للعائلة، إذا كان المسكن متكوناً من طابقين. (علمدار، ١٩٧٠، صفحات الدراسة غير مرقمة)، وهذا أسلوب عملي واقتصادي ولكن ينطوي على مخاطر صحية لسكنة المسكن.

معدل المقيمين في الغرفة الواحدة في مدن تركيا يزيد على شخصين وفي القرى على ثلاثة أشخاص (المعدل يخفي تفاوتات كبيرة). وعلى الأرجح أعلى من ذلك في الإقليم بسبب العوامل التي نوقشت في هذه الدراسة في قسم "صناعة البناء".

حوالي ثلث الوحدات السكنية في مدن تركيا مؤجرة والثلثان الآخران يسكنها أصحابها. (مدت، ١٩٦٣، ٣٨٥).

أغلبية المساكن الثابتة والخيمة السوداء على الأخص لا تقدم حماية كافية من البرد والثلوج في موسم الشتاء، (ينبغي عدم نسيان كون درجة الحرارة تهبط إلى حوالي ٤٢ درجة مئوية تحت الصفر خلال فصل الشتاء). العديد من المساكن الثابتة والخيمة السوداء تفتقد إلى أسباب الراحة مثل الماء الجاري والكهرباء والمتطلبات الصحية ووسائل منع تفشي الأمراض، (مثل المراحيض والحمامات ومجاري المياه القذرة). من أجل تقليل قساوة برد الشتاء القارص، فإن المساكن تبنى عادة ولها شبابيك صغيرة وقليلة.

حسب ادامس ٥٦٪ من مجموع الوحدات السكنية في المدن في تركيا كان لها تجهيز ماء في داخل أو خارج الوحدة السكنية عام ١٩٦٠ بالمقارنة مع ٢,٢٪ من الوحدات السكنية في المناطق الريفية التي كان لها مثل هذا التجهيز عام ١٩٦٣. (ادامس، ١٩٧١، ١٠). ولكن مدت تقدم أرقاماً تختلف نوعاً ما عن أرقام ادامس بالنسبة للقرى والقصبات المزودة مساكنها بالماء خلال نفس الفترة تقريباً. كما يلاحظ بوضوح من الجدول رقم ٢٠ الذي يظهر بأن حوالي ٤١٪ من هذه القرى والقصبات كانت مجهزة بالماء. (ينبغي ملاحظة كون أدامس يستخدم تعبير "الوحدات السكنية" في حين أن مدت تستخدم تعبير "القرى والقصبات").

كان ٢,٤٪ من الوحدات السكنية في المناطق الريفية من تركيا عام ١٩٦٠ مزودة بالكهرباء في حين كان ٨٥,٣٪ من الوحدات السكنية في مناطق المدن مزودة بالكهرباء. (أدامس، ١٩٧١، ١٠)[١١١]

جدول رقم ٢٠: عدد القرى والقصبات فى تركيا المزودة وغير المزودة بالماء فى بداية الستينيات(*)

المنطقة(١)	عدد القرى والقصبات(٢)	عدد القرى والقصبات		نسبة ٤ إلى ٢
		المزودة بالماء(٣)	غير المزودة بالماء(٤)	
١٢ محافظة في الإقليم	١١,٣٧٢	٤,٦٥٣	٦,٧١٩	٥٩٪
بقية أنحاء تركيا	٤٨,٠٦٠	٢٣,٥٤٠	٢٤,٥٢٠	٥٠٪

(*) مدت، ١٩٦٣، ٣٦٩ (الإحصائيات عن الإقليم تشمل جميع محافظاتها عدا محافظات أغري وأرزينجان وتشمل أيضاً محافظة ملاطية).

ولكن إستعمال القوة الكهربائية للإستهلاك البيتي غير متساوي جداً بين الإقليم والمناطق الأخرى من البلاد، كما يظهر بوضوح الجدول رقم ٥ من هذه الدراسة.

مكونة المسكن من مستوى المعيشة في الإقليم هي مؤشر آخر على إنخفاض مستوى التطور المتحقق هناك. عدم المساواة الشاسعة بين الإقليم والمناطق الأخرى من تركيا بالنسبة لتوفر خدمات المساكن هو في أن واحد إنعكاس للوضع "اللامحظوظ" الذي يتمتع به الإقليم لدى المركز، ونتيجة للمستويات المتفاوتة للتطور في مختلف مناطق تركيا.

عدم المساواة هذا متسبب عن كل من تدفق مصادر الإقليم (مصادر الطاقة والإدخارات والقابليات الإدارية...الخ) وتخلف صناعة البناء فيه، كما يظهر في قسم

آخر من هذه الدراسة. إنخفاض مستوى تطور هذه الصناعة متسبب عن آثار الإحتراف الخلفي المنطلقة من مركز أو مراكز التوسع في تركيا، ومن عدم رغبة الدولة التركية في تغيير الوضع القائم.

الخدمات الصحية:

بالرغم من أن أمراضاً عديدة منتشرة في الإقليم، وخُمس الولادات الحية تموت خلال السنة الأولى بعد الولادة، و٢,٥٪ من سكان الإقليم يعانون من أمراض السل والتراخوما والحصبة (التراخوما والحصبة منتشرتان بشكل واسع ويميلان إلى أن يصبحا بشكل وباء بين الأطفال في قرى الإقليم)، وأكثر من نصف القرى والمدن الصغيرة في الإقليم اما تفتقد إلى الماء الجاري (للشرب) أو أنه غير كاف، والغذاء سيئ وغير متوازن، والإقليم يفتقد كثيراً إلى الخدمات الصحية للفرد الواحد بالمقارنة مع بقية أنحاء تركيا، فإن هذه الخدمات مركزة في المدن الكبيرة وعادة في مراكز المحافظات، في حين أن المناطق الريفية والقرى والقصبات متروكة لرحمة الأقدار وإرادتهم، بالإضافة إلى كون هذه الخدمات تعاني من التلف والضياع.

الحكومة المركزية في أنقرة ملزمة بموجب دستور البلاد بتحسين الأوضاع الصحية في جميع أنحاء تركيا دون تحيز أو تمييز. مسؤولية تقديم الخدمات الصحية تقع على مسؤولية وزارة الصحة والرفاه الإجتماعي. المديرية العامة للصحة والرفاه الإجتماعي، الجهاز المسؤول عن تخطيط وإدارة الخدمات الصحية وتنفيذ ما نص عليه الدستور بالنسبة لهذه الخدمات. مع أن "المديرية العامة هذه لها مدير للخدمات الصحية في كل محافظة، وهو مسؤول عن الخدمات الصحية في منطقته، إلا أن العديد من (مهام) المديرية متركزة لدرجة كبيرة". (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ١١٢).

النقص في الخدمات الصحية في الإقليم وعدم المساواة في تقديم هذه الخدمات بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا يمكن مشاهدتهما في الجدول رقم (٢١).

جدول رقم ٢١: عدد السكان بالنسبة "لوحدة" من الخدمات الصحية في الإقليم وتركيا عام ١٩٥١(*)

المنطقة	الإقليم	تركيا
طبيب	٦,٦٦٧	٢,٦٨٠
طبيب أسنان	١٠٠,٠٠٠	١٦,٦٦٧
ممرضة	٦,٦٦٧	٦,٦٦٧
قابلة	٦,٢٥٠	٧,١٤٣
موظف صحي	١,٢٠٠	٦,٦٦٧
سرير في المستشفى (أ)	١٠٠,٠٠٠	٦٠٠
صيدلية	٥٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
مركز صحي	٥٠٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
مستوصف		٣٣٣,٣٣٣

(*) مدا، ١٩٦٨ أ، ٦٩ـ٩٥.

(أ) حسب مدت فإن "٣٠٪ من الأسرة الموجودة لا يمكن الإستفادة منها لأسباب عديدة، كما أن البقية لا تستعمل بشكل كامل. (مدت، ١٩٦٣، ٣٦).

أغلبية هذه الخدمات الصحية مركزة في مدن الإقليم الكبيرة. فعلى سبيل المثال، فإن المناطق الريفية حيث يعيش ثلاثة أرباع سكان الإقليم لديها مجرد خُمس الأطباء المتواجدين في الإقليم. كما أن أطباء الأسنان وخدمات المستشفيات مركزة إلى درجة أكبر من ذلك(١١٢)

الكثير من التلف والضياع ينتج عن التنظيم الحالي للخدمات الصحية في تركيا والإقليم. وسبب ذلك هو التفتت في التنظيم، وإفتقاد التنسيق بين مختلف التنظيمات المسؤولة عن تقديم الخدمات الصحية. (مدت، ١٩٦٣، ٣٦١).

توزيع الخدمات الصحية في تركيا وفي الإقليم هو توزيع غير متساوي جداً. فعلى سبيل المثال فإن أربع محافظات في الإقليم لم يكن فيها طبيب أخصائي، ومحافظتين كان في كل منها طبيب أخصائي واحد، عام ١٩٥٥. وفي نفس العام كانت خمسة محافظات في الإقليم بدون طبيب أسنان، وكان هناك طبيب أسنان واحد في إحدى المحافظات وطبيبي أسنان في كل من محافظتين أخريين. أما في عام ١٩٦٥ فكانت هناك محافظتين في الإقليم بدون طبيب أخصائي ومحافظتين بدون طبيب أسنان وثلاثة محافظات كان في كل منها طبيب أسنان واحد. (مدا، ١٩٦٠ـ١٩٦٢، ومدا، ١٩٦٨ أ).

يشير الجدول رقم ٢٢ إلى أنه بالإضافة إلى عدم المساواة القائمة بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا فإن العدد الفعلي للأطباء في بعض محافظات الإقليم التي تتوفر حولها الإحصاءات قد أظهر ميلاً نحو الآنخفاض من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٥٩ في حين أن عدد الأطباء قد ازداد فعلياً في المناطق الأخرى من تركيا، حيث كانت هذه الخدمات متوفرة عندئذ على نطاق أوسع من توفرها في الإقليم.

جدول رقم ٢٢: عدد الأطباء في بعض محافظات تركيا عامي ١٩٥٣ و

محافظات خارج الإقليم			محافظات في الإقليم		
المحافظة	١٩٥٣	١٩٥٩	المحافظة	١٩٥٣	١٩٥٩
أنقرة	٥٩٣	١٠٤٨	بتليس	٢١	١٤
أزمير	٤٢٩	٦٧٠	أغري	١٨	١٦
أضنه	١٥٠	٢٠٥	بنغيول	١٤	١٢
اسكيشهر	١٠٠	١٢١	موش	١٣	١١
أسبارطا	٣٠	٤٣	حكاري	١٠	٧

مثال آخر عن مدى الغبن اللاحق بالإقليم من ناحية الخدمات الصحية ،
الأسرّة في المستشفيات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة من السكان في الإقليم وفي تر
يعكسه الجدول رقم ٢٣ أدناه:

جدول رقم ٢٣: عدد الأسرة في المستشفيات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة في عد

محافظات تركيا عام ١٩٥٩

محافظات خارج الإقليم		محافظات في الإقليم	
المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
أسبارطا	٤٠,٧	بتليس	٦,٥
أنقرة	٣٣,٧	موش	٥,٩
أزمير	٢٧,٢	أغري	٣,٩
اسكيشهر	٢٢,٧	حكاري	٢,٩

الجدول رقم ٢٤ يكمل الجدول رقم ٢٣ ويشير إلى عدد الأسرة الإضافية في المستشفيات لكل زيادة في السكان تبلغ ١٠,٠٠٠ نسمة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٩. ومرة أخرى فإن عدم المساواة بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا هي عدم مساواة شاسعة حقاً والإتجاه العام هو نحو عدم مساواة أوسع وأوسع.

جدول رقم ٢٤: عدد الأسرة الإضافية فى مستشفيات المحافظات لكل زيادة فى السكان تبلغ ١٠,٠٠٠ نسمة خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٥٩ لعدد من المحافظات(*)

محافظات خارج الإقليم		محافظات في الإقليم	
المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
أسبارطا	١٦٥,٠	موش	١٥,١
أنقرة	٦٢,٧	حكاري	٨,٦
أزمير	٦٠,٥	بتليس	٨,٥
أسكيشهر	٣١,٤	أغري	٥,٩

(*) الجداول رقم ٢٢ و٢٣ و٢٤ مستقاة من مدت، ١٩٦٣، ٥٠ـ٥١.

عدم المساواة المتزايد في الخدمات الصحية بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا يمكن ملاحظته من عدد الأطباء وأطباء الأسنان والممرضات والصيدليات من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٧ كما يظهره الجدول رقم ٢٥[١١٣]

جدول رقم ٢٥: حجم عدم المساواة (الهوة) فى الخدمات الصحية لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة من السكان بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٧(*)

السنة	الأطباء	أطباء الأسنان	الممرضات	الصيدليات
١٩٥٥	٢٠	٣	٥	٣
١٩٦٠	٢٧	٥	٨	٤
١٩٦٥	٢٢	٦	٥	٤
١٩٦٧	٢٣	٦	٦	٥

(*) مدا، ١٩٦٠ – ١٩٦٢ و١٩٦٨ أ.

من الجدير بالملاحظة أن الجدول رقم ٢٥ يشير إلى أن حجم عدم المساواة في عام ١٩٦٧ كان أوسع مما كان عام ١٩٥٥، بالرغم من حقيقة خطة التطور الخمسية الأولى لمدت قد قررت أن تحقق توزيعاً أكثر إنصافاً للخدمات التي تقدمها الدولة في تركيا، من أجل تحقيق العدل والمساواة بين مختلف المجموعات الإجتماعية والأقاليم. كانت هذه الخطة تغطي الفترة ١٩٦٣ – ١٩٦٧. الإتجاه العام الذي تكشفه الإحصائيات والمعلومات المذكورة أعلاه نحو إتساع الهوة والتفاوت بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا ما هو إلاّ تأكيد في الأساس لنفس الإتجاهات في المكونات الأخرى لمستوى المعيشة.

ولكن الخدمات الصحية المتوفرة في الإقليم هي أيضاً موزعة بشكل متفاوت جداً جغرافياً كما إنها يمكن الحصول عليها بشكل متفاوت من قبل مختلف الشرائح الإجتماعية. إن التفاوت في التوزيع الجغرافي لبعض الخدمات الصحية في الإقليم يمكن ملاحظته بوضوح من الجدول رقم ٢٦. بإستثناء عدد الأسرة في مستشفيات محافظة العزيز، لم تكن هناك في الإقليم أية محافظة تقترب من المستوى "الوطني" (مستوى تركيا ككل) المذكور في الجدول، إنها جميعاً أقل كثيراً من ذلك المستوى.

جدول رقم ٢٦: عدد السكان بالنسبة لكل "وحدة" من الخدمات الصحية فى محافظات الإقليم وفى تركيا ككل عام ١٩٦٥(*)

المحافظات	الأطباء	أطباء الأسنان	الأسرة في المستشفيات	الصيدليات
أديمان	١٩,٠٩٢		٢,٧٠٣	١٣٣,٦٤٤
أغري	٤.١٨٦	٤٩,٣٩٢	١,٨٨٧	١٢٣,٤٨١
بنغيول	٩.٤٠٨	٧٥,٢٦١	١,٦٦٧	١٥٠,٥٢١
بتليس	٥٧,٥٠٢	١٥٤,٠٦٩	٢,٠٤١	١٥٤,٠٦٩
دياربكر	٤,٠٣٣	٤٧,٥٩٢	٧٧٥	٥٢,٨٨٠
العزيز	٦,٢٠٦	٢٩,٣٣٩	٢٥١	٤٦,١٠٤
أرزينجان	٤,٤٥٨	٦٤,٦٤٧	١,٠٩٩	٨٦,١٩٥
حكاري	٦,٩٩٥	٨٣,٩٣٧	٢,٧٧٨	
ماردين	٩,٢٥٣	٧٩,٥٧٦	٣,٠٣٠	٩٩,٤٧٠
موش	٥,٦٧٨	٩٩,٣٥٨	١,٦٦٧	١٩٨,٧١٦
سعرت	٨,٢٧٦	٢٦٤,٨٣٢	٢,١٢٨	٨٨,٢٧٧
توغلي	١١,٠١٢		٢,٠٤١	
أورفه	٨,٦٦٩	١١٢,٧٠٠	١,٣٨٩	٧٥,١٣٣
	٥,٠٣٥	٦٦,٧١٠	١,٦٦٧	١٣٣,٤٢٠
الإقليم ككل	٦,٦٦٧	١٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠	١٠٠,٠٠٠
تركيا ككل	٢,٦٨٠	١٦,٦٦٧	٦٠٠	٢٠,٠٠٠

(*) مدا، ١٩٦٨ أ، ٦٩ – ٩٥.

الأماكن الخالية في الجدول تعني أن المعلومات حولها لم تكن متوفرة.

التعليم:

سيتم في هذا القسم من الدراسة تحليل عدد من المؤشرات الداخلة ضمن مكونة التعليم لمستوى المعيشة. كما سيتم بالإضافة إلى ذلك الإشارة بنوع من التفصيل إلى مشكلة اللغة في الإقليم.

الأمية:

يتصف الإقليم بإرتفاع نسبة الأمية بين سكانه، وهذه سمة بارزة في حقل التعليم في الإقليم. الأمية منتشرة بشكل خاص بين سكان الريف. من بين سكان الإقليم البالغين من العمر ٦ سنوات وأكثر فإن الآناث وخاصة في المناطق الريفية من الإقليم تنتشر بينهن الأمية بشكل واسع جداً، حيث كان معدل الأمية بينهن ٩٣٪ عام ١٩٦٥ (وكان المعدل أعلى من ذلك في إحدى محافظات الإقليم، حيث بلغت نسبة الأمية ٩٩٪ وفي ثلاثة محافظات أخرى كان المعدل ٩٧٪ وفي أربعة محافظات أخرى كان المعدل ٩٦٪). أما الآناث في المدن فكان حظهن أحسن قليلاً نسبياً من أناث الأرياف، حيث بلغ معدل الأمية بينهن ٧٢٪ (ولكنه بلغ في إحدى المحافظات ٩٧٪). السكان الذكور في كل المناطق الريفية والمدينية كانت نسبة الأمية بينهم أقل من السكان الآناث. يشير الجدول رقم ٢٧ إلى نسبة الأمية في الإقليم وفي إقليم إيجه في غرب تركيا وفي تركيا ككل. يوضح الجدول المذكور مدى سعة المساواة عدم القائمة بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا في حقل الأمية. سعة عدم المساواة في الأمية بين السكان الذكور في كل من الإقليم وتركيا هي أكثر من ٥٠٪ وبين السكان الآناث أكثر من ٣٠٠٪[١١٤]

جدول رقم ٢٧: نسبة الأمية فى الإقليم وإقليم إيجه وتركيا ككل عام ١٩٦٥[*]

المنطقة	سكان القرى		سكان المدن		مجموع السكان	
	الذكور	الأناث	الذكور	الأناث	الذكور	الأناث
الإقليم	٦٩	٩٣	٣٤	٧٢	٥٩	٨٩
إقليم إيجه	٣٧	٦٦	٢٦	٣٣	٣١	٥٧
تركيا ككل	٤٥	٧٧	٢١	٤٨	٣٦	٧٣

(*) مدا، ١٩٦٥، ٢٧٠ — ٢٨١.

منذ بداية النظام الجمهوري في تركيا فإن الإتجاه العام للأمية هو نحو الآنخفاض في الإقليم وفي تركيا. ولكن حجم عدم المساواة بين نسبة الأمية في الإقليم وفي تركيا قد أصبح أكثر من الضعف منذئذ، بالرغم من بعض عدم الآنتظام في هذا الإتجاه. كانت نسبة الأمية ٩٠٪ (أو ٨٩,٥٪) في تركيا عام ١٩٢٧. وإذا إفترض من أجل التوضيح فقط بأن هذه النسبة كانت في الإقليم ١٠٠٪ أنذاك فإن حجم عدم المساواة كان حوالي ١٠ — ١٠,٥ نقطة مئوية. إزداد حجم عدم المساواة إلى ٢٦ نقطة مئوية عام ١٩٥٠ و٢٠ نقطة مئوية عام ١٩٦٠ و٢٢ نقطة مئوية عام ١٩٦٥. وبكلمة أخرى الوضع النسبي للإقليم قد أصبح أسوأ بين هذين العامين[١١٥]. بالإضافة إلى ذلك فإن العدد الفعلي للأشخاص الأميين في الإقليم قد إزداد بإضطراد بالرغم من إنخفاض نسبة الأمية. كان عدد الأميين في الإقليم ١,٩٨٤,٨٩٦ عام ١٩٥٠ و٢,٥٩٠,٨٢٣ عام ١٩٦٠ و٢,٧٠٣,٤٥٦ عام ١٩٦٥. هذه الأرقام تشير إلى أن الآنخفاض في نسبة الأمية لم يكن بنفس مستوى نسبة الزيادة في سكان الإقليم. يظهر الجدول رقم ٢٨ مختلف نسب الأمية في الإقليم وفي تركيا ودرجة عدم المساواة خلال الفترة ١٩٢٧ حتى ١٩٦٥.

جدول رقم ٢٨: النسبة المئوية للأمية فى الإقليم وفى تركيا، ١٩٢٧ — ١٩٦٥

المنطقة	١٩٢٧(أ)	١٩٥٠(ب)	١٩٦٠(ج)	١٩٦٥(د)
الإقليم	١٠٠(هـ)	٩١,٣	٨٠,٨	٧٢,٢
تركيا	٨٩,٥ — ٩٠	٦٥,٤	٦٠,٤	٥١,٢
درجة عدم المساواة	١٠ — ١٠,٥	٢٥,٩	٢٠,٤	٢٢,٠

(أ) ريفيكين، ١٩٦٥، ٦١، (١٠٪)، أريه هاندبوك، ١٩٧٠، ١٢٧، (١٠,٥٪).

(ب) سير ر. بولارد، ١٩٥٨، ٤٩١.

(ج) مدا، ١٩٦٨ أ، ٤٠ — ٤١.

(د) مدا، ١٩٦٨ أ، ٤٢ — ٤٣.

(هـ) نسبة إفتراضية قصوى (السبب هو عدم توفر إحصائيات).

التسجيل في المدارس

ليست نسبة الأمية أعلى في الإقليم من بقية أنحاء تركيا فحسب، بل أن نسبة السكان في سن الذهاب للمدرسة والذين سجلوا فعلاً في المدارس هي أقل بكثير في الإقليم منها في تركيا. سيميل هذا الوضع إلى الإبقاء على عدم المساواة شاسعاً، كما أنه يعكس حقيقة قيام الحكومة التركية بالقليل لتحسين الوضع أو لتطبيق قانون التعليم الإلزامي الصادر في عام ١٩٢٤ بالرغم من أن الحكومة ملزمة بموجب القانون بتوفير التعليم[١١٦]

نسبة التلاميذ الذين يذهبون إلى المدارس الإبتدائية إلى مجموع السكان في سن الذهاب إلى المدارس الابتدائية كانت عام ١٩٦٥ في تركيا ضعف النسبة في الإقليم، ونسبة التلاميذ الذين يذهبون إلى المدارس الثانوية إلى مجموع السكان في سن الذهاب إلى المدارس الثانوية كانت في تركيا في نفس العام ثلاثة أضعاف النسبة في الإقليم. هذه الشواهد تلاحظ في الجدول رقم ٢٩ القسم (أ) والقسم (ب). كمثال آخر على إنخفاض

التسجيل في المدارس في الإقليم بالمقارنة مع بقية أنحاء تركيا يقدم الجدول رقم ٣٠ مقارنة بين نسبة التلاميذ الذين يذهبون إلى المدارس الإبتدائية لكل ١٠٠ نسمة من السكان في عدد من المحافظات الواقعة في وخارج الإقليم التي كان من الممكن الحصول على معلومات وإحصائيات حولها.

جدول رقم ٢٩: السكان فى سن الذهاب للمدرسة وعدد التلاميذ الذي ذهبوا فعلاً للمدارس فى الإقليم وفى تركيا، ١٩٦٢ — ١٩٦٥

	المنطقة	السكان في سن الذهاب للمدرسة البالغين عن العمر ٧ـ١٢ عام(١)	عدد التلاميذ الذين يذهبون للمدارس(٢)	نسبة ٢ إلى ١
أ	الإقليم تركيا	٦٢٣,٨٠٠ (١٩٦٥)[١] ٤,٤٨٠,٠٠٠ (١٩٦٣)	٢٦٤,١٥٠ (١٩٦٢ـ١٩٦٣)[٢] ٣,٥٦٧,٠٠٠ (١٩٦٣)	٤٢٪ ٨٠٪
	المنطقة	السكان في سن الذهاب للمدرسة البالغين من العمر ١٣ـ١٥ عام(١)	عدد التلاميذ الذين يذهبون للمدارس(٢)	نسبة ٢ إلى ١
ب	الإقليم تركيا[٥]	٢٦٣,٩٠٠ (١٩٦٥)[٣] ١,٩٨٥,٠٠٠ (١٩٦٣)	١٨,١٩٠ (١٩٦٢ـ١٩٦٣)[٤] ٣٧٨,٠٠٠ (١٩٦٣)	٦,٩٪ ١٩,٥٪

(١) حسبت من مدا، ١٩٦٥، ٤٤ — ٤٦.

(٢) حسبت من مدا، ١٩٦٠ — ١٩٦٢، ١٤٣ — ١٤٧.

(٣) حسبت من مدا، ١٩٦٥، ٤٤ — ٤٦.

(٤) حسبت من مدا، ١٩٦٠ — ١٩٦٢، ١٤٩ — ١٥٣.

(٥) مدت، ١٩٦٣، ٤٠٤.

نسبة التلاميذ الذين يذهبون فعلاً إلى المدارس إلى السكان الذين هم في سن الذهاب للمدارس تساوي ما يسميه دريفنوفسكي "نسبة التسجيل في المدارس". المعدل الإحصائي (أو المعيار) المقترح من قبل دريفنوفسكي لمختلف مستويات التعليم هي: ٨٠٪ للتعليم الإبتدائي و٢٠٪ للتعليم الثانوي و٥٪ للتعليم الجامعي. من الجدير

بالملاحظة أن النسبة الفعلية للتسجيل في المدارس الإبتدائية في تركيا كانت في الحقيقة ٨٠٪ في حين إنها كانت نصف المعيار في الإقليم ٤٢٪. نسبة التسجيل الفعلية في المدارس الثانوية في تركيا كانت مساوية للمعيار المقترح من قبل دريفنوفسكي تقريباً، أي ١٩,٥٪ في حين إنها كانت ثلث المعيار في الإقليم أي ٦,٩٪. (لم تتوفر إحصائيات حول النسبة الثالثة لمقارنتها مع المعيار الثالث)[١١٧]

جدول رقم ٣٠: عدد التلاميذ الذين ذهبوا إلى المدارس الابتدائية فى عدد من محافظات تركيا والإقليم لكل ١٠٠ نسمة من السكان[*]

محافظات خارج الإقليم		محافظات في الإقليم	
المحافظة	العدد	المحافظة	العدد
أسبارطا	١١,٥	بنغيول	٦,١
أسكيشهر	١١,٥	بتليس	٥,٤
أزمير	١٠,٧	موش	٤,٧
أضنه	١٠,٧	أغري	٤,٦
بورسه	١٠,١	حكاري	١,٤

[*] مدت، ١٩٦٣، (لا يقدم هذا المصدر معلومات عن السنة التي تتعلق بها هذه الإحصائيات. ولكن من المحتمل جداً إنها تعود إلى بداية الستينيات).

يوضح الجدول رقم ٣١ درجة عدم المساواة في توزيع المدارس وفي التسجيل في المدارس في مختلف مناطق تركيا، مع كون الإقليم في قعر الجدول.

جدول رقم ٣١: عدد التلاميذ لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان فى الإقليم وبعض المناطق الأخرى من تركيا، ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣(*)

التلاميذ	الإقليم	إقليم إيجه	محافظة إسطنبول	محافظة أنقرة
طلبة المدارس الإبتدائية	٧٨	١٢٩	١١١	١٣٤
طلبة المدارس الثانوية	٦	١٢	٢٨	٢٥
طلبة مدارس الليسية	١	٤	١٢	١٠
طلبة المدارس الحرفية والمهنية	٣	٥	٦	٨

(*) حسبت من مدا، ١٩٦٠ – ١٩٦٢، ١٤٣ – ١٦٨.

لم يكن في المستطاع الحصول على إحصائيات أحدث لأن مدا، ١٩٦٨، لا يقدم إحصائيات عن المدارس لكل محافظة.

نسبة المعلمين إلى التلاميذ:

الإحصائيات الوحيدة عن نسبة المعلمين إلى التلاميذ التي كان من الممكن الحصول عليها تعود إلى العامين الدراسيين ١٩٦٠ – ١٩٦١ و١٩٦٢ – ١٩٦٣. كما أن هذه الإحصائيات تتعلق بالمراحل الدراسية الإبتدائية والثانوية والليسية والمهنية، أي المرحلتين الإبتدائية والثانوية ولكن ليس المرحلة الجامعية.

النسبة الفعلية للمعلمين إلى التلاميذ في الإقليم وتركيا تقع في موقع وسط بين المعيار (م) والمعيار (ف) المقترح من قبل دريفنوفسكي، ولكن أقرب إلى المعيار (م) بالنسبة للمرحلة الإبتدائية وإلى المعيار (ف) للمرحلة الثانوية[١١٨].يمكن ملاحظة ذلك من الجدولين ٣٢ و٣٣ التاليين.

كردستان .

جدول رقم ٣٢: نسبة المعلمين إلى التلاميذ لمرحلة الدراسة الإبتدائ
الإقليم وفى تركيا فى السنتين الدراسيتين ١٩٦٠ – ١٩٦١ و١٩٦٢ – ١٩٦٣(*)

السنة	الإقليم	تركيا	معيار (م) دريفنوفسكي	معيار (ف) دريفنوفسكي
١٩٦٠ – ١٩٦١	١/٣٥	١/٤٦	١/٥٠	١/٢٥
١٩٦٢ – ١٩٦٣	١/٤٤	١/٤٥	١/٥٠	١/٢٥

(*) مدا، ١٩٦٠ – ١٩٦٢، ١٤٣ – ١٦٨.

جدول رقم ٣٣: نسبة المعلمين إلى التلاميذ فى المراحل الدراسية ا
والليسية والحرفية فى الإقليم وفى تركيا، ١٩٦٠ – ١٩٦١ و١٩٦٢ – ١٩٦٣(*)

المرحلة الدراسية	المنطقة	١٩٦٠ – ١٩٦١	١٩٦٢ – ١٩٦٣	معيار (م) دريفنوفسكي	معيار (ف) دريفنوفسكي
الثانوية	الإقليم	١/٢٣	١/٢٠	١/٣٠	١/١٥
	تركيا	١/٢٤	١/٢٣	١/٣٠	١/١٥
الليسية	الإقليم	١/١٥	١/٢١	–	–
	تركيا	١/١٨	١/١٧	–	–
الحرفية	الإقليم	١/١٤	١/١٦	–	–
	تركيا	١/١٣	١/١٤	–	–

(*) مدا، ١٩٦٠ – ١٩٦٢، ١٤٣ – ١٦٨.

عدم المساواة وعدم تكافؤ الفرص:

بعض عواقب النواقص في النظام التعليمي في الإقليم وسياسة التمييز الصريحة في الإقليم المتبعة من قبل مختلف الحكومات التركية المتتابعة تنعكس في الجدول رقم ٣٤، الذي يظهر نسبة السكان في مختلف مناطق تركيا الذين أكملوا إحدى المراحل الدراسية. مجرد ١٠٪ من سكان الإقليم قد أكملوا مرحلة ما من مراحل التعليم عام ١٩٦٥ مقابل ٢٦٪ من مجموع سكان تركيا، وأكثر من ٣٠٪ من سكان إقليم إيجه و٣٧٪ من سكان محافظة أنقرة وأكثر من ٥٠٪ من سكان محافظة إسطنبول قد أكملوا مرحلة دراسية ما. إن العواقب الإقتصادية والإجتماعية لهذا الوضع هي عواقب وخيمة. إن هذا الوضع يكبح عملية التطور في الإقليم وفي نفس الوقت يعزز ويقوي تطور المناطق الأخرى المذكورة أعلاه[١١٩]

جدول رقم ٣٤: السكان حسب أخر مرحلة دراسية تخرجوا منها عام ١٩٦٥ (البالغين من العمر ١١ سنة وأكثر كنسبة مئوية إلى سكان المنطقة)[*]

المنطقة	الإبتدائية	الثانوية	الفنية	المهنية	الجامعية	المجموع
الإقليم	٨,٢	١,٠	٠,٢	٠,٥	٠,٢	١٠,١
بقية تركيا	٢٠,٩	٢,٨	١,٠	٠,٩	٠,٦	٢٦,٢
إقليم إيجه	٢٥,٩	٢,٣	٠,٧	٠,٩	٠,٤	٣٠,٢
محافظة أنقرة	٢٤,٤	٤,٨	٣,١	٢,١	٢,٥	٣٦,٩
محافظة إسطنبول	٣٣,٨	٨,٠	٤,٧	١,٩	٢,٣	٥٠,٧

[*] حسبت من مدا، ١٩٦٥، ٢٩٤ – ٢٩٧.

بالإضافة إلى عدم تكافئ الفرص للحصول على التعليم بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا هناك عدم مساواة بين المناطق المدينية والريفية، وبين مختلف الطبقات والشرائح الإجتماعية من سكان الإقليم. تحظى المجتمعات شبه المتنقلة الفقيرة بأقل الفرص المتاحة[١٢٠].

التعليم والتدريس ومسألة اللغة:

ليس من المعقول توقع حصول تقدم أساسي في حقل التعليم في الإقليم ما لم يتم الإعتراف بالمشكلة الرئيسية، وهي مشكلة اللغة وحلها من قبل الدولة التركية، عن طريق القبول بواقع الوضع وبالقبول بحقوق سكان الإقليم في الحصول على التعليم بلغتهم الكردية، حق معترف به دولياً وعالمياً. ولكن توقعات حصول هذا الإعتراف وتطبيق حل ما هي توقعات هزيلة ونائية تحت الظروف القائمة الآن. لذا يجب توقع إستمرار مستويات منخفضة من التعليم وإستمرار عدم المساواة بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا[١٢١].

كما أشير إلى ذلك سلفاً النظام التعليمي في تركيا وفي الإقليم هو أحد العاملين (التعليم والتصنيع) اللذين هما من أكثر العوامل أهمية في عملية التطور. وضع التعليم في الإقليم. واتجاهاته العامة هما مؤشران للوضع العام في الإقليم، إن عدم المساواة الكبيرة بين الإقليم وبقية تركيا هو إنعكاس لعدم رغبة الحكومات التركية في القيام بأي شيء لسنوات عديدة. التعليم هو عامل أساسي في تطوير الإقليم. وما لم يتم حل هذه المشكلة فلا يمكن توقع حصول تطور في الإقليم خلال فترة معقولة من الزمن. لكن حل مسألة التعليم هي قضية سياسية. فهي تتعلق بالموقف السياسي الأساسي للحكومة المركزية تجاه الأكراد وإعتبارها لهم أما غير متواجدين أصلاً، أو مجموعة مشكوك فيها على الأقل. إن الإمتداد المنطقي للموقف الأول (أي عدم تواجد

الأكراد في تركيا أصلاً)، هو عدم وجود مشكلة، ولذا عدم الحاجة إلى حل مشكلة لا وجود لها أصلاً. والموقف الثاني الذي هو النظر إلى الأكراد من قبل الحكومة والدولة التركية نظرة شك وريبة، يعكس ضعفاً عميق الجذور وخوف وفقدان للثقة بالنفس، بدلاً من الإستنتاج المنطقي المستخلص من الوقائع. إن أكراد تركيا هم كبش فداء إجتماعي وسياسي وإقتصادي مريح. لقد إستُعمِلوا ككبش فداء مرات عديدة من قبل الحكومات التركية والجيش التركي.*

لذا سيكون من البلاهة توقع تغيير نحو التحسن في هذا الموقف وهذه السياسة في المستقبل القريب، بغض النظر عن حقيقة كون تركيا موقعة على الشريعة الأوربية لحقوق الإنسان. أنه لمن سوء الحظ وأنه لمأساة بأن الأمل الوحيد لحصول تغيير في الوقت الحاضر يبدو أنه يكمن في استعمال القوة من قبل سكان الإقليم، لأن الضغوطات تستفحل، وفي نفس الوقت ليس هناك مخارج وخيارات أخرى. تجربة الأكراد في العراق قد أظهرت بأن المعاهدات، دولية كانت أو وطنية، والبيانات والإتفاقيات ليس لها وزن يذكر ما لم تكون مدعومة بالقوة اللازمة للدفاع عنها ولتحقيق تطبيقها والإلتزام بها. أن هذا الواقع يبدو صحيحاً في بلدان متخلفة أخرى مثل باكستان والسودان وأثيوبيا وغيرها. أن تجارب العديد من الأقليات في البلدان المتخلفة هي شهادة على هذا الإستنتاج المتعذر إجتنابه.

الحماية:

سيتم معالجة مكونة "الحماية" ككل، أي أنه سوف لن يجري تحليل مؤشرات: خاصة بشكل منفصل. إن أسباب هذا الإجراء تعود إلى، أولاً: قلة الإحصائيات والمعلومات الكمية حول "الفراغ" (leisure)، وثانياً: بسبب عدم إعتبار هذا المؤشر مؤشراً بكبر أهمية مؤشر "الأمن" أو "السلامة"، كما سيكون واضحاً فإن هناك تداخل بين هذه المكونة والمكونة الأخرى المقترحة وهي "حقوق الإنسان". وعلى كل حال، فإن "سلامة

الإنسان" و"سلامة نمط الحياة" لا تغطي جميع الأوجه التي تغطيها مؤشرة حقوق الإنسان(١٢٢).

إن إنعدام سلامة الأشخاص ونمط الحياة في الإقليم يدل عليه تكرر حدوث أوضاع شبه مجاعة(١٢٣)، كثرة وسهولة الفصل عن العمل، وخاصة بالنسبة للعمال غير الماهرين(١٢٤)، المحدودية الجغرافية وضيق نطاق شمولية الضمان الإجتماعي(١٢٥)، التهديد المستمر لغالبية سكان الإقليم، كأمة واضحة المعالم، إما أن "يتكيفوا" (أي أن ينصهروا في الأمة السائدة) أو يواجهوا "الإزالة" (أي التصفية)(١٢٦). التهديد بإستعمال القوة ضد السكان، إذا لم يذعنوا لرغبات، ونزوات، وسياسات الحكومة والدولة(١٢٧)، منع الأكراد من إستعمال اللغة الكردية وهذا منع مفروض من قبل الحكومة(١٢٨)، فرض منزلة المواطن من الدرجة الثانية، أو أدنى، على السكان الأكراد(١٢٩)، منع جميع "المواد" الثقافية باللغة الكردية ذات الأصل الأجنبي، بأي شكل كان(١٣٠)، إضطهاد الكتاب والمؤلفين من الأكراد وغيرهم ومنع الكتب المتعلقة بالأكراد أو بكردستان(١٣١)، الضغط المستمر على سكان الإقليم بتغيير نمط حياتهم، من أجل تمكنهم من المشاركة و/ أو إخفاء هويتهم القومية، والتظاهر بأنهم "أتراك أقحاح" من أجل التمكن من "المرور" ومن أجل قبولهم في الأمة السائدة(١٣٢)

إن جميع الشواهد المذكورة أعلاه، شواهد تم جمعها من قبل كتاب غير أكراد، هي أدلة على حقيقة كون سلامة الإنسان وسلامة نمط الحياة ليستا فقط مهددتان، ولكنهما في الحقيقة منتهكتان. إن غالبية هذه الآنتهاكات هي أمثلة على نقض وخرق للمواد الأساسية للميثاق الأوربي لحقوق الإنسان، والموقّع عليه من قبل تركيا.

هذه الآنتهاكات والخروقات والتهديدات لسلامة السكان ليست مهمة لوحدها فقط، بل أيضاً لكونها تلعب دوراً حاسماً في خلق أجواء غير مساعدة تماماً لعملية تطور الإقليم. إن فقدان "السلامة" في أية منطقة يخلق لا مبالاة عامة بين سكان تلك المنطقة، ويؤدي أحياناً إلى الهرب منها إلى مناطق أخرى تكون فيها "السلامة" أو

تبدو مهددة لدرجة أقل (إن الهجرة الكبيرة من الإقليم ومحاولات بعض المهاجرين إخفاء أصلهم القومي، يمكن فهمها في ضوء هذه الشواهد، وبمعنى واقعي، فإن الهجرة هي هروب من "عدم السلامة" أو "عدم الأمان").

وفي التحليل الأخير، فإن عدم سلامة الأشخاص ونمط الحياة هي عوائق لعملية التطور، وفي نفس الوقت، فإن التخلف نفسه هو تهديد دائم لسلامة الأشخاص، (عن طريق المرض وسوء التغذية "أو المجاعة" والأمية... الخ). ولكن التخلف هو، من ناحية، وقاية أو حماية لنمط الحياة، بمعناه الضيق، حيث أن التخلف يفترض الآنعدام النسبي للتغير وأن "إنعدام التغير" يعني إستمرار النمط السائد للحياة، بمعناه الضيق. ولكن هذا المعنى الضيق والجامد ل"طريقة الحياة" هو معنى مرفوض في هذه الدراسة. إن التطور سوف يؤدي إلى حماية نمط حياة سكان الإقليم عن طريق تقليل التبعية لمركز (أو لمراكز) التوسع. تقليل التبعية يخلق الاكتفاء الذاتي وإحترام النفس واللذان بدورهما يميلان إلى صيانة نمط حياة الجماهير تحت الظروف المتغيرة.

البيئة:

مشكلة البيئة متواجدة في البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة. ولكن، كما أشير إلى ذلك سابقاً، فإن طبيعة مشكلة البيئة في المجموعتين من البلدان هذه مختلفة تماماً. ففي حين أن مشكلة البيئة في البلدان المتطورة هي نتيجة لعملية التطور غير المنظمة أو غير الموجهة أو غير المخططة، فإن مشكلة البيئة في البلدان المتخلفة هي نتيجة لفقدان أو إنعدام التطور، إن هذه الناحية من التطور أو التخلف (أي مشكلة البيئة) تؤثر على درجة التمتع بالبيئة الطبيعية. يبدو أن الإقليم هو وافد جديد نسبياً إلى نوع المشاكل التي تعاني منها البلدان المتطورة. ولكن بدايات التدهور سهلة الملاحظة[١٣٣]

المؤشرات الأخرى لهذه المكونة، مثل المواصلات، والسفر، والرياضة، والفعاليات الثقافية، والملابس، والتي إشباعها، حسب دريفنوفسكي، "يتكون من الإستفادة من هذه الإمكانيات، أي عن طريق فعاليات السكان أنفسهم"، هي أقل توفراً في الإقليم منها في بقية أنحاء تركيا. فعلى سبيل المثال، فإن لبس الملابس القومية الكردية من قبل الرجال ممنوع في تركيا. كما أن مشاركة السكان وإستفادتهم من الفعاليات الثقافية في الإقليم هي مشاركة أدنى بسبب التعقيدات (القانونية وغيرها) المفروضة على مثل هذه الفعاليات، وخاصة إذا كانت كردية. أما بالنسبة للمواصلات والسفر والرياضة، فإن الإستفادة منها تبدو محدودة بسبب إنعدام التسهيلات لهذه الفعاليات، بالإضافة إلى العوامل الإقتصادية والإجتماعية المتداخلة.

وسائل المواصلات في الإقليم محدودة، والوسائل الموجودة هي إما وسائل مقامة ومستخدمة لأغراض عسكرية، والباقي يعاني من العديد من العيوب. (أنظر القسم المتعلق بالمواصلات والنقل في هذه الدراسة).

أما السفر مقيد في بعض أنحاء الإقليم بسبب إعلانها (من قبل الدولة) "مناطق مغلقة" أو "مناطق محرمة"، وبالنسبة لمجموعات معينة من السكان في الإقليم والذين سبق وأن هجروا من محلات سكنهم وأجبروا على الإقامة في أماكن محددة من قبل السلطات. بالإضافة إلى ذلك، فإن وسائط النقل في الإقليم محدودة وخاصة في المناطق الريفية، كما أشير إلى ذلك سالفاً.

حقوق الإنسان:

أن مسألة إعتبار حقوق الإنسان عنصراً من عناصر مستوى المعيشة هي مسألة مختلف عليها، (وكذلك مسألة كون هذه الحقوق جزء من مستوى المعيشة هي موضع خلاف أيضاً)، كما ذكر سابقاً في هذه الدراسة. هل حقوق الإنسان عنصر من عناصر مستوى معيشة المجتمعات الإنسانية وأفرادها؟ إذا اعتبرت هذه الحقوق كحاجات يمكن إشباعها عن طريق النشاط البشري، ا تكون قسماً من هذا المستوى، ولكن إذا إعتبرت هذه الحقوق معيار لمستوى التطور المحقق فعلاً من قبل مجتمع ما (وبالتالي لمستوى المعيشة نفسه)، فإن هذه الحقوق ينبغي مناقشتها في قسم منفصل[١٣٤]

تنبغي ملاحظة كون المكوّنات والمؤشرات المقترحة من قبل دريفنوفسكي تشير إلى عناصر مستوى المعيشة المقرة عموماً فعلاً، ويتركز إهتمامه على تحديد معايير مقبولة بشكل عام، وعلى وضعها الحالي أو الفعلي وإمكانية قياسها، وبشكل ضمني، على كيف يجب أن تكون.

ففي حين تنطوي المكونات والمؤشرات المقترحة من قبل دريفنوفسكي على نواحي معيارية لمستوى المعيشة دون أن تكون صريحة، فإن مكوّنة خقوق الإنسان صريحة فيما يتعلق بهذا الأمر[١٣٥].

أما بالنسبة للتداخل، فهذه مشكلة يتم مواجهتها بغض النظر عن كيفية اختيار مكوّنات ومؤشرات مستوى المعيشة، وبغض النظر عن عددها بسبب عدم إمكان تقسيم الواقع إلى أقسام متميزة وغير متداخلة. إن مستوى المعيشة المقترح من قبل دريفنوفسكي فيه تداخل معين بين مكوّناته ومؤشراته. فعلى سبيل المثال، "نسبة التسجيل في المدارس"، إحدى مؤشرات مستوى المعيشة، تتداخل مع مؤشرة "القراءة" كشكل من أشكال "الفعاليات الثقافية" (المؤشر السابق يحدد نسبة الأمية في المجتمع، والتي تحدد بدورها قابلية وعادات القراءة بين السكان).

حقوق الإنسان التي ستناقش في هذا القسم، هي تلك الحقوق المشمولة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، والمطورة في الميثاقين الدوليين لعام ١٩٦٦، (ميثاق الحقوق المدنية والسياسية، وميثاق الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية). وبدون شك، فإن هذين الميثاقين والإعلان العالمي يتداخلان مع بعضهما ومع بعض مكونات مستوى المعيشة المقترحة من قبل دريفنوفسكي، ولكن في الوقت الذي يضع مستوى المعيشة معايير كمية أو قواعد (في شكل نقاط حاسمة)، فإن الإعلان العالمي والميثاقين الدوليين تطرح مبادئ ومُثل يجب إحترامها والعمل على تحقيقها من قبل جميع الدول الموقعة عليها. فالتعليم، على سبيل المثال، والفعاليات الثقافية كما يستعملها دريفنوفسكي، تعتبر مسألة اللغة، واسطة التعبير عن غالبية أشكال الفعاليات الثقافية، مسألة مفترضة (لا تحتاج إلى مناقشة)، في حين أن مكونة حقوق الإنسان تطرحها بشكل صريح كعنصر من عناصر مستوى المعيشة.

مناقشة حقوق الإنسان في الإقليم ستكون "سلبية" في محتواها نوعاً ما، بمعنى أن خروقات هذه الحقوق سيتم التلميح إليها بإختصار. غالبية هذه الخروقات قد تمت الإشارة إليها سالفاً في هذه الدراسة، وليست هناك حاجة إلى تكرارها مرة ثانية. (أنظر على سبيل المثال قسم "الحماية" في هذا الفصل).

إن مبدأ حق تقرير المصير، الذي يشكل المادة الأولى من الميثاقين الدوليين لعام ١٩٦٦ المشار إليهما أعلاه، والتي تنص على ما يلي: "جميع الشعوب لها حق تقرير المصير..." محروم منه الأكراد، كما أن التقييدات المشار إليها في قسم "الحماية" أعلاه هي أمثلة أخرى على خروقات حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن العمل الإجباري (أنظر على سبيل المثال، قاسملو، ١٩٦٥، ٥٩)، التعذيب والمعاملة غير الإنسانية (أنظر "إضبارة حول تركيا"، ١٩٧٢، لوصف عمليات تعذيب السكان كلهم في كل الإقليم)، الدعاية للحرب وإثارة الحقد القومي والعنصري (أنظر على سبيل المثال، فانلي ١٩٧١)، وأنكار حقوق الأكراد "كأقلية"، كلها وقائع ملاحظة في الإقليم.

إن أنكار وجود الأكراد في تركيا يمثل خرقاً لحقوق الإنسان. إن هذه الخروقات المختلفة لحقوق الإنسان في الإقليم من قبل دولة تركيا يمكن شرحها بتفصيل طويل. ولكن هذا يعتبر غير ضروري بسبب كون المصادر المشار إليها أعلاه تعطي شواهد على هذه الخروقات وتقدم أمثلة محددة جرت في الإقليم في مختلف العهود والأوقات، وبسبب كون الإهتمام الرئيسي لهذه الدراسة ينصب على القضايا الإقتصادية والإجتماعية.

الإستنتاج:

مستوى المعيشة (بلغة مختلف الخدمات الإقتصادية والإجتماعية والنقلية والبلدية) في الإقليم هو أقل بكثير من مستوى المعيشة في بقية أنحاء تركيا، ففي دراسة أجريت في المركز (أنقرة) للخدمات المتوفرة في مختلف محافظات تركيا في بداية الستينات يتبين بأن جميع المحافظات المكونة للإقليم كانت تتمتع بمعدلات أخفض من معدلات المحافظات الواقعة في غرب ووسط تركيا. تعترف منظمة الدولة للتخطيط بأن "معاملاً مشتركاً قد تم تحضيره ليظهر الشروط القائمة في المحافظات المتعلقة بالخدمات الإقتصادية والإجتماعية والنقلية والبلدية المختلة. فإذا اعتبر المعدل بالنسبة لتركيا يساوى ١٠٠، فإن مُعدلات محافظات البلاد البالغة ٦٧ محافظة تراوحت بين ١٨ و٢٥٨. الموقع الجغرافي، حسب أقاليم ومحافظات البلاد ذات المعدلات الأعلى من المعدل العام لتركيا (أي أعلى من ١٠٠)، مشار إليه في الجدول رقم ٣٥.

جدول رقم ٣٥: سكان المحافظات ذات المعدلات الأعلى من المعدل الوطني وكنسبة مئوية لمجموع السكان(*)

الموقع الجغرافي	نفوس الإقليم بالملايين	نفوس محافظات الإقليم ذات المعدلات الأعلى من معدل تركيا، بالملايين	النسبة المئوية إلى سكان الإقليم	النسبة المئوية إلى مجموع السكان
مرمرة	٥,٢	٢,٢	٤٢,٦	٨,٠
ايجه	٢,٩	١,١	٣٦,٥	٣,٨
قَرَدنيز	٥,٦	٠,٦	١٠,١	٢,٠
آقدنيز	٢,٩	١,٢	٤١,٧	٤,٣
أناضوليا الداخلية	٦,٤	١,٧	٢٦,٧	٦,١
شرق أناضوليا	٣,٠	–	–	–
جنوب شرق أناضوليا	١,٧	–	–	–

(*) منظمة الدولة للتخطيط، ١٩٦٣، ٣٥٩.

يقع الإقليم في شرق أناضوليا وجنوب شرق أناضوليا المذكورين أعلاه، لا تتمتع أية محافظة من محافظات الإقليم بمعدل أعلى من "معدل تركيا ككل" بلغة الخدمات المذكورة أعلاه، وإن غالبية هذه المحافظات إن لم تكن جميعها كانت تتمتع بمعدلات أدنى بكثير من المعدل العام لتركيا ككل.

ويظهر الجدول أيضاً درجة التفاوت بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا، وهناك إحتمال كبير بأن المحافظات ذات المعدلات المنخفضة إلى حد ١٨ هي محافظات واقعة في الإقليم.

وبلغة المداخيل، فإن موقع الإقليم ليس بأحسن من موقعه بلغة الخدمات. حسب منظمة الدولة للتخطيط، وإذا إستخدمت الضرائب، وخاصة ضرائب الدخل، كمعامل للنشاط الإقتصادي ومستويات الدخل، فإن حصة الضرائب المدفوعة في الأقاليم المتطورة من تركيا في مجموع وأردات الضرائب قد إزدادت، في حين أن الحصة المدفوعة في الأقاليم ماتحت – المتخلفة (الإقليم من بينها) قد تدنت في الواقع، كما يظهر الجدول

رقم ٣٦. (وهذا شاهد إضافي على الوضع وإتجاهات التطور التي تشير إلى أن التفاوت بين الأقاليم وبقية أنحاء تركيا يزداد إتساعاً).

تؤكد منظمة الدولة للتخطيط بأن المداخيل الزراعية في تركيا قد بقيت عملياً غير خاضعة لضرائب الدخل. لذا فإن إستعمال الضرائب لوحدها كمعامل للنشاطات الإقتصادية ومستوى المعيشة قد يُعترض عليه. ولكن المداخيل الزراعية في المحافظات ذوات الدخل المتدني الخاضع للضريبة يميل إلى أن يكون متدنياً أيضاً، كما تؤكد منظمة الدولة للتخطيط. وإذا إفترض بأن الدخل الزراعي الفردي في تركيا يساوي ١٠٠ يساوي ٤١ في حكاري و٤٨ في بتليس و٦٥ في دياربكر، إن هذه المعاملات تشير إلى المداخيل الزراعية في المحافظات ذات الحجم المنخفض في مدفوعات الضرائب، هي أيضاً ذات معدلات أدنى في الدخل (الزراعي) في تركيا بشكل عام، (منظمة الدولة للتخطيط، ١٩٦٣، ٤٩).

جدول رقم ٣٦: تغيرات في مدفوعات الضرائب في مختلف محافظات تركيا، كنسبة مئوية(*)

المحافظة	أ	ب	ج	د	هـ	و
خارج الإقليم:						
بورصا	١,٧٠	٢,٦٠	٥٣+	١,٥	٢,٣	٤٣+
أضنه	٢,١٠	٢,٨٠	٣٣+	٢,٥	٣,١	٢٩+
أنقرة	١١,٧٠	١٢,٤٠	٦+	١٠,٤	١٠,٨	٤+
في الإقليم:						
دياربكر	٠,٥٠	٠,٣٧	٢٥ـ	٠,٣٩	٠,٤١	٥+(**)
حكاري	٠,٠٥٣	٠,٠٢٤	٢٨ـ	٠,٠٤	٠,٠٢٧	٣٣ـ
بتليس	٠,١٠	٠,٠٨٣	٨ـ	٠,٠٩	٠,٠٧	٣٣ـ

(*) منظمة الدولة للإحصاء، ١٩٦٣، ٥٠.

(**) "موقع المحافظة لا يتغير بضرائب الإنتاج الكبيرة المدفوعة من قبل مؤسسة أرغاني للنحاس في دياربكر".

(أ) ضريبة الدخل المدفوعة من قبل المحافظات خلال ١٩٥١ – ١٩٥٢ كنسبة مئوية من مجموع ضريبة الدخل.
(ب) ضريبة الدخل المدفوعة من قبل المحافظات خلال ١٩٥٨ – ١٩٦٠ كنسبة مئوية من مجموع ضريبة الدخل.
(ج) التغيير في حصة المحافظات في مجموع ضريبة الدخل خلال هاتين الفترتين.
(د) مجموع الضرائب المدفوعة من قبل المحافظات عام ١٩٥٠ كنسبة مئوية من مجموع واردات الضرائب.
(هـ) مجموع الضرائب المدفوعة من قبل المحافظات عام ١٩٦٠ كنسبة مئوية من مجموع واردات الضرائب.
(و) التغيير في حصة المحافظات من مجموع واردات الضرائب خلال هاتين الفترتين.

والآن بعد أن أصبح واضحاً بأن المشاكل في الإقليم ليست على الإطلاق مشاكل بسيطة بل مشاكل معقدة، يجب التكرار هنا بأن مختلف العناصر التي تم تحليلها في هذه الدراسة هي عناصر متشابكة، إنها عناصر تؤثر الواحدة منها على الأخرى بشكل لولبي منتجة حركة لمجمل العناصر في (النظام) الإقليم، أما نحو الأدنى أو نحو الأعلى. إن موارد الإقليم لا تتدفق نحو مراكز التوسع في تركيا فحسب، وإن التفاوت الموجود بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا كبيرة. ولكن هذا التدفق يزداد باضطراد سواء بالنسبة للمصادر المكتشفة أو المصادر الجديدة، بدلاً من أن ينخفض، كما إن هذا التفاوت يزداد اتساعاً بدل أن يضيق. أن هذا الوضع وهذه الاتجاهات هي نتيجة لآثار الاجتراف الخلفي التي يسببها الزخم التوسعي في مراكز التوسع في تركيا، ويعكس في

نفس الوقت الضعف الكبير لآثار الآنتشار لهذا الزخم، كما إنها تعكس إنعدام النشاط والعمل من قبل الدولة لتصحيح الوضع. كما إنها تؤثر على العلاقات بين الإقليم والمركز، باتجاه زيادة تبعية الإقليم للمركز، وبذلك بإتجاه إنخفاض سلطة الإقليم على نفسه. إن هذا يعني أن تغيير النمط الحالي للتدفق والتفاوت بواسطة الضغط السياسي، الذي يفترض بأن للإقليم قوة على نفسه (حكم ذاتي)، وبأنه يستطيع ممارسة درجة من الضغط على المركز، هو إحتمال بعيد. إن المركز يقوم في الواقع بتشديد قبضته على الإقليم وعلى مصادره. وإن أي تحرك بإتجاه كبح تدفق مصادر الإقليم أو بإتجاه تقليل التفاوت في الخدمات والمداخيل بين الأقاليم وبقية أنحاء تركيا يقاوم حالاً من قبل المركز ويوصف بأنه "إنفصال"، أو "محاولات لتفكيك وحدة دولة تركيا". إن هذا الواقع هو مثال صارخ لميزة بارزة عمومية ولكن غير مدروسة (دراسة كافية) سائدة في العديد من البلدان المتخلفة، ألا وهي الإستعمار الداخلي (كظاهرة متميزة عن "الإستعمار" المستعملة عموماً). إن هذا النوع من الإستعمار هو، بالإضافة إلى ذلك، أكثر صعوبة للتصفية، وذلك لأنه يجري داخل حدود دولة معينة، ولذا يعتبر قضية لا تُمس أو "مسألة داخلية". بطبيعة الحال وبصورة عامة، فإن جميع الدول لها مصلحة ذاتية في هذا الترتيب للأمور. أن الإستعمار الخارجي يمكن الإشارة إليه ومحاربته، في حين أن الإستعمار الداخلي يسمى "مسائل داخلية" للبلد، بغض النظر عن درجة إستعمارية دولة أو حكومة ذلك البلد. وهنا تكمن معضلة الأقليات والقوميات المضطهدة التي تعيش في دول شديدة الشك والإرتياب في الآخرين، تقطنها قوميات متعددة، حيث إنها لا تستطيع تحرير أنفسها من القيود التي تربطها بها دول القوميات السائدة المجاورة الأكبر حجماً منها. وفي التحليل الأخير والنهائي، ومن وجهة نظر الأقليات والقوميات المتعلق بها الأمر، فإن وضعها كان أفضل بكثير لو كانت مستعمرة من قبل دولة أو بلد أو أمة بعيدة، ففي مثل هذه الحالة، يكون بإستطاعتها تحرير أنفسها عاجلاً أم آجلاً من قيود مثل هذا المستعمر.

بجميع المعاني ولجميع الأغراض، فإن الإقليم هو مجرد مستعمرة للمركز في تركيا. وهذه حالة نموذجية كلاسيكية للإستعمار "التقليدي"، مع فارق واحد: فالإستعمار "التقليدي" يفهم عادة بأنه بين دول أو بين أمم، في حين أن هذا الإستعمار هو إستعمار داخل دولة. إن جميع المشاكل التي تواجهها هذه المستعمرة في علاقاتها مع المركز (أو الحكومة المركزية) هي مشاكل مرافقة للإستعمار بمعناه التقليدي، أن هذا الإستعمار هو إستعمار يمكن تمييزه وإدراكه، ولكن القليلين لديهم الرغبة لتسميته باسمه الحقيقي، وأن يعبّروا عن رفضهم له، كما يفعلون بالنسبة للشكل "التقليدي" للاستعمار.

أن السبب الرئيسي المسؤول عن عدم الرغبة الظاهرة هذه قد يكمن في "عامل المسافة"، حيث هناك حالات متشابهة تعتبر الواحدة منها كحالة "إستعمار"، في حين أن حالة أخرى تعتبر "قضايا داخلية". عندما يكون الفرق الأساسي بين الحالتين هو الفجوة المكانية بين الحالة الأولى (حالة "الإستعمار") والتماس المكاني في الحالة الثانية (حالة "القضايا الداخلية")، أن هذا التفريق والتمييز بين وضعي "الإستعمار" و"الشؤون الداخلية" يجري على نحو نموذجي حتى في الحالات التي يختلف فيها المستعمِرون عن المستعمَرون في اللغة والدين وبقية عناصر الثقافة، في الإقتصاد والسياسة، وحتى في الحالات التي تكون الأهداف التي يسعى المستعمِرون إلى تحقيقها هي أهداف مشابهة أو مطابقة للإستعمار "التقليدي" مثل الإستغلال الإقتصادي والإستعباد السياسي ومن ضمنها: إستغلال المصادر الطبيعية والبشرية للمستعمرة، حرمان المستعمرة من جميع سلطات إتخاذ القرارات، التمييز والتفرقة الثقافية والقومية والعنصرية، تجاهل وإهمال (وحتى إعاقة) تطور إقتصاد ومجتمع المستعمرة، استخدام المستعمرة، كـ "مستودع نفايات" "للموظفين الفاشلين أو المعقدين الذين يعوزهم الآنسجام والتكيف مع مجتمعهم" وما شاكلهم، واستخدام جميع "التكتيكات" التي يستعملها الإستعمار "التقليدي" مثل "فرق تسد" وغيرها. يشار أحياناً إلى الإستعمار "غير التقليدي" باسم "الإستعمار الداخلي" أو "الإستعمار ضمن الدولة"، ولكن في

حقيقة الأمر الغالبية العظمى من حالات الإستعمار "غير التقليدي" هي في الحقيقة ذات أصول خارجية، ولكن الضم والإلحاق القسري اللاحق للمستعمرة "بالبلد الأم" المستعمِر قد أدى إلى إضافة بعض النعوت إلى تعبير الإستعمار الإمبريالية، مثل "الإمبريالية الداخلية" أو "الإستعمار الداخلي" و"الإمبريالية ضمن الدولة" أو "الإستعمار ضمن الدولة"، بالرغم من أن هذه الموضوعة ليست ضمن المواضيع الأساسية لهذه الدراسة، ولكنها برزت كإستنتاج متعذر اجتنابه.

إن معضلة وورطة الإقليم في التحليل النهائي هي أن المشاكل الأساسية لتطورها يمكن حلها فقط من قبل الدولة التركية (المركز)، ولكن هذه الدولة نفسها هي بالذات الأداة التي تبقي على وضع ماتحت التخلف في الإقليم وتعيق تطوره.

الفصل السابع
الخاتمة

بعد أن تم إستعراض الخلفية التاريخية للواقع الحالي والإتجاهات الحالية في الإقليم، وبعد تحليلها، آن الأوان لربط الملاحظات والشواهد والإحصائيات مع بعضها من أجل اكتشاف درجة لا تماسك بين الإطار النظري الذي طرح في بداية هذه الدراسة والشواهد التجريبية والإشارة إلى التعديلات والإضافات التي ينبغي إدخالها على هذا الهيكل النظري من أجل تمكينه من إعطاء تعليل وتفسير مناسب للملاحظات والشواهد والإحصائيات التي تم تحليلها في القسم التجريبي من هذه الدراسة.

هناك أولاً حاجة إلى دراسات وتنظير أكثر للمشاكل الإقليمية في البلدان المتخلفة(١٣٦). طبيعة وأشكال هذه المشاكل تختلف عن نظيراتها في البلدان المتطورة. ويعود هذا إلى كون كل منها مجاميع أو نظم ثانوية تعود إلى نظم أو مجاميع رئيسية. إن طبيعة وتركيب هذه النظم والمجاميع تؤثر لدرجة كبيرة وتحدد طبيعة وإشكال المشاكل في كل نظام أو مجموعة ثانوية، وكذلك بكيفية حلّ هذه المشاكل.

بالإضافة إلى ذلك، ليس من المناسب إستخدام نظريات عن البلدان المتخلفة لشرح مشاكل ماتحت التخلف الإقليمي. فبالرغم من أن هناك عدداً من التشابه بين البلدان المتخلفة والأقاليم ماتحت المتخلفة، طبيعة وخواص وأشكال مشاكلهما تختلف في عدد من النقاط المهمة. أولاً: البلد المتخلف هو نظام منغلق تقريباً في حين أن الإقليم ماتحت المتخلف هو في الواقع العملي نظام مفتوح. ينبغي هنا بطبيعة الحال عدم نسيان بأن بيئة (أو محيط) النظام السابق هو العالم بإجمعه في حين أن بيئة (أو محيط) النظام (الثانوي) اللاحق هو البلد المتخلف الذي يقع فيه الإقليم. (وهذه بيئة ثانوية من البيئة الرئيسية). أن هذه الحقيقة لها نتائج بعيدة الأثر لمثل هذا الإقليم ومصادر الذي يقع فيه). لقد تم شرح وتحليل هذه النتائج في الدراسة الحالية.

وثانياً: هناك مشكلة "المقاس" بين البلدان المتخلفة والأقاليم ماتحت المتخلفة. النظريات المطروحة لشرح مشاكل البلدان المتخلفة لا يمكن إستخدامها على المستوى

الإقليمي ما لم يتم أولاً حل مشكلة "المقياس" الذي يتضمنها مثل هذا الإستخدام(١٢٧)

من الصعوبة بمكان إطلاق أحكام عامة مطلقة وجارفة حول طبيعة المشاكل المتعلقة بهذه الأقاليم وبالعلاقات بينها وبين البيئة الثانوية. ومع ذلك، تدفق المصادر من الأقاليم المحيطية (ذات المصادر) في البلدان المتخلفة إلى مركز (أو مراكز) التوسع الإقتصادي والثقافي (والذي غالباً ما يكون عاصمة الدولة) فيها، هو ظاهرة إعتيادية. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المصادر تتدفق غالباً إلى مناطق خارج الحدود السياسية لهذه البلدان. أما عوائد هذه المصادر ا تحتجز بشكل نموذجي من قبل المركز وتصرف فيه أو/ عليه. وهكذا تدفق المصادر هذا هو خسارة صافية للإقليم المنتج وربح صاف للمركز (وهكذا نلاحظ الإستغلال حيث أن المركز يحصل على منافع وأرباح لنفسه مقابل كلفة قليلة جداً أو بدون كلفة) أما الإقليم الذي يتعلق به الأمر لا يستطيع عمل أي شيء، أو عمل القليل، لوقف هذا التدفق للمصادر أو تنظيمه أو لجلب العوائد المتحققة من تصدير هذه المصادر تحت سيطرته. ويعود هذا الواقع إلى طبيعة بنية وهيكل السلطة والعلاقات داخل البلدان المتخلفة والتي تميل نحو المركزية القصوى. كما إن مركز السلطة (أي المركز) يميل أغلب الأحيان في هذه البلدان إلى الخوف والشك من أية مطاليب بتفويض (أو إعطاء) أية سلطات للإقاليم المكونة لها. أن هذا الخوف هو غالباً نتيجة الريبة. وتأثير وجهات النظر القومية الضيقة والمصالح، الناتجة عن الامتيازات الإقتصادية والسياسية القائمة والنظام الإجتماعي في المركز، والحرص الشديد لدرجة الغيرة والحسد على السلطات المكتسبة حديثاً (نسبياً)، إذ أن الغالبية العظمى من البلدان المتخلفة كانت مستعمرات واقعة تحت الآنتداب.

تدفق المصادر وإنعدام السلطة بالنسبة للإقليم أو الأقاليم موضوع البحث يخلقان عدم المساواة في البلاد في الحقول الإجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها. إن هذه التفاوتات تميل في المراحل الأولية إلى الزيادة ولكن يمكن أن تستقر فيما بعد. بسبب

زيادة حاجة المركز إلى مواد خام أكثر وبأنواع مختلفة (منتجات أولية) ناتجة عن كل من زيادة المداخيل وزيادة السكان (من ضمنها الهجرة) وتوسع السوق، فإن المركز يصبح مجبراً على إجراء بعض الإستثمارات في الإقليم أو الأقاليم ذات المصادر من أجل زيادة إنتاج وتصدير المواد الأولية التي يحتاجها المركز نفسه أو لتصديرها إلى الخارج. وعلى كل حال، فإن مثل هذه الإستثمارات تتحقق بسبب حاجات المركز نفسه (والتي تميل غالباً إلى إهمال الحاجات والشروط المحلية)، ولكونها تتعلق بالمنتجات الأولية بشكل أساسي ا (أي الإستثمارات) تبقى كالواحة ذات آثار توسع قليلة على بقية اقتصاد الإقليم.

حين وقع الإقليم تحت حكم العثمانيين كان أرضاً خراباً تعاني من الإضطراب الإقتصادي والإجتماعي الذي سببته الحملات العسكرية الهادفة إلى السيطرة عليه. لقد قوضت هذه الحملات العسكرية إقتصاد المنطقة وأوقعت الإضطراب في وظائف وعمل إقتصادها ومجتمعها الإعتيادي.

لقد ضعفت الزراعة وأصاب الصناعة والتجارة ركوداً فعلياً. كما أصيبت الفعاليات الثقافية بالإضطراب ووصلت إلى توقف تام. وهكذا كانت آثار الحرب على إقتصاد ومجتمع الإقليم آثاراً ممزقة بشكل مروع، كما أن الدمار وتناقص السكان اللذان سببتهما الحرب إستمر لوقت طويل.

تكمن إحدى نقاط ضعف نظرية ميردال في موضوع آثار الحرب على إقتصاد ومجتمع الإقليم، حيث أن نظريته حول التخلف لا تبحث دور الحروب بشكل مباشر وصريح. وهذا أمر ذو أهمية خاصة بسبب إصرار ميردال على أنه عند دراسة التخلف فإن التمييز بين العوامل الإقتصادية وغير الإقتصادية ليس ضرورياً ويخلق الإرتباك. إن آثار الحرب هي ظاهرة عامة في بلدان (غرب) آسيا وليست مقتصرة على الإقليم.

بعد إحكام قبضتها على الإقليم، بدأت الإمبراطورية العثمانية بإبتزاز الإقليم من أجل إنتزاع كل ما إستطاعت إنتزاعه منه (أي من الإقليم). يميل بعض الكتاب إلى

الإعتقاد بأن الإهتمام الرئيسي للحكومة العثمانية المركزية في هذه المناطق كان جباية أكبر كمية ممكنة من الضرائب منها. وبالإضافة إلى الضرائب، فإن المركز (الحكومة العثمانية كممثل له) قد لجأ إلى الإغتصاب والمصادرة والسلب لتحقيق تدفق مصادر الإقليم إلى المركز نفسه. إن هذا التدفق لم يخلق التفاوتات بين مختلف مناطق الإمبراطورية فحسب، بل سبب أضراراً كبيرة لإقتصاد الإقليم. وقد أدى هذا إلى حرمان الإقليم من مدخراته (فائضه الإقتصادي) وأثبط همم الأغنياء (من سكان الإقليم) عن الإستثمار وكان أثمن تصرف في ظل هذه الظروف هو الاختزان (hoarding).

كما حرم الإقليم أيضاً من فوائد التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حصل في البلدان المتطورة بسبب الموقع والآنعزال الجغرافي لحد ما، ولكن على الأكثر بسبب توفر التسهيلات التعليمية (ولو على نطاق محدود) في العاصمة إسطنبول وعدد قليل من المدن المهمة الأخرى في الإمبراطورية فقط. العزلة الجغرافية (إنعدام الإحتكاك والتماس) وإنعدام التسهيلات التعليمية هما إثنان من أهم العوامل في ماتحت تخلف التعليم في الإقليم. إن العلم والتكنولوجيا هما دعامتا التطور. الإكتشافات العلمية والإختراعات التكنولوجية والإبتكار تتطلب (وتفترض مقدماً) وجود تركيب أو هيكل تعليمي أساسي على الأقل. إن إنعدام مثل هذا، التركيب الأساسي في الإقليم عنى بأن الإقليم لم يستطع الإستفادة من التقدم الحاصل في أماكن أخرى. إنعدام الهيكل التعليمي الأساسي هذا بالإضافة إلى إنعدام (أو الضعف الشديد) الإحتكاك والتماس مع البلدان المتطورة عنى بأن إنتشارها (العلم والتكنولوجيا) قد أعيق. أن ضعف إنتشار (أو ضعف آثار الآنتشار في الحقل الثقافي والتعليمي) العلم والتكنولوجيا الناتج عن ضعف الهيكل التعليمي الأساسي لازال العائق الرئيسي لتطور الإقليم. ومع أن ميردال يلمح إلى أهمية التعليم والبحث العلمي في ولعملية التطور، الا أنه يخفق في إعطائهما الإهتمام الذي يستحقانه. كما ذكر سابقاً في هذه الدراسة، فإن دمج العلم

والتكنولوجيا والتقدم الحاصل فيهما في بنية المجتمع بصورة عامة وفي قوة العمل وفي وسائل الإنتاج بصورة خاصة، يمثل جوهر عملية التطور وتقدم المدنية البشرية.

بما أن النشاط البشري وإتخاذ قرارات للقيام بعمل يجريان ضمن التقيدات التي يتعلمها الإنسان بالتجربة أو تفرض عليه، لذا من أقصى الأهمية بمكان الأخذ بنظر الإعتبار الإطار الفكري والميول والتحيّز والنزعات والتصورات المكونة سلفاً والخرافات وكبش الفداء الوصمة الإجتماعية والشك والخوف والريبة للأشخاص، سواء أكانوا أفراداً أو جماعات، الذين يتخذون القرارات وينفذوها. إن تاريخ الإنسان لغني بالشواهد على مآسي تسببت بسبب إعتقاد خاطئ أو فكرة خاطئة، أو رأي أو حكم سبقي متحامل أو بحثاً عن كبش فداء. إن هذه الحقائق قد لعبت دورها في العلاقة بين الإقليم والمركز في العهد العثماني وفترة الحكم الجمهوري في تركيا، كما أشير إلى ذلك سلفاً في هذه الدراسة. كما أن كل من ريفكين وروبنسون قد لاحظا بأن نزعات القادة في المركز (أي في العاصمة) قد لعبت دوراً حاسماً في تطور مناطق معينة من تركيا، كانقرة. ولكن ميردال يميل إلى إعطاء هذه العوامل مركزا ثانوياً جداً في نظريته[١٣٨]

بعد إستعراض الشواهد التاريخية والإشارة إلى أهمية بعض العوامل الفاعلة التي يميل ميردال إما إلى إهمالها أو مجرد التلميح إليها، قد يثبت مفيداً ذكر بعض إتجاهات التطور التي تبرزها الشواهد والإتجاهات العامة المشار إليها أعلاه. فعلى المستوى السياسي هناك ثلاثة إحتمالات ممكنة هي: أولاً: إستمرار الأوضاع والشروط والإتجاهات الحالية. ثانياً: حصول تغيير في المركز أو في موقفه في موضوع تفويض بعض السلطات إلى الإقليم في القضايا المتعلقة بالإقليم (حكم ذاتي). وثالثاً: إنهاء العلاقات القائمة بين الإقليم والمركز. أن التطور الأول هو الأكثر ملائمة للمركز حيث أنه يسهل تدفق مصادر الإقليم وينجز الصورة الذاتية (self-image) والوهم الموجود عند المركز (وهو أن تركيا دولة ذات قومية واحدة). ولكنه من المشكوك فيه أن يستمر مثل هذا الوضع لفترة طويلة بسبب الوعي بين سكان الإقليم والذي يتزايد بإستمرار، وبسبب

التفاوت الكبير بين الإقليم وبقية أنحاء تركيا الذي لا يمكن إخفائه أو تبريره لوقت طويل. أما التطور الثالث يبدو غير محتمل في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب، ما لم تحصل تطورات غير متوقعة. بدون قوة عسكرية تدعم مثل هذا التحرك وبدون وجود بلد قوي يتعهد بدعمه من الصعوبة تصور كيفية تحقيقه، إن هذين الشرطين غير متوفران ولا يمكن تحقيقهما الآن. أما التطور الثاني الأكثر عملياً وإحتمالاً للجانبين، حيث أنه يلبي رغبات سكان الإقليم، رغبتهم في الحصول على درجة من السلطة أو الرأي في المسائل الإقليمية، وفي نفس الوقت لا يمثل تهديداً لاستمرار تدفق مصادر الإقليم. ولكن مثل هذا التطور يفترض مسبقاً حصول تغيير في المركز أو في سياسته تجاه الإقليم. وبالرغم من أن مثل هذا التغيير يبدو نائياً، فإن العمل الذي قامت به تركيا بالنسبة للأقلية التركية في قبرص مثلاً قد يُحدث مثل هذا التغيير.

أما على المستوى الإقتصادي، تدفق مصادر الإقليم سيستمر، وعلى أكثر احتمال، سيزداد حجمه وتنوعه. كما أن عدم المساواة بين الإقليم وبين بقية أنحاء تركيا سيبقى على الأقل كما هو الآن لفترة طويلة قادمة (إذا لم تتجه إلى الزيادة فعلاً) بسبب إستمرار وزيادة تدفق مصادر الإقليم. إما آثار الإجتراف الخلفي المنطلقة من مراكز التوسع في تركيا ا ستستمر دون ضوابط في حين ستزداد آثار التوسع ولكنها ستبقى في نفس الوقت ضعيفة. إن هذه التنبؤات مبنية على حقيقة ممانعة أو عدم قدرة المركز على تبني إجراءات تؤدي إلى ضبط آثار الإجتراف الخلفي والى تقوية آثار التوسع، وإلا ما سيستمران لصالح مراكز التوسع. وتشمل مثل هذه الإجراءات ضبط تدفق مصادر الإقليم، والتوسع في البنية التعليمية الأساسية، إقامة معامل التصنيع في الإقليم، وتقديم الخدمات والتسهيلات الصحية والمدينية، وستبقى آثار التوسع إلى حد كبير نتيجة ثانوية لتوسع السوق والقاعدة الصناعية في مركز (أو مراكز) التوسع في تركيا وحاجته إلى المنتجات الأولية المتوفرة في الإقليم.

وفي التحليل النهائي، تطور الإقليم سيعتمد على التوسع في الخدمات التعليمية والتصنيع. وبما أن كليهما يخططأن وينفذأن من قبل المركز، تطور الإقليم سيعتمد كلياً (كما هو الحال الآن) على المركز. أن هذا التطور يتشابك تشابكاً وثيقاً مع الأوضاع السياسية القائمة في تركيا وفي الإقليم.

إن حل مشاكل الإقليم هو بيد المركز. وإذا لم يغير المركز سياسته الإقتصادية والإجتماعية وموقفه السياسي تجاه الإقليم بإتجاه إعطائه سلطات إتخاذ القرارات حول المسائل الإقليمية عن طريق إجراءات إقتصادية وغير إقتصادية تهدف إلى تقليل المركزية وتقليل تمركز السلطة بيد المركز، أي إعطاء الحكم الذاتي للإقليم، فإن مشاكل الإقليم ستبقى بدون حل وستصبح على أكبر إحتمال أكثر حدة.

سيتطلب تطور الإقليم تغييرات في السياسات الإقتصادية والإقليمية في المركز. وتتضمن هذه التغييرات الآنتقال من السياسة الإقليمية الحالية المبنية على التركيز على المستوى "الوطني" (أي على نطاق تركيا برمتها) إلى سياسة مبنية على التشتيت على المستوى "الوطني" مصحوبة بالتركيز على المستوى الإقليمي. إن هذا ممكن ومرغوب فيه في نفس الوقت. أنه ممكن بسبب كون تركيا مقسمة إلى عدد صغير نسبياً من الأقاليم ويمكن نشر الموارد المخصصة للإستثمار على هذه الأقاليم دون التضحية بالرشادة والفعالية الإقليمية والإستثمارية، كما أنه مرغوب فيه أيضاً بسبب كونه يميل إلى تقليل التفاوتات في مستويات التطور ومستويات المعيشة المحققة في كل إقليم والذي سيؤدي بدوره إلى تجنب الكثير من التوتر والإضطراب اللذان يصاحبان مثل هذه التفاوتات.

إن أية محاولة جدية لتطوير إقتصاد ومجتمع الإقليم تتطلب حالياً جهداً متناسقاً متركزاً على خلق مركز مديني رئيسي واحد ذو إمكانية نمو كامنة. ويجب أن يتركز مثل هذا الجهد في مثل هذا المركز المديني من أجل تحقيق المنافع التي ترافق "مركز النمو" أو/ "اقتصاديات التكتيل" (agglomeration) الناتجة عن مثل هذا

التمركز. إن الجهد المركز هذا سيؤدي أيضاً إلى زيادة السكان وتوسع الإقتصاد في هذا المركز. وسيتطلب هذا بدوره، وسيؤدي أيضاً الى، تحسين وتوسيع الخدمات والتسهيلات المدينية في هذا المركز. إن إقتصاديات التكتيل والترابط التقني والتحسن في الخدمات المدينية سيقوي أحدهما الآخر ويعزز جاذبية هذا المركز بالمقارنة مع المراكز الأخرى في البلاد. اثنتان من أكبر مدن الإقليم هما المرشحتان المناسبتان لمثل هذا المركز، وهما دياربكر والعزيز (elazig) ولكن الأولى أكثر جاذبية للاختيار لمثل هذا المركز بسبب كبر حجم سكانها وسرعة زيادة السكان فيها (بين ١٩٦٠ و١٩٧٠) وموقعه الجغرافي المركزي ضمن الإقليم. سيستطيع مثل هذا المركز، وسوف يمارس وظيفة توليدية في تطور الإقليم.

السنة	حجم السكان	
	العزيز	دياربكر
١٩٦٠	٦٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠
١٩٦٥	٧٩,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠
١٩٧٠	١٠٨,٠٠٠	١٣٩,٠٠٠

التشتيت على المستوى "الوطني" يمكن أن يقام على أساس عدد من المعايير، من بينها نسبة سكان كل إقليم إلى مجمل سكان تركيا. ويمكن تعديل هذه النسبة (نحو الأعلى أو نحو الأسفل) بواسطة عامل يتعلق بالمصادر الطبيعية المتوفرة في كل إقليم وبمستوى التطور المتحقق فعلاً في كل منها. ويمكن أن يكون مثل هذا العامل حصة مصادر كل إقليم في واردات العملات الأجنبية المتحققة من تصدير المنتجات الأولية (المصادر الطبيعية). أما مستوى التطور المتحقق فعلاً فيمكن أن يبنى على أساس مستوى النشاطات الإقتصادية والخدمات (والذي يستخدم حالياً في تركيا) في كل

إقليم. سيؤثر العامل الأول تأثيراً موجباً على هذه النسبة، في حين أن العامل الثاني سيؤثر عليها سلباً[١٣٩]. الأرقام المتوصل إليها بهذه الطريقة ينبغي إعتبارها خطوط عامة عريضة. إن توزيع مبالغ الإستثمارات بين مختلف النشاطات والخدمات سيعتمد أيضاً على حاجات كل إقليم وإمكانياته الكامنة.

هناك تأكيد متساوي هنا على العوامل والمتغيرات السياسية ذات الصلة بتطور الإقليم لأن التطور في المركز وماتحت التخلف في الإقليم لم ينشأ بسبب كون أحد الطرفين "حصل وإن كان قوياً والطرف الآخر ضعيفاً. أحدهما غنياً والآخر فقيراً. أحدهما مليء بالمبادرات والآخر لا مبال. أن مثل هذه الاختلافات قد تبرز دائماً ويمكن أن تستغل أو لا تستغل كسلطة على مصادره. ولكن في السلطة الهيكلية تنشأ هذه الإختلافات أو الفروقات عن طريقة كيفية إقامة الهيكل نفسه، وخاصة تقسيم العمل في الدورة الإقتصادية. لهذا السبب لا يمكن محاربة الإستغلال بمجرد إعادة توزيع المصادر. إن محاربة الاستغلال تعني محاربة الهيكل بأكمله وخاصة الدورات الإقتصادية التي تسبب الاستغلال، وهذا يمكن أن يتخذ شكلين: إعادة بناء العلاقات بشكل تكون فيه التكاليف والفوائد فيها موزعة بشكل أكثر تساوياً. أو عن طريق قطعها تماماً"، كما يؤكد غالتونغ. (غالتونغ، ١٩٧٣، ٤٠).

من الواضح أن التحليل السالف والاستنتاجات المتوصل إليها في هذه الدراسة لم يكن مبنياً على "الوحدات الكبيرة" (macro) بل من "الوحدات الصغيرة" (micro)، ويعود ذلك في الأساس إلى أن السياسات والممارسات والمواقف الأساسية، التي أثيرت هي وحدات كبيرة نوع ما، إن مادون تخلف الإقليم وتطوره (سببه) وبقاءه، وكذلك المشاكل الناتجة عنهما يمكن حلهما عن طريق إجراء تغييرات في أساسيات والممارسات الأساسية للدولة ولمختلف الحكومات في تركيا، بدلاً من الإجراءات "التقنية" فقط. حتى أيادي القسم الإداري للدولة المكلفة أو المسؤولة عن تخطيط التطور في مختلف أقاليم تركيا هي أيادي مقيدة بهذه السياسات والممارسات. فلو

إفترض بأن هذا القسم يريد توسيع النظام التعليمي في الإقليم من أجل تحقيق بعض أهدافه المعلنة لتحقيق "العدالة الإجتماعية" و"تطوير الأقاليم المتخلفة"، سيواجه عقبة اللغة التي تحدد كثيراً التوسع في حقل التعليم في الإقليم، والتي لا يستطيع القسم الإداري هذا عمل أي شيء بهذا الخصوص بسبب السياسة الأساسية لحكومات تركيا (في منع اللغة الكردية)، ولأن التعليم في الإقليم يجري باللغة التركية فقط.

يجب أن يكون واضحاً بأن أهمية الإجراءات الصغيرة (micro) والحلول الفنية لا يستخف بها بتاتاً هنا عند مناقشة وتحليل مشاكل الإقليم. إلا أن الموضوع الذي يؤكد عليه هنا بقوة هو أن هذه الإجراءات الصغيرة والحلول التقنية ستبقى غالباً مقيدة ومحدودة جداً في آثارها وقدرتها على حل مشاكل الإقليم ما لم يجري تغيير السياسات والممارسات الأساسية لدولة وحكومات تركيا تجاه الإقليم.

الإقليم	نسبة سكان الإقليم إلى مجموع السكان	حصة الإقليم في واردات العملات الأجنبية	مستوى النشاطات الاقتصادية والخدمات في كل إقليم	الرقم القياسي لكل إقليم	حصة كل إقليم في المبالغ الاستثمارية كنسبة مئوية
١	١٥	١٠	٢٠	٦٢,٥٠	٩,٠٠
٢	١٠	٢٠	٥	٣٠٠,٠٠	٤١,٠٠
٣	٣٠	٥	١٠	١٧٥,٠٠	٢٤,٠٠
٤	٢٥	٥٠	٥٠	٧٥,٠٠	١٠,٠٠
٥	٢٠	١٥	١٥	١١٦,٧٠	١٦,٠٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	-	١٠٠,٠٠

تم التوصل إلى الرقم القياسي لكل إقليم كالآتي:

$$١ = \frac{١٠ + ١٥}{٢} \div \frac{٢٠}{١٠٠} = ٦٢,٥٠$$

$$٢ = \frac{٢٠ + ١٠}{٢} \div \frac{٥}{١٠٠} = ٣٠٠,٠٠$$

$$٣ = \frac{٥ + ٣٠}{٢} \div \frac{١٠}{١٠٠} = ١٧٥,٠٠$$

$$٤ = \frac{٥٠ + ٢٥}{٢} \div \frac{٥٠}{١٠٠} = ٧٥,٠٠$$

$$٥ = \frac{١٥ + ٢٠}{٢} \div \frac{١٥}{١٠٠} = ١١٦,٧٠$$

توضيح:

فيما يلي مثال على ذلك: يمكن افتراض وجود إقليمين لتسهيل توضيح هذه النقطة. إقليم ١ وإقليم ٢. يمثل سكان الإقليم ١، ١٥٪ من مجموع سكان البلاد، في حين يمثل سكان الإقليم ٢، ١٠٪ من مجموع السكان. حصة إقليم ١ في واردات العملات الأجنبية من تصدير المواد الخام هو ١٠٪ وإقليم ٢ هو ٢٠٪. ويمكن افتراض أن إقليم ١ قد حقق مستوى يساوي ٢٠٪ من النشاطات الإقتصادية والخدمات في البلاد. في حين أن إقليم ٢ قد حقق مستوى يعادل ٥٪ منها.

أن حصص الأقاليم من مبالغ الإستثمارات المخصصة للتطور المذكور في الجدول يمكن تحويلها إلى نسب مئوية عن طريق إفتراض أن مجموعها يساوي ١٠٠. (الرقم القياسي للتطور الإجتماعي – الإقتصادي) لكل إقليم من الأقاليم في تركيا قد تم تحضيره من قبل دائرة الدولة للتخطيط (أنظر مثلاً، فيسيك، ١٩٦٨، ٥٧٨). يتراوح الرقم القياسي هذا بين ١٣٥ في الإقليم الغربي و٦٦ في الإقليم الشرقي من تركيا (أي الإقليم موضوع هذه الدراسة وعدد من المحافظات المجاورة). أما بقية الأقاليم فكانت أرقامها القياسية كالآتي: إقليم الجنوب ١٠٢، وإقليم المركز ٩٧، وإقليم الشمال ٩٣، أن الأرقام القياسية هذه يمكن استخدامها كرقم قياسي للنشاطات الإقتصادية والخدمات. أما الحصة في واردات العملات الأجنبية من الصادرات فيمكن الحصول عليها من مطبوعات إحصائيات التجارة الخارجية التركية.

أن الإقتراح الوارد أعلاه ما هو إلا مؤشر يشير نحو حل ممكن.

ملحق
نبذة مختصرة عن تاريخ الأكراد في الإقليم

تاريخ الأكراد موضوع لم يدرس ولم يحقق فيه لدرجة كافية. أما الدراسات الموجودة فهي دراسات غير نظامية (unsystematic) غالباً، ويعود ذلك إلى الظروف السياسية والإجتماعية – الإقتصادية السائدة في المنطقة بصورة عامة، ظروفاً فرضت ضغطاً كبيراً على الأكراد الذين حاولوا أو يحاولون دراسة تاريخ الأكراد وكردستان، أو دراسة أية ناحية من نواحي الحياة المتعلقة بهما. وكيفما كان، من الممكن الذكر بأن تاريخ الأكراد يرجع إلى عدة قرون قبل الميلاد، مع أن الأكراد لم يُعرفوا بهذا الاسم. حسب دائرة المعارف الأمريكية فإن تاريخ الأكراد "يرجع إلى الغوتو (Gutu) في العهد الآشوري القديم، التي كانت إمبراطورية تتمتع فيها الأكراد بوضع سياسي مستقل. وقد إمتزج هؤلاء مع الميديين بعد سقوط نينوى" (دائرة المعارف الأمريكية).

يشير نقش سومري من الألف الثاني قبل الميلاد إلى بلاد باسم "كرداكا" (kardaka) (دائرة المعارف الإسلامية، ١٩٥٥، ١٠٨٩ـ١٠٩١، مقتبسة في عرفه، ١٩٦٦، ٣).

ويظهر أن الملك الآشوري تغلات بيليسر (Tiglath Pileser) كان منغمراً في حرب مع قبيلة تسمى "كورتيه" (Kur_ti_e) (دائرة المعارف الإسلامية، ١٩٥٥، ١٠٨٩ – ١٠٩١)[١٤٠]

اما المؤرخ اليوناني اكسينافون (Xenophon) فيشير في كتاباته إلى شعب جبلي يسمى "كوردوكاى" (Kurdukai) الذين يبدو أنهم قد أنهكوا مسيرة الجيش اليوناني في المنطقة في وقته (دائرة المعارف الإسلامية، ١٩٥٥، ١٠٨٩ـ١٠٩١)[١٤١]

تعتقد إحدى المدارس الفكرية بأن أصل الشعب الكردي هو إندماج القبائل الميدية لمناطق غرب إيران الحالية مع سكان هذه المناطق الأصليين، هذه المناطق التي تسمى الآن كردستان[١٤٢]

وهناك نظريات ومدارس فكرية أخرى أيضاً حول أصل الأكراد. إلا أن النظرية المشار إليها أعلاه قد حصلت، كما يبدو، على القبول وأحرزت تقدماً بين المؤرخين الأكراد بصورة خاصة والأكراد بصورة عامة[١٤٣]

يشير المؤرخون والجغرافيون العرب والمسلمون البلاهوري والطبري وإبن الأثير في كتاباتهم إلى قبائل عُرفت فيما بعد بالأكراد. وكانت هذه القبائل، حسب كتاباتهم، تقطن بشكل رئيسي في نفس المناطق الواقعة إلى الشرق من نهر بوتان وجنوب بحيرة وأن الشواطئ الشمالية لنهر دجلة، أي المنطقة التي تدعى الآن كردستان (دائرة المعارف الإسلامية، ١٩٥٥، نقلاً عن عرفه، ١٩٦٦، ٣).

بالرغم من أن المنطقة الجغرافية المعروفة باسم كردستان التي تعني باللغة الكردية وطن الأكراد، قد وقعت تحت الحكم الإيراني عام ٥٥٠ قبل الميلاد، إلا أن الأكراد لم يتوقفوا كما يبدو عن العيش بشكل مستقل في بلادهم الجبلية المتعذر بلوغها أو التأثير فيها. قبل الفتح العربي لكردستان مباشرة، أي خلال القرن السابع بعد الميلاد عندما كانت كردستان لا تزال تحت الحكم الساساني الإيراني، فإن الشعب الكردي كان يقطن المناطق التي قطنها، الآن والمسماة كردستان، وكان يسمى "بالأكراد". (قاسملو، ١٩٦٥، ٣٥).

غزا العرب المسلمون كردستان وجلبوها تحت الحكم العربي — الإسلامي المباشر خلال الفترة الممتدة من القرن السابع حتى القرن الحادي عشر بعد الميلاد.

أما المناطق الواقعة في شرق آسيا الصغرى (المسماة الآن تركيا) التي يقطنها الأكراد فقد وقعت تحت الحكم السلجوقي — التركي — الرومي خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر واستمر الحكم السلجوقي للمنطقة من عام ١٠٧٧ حتى ١٣٠٠

ميلادي. وبالرغم من أن الأكراد قد إعترفوا بسيادة السلجوقيين إلا أنهم، كما يظهر، كانوا يتمتعون بإستقلال فعلي، كما يؤكد عرفه. (عرفه، ١٩٦٦، ١٢)[١٤٤].

غزت الجيوش المغولية بقيادة هولاكو السيئ الشهرة كردستان عام ١٢٥٩ ووصلت حتى الجانب الشرقي من بحيرة وان. إحتلت الحشود المغولية نصيبين وجميع منطقة الجزيرة الواقعة في محافظة ماردين في الإقليم. لقد قاوم الأكراد هذا الغزو وحشدوا قواتهم بقيادة الأمير الكامل محمد في ميانفرق قرب دياربكر. وبسبب عدم تكافؤ القوى فإن غالبية سكان ميانفرق وكذلك الأمير محمد قد قتلوا قتلاً وحشياً بيد القوات المغولية الغازية. (عرفه، ١٩٦٦، ١١ـ١٢).

ثم وقع الإقليم تحت حكم مختلف المجموعات المغولية المتحاربة فيما بينها، حيث كانت هناك قبائل وأجنحة مغولية متعددة متخاصمة. وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر حينما تم القضاء على الحكم المغولي الايلخاني عام ١٣٤٩ وقعت كردستان تحت حكم شيوخ قبائل الجلايرين المنغوليين.

ولكن قبل القضاء على الحكم المغولي الايلخاني في المنطقة، حاول مماليك مصر الذين كانوا يسيطرون على محافظة ملاطيا وأجزاء أخرى من شمال كردستان، مد سلطانهم للسيطرة على الإمارات الكردية الصغيرة التي كانت واقعة تحت سلطان الجلايرين أحياناً و"القرة قويونلو" أو "إقليم قيونلو" التركمان أحياناً أخرى. إن هذه المنافسة وهذا الصراع بين الغزاة من أجل السيطرة على الإقليم وبقية أجزاء كردستان قد توقف بعد غزو العثمانيون لملاطيا والمناطق الواقعة تحت حكم المماليك في الأقسام الشرقية من آسيا الصغرى في نهاية القرن الخامس عشر. (عرفه، ١٩٦٦، ١٢ـ١٣).

أنه لمن الواضح من السرد الموجز جداً الذي عرض أعلاه حول الأحداث العسكرية والسياسية البارزة في الإقليم وفي عموم كردستان والشرق الأوسط، بأن المنطقة بصورة عامة كانت منذ الغزوات السلجوقية في ١٠٥٥ و١٠٧١ تحت سيطرة الطورانيين، سواء أكانوا أتراكاً أو تركماناً أو مغول متركين والذين فرضوا بالقوة حكمهم بمساعدة

المقاتلين الأتراك، في حين كانت غالبية سكان المنطقة أكراداً وأرمناً وإيرانيين وعرباً. (عرفه، ١٩٦٦، ١٣). كما أنه من الواضح بأن الأكراد كانوا يتمتعون في أغلب هذه الأوقات بالحكم الذاتي الفعلي في مناطقهم الجبلية المتعذر بلوغها بالرغم من أنهم اعترفوا بسيادة هؤلاء الحكام المستبدين.

شهدت نهاية القرن الرابع عشر غزوات جديدة، وكان الغزاة الجدد من الطورانيين أيضاً القادمين من الشرق وكان يقودهم تيمورلنك. إحتل تيمورلنك وجيوشه الموصل، الواقعة شمال العراق الحالي، عام ١٣٩٤، وسارت حشوده من الموصل حتى وصلت دياربكر وماردين مخربة البلاد ومسببة الموت والشقاء لسكانه. غزا تيمورلنك أواسط آسيا الصغرى عام ١٤٠٢ موقعاً الهزيمة في جيوش السلطان العثماني بايزيد الأول معيداً "الإستقلال" إلى سبعة من مجموع تسعة إمارات تركية سبق وأن ألحقت بالإمبراطورية العثمانية من قبل بايزيد الأول نفسه. وقد تمتعت هذه الإمارات بنوع من "الإستقلال" لبعض الوقت.

لقد جلب غزو تيمورلنك السيئ الصيت الخراب والفوضى الى جميع منطقة الشرق الأوسط والمذابح لسكانها. ولكن، حسب عرفه، فإن القسم الأكبر من كردستان، كما يبدو، قد عانى بشكل أقل شمولاً نسبياً من بقية أنحاء الشرق الأوسط التي إحتلتها جيوش تيمورلنك، ويرى عرفه بأن هناك عاملين يفسران هذا الوضع، أولهما هو أن أكثرية الأكراد كانت تعيش حياة التنقل في الوديان العالية وليس في المدن، وثانيهما يعود الى كون الأكراد لم يكونوا يتمتعون بالإستقلال السياسي، ولذا لم يكن لديهم جيشاً دائماً. لقد حارب الأكراد جيوش تيمورلنك "حينما إختاروا أنفسهم محاربته حرب أنصار أو حرب عصابات، مختفين في الجبال العالية المتعذر بلوغها والممرات الجبلية الضيقة العميقة، مستخدمين مسالك معروفة لديهم فقط" كما يقترح عرفه. (عرفه، ١٩٦٦، ١٣).

إن غزوات الطورانيين للإقليم وبقية أجزاء كردستان وأقسام أخرى من الشرق الأوسط قد سببت كارثة حقيقية للمنطقة وسكانها، لقد كان الخراب الذي سببته هذه الغزوات خراباً شاملاً وكانت عواقبه من المتعذر ترميمها وتعويضها. ويعبر قاسملو عن هذه الحقيقة كالآتي: "لقد أضعفت ثلاثة غزوات وضع السكان في كردستان وجميع منطقة الشرق الأدنى. الأتراك السلجوقيين الذين دخلوا عام ١٠٥١، والمغوليين عام ١٢٣١ وتيمورلنك عام ١٤٠٢، والذين بالتتابع إحتلوا وخربوا ونهبوا البلدان وكانوا سبب المصاعب الإقتصادية والإجتماعية الهائلة والتي لم يمكن علاجها لفترة طويلة". (قاسملو، ١٩٦٥، ٣٦).

خلال النصف الثاني من القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر كانت الإمبراطورية السلطانية العثمانية والشاهنشاهية الصفوية في إيران منغمرتان في صراع وحملات عسكرية ضارية من أجل السيطرة على الإقليم (ومناطق أخرى من كردستان) الذي كانت تمر فيه الطرق التجارية لواحدة من البضائع التجارية المهمة حينئذ، الحرير الطبيعي.

وعندما كان السلطان العثماني بايزيد الثاني (الذي حكم بين ١٤٨١ و١٥١٢) مشغولاً بشكل رئيسي في أوربا، دمر الصفويون سلالة "إقليم قيونلو" في وقرب الإقليم. ولكن إبن بايزيد الثاني، السلطان سليم الأول (المسمى سليم الضاري، الذي حكم خلال ١٥١٢ـ١٥٢٠) أظهر إهتماماً كبيراً بالحدود الشرقية لسلطنته وقرر مد هذه الحدود شرقاً وجنوباً وغرباً.

سار سليم الأول مع جيوشه شرقاً وفي طريق مساره دمر العديد من القوات الكردية التابعة للأمراء الأكراد المحليين والإمارات الكردية. ثم وصلت قوات سليم الأول الى قرب الجيش الإيراني وأوقعت فيه الهزيمة في سهل جالديران الواقع في جنوب غرب ماكو عام ١٥١٤.

أما الصفويون تحت حكم شاه طهماس الأول (الذي حكم خلال الفترة ١٦٢٤ـ١٥٧٦) وبعده شاه عباس الأول، فقد أعادوا إحتلال أجزاء من المناطق التي خسروها للعثمانيين ووصلوا حتى دياربكر، ولو لبعض الوقت. ولكن السلطان العثماني مراد الرابع (الذي حكم خلال الفترة ١٦٢٣ـ١٦٤٠) قام بحملة عسكرية تهدف الى إعادة سيطرة العثمانيين على المناطق التي خسرها العثمانيون وإحتلها الصفويون. وخلال سير الحملة بين القوتين الكبيرتين في الشرق الأوسط عندئذ وقعت المنطقة مرة أخرى تحت الحكم العثماني. لقد تم فيما بعد الإعتراف رسمياً بنتيجة الصراع بين السلاطين العثمانيين والشهنشاهات الصفويين والتي حسمتها أرض المعركة العسكرية. في معاهدة أرضروم التي وقع عليها الجانبان عام ١٦٣٩ والتي ثبتت الحدود بين العثمانيين والصفويين، هذه الحدود التي بقيت على العموم على حالها وكما تظهر الآن. (عرفه، ١٩٦٦، ١٦). إن معركة جالديران ومعاهدة أرضروم قد وضعتا تقليداً مشؤوماً للتجزئة الكردية، كما يقول إيغيلتون. (ايغيلتون، ١٩٦٣، ٤).

لذا فمن الواضح بأن الإقليم وكردستان بشكل عام كانت بشكل مستمر تقريباً إما واقعة في طريق الغزاة أو هدفاً للغزوات أو أرضاً تجري عليها الصراعات والحملات العسكرية بين قوى متخاصمة ترمي إلى تحقيق أهداف ليس للإقليم .أو كردستان أو الأكراد دخل فيها. إن الحقائق المذكورة أعلاه لا توضح أسباب تخلف الإقليم وكردستان فحسب بل أيضاً الفقدان الجلي لدولة كردية (أي عدم وجود دولة كردية). (إن هذه الأحداث، بالإضافة إلى طبيعة التضاريس الأرضية التي فرضت تقييدات كبيرة على الإتصالات بين القرى والقبائل الكردية الصغيرة نسبياً والمتبعثرة، قد كبحت بشدة وعطلت نمو الوعي القومي الكردي في مراحله الآولية (كما عبرت عنه الشرفنامه ومم وزين على الأقل)، عندما كان هذا الوعي القومي الكردي لازال بشكله البرعمي (في بدايات النمو)، وهكذا أعاقت هذه الأحداث عملية التطور الطبيعية التي كان من الممكن أن تنتج حصيلة مختلفة تماماً عن الوضع القائم الآن.

تذكر الشرفنامه، وهي كتاب رئيسي حول حياة وتاريخ الشعب الكردي وكردستان حتى نهاية القرن السادس عشر، التي كتبت عام ١٥٩٦ من قبل شرف الدين البتليسي، وهو كردي، بأن المنطقة التي كان يقطنها الأكراد كانت تحكم من قبل عدد من الإمارات الكردية ففي نهاية القرن السادس عشر كانت هناك ٢٠ إمارة قائمة في الإقليم لوحده وأكثر من ٣٠ إمارة في جميع أنحاء كردستان (دائرة المعارف الإسلامية، ١٩٥٥، ١١٠٢، إقتباساً عن عرفه، ١٩٦٦، ١٧).

ولكن بسبب إلحاق الإقليم قسراً بالإمبراطورية العثمانية والسياسة المركزية التي اتبعتها والتي كانت تزداد بشدة، فإن هذه الإمارات قد دُمرت الواحدة تلو الأخرى[١٤٥].

ومن أجل السيطرة على القبائل الكردية في الإقليم وغيره من أقسام كردستان وإخضاعها، قام السلاطين العثمانيين بصورة عامة بتعيين رؤساء عشائر أكراد كحكام لمحافظات الإقليم وبقية أقسام كردستان. كانت هذه الإجراءات جزءاً من سياسة السلاطين العثمانيين للسيطرة على الأكراد بواسطة قادتهم (أي قادة الأكراد) المحليين. الا أن هذه السياسة لم تحقق أغراضها بنجاح دائماً وكانت السيطرة التي مارستها الحكومة المركزية العثمانية في الإقليم وعلى الأكراد سيطرة محفوفة بالمخاطر والمجازفات.

بدأت الإمبراطورية العثمانية منذ بداية القرن السابع عشر بفقدان قوتها وبالآنحطاط والتدهور. كما أنتشر الفساد والتفسخ والتدهور في إقتصادها وجهازها الإداري البيروقراطي وجيشها. وقد أدت هذه العوامل إلى أنتعاش المطاليب والرغبات المحلية في الإقليم. ولكن هذا الآنتعاش قد قمع بسرعة. كما أن القرن الثامن عشر كان فترة الآنحطاط العميق والمطرد للإمبراطورية العثمانية، مما أضعف موقف الحكومة العثمانية والجيش العثماني. وقد شجع هذا الضعف على تجديد الصراعات مع الصفويين الذين لم يغضّوا النظر عن رغبتهم في السيطرة على الإقليم ولم ينسوا الهزائم

والنكسات التي أوقعها بهم العثمانيون. لذا قام حكام إيران الصفويون بالهجوم على المنطقة مستفيدين من ضعف العثمانيين ومستغلين السخط بين الرؤساء الأكراد المحليين على العثمانيين.

إستمرت الحروب بين العثمانيين والصفويين بشكل متقطع في بداية القرن التاسع عشر والتي كانت تهدف إلى السيطرة على الإقليم وأقسام أخرى من كردستان، قام الجيش الإيراني بغزو الإقليم عام ١٨٢١ وسار بعمق حتى تبليس ووان. ولكن هذه الحملة أثبتت بإنها لم تكن حاسمة. لذا تم التوقيع على معاهدة سلام سنة ١٨٢٣ بين الجانبين في أرضروم، وذلك لأن نتيجة المعارك لم تكن حاسمة كما ذكر أعلاه. لقد تمت إعادة الحدود التي إتفق عليها الجانبان بموجب معاهدة أرضروم لعام ١٦٣٩ إلى سابق عهدها تقريباً بعد إجراء تعديلات ثانوية عليها، هذه الحدود التي جزأت المناطق الكردية ثانية.

أنه لمن الجدير بالملاحظة ومن سوء حظ الأكراد أنهم وفي مناسبات عديدة قد خُدعوا ووجدوا أنفسهم في نهاية المطاف مجرد بيادق (أو أدوات) في اللعبة الدولية، أي عملية فرض الهيمنة على المنطقة، بدلاً من أن يقوموا أنفسهم باستخدام العداء والخصومات بين القوى المتحاربة من أجل تحقيق أهدافهم. وقد تعزى هذه الظاهرة إلى عدد من العوامل، من بين أبرزها: طبيعة التضاريس الجغرافية لكردستان والتي تشكل عقبات كبيرة جداً في طريق الإتصالات بين المراكز السكانية المتناثرة في كردستان، (ويمكن أن يسمى هذا العامل التشضض الجغرافي). والوضع الإستراتيجي لكردستان ولكونها بلاداً محاطة بالأرض من جميع جهاتها (أي ليس لها منفذاً بحرياً)، ولذا فهي منعزلة نسبياً عن العالم الخارجي. والبنية القبلية (أو العشائرية) للمجتمع (وفي خلال الفترات المبكرة القبائل المتنقلة أو الرحل)، ليس بحد ذاتها فقط ولكن ولحد أكبر صغر حجم هذه العشائر (أي التشظظ الإجتماعي والسياسي)، وعدم نشوء قبيلة كبيرة وقوية قادرة على فرض سيطرتها وتوحيد القبائل الصغيرة معها. والخصومات والعداء بين الأكراد لأسباب مذهبية (شيعة وسنة) والتي كانت تُستغل من قبل القوى المتنافسة في المنطقة

(الصفويون الشيعة، والعثمانيون السنة). وعدم بروز قائد قادر على لم شمل الأكراد وتوحيدهم تحت قيادته وراء قضية أو هدف (سياسي أو ديني). وعلى كل حال، فإن العامل الحاسم جداً الذي احبط محاولات الأكراد لإقامة دولتهم القومية وتحقيق تطلعاتهم هو أن بلادهم لا منفذ بحري لها وبإنها محاطة بدول تسيطر على أجزاء من كردستان. فضمن هذه المنطقة يجد الأكراد أنفسهم في وضع "إختناق" عندما تتفق الدول المجاورة على قمع حركتهم. لقد كان إتفاق هذه الدول على قمع الحركة الكردية هو الوضع السائد عدا بعض الفترات الوجيزة ولأسباب تكتيكية بحتة. لقد وجد الأكراد أنفسهم في مثل هذا الوضع "وضع الإختناق" مراراً وتكراراً وليس هناك سبب لإفتراض عدم مرورهم بتجربة (أو بتجارب) مماثلة في المستقبل (إلا في حالة قيامهم بعمل منسجم "مشترك" بدلاً من أعمال منعزلة عن بعضها البعض، وما لم يخلّصوا أنفسهم من التشظظ السياسي والإجتماعي والجغرافي).

لذا وحتى لو نشد الأكراد التأييد من الدول المجاوِرة، م سيجدون أنفسهم في التحليل النهائي يغيرون سيداً أجنبياً بآخر، أو تتم خيانتهم أو يخذلوا من قبل نفس الدولة التي أيدتهم (أو في الواقع الفعلي تظاهرت بتأييدهم)، عندما تكون تلك الدولة في وضع تستطيع فيه التوصل إلى صفقة مع خصوم الأكراد (أي الدولة التي يحاربها الشعب الكردي في ذلك الجزء من كردستان الذي تسيطر عليه تلك الدولة). وهكذا يصبح الأكراد في النهاية أنفسهم مجرد بيادق (أدوات) تخدم الأهداف السياسية والعسكرية لهذه الدول المتخاصمة. ومن أجل أن يستطيع الشعب الكردي تحقيق تطلعاته، يجب توفير شرطين أساسيين هما: أولاً: أن يعتمد الأكراد بصورة عامة، بدلاً عن كل جزء من الشعب الكردي في جزئه من كردستان، على أنفسهم وعلى مصادر كردستان الداخلية وعلى جهودهم المشتركة. وثانياً: أن تؤيد دولة أو حكومة أو أكثر (لا يقطنها جزء من الشعب الكردي) قضيتهم وتتعهد بهذا التأييد، (من منطلقات تضامنية وليس من منطلقات مصلحية) حتى يحقق الشعب الكردي تطلعاته. لم يكن

الأكراد قادرون أو محظوظون لحد الآن للحصول على تأييد وتعهد دولة ما لأسباب مختلفة. لقد كانت شعوب وحركات أخرى أكثر حظاً من الشعب الكردي في هذا المجال، مثل بنغلاديش (التي حصلت على تأييد وتعهد الهند)، واريتريا (العديد من الدول العربية) وأتراك قبرص (تركيا) على سبيل المثال. إن هذا لا يعني أن هذه أمثله على التأييد التضامني حيث أن العديد من الدول المذكورة لها منطلقات مصلحية في تأييدها لهذه الشعوب والحركات. إن الشرط الأول شرط ضروري إلى الحد الأقصى، ولكن في الظروف الحالية شرط غير كافٍ ما لم تقع إضطرابات عنيفة في أوضاع المنطقة (أي الشرق الأوسط) تؤدي إلى تغيير الخارطة السياسية للمنطقة كما حصل بعد الحرب العالمية الأولى. هناك عامل آخر يلعب دوره هنا، إلا وهو أن الدول التي تقيّد الأكراد تزيدها في جهودها لمنع الأكراد من كسر هذه القيود قوى عظمى أو دول كبرى مختلفة. كما يذكر جينكينز فإذا "أخذ بنظر الإعتبار كيفية خلق الدول الحديثة، من المحتمل نشوء حركات إنفصالية، مثل بيافرا والأكراد وجامايكا وناكالآند وبحر الغزال في السودان. وبما أن أي من هذه الدول الجديدة لم يكن لديه جيشاً كبيراً، فإن رد الفعل تجاه المحاولات الآنفصالية هذه هي الإعتماد والتبعية شبه التامة على الدول الغنية ورغبتها في تزويد السلاح. وهذا يعتمد بدوره على المصالح الإقتصادية والإستراتيجية لهذه الدول الغنية". (جينكينز، ١٩٧١، ٥٢). إن الأكراد وبيافرا مثلين حديثين على ذلك. لقد تم تزويد العراق ونيجيريا بالسلاح أولاً من قبل بريطانيا، القوة الإستعمارية التي خلقت كل من الكيانين السياسيين العراق ونيجيريا، ومن ثم من قبل الإتحاد السوفياتي، في هجومهما العسكريان العنيفان لإخماد وسحق الحركتان الكردية والبيافرية.

كما كتب ايكيلتون "ببداية القرن التاسع عشر دخل (الأكراد المتوحشون) (wild koord) القصص المروية من قبل المبشرين وعلماء الآثار والمسافرين الفضوليين الأوربيين الذين أرادوا إستقصاء أوضاع الأوصال الداخلية للإمبراطورية

العثمانية المتحللة وقاموا بذلك نيابة عن الحكومات الأوربية غالباً. إن العهد الجديد بالملاحظة والرومانتيكي للتغلغل الأوربي (في كردستان والإمبراطورية) قد بدأ.." (ايكيلتون، ١٩٦٣، ٤).

إتبع السلطان العثماني مراد الثاني (١٨٠٨ـ١٨٣٩) سياسة مركزية أكثر تطرفاً من أسلافه كان هدفها تشديد السيطرة على المحافظات النائية من أجل تضييق "الخناق الضريبي" عليها. كنتيجة لهذه السياسة سلطة وقوة الرؤساء والأمراء قد ضعفت، كما إزداد السخط بين السكان. أن ما تبقى من الإمارات والدويلات الصغيرة الكردية قد تم تصفيتها بواسطة هذه السياسة. إما الوضع الإقتصادي فقد كان صعباً وكانت الضرائب شديدة. إن هذين العاملين (الوضع الإقتصادي الصعب والضرائب الشديدة)، ورغبة القادة الأكراد في الحصول على الحكم الذاتي (والإستقلال) قد أدت إلى أنفجار ثورات ١٨٥٣ و١٨٨٠. قاد ثورة ١٨٥٣ يزدانشير، وقد إندلعت هذه الثورة في حكاري (وبوتان) في الإقليم. ثم إنتشرت بسرعة في جميع أنحاء الإقليم وشملت منطقة تمتد من بحيرة وان حتى بغداد بعيداً عن الإقليم. وقد تم تقدير قوة الثورة بأكثر من ١٠٠,٠٠٠ محارب عام ١٨٥٥ (ب. أي. افاريانوف، تبليس، ١٩٠٠، ١٤٨ – ١٤٩، إقتباساً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٤٠).

أما ثورة ١٨٨٠ فقد قادها عبيدالله الذي كان يجهد إلى إنشاء دولة كردية ذات حكم ذاتي (أو مستقلة). إنتشرت الثورة في منطقة واسعة ممتدة من بحيرة وان في الإقليم حتى بحيرة أورميه في كردستان – إيران. وعندما أشار عليه البعض بتصفية السكان الأرمن في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الثورة، أعلن عبيدالله، "إن الأتراك يحتاجون إلينا فقط كثقل مقابل للمسيحيين، وعندما لا يوجد هناك مسيحيون م (الأتراك) سيوجهون عملياتهم الآنتقامية ضدنا". (نيكيتين، ١٩٥٦، ١٨٩، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٤٠). لقد أثبتت الأحداث اللاحقة خلال العهود المختلفة، العثمانية ونظام تركيا الفتاة والجمهورية التركية، بأن شكوك عبيدالله حول النوايا التركية تجاه الأكراد،

كانت لها ما يبررها وبأن بصيرته وحكمته كانت صحيحة كما تبين فيما بعد عن طريق تصفية الأرمن المسيحيين في تركيا ومن ثم توجيه غيظها (تعامل الآنظمة التركية المختلفة) وشوفينيتها ضد الشعب الكردي في تركيا.

إلا أن هاتين الثورتين لم تكونا الوحيدتان اللتان أندلعتا في الإقليم وبقية أجزاء كردستان خلال القرن التاسع عشر، وحسب تعبير لوتسكي "موجة لا نهاية لها من الثورات من قبل السادة الإقطاعيين الأكراد قد اكتسحت شمال (العراق الحالي)". (لوتسكي، ١٩٦٩، ١٤١).

إن هذه الفترة من التاريخ الكردي تتميز بإستهلال الوعي القومي، بالمفهوم الأوربي الحديث للتعبير، بين أبناء الشعب الكردي وبدء محاولات بعض القادة الأكراد التخلص من نير الحكم الأجنبي ولتحقيق الحكم الذاتي أو الإستقلال والتحرر وحق تقرير المصير. لم تظهر فكرة أو مفهوم القومية قبل هذه الفترة في الإقليم (وفي الشرق الأوسط عموماً) بسبب ضعف الإتصالات مع أوربا. وكان الشكل السائد من أشكال "الوعي" هو الوعي الديني – مسلمون إزاء غير المسلمين – عوضاً عن أكراد مقابل غير الأكراد – بالإضافة إلى "الوعي" القبلي أو العشائري.

كما أن هذه الفترة كانت فترة حاسمة في تاريخ الأكراد ومستقبلهم. حيث بدأت المصالح والنوايا المستقبلية للقوى الأوربية في الشرق الأوسط تجاه القضية القومية للأكراد وغيرهم بالتجسد وبإتخاذه شكلاً أساسياً. ففي مذكرة مشتركة موجهة إلى الحكومة العثمانية موقعة من قبل حكومات روسيا، وبريطانيا، وفرنسا وبلدان أوربية أخرى مؤرخة في ١٨٨٠/٩/٧ (رداً على مذكرة كانت قد بعثتها الحكومة العثمانية حول وضع الأرمن المقيمين في المناطق الشرقية من الإمبراطورية والتي كانوا يشكلون حوالي ١٧٪ من مجموع سكانها). طالبت هذه الحكومات الأوربية من الحكومة العثمانية بأنه "يجب عدم إدخال العناصر الرحل الكردية المقيمة في الجبال والتي تأتي إلى الوديان التي يقطنها المسيحيون من أجل تسبيب الفوضى فقط، في التقارير

الإحصائية التي تحدد أكثرية السكان في كل منطقة". (فراي، ١٩٣٣، ١٦١، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٤٢). أنه لمن الغريب حقاً إقتراح إستبعاد السكان الأكراد من إحصائيات السكان المتعلقة بالمناطق المذكورة لمجرد كونهم رحّل. أن ذلك ينطوي على إفتراض مناف للعقل مفاده أن نمط حياة أو شكل سكن مجموعة سكانية معينة هو الذي يحدد مسألة إدخال أو إستثناء هذه المجموعة السكانية من إحصائيات النفوس[١٤٦]

في محاولة لوضع السكان الأكراد والعشائر الكردية تحت سيطرته الكاملة، قام السلطان العثماني عبدالحميد الثاني (١٨٧٦ – ١٩٠٩) بتشكيل وحدات فرسان غير نظامية تتكون غالبيتها من الأكراد عام ١٨٩١. كان أمراء وحدات الفرسان هذه رؤساء قبائل حصلوا على مراتب عسكرية (من السلطان نفسه). (عرفه، ١٩٦٦، ٢٤). وعلى كل حال، فإن هؤلاء لم يحظوا بالثقة. حتى ثقة أولئك الذين أنشؤوها. ويمكن إدراك هذه الحقيقة من المادة ٢٨ من قانون ١٨٩٥، المتعلق بأنشاء وحدات الفرسان هذه، والتي تنص على "أن حمل الأسلحة ولبس البزة النظامية من قبل الفرسان الحميدية خارج أوقات التدريب ممنوع. ففي خارج هذه الأوقات سيتم تقديم الفرسان الحميدية للمحاكم الإعتيادية". (فراي، ١٩٣٣، ١٧١، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٤١). إن هذا الترتيب هو إحدى الطرق التي إستخدمها السلاطين العثمانيين، لتحقيق السيطرة الفعالة على الأكراد عن طريق السيطرة على قادتهم بمختلف الأساليب.

لقد أنتهز بعض الأكراد الظروف الناتجة عن سيطرة جماعة "تركيا الفتاة" على السلطة في إسطنبول وإزاحة السلطان عبدالحميد عام ١٩٠٨ وبدأوا بتوسيع جهودهم الرامية إلى إنشاء دولة كردية مستقلة أو ذات حكم ذاتي. صدرت المطبوعات وأنشئت الجمعيات السياسية والثقافية في الوطن وفي الخارج بهدف صياغة ونشر المطاليب والتطلعات السياسية الكردية. ولكن سياسة جماعة "تركيا الفتاة" تجاه الأقليات

القومية في الإمبراطورية العثمانية قد أثبتت بانها قصيرة النظر وشوفينية وقمعية لدرجة أكبر من مثيلتها أيام السلاطين العثمانيين الذين إعتبرتهم جماعة "تركيا الفتاة" مسؤولين عن تخلف الإمبراطورية وتفسخها. إتبعت جماعة "تركيا الفتاة" سياسة التتريك القسري وتصفية الأقليات القومية، وبضمنها الأكراد، بنفس طريقة السلاطين. بالإضافة إلى ذلك، ومنتهزة الفرصة السانحة من تقهقر القوات العثمانية في وجه تقدم القوات الروسية القيصرية في المناطق الشرقية من الإمبراطورية قامت حكومة "تركيا الفتاة" بتشريد وتهجير عدد يقدر بأكثر من ٧٠٠,٠٠٠ كردي من موطن سكناهم. لقد مات العديد منهم بسبب محنة التهجير القسري إلى أواسط وغرب تركيا. (نيكيتين، ١٩٥٦، ١٩٦، وقاسملو، ١٩٦٥، ٤٤).

توصلت القوى الإستعمارية خلال فترة الحرب العالمية الأولى إلى معاهدة سرية أبرمت بتاريخ ٢٦/٤/١٩١٦ حسب فيشر (فيشر، ١٩٦٨، ٣٧٠) وأيار عام ١٩١٦ حسب قاسملو (قاسملو، ١٩٦٥، ٤٣)، وكانت الدول الموقعة عليها هي كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية. وحسب نصوص هذه المعاهدة فإن المنطقة المساوية تقريباً للولايات (أو محافظات أو أقاليم) ماردين، وأورفه، وأديمان كانت ستصبح تحت سيطرة فرنسا (بالإضافة إلى مناطق أخرى من الشرق الأوسط) أما بقية الولايات المكونة للإقليم فكانت ستصبح من حصة روسيا القيصرية (بالإضافة إلى أراضي أخرى). سميت هذه المعاهدة فيما بعد بمعاهدة سايكس بيكو، نسبة إلى اسمي وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا بالتتابع. بالرغم من أن المعاهدة كانت سرية، إلا إن النظام السوفييتي الجديد في روسيا قد كشفها وشجبها.

تم عام ١٩٢٠ التوصل إلى إتفاقية سيفرز بين حكومات بريطانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا ورومانيا ويوغسلافيا وجيكوسلوفاكيا وبولندا وبلجيكا واليابان والحجاز وأرمينيا من جانب، والحكومة التركية من جانب آخر. وقد حضر المؤتمر مندوباً كردياً.

وحسب نصوص الإتفاقية، فإن الحلفاء المنتصرون إعترفوا بالمطاليب الكردية في الحصول على الإستقلال السياسي، (القسم الثالث، المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤ من الإتفاقية).

ولكن، وكما هو الحال دائماً، بوجود إتفاقيات أو عدم وجودها، فإن القرارات السياسية تقرر واللعب الدولية تلعب على أساس القوة النسبية التي تستطيع القوى المشاركة في هذه اللعبة تحشيدها وإستخدامها. إن سيطرة مصطفى كمال – الذي كان من جماعة "تركيا الفتاة" وضابطاً عسكرياً – على السلطة في تركيا وإلغاء السلطنة عام ١٩٢٢، قد غيرت معادلة القوة لصالح النظام التركي (الذي كان يعارض إتفاقية سيفرز) وبذلك جعلت الإتفاقية مجرد قصاصة ورق. كما أن الحلفاء الغربيون لم يكونوا في حالة إستعداد لفرض الإتفاقية بالقوة بسبب الحرب العالمية الأولى والقلق الذي جاء في أعقابها وبسبب حصول النظام التركي الجديد على التأييد القوي من الحكومة السوفيتية الجديدة.

بعد مباحثات مطولة (إستخدم خلالها الوفد التركي كل براعته ومخاتلته وقابليته في التحايل لمنع أية إشارة مباشرة في الإتفاقية الجديدة إلى الأكراد أو إلى الأقليات القومية أو إلى حقوقهم بشكل صريح وبلغة محددة) حلت معاهدة جديدة إنبثقت عن مؤتمر لوزان محل إتفاقية سيفر مؤرخة في ١٩٢٣/٧/٢٤. وحسب نصوص الإتفاقية الجديدة، فإن الأراضي الواقعة فعلاً تحت إحتلال القوات التركية قد تم الإعتراف بها كأقسام من دولة تركيا الجديدة. أما القضية الكردية فلم تذكر بتاتاً في نصوص الإتفاقية التي أشارت بشكل غامض إلى أن الحقوق الدينية والثقافية للأقليات في تركيا ستحترم من قبل الحكومة التركية (وعن طريق تسمية الأكراد بـ "أتراك الجبال" الحكومة التركية، كما يبدو، قد أقنعت نفسها بأن الأكراد ليسوا ولا يعودون إلى مجموعة الأقليات!). (، ١٩٧١، ٢٣ – ٢٦).

بعد أن أخذوا السلطة بفترة وجيزة، قام الكماليين بخرق جميع العهود والوعود التي أعطوها إلى الأكراد أثناء "حرب الإستقلال" في تركيا مقابل تأييد الأكراد

ومشاركتهم الفعالة في هذه الحرب إلى جانب الكماليين. كما يشير إلى ذلك قاسملو، فإن الإعلان الذي يشكل جزء مما يسمى "الميثاق الوطني" لعام ١٩٢٠ قد وضع تأكيداً كبيراً على حقوق الأقليات القومية في البلاد (قاسملو، ١٩٦٥، ٥٠) من أجل كسب تأييد الأكراد ومشاركتهم الفعالة في جهود الحرب. إن خطأ الأكراد الأساسي (الذي تكرر مراراً خلال تاريخهم الحديث) كان قبولهم بوعود عامة وغامضة (وغالباً شفهية) قدمها الكماليون بطيب خاطر بدلاً من الإصرار على تعهدات محددة (ومكتوبة). وربما قام القادة الأكراد بذلك عن حسن نية – كما يبدو – من أجل عدم الظهور بأنهم متصلبون في مطاليبهم وعنيدون في أوقات "أزمة" وطنية، وبسبب تصديق هؤلاء القادة – المخلصون لقواعد الفروسية – كما يبدو، لهذه العهود والوعود العامة والغامضة (والشفهية) تصديقاً حقيقياً. (وربما إتخذ القادة الأكراد هذا الموقف من أجل أن يتمكنوا من طلب الأكثر لاحقاً بدلاً من سابقاً. ولكن الخطأ الأساسي مع هذا النوع من التكتيك هو أن الأكراد هم الجانب الأضعف دائماً مقابل حكومة منتصرة موطدة الأقدام، في حين أنهم في وضع أقوى مقابل قوة تحاول الوصول إلى الحكم أو متسلمة للحكمة منذ فترة وجيزة).

وكلما إزداد النظام الكمالي توطداً كلما أصبح هجومه أكثر ضراوة وإنكاره أكثر شدة للحقوق القومية والسياسية والإنسانية للشعب الكردي في تركيا.

لقد وضعت الحكومة التركية موضع الإستعمال، أو في الحقيقة أعادت إستخدام، سياسة التتريك العثمانية القديمة، تلك السياسة الهادفة إلى تحطيم الشخصية القومية والهوية القومية للشعب الكردي.

لقد أعلن "الميثاق الوطني" الذي أشير سابقاً الإستقلال والحرية لجميع المناطق التي تقطنها أكثرية تركية وعهد بمصير الأقسام الأخرى من الإمبراطورية العثمانية إلى إجراء تصويت من قبل سكانها لتقرير مصيرهم. (يشكه، ١٩٣٣، ١٠١ – ١١٦)، وبروكلمان، ١٩٦٠، ٤٤٠) ولكن مثل هذا التصويت لم يجرى بتاتاً لتقرير مصير

الإقليم، كما لم يجري التثبت من وجود أكثرية تركية في الإقليم. إن كل ما جرى كان مجرد إحتلال عسكري قائم فعلاً، سواء على نحو شرعي أو غير شرعي، مسبباً حركات مقاومة لاحقة ضد هذا الإحتلال.

لقد كان الإضطهاد القومي والحكم المطلق الإستبدادي والظروف الإقتصادية القاسية (كالإرتفاع السريع في الأسعار وإختفاء العديد من السلع الضرورية من الأسواق)، والعهود والوعود المنقوضة وغير المنفذة، من ضمن العوامل العديدة التي أسهمت في إندلاع ثورة عام ١٩٢٥ من قبل الشعب الكردي في تركيا والتي إنتشرت لتشمل جميع أنحاء الإقليم. (مهر، جريدة التآخي، ١٩٧٢/٦/٢٥). كانت من بين أهداف الثورة إستعادة الحقوق القومية والثقافية والإنسانية والسياسية للشعب الكردي في تركيا وإقامة الحكم الذاتي وتحسين الأوضاع القائمة في المنطقة الكردية في تركيا. يجري غالباً سوء عرض للثورة ورفضها على أساس كونها مجرد عصيان قام به القادة الدينيون والعشائريون من أجل إعادة السلطنة والخلافة إلى تركيا. ويجري سوء العرض هذا عن طريق المبالغة في التأكيد على مطاليب القادة الأكراد في إعادة الخلافة – والتي كانت حينئذ مطلباً شعبياً – والتقليل من أهمية أو إهمال المطاليب الأساسية للثورة، مثل الحقوق السياسية والقومية للشعب الكردي في تركيا. كما إن سوء العرض هذا هو في الحقيقة والواقع ترديد للدعاية التركية وإهمال لوجهة النظر الكردية.

لقد أنتهز قادة الثورة بالفعل فرصة الإستياء بين السكان الناتج عن إلغاء الخلافة ولكن أهدافهم كانت واضحة في الحصول على الحكم الذاتي للمنطقة الكردية وتحقيق حقوق الشعب الكردي. لقد إعترف بهذه الحقيقة، ولو بشكل ملتوٍ، حتى السلطات التركية، ويمكن إستخلاص ذلك من بين أشياء أخرى، من بعض التصريحات التي أدلى بها رئيس المحكمة العسكرية التي حاكمت ٥٣ من قادة الثورة وحكمت عليهم بأحكام الموت عند إنتهاء المحاكمة. أعلن رئيس المحكمة المذكورة بتاريخ ١٩٢٥/٦/٢٨ بأن "بعضكم قد جعل من سوء إستخدام الإدارة من قبل السلطات الحكومية، والبعض

الآخر جعل الدفاع عن الخلافة حجة للثورة ولكن جميعكم كنتم موحدين في مسألة خلق كردستان المستقلة". (رامبو، ١٩٤٧، ٢٧، وقاسملو، ١٩٦٥، ٥١)[١٤٧].

إن موقفاً متغايراً لسوء عرض ثورة عام ١٩٢٥ على إنها مجرد تمرد رجعي ديني بدلاً من كونها حركة قومية، هو موقف الزعيم الهندي الراحل جواهر لال نهرو الذي رأى هذه الأحداث ضمن إطارها ومنظورها الموضوعي وبعقل متفتح. لقد رأى نهرو الثورة كحركة قومية أصيلة وصادقة وكانت تعبيراً وتظاهرة ضد الإضطهاد ومن أجل الحرية. كما أنه رأى أيضاً رياء ونفاق سياسة النظام التركي تجاه الأكراد الذين طالبوا بنفس المطاليب التي حاربت من أجلها شعوب تركيا. يبدو أن هذه المشاعر والتطلعات القومية يعتبرها النظام التركي – وكذلك بقية الآنظمة في الدول التي فيها سكان أكراد – إمتيازاً وحقاً مقصوراً له، والتي ليس للأكراد حق التفكير في إمتلاكها أو التعبير عنها. لقد عبر نهرو عن هذه الحقيقة كما يلي: "وهكذا الأتراك الذين ربحوا حريتهم، سحقوا الأكراد الذين كانوا ينشدون حريتهم. أنه لمن الغريب أن تتطور قومية دفاعية إلى قومية عدوانية، وتصبح الحرب من أجل الحرية حرباً من أجل الهيمنة على الآخرين. ففي عام ١٩٢٩ كانت هناك ثورة أخرى من قبل الأكراد، ومرة أخرى تم سحقها، في الوقت الحاضر على الأقل. ولكن كيف يمكن سحق شعب إلى الأبد وهو مصر على الحرية ومستعد لدفع ثمن ذلك". (نهرو، ١٩٣٥، ١١٠٨، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٥١).

لقد إستخدم النظام التركي الحملات العسكرية "التأديبية" المرسلة إلى الإقليم لقمع الثورة هناك وضد سكان الإقليم بصورة عامة، وعكست القساوة التي إستخدمتها الحكومة التركية في تعاملها مع هذه الأحداث. يقدر مجموع القرى المدمرة بحوالي ٢٠٦ قرية وعدد البيوت المحروقة بحوالي ٨٧٥٨ بيتاً وعدد القتلى بحوالي ١٥٢٠٠ كردياً. (رامبو، ١٩٤٧، ٢٨، وقاسملو، ١٩٦٥، ٥٢). لقد كانت الأجواء التي خلقتها الحكومة والدولة التركية وأجهزتها الدعائية أثناء هذه الفترة من القساوة بحيث إستطاعت جريدة

"وقت" في شهر أيار ١٩٢٥ الكتابة بكل حصانة بأن "ليست هناك مشكلة كردية (في تركيا) عندما تظهر الحراب التركية". (جريدة وقت، ١٩٢٥/٥/٧، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٥٢). ومع أن مثل هذا الكلام لا يعدو أن يكون سوى كلاماً طناناً مغروراً. وكان الغرض منه على أكثر إحتمال تقوية المعنويات بين قوات وأنصار النظام التركي، الا أنه يعكس بكل وضوح غرور النظام والروح العسكرية العدوانية تجاه القضية الكردية. إن هذه الروح وهذا الموقف ليس في الحقيقة قصراً على النظام التركي. لقد كانت هذه الروح العسكرية العدوانية وهذا الموقف الإستعلائي المغرور تجاه القضية الكردية والأمة الكردية سمة مميزة لسياسة السلاطين العثمانيين وقوات الإحتلال البريطانية في كردستان سابقاً ولسياسة الدولتين العراقية والإيرانية فيما بعد. إن هذه الروح العسكرية العدوانية تجاه القضية الكردية هي القاسم المشترك بين دول الشرق الأوسط التي يتواجد ضمن حدودها أجزاء من الأمة الكردية بالرغم من التظاهر الكاذب لبعضها يعكس ذلك بعض الأحيان.

يوصف س. اوستينغول، كاتب تركي شهد بأم عينيه قسم من الإجراءات التي إتخذتها الحكومة التركية وقواتها المسلحة في تعاملها مع الشعب الكردي، وصفاً حياً، كيفية محاولة الحكومة حل المسألة الكردية في تركيا، ويروي: "لاحظنا القرويين يعودون من مراكز الشرطة والجندرمة غير مكسورين بالرغم من أن العديد منهم كانوا مغطون بالدم. أما بالنسبة للعنف تجاه الشعب، فإن الكماليين قد فاقو السلاطين الدمويين، فهم يبرعون في قساوتهم ضد الأقليات القومية التي يحاولون تتريكها بالقوة. لقد رحلوا اللازا من مناطق سكناهم ويقتلون الأكراد على نطاق واسع، كما فعلوا مع الأرمن. لقد إغتالوا لحد الآن مائة ألف كردياً، وحرقوا ونهبوا وخربوا آلاف القرى الكردية. لقد تم تسوية هذه القرى بالأرض وأُعلنت "مناطق ممنوعة" ولكن هذا "المنع" لا يمكنه أن يساعد حكومة أنقرة في محاولتها إخفاء آثار سياستها الدموية. كان إبراهيم تاليغ أول مفتش عام وحاكم في كردستان تركيا. لقد دمرت حملاته العسكرية التأديبية جميع

المنطقة.. كان الجندرمة يقودون الأكراد إلى خارج السجن، يطلقون عليهم النار، ثم يعودون. وكانوا بعدئذ يبيعون الأحزمة الحريرية العائدة للشباب الأكراد الذين أعدموا رمياً بالرصاص، يبيعونها داخل السجن نفسه" (قاسملو، ١٩٦٥، ٥١). كانت الأساليب المستخدمة في التعامل مع القرويين، أي المدنيين، غير المحاربين، في المنطقة الكردية بهذه الشدة. أما بالنسبة لأساليب التعامل مع المشاركين في الثورة، فإن قساوتها وشدتها كانت نموذجية، وربما يمكن القول بإنها كانت ستحظى بتقدير وحتى حسد هولاكو وتيمورلنك لو كانا على قيد الحياة. ولكن يجب التحذير هنا ضد أي سوء فهم قد يحصل لدى القارئ وهو أن إستخدام الأساليب القاسية والوحشية في التعامل مع الشعب الكردي بصورة عامة في أوقات الإضطرابات ليس مقصوراً على النظام والجيش التركي. إن أساليباً مشابهة قد إستخدمت وتستخدم ضد الشعب الكردي في العراق – من قبل قوات الاحتلال البريطانية (القوة الجوية الملكية بعد الحرب العالمية الثانية)، ومن قبل القوات المسلحة العراقية في مناسبات عديدة – وضد الشعب الكردي في إيران، يبدو أن الهدف الأساسي لهذه الأساليب هو إخافة الأكراد لدرجة التخلي عن حقوقهم وزرع روح اليأس بينهم ومنعهم من التفكير بأنهم قادرون على تغيير وضعهم القائم، أي أن الهدف هو تحقيق "حلاً نهائياً وعلى نحو حاسم".

إندلعت عام ١٩٣٠ ثورة أخرى في الإقليم، وبدأت في منطقة آرارات في محافظة أكري وإنتشرت لتشمل مساحة شاسعة. وكانت الثورة بقيادة إحسان نوري، وهو ضابط سابق في الجيش التركي وشارك في "حرب الإستقلال" بقيادة مصطفى كمال. وكانت الحكومة التركية في تعاون وثيق مع الحكومات المجاورة لإحتواء وأخيراً إخماد الثورة. أما الأساليب المستخدمة لإخماد الثورة فقد كانت شبيهة بالأساليب السابقة ولكن أكثر قساوة في شدتها. وقد عبر عن هذه الحقيقة الكاتب عرفه بلغته العسكرية بالشكل التالي: "إذا إستطاعت الطائرة تسبيب أضرار وخسائر قليلة بين الرماة الأكراد الماهرين المتخندقين والمختفين بشكل جيد، إلا إنها قصفت بعنف شديد المخيمات موقعة

خسائر كبيرة بين النساء والأطفال والقطعان العائدة لهم". (عرفه، ١٩٦٦، ٤١). تضع "التقديرات الأولية" عدد القرى المدمرة بحوالي ١٦٥ قرية وعدد البيوت المهدمة بحوالي ٦٨١٦ بيتاً. (قاسملو، ١٩٦٥، ٥٤).

أنه لمن الجدير بالملاحظة بأن الكفاح المسلح للشعب الكردي غالباً ما يدعي خصومهم وأعدائهم بأنه محرّض من قبل قوة (أو قوى) أجنبية، قريبة أو بعيدة. وبالرغم من أن من طبيعة الأحداث بأن القوى الأخرى تهتم بما يجري في المنطقة من أحداث وتحاول إستغلالها لخدمة مصالحها الخاصة، فإن جميع الثورات الكردية المسلحة كانت تعبيراً عن مظالم وشكوى حقيقية وأصيلة وناشئة من الأوضاع السائدة في كردستان نفسها وتعبيراً عن طموحات شعبية صادقة وأصيلة. إن الفكرة القائلة بأن الأكراد ليسوا سوى أدوات أو عناصر تمزيقية (ممزقة) في عملية "بناء الدول" هي فكرة مبتذلة وزائفة. أن الحكومات التي تدعي بإنها منهمكة في "بناء دولها" هي نفسها كيانات أما من خلق المستعمرين أو مفروضة بفضل القوة وليس بفضل الحق والشرعية. أن ما خلق من قبل المستعمرين من أجل خدمة مصالحهم الخاصة أو ما فرض بفضل القوة لوحدها لا يخدم بالضرورة المصالح الحقيقية لجميع الشعوب التي يتعلق بها الأمر. كما إن بعض هذه الدول، إذا نظرنا إليها بشكل دقيق ومجرد من العواطف، هي دول إنفصالية، فصلت عن الإمبراطورية العثمانية من قبل المستعمرين الآنكليز والفرنسيين، كما أن بعضها الآخر قد تعاون تعاوناً وثيقاً مع هؤلاء المستعمرين في إخماد الثورات الكردية — إذ إستخدم العراق القوة الجوية الملكية البريطانية وطلبت تركيا تعاون فرنسا وحصلت عليه في إخمادها للثورة الكردية هناك عن طريق إستخدام الأراضي السورية (التي كانت عندئذ تحت الإستعمار الفرنسي) للإلتفاف على قوات الثورة ومهاجمتها من الخلف. أما حلف سعد آباد، الذي تشكل بتبريكات بريطانيا العظمى ومشاركتها الفعلية، بين هذه الدول فهو مثل آخر على هذه الحقيقة. ويبدو مناسباً هنا إقتباس كلمات جينكينز، الذي لاحظ بأن: "الأغلبية العظمى من الدول

الفقيرة (أي المتخلفة) قد خلقت بشكل إعتباطي في لندن أو باريس، بروكسيل أو واشنطن. وكنتيجة طبيعية لذلك، فإن العديد من هذه "الأمم" بالمعنى الأوربي للكلمة، لم يكن سوى مناطق إدارية يحافظ على تماسكها جيش مسلح". (جينكينز، ١٩٧١، ٠).

شددت الحكومة التركية في الثلاثينيات من سياستها الرامية إلى التتريك القسري للأكراد. ففي أيار من عام ١٩٣٢ صدر قانون تم بموجبه تهجير الآلاف من الأكراد من مناطق إقامتهم إلى المناطق الوسطى والغربية من تركيا، أي إلى المناطق المقطونة من قبل الأتراك بصورة عامة، شرط أن لا يشكل هؤلاء الأكراد أكثر من ٥٪ من مجموع سكان هذه المناطق الوسطى والغربية. بالإضافة إلى ذلك، وبموجب نفس القانون، فإن "أولئك الذين يتكلمون لغة غير اللغة التركية يمنعون من إعادة بناء القرى والنواحي أو إعادة تشكيل الأصناف الحرفية والكتابية وغيرها. وحسب قرار متخذ من قبل مجلس الوزراء، يحق لوزير الداخلية حلّ هذه الأصناف، وبضمنها ما هو قائم منها حتى ذلك الوقت". (رامبو، ١٩٤٧، ٣٣، وقاسملو، ١٩٦٥، ٥٨).

يداً بيد مع الحملات العسكرية التأديبية، إستخدمت الحكومة التركية مختلف الوسائل والأساليب لتشويه وسوء عرض قضية الشعب الكردي داخل تركيا وخارجها ولتبرير وإضفاء طابع الشرعية على سياساتها المتعلقة بهذه المشكلة. إذ بذل الناطقون باسم الحكومة في الخارج كل جهودهم للدفاع عن الأساليب الوحشية التي استخدمتها الحكومة ضد الشعب الكردي ككل. فقد صرح سيكبان مقترحاً بأنه: "بإخلاص، لماذا الخوف من الآنصهار (أي التتريك). إن وضع الضعيف الذي يتم صهره (تتريكه) من قبل القوي قد أثبت دائماً بأنه شيء جيد. أنه لكاف أن القوة لا تستعمل (في عملية الصهر هذه)". (سيكبان، ١٩٣٣، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٥٨). أنه لمن الغريب حقاً، إن سيكبان لا يعتبر إستخدام القوات التأديبية ضد المدنيين وتدمير القرى وحرق البيوت إستخدام للقوة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنه لا يفهم أية لغة أخرى سوى لغة

"القوي" و"الضعيف". كما إن رشيد، مدافع أخر عن النظام التركي، يذهب أكثر من سيكبان في إدعاءاته، ويدعي موقفاً للحكومة التركية والسلاطين العثمانيين يتناقض بكل ما في الكلمة من معنى مع الشواهد والحقائق والملاحظات التاريخية. فقد ادعى بأن "التاريخ قد قدم الإثبات والدليل بأنه بالنسبة لتركيا، منذ البداية ودائماً وبدون تقلب، فإن إحترام حقوق الأقليات لم تنتهك ولم تكن موضع مناقشة أو شك مطلقاً". (رشيد، ١٩٣٥، ٤، ١٥، ١٧، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٥٩).

في حزيران عام ١٩٣٧ نشبت ثورة أخرى في صفوف الشعب الكردي في الإقليم. وكان مركز الثورة محافظة درسيم. وكان من إحدى نتائج إخمادها تغيير إسم درسيم إلى تونجلي فيما بعد.

يبدو أن جميع قوتها العسكرية وأساليبها الوحشية القاسية وسيطرتها التامة على وسائل الإعلام والدعاية لم تكن كافية للسيطرة على الإقليم وسكانه. لذا طلب رئيس الجمهورية التركية من المجلس الوطني التركي عام ١٩٣٦ بأنه "من الجوهري إعطاء الحكومة سلطات مطلقة وواسعة"، من أجل التعامل مع الشعب الكردي وقضيته القومية ومن أجل "إزالة وإستئصال هذه القرحة المعوقة ولإعطائها (أي الحكومة) إمكانية إتخاذ قرارات فورية". (ن. درسيمي، تاريخ كردستان (بالتركية)، ٢٥٨، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٥٩). وهكذا فإن المطالبة (الفعالة والمؤثرة) من قبل الأكراد بحقوقهم القومية والسياسية والإنسانية تعتبر من قبل حكام أنقرة بإنها "قرحة" يجب إستئصالها، كما تفعل الآنظمة الأخرى الآن في المنطقة (والمسيطرة على أجزاء أخرى من كردستان).

في رسالة مؤرخة في ١٩٣٧/١١/٢٠ مقدمة من قبل بعض سكان درسيم (تونجلي، فيما بعد) إلى عصبة الأمم المتحدة، يلقى بعض الضوء على طبيعة وأسباب هذه "القرحة المعوقة" التي أشار إليها رئيس جمهورية تركيا. تذكر الرسالة بين أشياء أخرى بأن الحكومة التركية "تغلق المدارس الكردية وتمنع إستخدام اللغة الكردية وتزيل اسمي

الأكراد وكردستان من الكتب العلمية وتستخدم أساليب بربرية عندما تجبر الأكراد، وبضمنهم النساء والبنات، على العمل في المشاريع العسكرية في أناضوليا وتهجر الأكراد في مجموعات لا يزيد عدد أفراد كل منها على ١٠ أشخاص إلى النواحي التركية على أن لا يكونوا أكثر من ٥٪ من مجموع سكان هذه النواحي..". (المصدر السابق).

لقد حكم على قائد ثورة عام ١٩٣٧ بالإعدام بتهمة "السلب" أو "اللصوصية" ونفذ فيه حكم الموت.

لم تشعر حكومة تركيا بالطمانينة في الإقليم رغم جميع الحملات العسكرية التأديبية والأساليب الدعائية المختلفة وبقيت قلقة مرتقبة أحداثاً مستقبلية نتيجة سياستها الصارمة المتصلبة تجاه الشعب الكردي. إن هذا القلق كان – ولازال – مشتركاً بين الدول التي يقطن ضمن حدودها السياسية جزء من الشعب الكردي، مثل إيران والعراق (وسوريا). إن هذا القلق المشترك من القضية الكردية قد قاد هذه الدول (من بين أشياء أخرى) إلى عقد معاهدة حلف سعد آباد برعاية بريطانيا بتاريخ ١٩٣٧/٦/٨. تنص المادة السابعة من هذه المعاهدة على أن: "كل طرف من الأطراف السامية الموقعة يأخذ على نفسه عهداً باتخاذ التدابير الإحتياطية ضمن منطقته الخاصة ضد تشكيل ونشاط الجماعات المسلحة والجمعيات والمنظمات التي تهدف إلى إسقاط المؤسسات القائمة حالياً والمسؤولة عن ضمان الأمن والنظام في أي جزء من حدود الطرف المقابل". (كا، ١٩٥٨، ٣٥، وقاسملو، ١٩٦٥، ٦٢).

لم تجلب الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب تغييرات ذات شأن في سياسة الحكومات التركية تجاه الإقليم والشعب الكردي. حتى وجود الأكراد كأمة أو كقومية قد أنكر ورفض. كما إن الوجود المادي للأكراد قد نزع وألقي عليه الشك من قبل دعاة القومية التركية ومؤيدي وهم كون تركيا دولة ذات قومية واحدة، هي القومية التركية. لقد عبرت جريدة "سون بوسته" اليومية التركية بتاريخ ١٩٤٦/٤/١١ عن هذا الوهم

بالشكل التالي: "لا توجد في تركيا أقلية كردية، سواء من الرحل أو المتوطنين (أي المقيمين بشكل ثابت)، لها وعي قومي أو ليس لها مثل هذا الوعي". (نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٦٢). يبدو أن هذا المعتقد الخيال الذي عبرت عنه جريدة سون بوسته هو "الحقيقة" التي لا ريب فيها للسياسة التركية الرسمية تجاه الأكراد. وكما يعترف عرفه "الشعب الكردي قد فقد حتى حق تسمية نفسه كردياً وأعيق عن إستعمال لغته (الكردية) حتى في المناسبات غير الرسمية". (عرفه، ١٩٦٦، ٤٥). وبجانب هذا، فإن تقييدات عديدة قد فرضت على السكان الأكراد. حتى لبس الملابس القومية الكردية من قبل الرجال أصبح من المحرمات التي يعاقب عليها.

أزيحت الحكومة المدنية في تركيا من قبل السلطات المسلحة في ١٩٦٠/٥/٢٧ وتم إحلال حكومة عسكرية محلها. ولكن هذا التغيير في الحكومة لم يجلب معه تحولاً أساسياً في سياسة الحكومة التركية تجاه الشعب الكردي، عدا فترة تخفيف نسبية وفترة قصيرة وبالنسبة للفعاليات الثقافية فقط. وعلى كل حال، فإن الحكومة قامت عام ١٩٦١ بإعادة فرض سياستها المتشددة. تم توقيف ثمانية أكراد "منفيين" بتهمة كونهم "رجعيين" يقومون بدعاية شيوعية ويرمون إلى إقامة كردستان مستقلة (كينان، ١٩٦٤، ٣٢). أنه لمن الصعب حقاً فهم كيف ولماذا تقوم العناصر الرجعية بالدعاية للشيوعية! أعلن رئيس الجمهورية التركية الجنرال كورسيل في شهر نيسان ١٩٦١ بأن "ليست هناك أمة موجودة لها شخصيتها الخاصة تسمي نفسها الأمة الكردية. إن الأكراد ليسوا مواطنون من نفس البلد فحسب بل أنهم الأخوة العرقيون للأتراك أيضاً". (كينان، ١٩٦٤، ٣٢). (ولكن في الحقيقة وحسب علم اللغات فإن اللغة الكردية تعود إلى الفرع الإيراني من اللغات الهندواوربية، في حين أن اللغة التركية هي فرع من اللغات الالطائية التي تضم بالإضافة إلى اللغة التركية، اللغتين المنشورية والمنغولية. "تقع جبال ألطاي في أواسط قارة آسيا". وكرد فعل على تصريحات رئيس الجمهورية التركية، أنطلقت المظاهرات في مدن ماردين، وديريك، ودياربكر، وسيفرك،

وبتليس، ووان في الإقليم بتاريخ ١٩٦١/٥/٨، حملت، كما أشارت إلى ذلك التقارير، شعارات من بينها "لسنا أتراكاً، نحن أكراد.. يجب على الحكومة التركية الإعتراف بحقوقنا القومية" (حقائق كردية، نقلاً عن كينان، ١٩٦٤، ٣٣). ويُشير نفس المصدر إلى أن ٣١٥ كردياً قد قتلوا و٧٥٤ آخرين قد جرحوا في هذه المظاهرات.

وإذا نظر المرء إلى هذه الأحداث ضمن إطار النصف الثاني من القرن العشرين ا قد تبدو ميتافيزيقية أو سريالية، ولكن حقائق الوضع في تركيا والشرق الأوسط بشكل عام هي بهذا الشكل ومن هذا النوع. إن تأكيد أو مجرد إعلان الهوية القومية المفروضة بمقتضى واقع ولادة الإنسان في تلك القومية يتطلب التضحية بأرواح عديدة. بالإضافة إلى ذلك، وفي نظر السلطات الحاكمة، فإن الكردي ليس تركياً ولا عربياً ولا فارسياً في البلدان الأخرى. أن الكردي ليس كردياً لأنه يسمى أو يعتبر من قبل هذه السلطات "تركي جبلي" في تركيا، و"عربياً ومسلماً" في العراق وسوريا، و"إيرانياً" في إيران ولكنه في نفس الوقت ليس تركياً أو عربياً أو فارسياً لأنه لا يعود إلى هذه القوميات بمقتضى واقع ولادته (في القومية الكردية) ولأنه غير مقبول في الحقيقة والواقع في هذه القوميات لإنها "مغلقة" ولأن هناك مجال ضيق جداً أو لا مجال على الإطلاق فيها لغير الأتراك والعرب والفرس، ولأن الكردي مشكوك فيه دائماً.

إن وضع الشعب الكردي ووضع الإقليم منذ عام ١٩٦١ لم يتغير كثيراً من ناحية موقف الدولة التركية. ولكن هناك تطورين هامين يستحقان الذكر هنا. الأول كان الإعتراف بوجود الشعب الكردي في تركيا من قبل حزب سياسي، علني "وشرعي" أنذاك، (وللمرة الأولى في تاريخ الجمهورية التركية) وهو "حزب العمل في تركيا"، "حزب العمل التركي". ففي المؤتمر الرابع للحزب المنعقد من ٢٩ حتى ٣١ تشرين الأول ١٩٧٠ إعترف الحزب علناً بأن "الشعب الكردي موجود في شرق تركيا". كما أنه قبل بالأطروحة القائلة بأن الحكومات التركية إتبعت منذ البداية "سياسة الإضطهاد والظلم والإرهاب والإصهار التي غالباً ما إتخذت شكل عمليات دموية وإضطهاد". كما

إعترف الحزب بأن "أسباب تخلف الإقليم الذي يقطنه الشعب الكردي بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى هي السياسات الإجتماعية والإقتصادية المنفذة من قبل هذه الحكومات التي أخذت بالحسبان حقيقة كون هذا الإقليم يقطنه الشعب الكردي بالإضافة إلى عمل قانون التطور غير المتكافئ للرأسمالية". (، ١٩٧١، ٥٩).

لكن إعتراف الحزب بالحقيقة البسيطة بأن الأكراد في تركيا هم أكراد كان (من إحدى الأسباب الأساسية) لقيام الحكومة التركية بمحاكمة الحزب وإعلانه حزباً غير قانونياً بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٠. ثم تبع ذلك يوم القصاص، ففي ١٩٧١/٨/١٩ قدمت قيادة الحزب إلى المحكمة العسكرية الثالثة التابعة لقيادة الأحكام العرفية في أنقرة بتهمة "إتباع سياسات أنفصالية" (إضبارة حول تركيا، ١٩٧٢، ١٦٦).

أما التطور الثاني فقد كان "أحداث ١٩٧١/٣/١٢"، أي الآنقلاب العسكري المقنع في تركيا. كان من الأسباب المزعومة المؤدية إلى هذه "الأحداث" هو تطور ما يسمى "كورتجولوك" أو الحركة الكردية ("كوردايتي" باللغة الكردية) في المحافظات الشرقية من تركيا. (، ١٩٧١، ٦٢)، وهكذا الجنرالات الأتراك قد أنكروا، من جانب، حتى الوجود المادي للأمة الكردية والشعب الكردي في تركيا، ولكنهم، من جانب آخر، لم يترددوا ولم يحجموا عن الكلام حول "حركة كردية" عندما تكون الإشارة إلى مثل هذه "الحركة" فيها خدمة لأهدافهم الخاصة(١٤٨).

إن الموجز التاريخي المذكور أعلاه هو (على نحو لا يمكن أنكاره) موجز وتمهيدي وبعيد عن أن يكون منظوماً (أو مصاغ في صورة مجموعة متماسكة من الأحداث والأفكار). فهناك فجوات عديدة تتطلب الإيصال والملء. كما أن هناك العديد من التلميحات والإشارات العابرة التي تتطلب توضيحاً وتفصيلاً. أن مواطن الضعف والنواقص هذه تعود إلى سعة الأرضية التي يجب تغطيتها ضمن المجال المحدود المتوفر وكذلك إلى عدم توفر أبحاث ودراسات منظومة وشاملة حول التاريخ الكردي وبقية أوجه حياة المجتمع الكردي وكردستان.

الهوامش:

(١) المقارنات من هذا النوع لها أحياناً مضامين سياسية عملية بعيدة المدى، حيث يقال في مثل هذه الحالات بأنه بسبب كون الإقليم (أ) هو في حالة أفضل من الإقليم (ب)، لذا على الإقليم (أ) أن يكون قانعاً بما لديه وعليه أن لا يطالب بإجراء تحسينات في وضعه، إن مثل هذه التصريحات، أو بالأصح التكتيكات، تستعمل غالباً لغرض تحقيق أهداف سياسية أو دعائية معينة.

(٢) إن مؤتمر الجزائر الأخير للدول غير المنحازة هو حدث وثيق الصلة بهذه الملاحظة، حضرت المؤتمر دولاً ذات أنظمة إقتصادية وإجتماعية متباينة ولكن تجمعها خاصية واحدة هي أن جميعها دول "متخلفة" أو "دول تتطور". ومن الناحية الأخرى، فإن "الوفاق الدولي" و"التقارب" والعلاقات الإقتصادية التي تسير نحو التقارب بين الدول العظمى والدول القوية في آسيا وأوربا هي أمثلة لمثل هذا "التقارب"، أو "التجمع" بين دول ذات أنظمة إقتصادية وسياسية مختلفة ولكنها تجمعها خاصية كونها بلداناً متطورة. هناك أيضاً البلدان المنتجة للنفط، دول متخلفة ولكن تمر بفترة تزايد ذو وتائر عالية في مداخيلها من النفط، لكن هذه الدول هي، على كل حال، حالة خاصة.

(٣) يمكن مراجعة القسم الأول من كتاب الكاتب الإقتصادي المجري (الهنغاري)، "الاقتصاد السياسي للتخلف".

(٤) يبدأ ميردال كتابه "النظرية الإقتصادية والأقاليم المتخلفة" بالملاحظة التالية: "عدداً قليلاً من البلدان متطور تطوراً إقتصادياً عالياً ولها مستويات عالية جداً لمعدل الدخل الحقيقي الفردي... إن ما يزيد على ثلثي شعوب العالم غير السوفييتي (أي غير الاشتراكي) يعيشون في بلدان ذات دخل حقيقي فردي يمثل نسبة ضئيلة مّن مثيلها في البلدان ذات التطور العالي". (ميردال ، ١٩٦٩، ٣). العديد من مثل هذه التصريحات يمكن العثور عليها في الكتاب المذكور أعلاه. لكن تعريف التخلف والتطور على أساس مستويات الدخل والمعيشة ينتقده ميردال نفسه في كتابه "إقتصاد دولي صفحة ١٦٤". هذا النقد يشار إليه في القسم (٥) من هذا الفصل في هذه الدراسة. إضافة إلى النقد الموجه إلى تعريف التخلف والتطور على أساس مستويات المعيشة، فإن حالتي الكويت وليبيا (وعدد آخر من البلدان المنتجة للنفط) يمكن ذكرها كأمثلة لبلدان ذات "مستويات عالية جداً للدخل لفردي" ولكنها في نفس الوقت لا تعتبر دولاً متطورة.

(٥) يعزو البعض التخلف إلى عوامل خارجية في الأساس. وهذا الموقف يبدو وكانه يحول الآنتباه من العوامل الداخلية الحاسمة لنفس درجة (أو لدرجة أكبر من) العوامل الخارجية. إن هذا الموقف هو

مثال على وضع تأكيد في غير موضعه وترتيب خاطئ لدرجة أهمية العوامل المختلفة. إن العوامل الخارجية لا يمكنها أن تكون مؤثرة في مجتمع ما إذا لم تسمح لها العوامل الداخلية بذلك ، بأي شكل أو صيغة كانت، أو / وإن هذه العوامل الداخلية قابلة للمناورة والتلاعب بها (manipulated) من قبل العوامل الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، من الصعوبة بمكان قبول التعميمات (أو إطلاق الأحكام الشاملة) الجارفة، حيث أن العوامل الخارجية قد تساعد، أو ساعدت فعلاً، على تحفيز التطور في بلدان معينة.

(٦) يشير ريجاردسون إلى إن نتاج البحث الذي أجري على نطاق البلاد ككل هو "إن التقدم التقني ينزع إلى القيام بإسهام أكبر في معدل النمو من النمو في مدخولات عوامل الإنتاج". (ريجاردسون، ١٩٧٣،٢٧).

(٧) يؤكد ميردال "بما إن التصنيع هو القوة الفعالة (الدينامية) في التطور، لتكرار للقول بأن الأقاليم الأكثر فقراً تبقى أساساً أقاليم زراعية".. (ميردال، ١٩٦٩، ٢٩). إن هذا الموقف يؤيده تقرير للأمم المتحدة ويؤكد على أن "هناك في الحقيقة إتفاق تام بأن التصنيع يجب أن يكون حجر الزاوية في بنيانها (أي في بنيان الدول المتخلفة) الإقتصادي في المستقبل، وبأن هذا التصنيع يشكل مفتاح تقدمها الإقتصادي والإجتماعي والسياسي. إن كلمات السيد نهرو قد أعيدت إلى الإذهان، وهي: "في أوقاتنا هذه لا يستطيع أي بلد أن يتمتع بالإستقلال الكامل دون أن يكون له صناعة متطورة". (الأمم المتحدة، ١٩٦٣، ٤).

كما يؤكد ميردال بقوة على أنه : "من أجل أن تكون هناك فرصة للنجاح في التطور الإقتصادي في البلدان المتخلفة على هذه البلدان إعطاء أعلى درجات الأسبقية لتوفير المدارس والجامعات من أجل تدريب العلماء والقيام بالبحث العلمي في جميع الحقول". (ميردال، ١٩٦٩، ٩٩). يشارك يوثانت، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، ميردال رأيه هذا في المقدمة التي كتبها لإحدى تقارير الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٦٣ والتي يؤكد فيها على أن "تطبيق العلم يمكن أن يكون قوة قوية جداً في العالم من أجل رفع مستويات المعيشة..". (الأمم المتحدة، ١٩٦٣، ٧).

(٨) أن تعبير "لولبـي" مفضل على تعبير "دائري" بسبب كون التعبير الأول يعبّر بشكل أصح عن الفكرة التي يراد طرحها. إن تعبير "لولبـي" يدل على تغير ديناميكي يجري في حيز ثلاثي الأبعاد في حين أن تعبير "دائري" يشير إلى حركة ضمن مستوى ذو بعدين (أو مسطح). وعلى كل حال، تنبغي ملاحظة أن في التسبيب الدائري كما يستخدمها ميردال هي عملية دائرية ليس بمعنى إنها حلقية الشكل تسيّر النظام عليه وعلى نفس المستوى (سيكون هذا مطابقاً لفكرة التوازن التي

يريد ميردال أن يخلعها من مقام الهيمنة والنفوذ) بل هي على الأصح دائرية بمعنى كونها لولبية الشكل تسير النظام نحو الأعلى ونحو الأسفل أيضاً.

(٩) إن بعض أوجه لتسبيب "الدائري" لميردال قد إنتقدها سزينتس الذي يعتبر "التقدم الكبير الذي أدخله ميردال (في فكرة "الحلقة المفرغة" (vicious circle) يبدو قد أبطلها بعرضه – الذي يعبر بالمناسبة عن تأثير فكرة الحلقة المفرغة ـ القائل بعدم جدوى البحث عن عامل أساسي ورئيسي "حيث أن كل شيء هو سبب لكل شيء آخر بشكل دائري متشابك". (سزينتس، ١٩٧١، ٥٤).

(١٠) فيما يلي مثال على هذه الفرضية: يفترض أن التبدل أو التغير هو زيادة في عدد معلمي المدارس الإبتدائية في منطقة معينة (سواء كانت هذه المنطقة بلداً أو إقليماً).

في المدى القصير يؤدي زيادة عدد تلاميذ المدارس الإبتدائية إلى زيادة في عدد معلمي المدارس الإبتدائية الذي يؤدي إلى توسيع في معاهد المعلمين أو كليات التربية التي يؤدي بدوره إلى زيادة عدد مدرسي وأساتذة معاهد المعلمين وكليات التربية... الخ.

أما في المدى البعيد فيؤدي زيادة عدد تلاميذ المدارس الإبتدائية إلى توسع في التعليم الثانوي الذي يوحي إلى زيادة عدد معلمي المدارس الثانوية والذي يؤدي إلى التوسع في معاهد المعلمين وكليات التربية والذي يؤدي بدوره إلى توسيع الجامعات (لقبول الزيادة في عدد خريجي الدراسة الثانوية)... الخ.

إن زيادة عدد تلاميذ المدارس الإبتدائية يؤدي إلى توسيع النظام التعليمي بجمله. وبالإضافة إلى ذلك زيادة مقدارها ١٠٪ (على سبيل المثال) في عدد تلاميذ المدارس الإبتدائية سيتطلب زيادة تزيد على ١٠٪ في عدد المعلمين، بسبب كون مثل هذه الزيادة تلبي فقط متطلبات مستوى الدراسة الإبتدائية. في حين ستكون هناك حاجة إلى معلمين وأساتذة عل مستويات الدراسة الثانوية والجامعية ومعاهد المعلمين، وبكلمة أخرى، فإن التبدل أو التغيير الجاري هنا هو تغيير وتبدل متسارع (أو متعاجل) الوتائر وتراكمي.

التوسع في الخدمات التعليمية يعني إن الخريجين سيتم إستيعابهم من قبل الصناعات الأولية والثانوية والثالثية، أو إنهم سيبقون عاطلين عن العمل، ففي الحالة السابقة هناك حركة لمجمل النظام نحو الأعلى. وفي الحالة اللاحقة فإن البطالة الكبيرة ستؤدي إلى ضغط (أو إضطرابات) من أجل خلق مجالات عمل جديدة أو توسيع إحدى أو جميع هذه الصناعات، في كلتا الحالتين يؤدي التوسع إلى زيادة الطلب على النظام التعليمي لتجهيز الأيدي العاملة الماهرة والإختصاصيين التقنيين. وهذا

يعني إن الدراسة الإبتدائية يجب أن توسع. وهكذا مجمل النظام التعليمي سيتوسع مرة أخرى. هذا هو بشكل مبسط نمط سريان مفعول التغيير اللولبي التراكمي المتشابك.

(١١) إقترح الأستاذ اولا في ربهينين من جامعة هلسنكي، فنلندا، إدخال هذا التمييز.

(١٢) التعليم، على سبيل المثال، يدخل عادة ضمن الوجه الهدفي للتطور، بينما ينبغي في الحقيقة إدخاله ضمن كل من الوجه الأداتي والوجه الهدفي لعملية التطور في نفس الوقت، حيث إن إهمال التعليم كأداة للتطور يؤدي عادة الى خلق مختنقات (أو عنق زجاجة) (bottlenecks) مختلفة للصناعة، والتي هي بدورها عنصر حاسم ضمن الوجه الاداتي لعملية التطور.

(١٣) النظام المكاني في بلد ما يعرف حسب هيلهيست (بإستخدام الفكرة العامة المسماة "الهيمنة") بتواجد عدد من النظم المكانية الثانوية المترابطة فيما بينها مع قيام إحداها بدور النظام المكاني المهيمن (وهو المركز)، في حين تمثل النظم المكانية الثانوية الأخرى دور التابع. للهيمنة مكونتين أساسيتين هما: مكونة إنتزاعية (extractive component) تمكن المركز من الحصول على أرباح صافية من علاقاته مع النظم المكانية الثانوية (أي الأقاليم الأخرى) التابعة، كما وتمكنه من إستخدام القنوات القائمة للسلطة لتعزيز تطوره هو (أي المركز). ومكونة توزيعية (distributive component) والتي تصبح مؤثرة عادة متى وإذا تطلبت حاجات أو مصالح المركز ذلك. يضاف إلى ذلك بأنه "يفترض بأن السلطة السياسية من الممكن أن تستخدم وسوف تستخدم فعلاً لخدمة المصلحة الإقتصادية للجهة الأكثر قوة. ويمكن تقديم الفرضية القائلة بأن المكونة الأنتزاعية فى الهيمنة لها الأهمية الطاغية (أي الغلبة) عندما تكون النظم المكانية الثانوية متخلفة وذلك لأنه في مثل هذا الوضع بالذات يتمكن المركز بصورة أسهل من تشكيل هياكل تسمح لعلاقات الهيمنة أن تفعل فعلها بشكل إنتزاعي. وهذا ما نفهمه حول وضع المركز – المحيط" (centre- periphery- situation) (هيلهيست، ١٩٧١، ٣٦ – ٣٧).

(١٤) يؤكد ريجاردسون على العلاقة الوثيقة بين طريقة فريدمان (Friedmann) لفهم علاقة المركز – المحيط وطريقة التسبيب التراكمي لميردال ويشير إلى أن "كليهما يؤكدان على أن الفوائد التراكمية المدعمة لنفسها ذاتياً والمكتسبة من قبل المواقع المقامة في بداية عملية التطور، مع تأكيد خاص على دور التكتيل والوفورات الخارجية (external economies) الأخرى". (ريجاردسون، ١٩٧٣، ٥٧).

والجدير بالملاحظة ضمن هذا المجال أن "الحادثة التاريخية" (historical accident) في نظرية ميردال تشابه" الثوابت المحددة للموقع لريجاردسون والتي تتضمن: مورد طبيعي غير منقول

ومدينة مرّ على إقامتها وقت طويل ووجود مواقع خاصة لها ميزات معينة. بسبب كون الثوابت المحددة للموقع هذه هي اعتباطية. كما يشير إلى ذلك ريجاردسون نفسه، الهيكل المكاني لإقتصاد أي بلد من الممكن أن يكون غير منتظم (أو غير متناسق) ومشوه. (ريجاردسون، ١٩٧٣ ، ١٧٣). وعلى كل حال، فإن "الحادثة التاريخية" لميردال هي أكثر عمومية من "الثوابت المحددة للموقع" لريجاردسون، وذلك في كون الأخيرة فكرة مكانية عل وجه الخصوص، في حين أن الأخرى يمكن أن تكون مكانية، قطاعية، سياسية أو عسكرية.

(١٥) التكتيل (agglomeration) كفكرة عامة "تشير إلى وفورات الحجم والتركز"، وهذه قد تكون "وفورات" التكتيل الإجتماعي" (social agglomeration economies) "و وفورات التكتيل العائلي" (household agglomeration economies). "و وفورات التكتيل التجاري (business agglomeration economies) هذه الوفورات تؤدي عدداً من الوظائف، هي إنها: (١) تدعم وتزيد نسبة التقدم التقني ومعدلات الإنتاجية. (٢) تجتذب الصناعة ورأس المال إلى الإقليم أو المنطقة المتروبولية. (٣) تؤثر على قرارات العوائل حول هجرتها أو عدمه (وذلك عن طريق جذب المهاجرين إلى المدن الكبيرة أو عن طريق التأثير على دالة التفضيل الموقعي. (٤) تحسن فعالية الهيكل المكاني ضمن الإقليم. (ريجاردسون، ١٩٧٣، ١٧٥ – ١٩٦) ولكن وفورات التكتيل، كما يوضح ريجاردسون، من الصعب تعريفها وقياسها" (ريجاردسون، ١٩٧٣، ٢١٠).

يميز هوفر بين ثلاثة عوامل تكتيل (ونقيض التكتيل (deglomeration) هي: (١) وفورات واسعة النطاق ضمن مؤسسة واحدة ـ أي توسيع الإنتاج في موضع معين. (٢) وفورات التوطن في جميع المؤسسات ضمن صناعة معينة في موضع واحد – أي توسيع مجمل الإنتاج لتلك الصناعة في ذلك الموضع. (٣) وفورات التحضير (urbanization) لجميع المؤسسات في جميع الصناعات في موضع واحد – أي توسيع مجمل الحجم الإقتصادي (النفوس والمداخيل والإنتاج، أو الثروة) لذلك الموضع ولجميع الصناعات سوية. (ايسارد، ١٩٧٢، ١٨٨).

(١٦) فيما يلي مثال على عمل التسبيب اللولبي. يؤكد فرانك بأن "عدم تحقق وعدم توفر إستثمار الفائض الاقتصادي الكامن (potential economic surplus) يعود في جوهره إلى الهيكل الاحتكاري للرأسمالية" ويتسبب ذلك بواسطة الإستيلاء على هذا الفائض و/ أو تبذيره على الإستهلاك الترفي. يضاف إلى ذلك بأن نزع الملكية والاستيلاء ينشئان كنمط شبيه بالسلسلة يمتد من المراكز المتروبولية العالمية إلى المراكز الوطنية (أي داخل بلد معين). ومن هذه المراكز إلى مراكز

الأقاليم ومنها إلى المراكز المحلية.. وهكذا دواليك. عند كل مرحلة من هذه المراحل يتم مصادرة الفائض الإقتصادي المنتج من المراكز الأدنى والإستيلاء عليه من قبل المراكز الأعلى لأغراض تطورها هي. وهكذا فإن هذه العمليات تخلق التطور للأقلية (أي لعدد قليل من المراكز) والتخلف للأكثرية (أي لعدد كبير من المراكز) وهكذا يحصل.

(١٧) يستخدم تعبير "رأس المال" هنا ليشير إلى رأس المال المتحرك أو المنقول وليس رأس المال الثابت أو غير المنقول. أن بعض أشكال رأس المال الثابت يمكن نقله من منطقة إلى أخرى، ولكن الآنتقال في هذه الحالة يكون "ترحيلاً" أو "إعادة توطين"، كما في حالة نقل المكائن الصناعية إلى مكان آخر.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم عدم نسيان كون الموقع الإقليمي للإستثمار مستقل عن نسب أو معدلات الإدخارات وذلك بسبب عاملين هما: (١) القابلية العالية لإنتقال رأس المال (أو الإدخارات). (ب) كون إقتصاديات الأقاليم إقتصاديات مفتوحة. (ريچاردسون، ١٩٧٣، ١٥٨). ومن الضروري عدم نسيان أن مقت أو تجنب المخاطرة (risk aversion) يقوي ميزات المواقع القائمة فعلاً بدلاً من المواقع غير المجربة. وكما يذكر ريچاردسون فإن "عدم اليقين والمعلومات غير الكاملة التي تتصف بها القرارات المتعلقة بالموقع تميز لصالح المواقع المركزية. ويقع نفس التأثير بسبب الحاجة إلى توفير الوقت عند إتخاذ قرارات موقعية. (ريچاردسون، ١٩٧٣، ٥٥ — ٥٦).

(١٨) يشير ريچاردسون إلى إحدى هذه العوامل غير الإقتصادية، أو على الأصح يجمع هذه العوامل سوية ويطلق عليها تعبير "التفضيلات الموقعية" (locational preferences). فعلى سبيل المثال، فإن "التفضيلات الموقعية للمنشآت (التجارية والصناعية) تميل إلى إدامة التركز والتكتيل، حيث أن العديد من المنشآت ترفض الآنتقال بعيداً عن مركز التكتيل حتى في حالات المواقع التي تعطي أرباحاً أكبر". (ريچاردسون، ١٩٧٣، ١٩٧).

(١٩) التعداد التالي لعدد من البلدان يعطي بعض الأمثلة فقط على هذه الملاحظة: (أ) أفريقيا: أريتريا (الحبشة)، الجنوب (السودان)، السكان الأفارقة في جنوب أفريقيا وروديسيا (قبل الإستقلال). (ب) آسيا: شرق باكستان (بنغلاديش)، كردستان (تركيا، إيران، العراق، سوريا). (ج) أوربا: الباسك (إسبانيا وفرنسا)، كاتالونيا (إسبانيا)، سلوفاكيا (جيكوسلوفاكيا)، مونتي نيغرو (يوغسلافيا). (د) الهنود الحمر في أمريكا الجنوبية. ولكن يبدو أن بلاد الباسك في اسبانيا هي أكثر تصنيعاً وبذلك تمثل إستثناء، أما في يوغسلافيا العامل القومي يبدو وكانه يلعب دوراً متناقصاً في الأهمية. (مجموعة حقوق الأقليات، التقارير رقم ٥ و٩ و١٥). وعلى كل حال، التعداد السالف قد

يكون إنتقائياً وقصياً عل نحو لا يمكن إنكاره. لذا فإن الحاجة إلى البحث في الموضوع (على أساس مقارن) يبدو مشوقاً ومفيداً.

(٢٠) الطريقة التي يتحدد بواسطتها مركز القوميات (أو الأقليات القومية) يمكن أن تعرض كما يلي بشكل مبسط: هذه القوميات هي عادة مجتمعات مقهورة عسكرياً. يؤدي هذا الواقع إلى وقوع إضطرابات وفوضى (حادة أو غير حادة) في إقتصادياتها وفي بقية نشاطات مجتمعاتها وإلى معاملة سكانها بازدراء واحتقار من قبل الفاتحين، كما تعامل كل المجتمعات المقهورة من قبل فاتحيها. يصيب المنطقة المغزوة أو المفتوحة الإهمال ويصيب إقتصادها الركود. وتصبح هكذا أكثر فقراً ويسود بين سكانها شعور العزلة والنفور وفتور الشعور بالمسؤولية واللامبالاة. بعدها يسود الركود والإرتداد الإجتماعي والثقافي والسياسي والإداري. يفسر هذا الركود والإرتداد بدوره على أنه دليل على أن هذه القوميات لها مركز أو منزلة أدنى من القومية السائدة. يؤدي هذا إلى ازدراء أكثر من قبل القومية السائدة.. وهكذا يدور اللولب المفرغ (الحلقة المفرغة) نحو الأسفل.

(٢١) أولاً العلاقة بين المركز والأطراف يمكن أن توصف في الأساس كعلاقة "إستعمارية". إن بروز الهياكل والبنيات المستقطبة يرافقه عادة سلسلة من الإزاحات (displacements) من الأطراف إلى المركز لعوامل الإنتاج، وبالعمل ورأس المال ورجال الأعمال والعملات الأجنبية والمواد الخام بشكل غير مصّنع.. ثانياً، طالما بقيت الأطراف منتجة للمواد الخام (الأولية)، وبشكل رئيسي المواد الزراعية، فإن الإتجاهات طويلة المدى ضمن العلاقات التجارية القائمة بين الأقاليم (في البلد الواحد) سوف تستمر ككل، على كونها في صالح المركز.. ثالثاً، التفاوت الإقليمي المتزايد سيؤدي إلى ظهور ضغوطات سياسية يقصد منها تغيير التدفق التقليدي للموارد إلى المركز والمساعدة على زيادة مستوى الدخل الفردي في الأطراف ورفعها إلى مستوى يساوي تقريباً بقية أنحاء البلاد". (فريدمان، ١٩٦٦، ١٢ — ١٣، إقتباساً عن هيلهيرست، ١٩٧١، ٦ — ٧).

(٢٢) هنالك نمطان رئيسيان قابلان للملاحظة يحددان وضع القومية (أو الأقلية) في مجتمع متعدد القوميات.

(أ) القوميات (التي تكون الآن أقليات)، التي تمثل السكان الأصليين للبلد الذي يقطنونه، والذين تحولوا إلى أقلية كنتيجة للغزو الأجنبي (أو الغزوات الأجنبية) والإستعمار، (بمعنى الغزو والاستيطان)، تنزع إلى أن تكون منزلتها أدنى، إقتصادياً وسياسياً وثقافياً، من الأغلبية السائدة والمهيمنة. (الأمثلة التالية شواهد على ذلك: الأفارقة في السودان، الهنود الحمر في أمريكا الشمالية، الهنود الحمر في أمريكا الجنوبية، السكان الأصليون لإستراليا، اللابيين أو الساميين في فنلندا

والنرويج والسويد، الأكراد في كل من تركيا وإيران والعراق وسوريا، الفلسطينيون في إسرائيل، القبائل (أو القبيل) في المغرب).

(ب) القوميات (التي تكون الآن أقلية) التي إستوطنت في البلاد وكان استيطانها نتيجة إحتلال أجنبي أو تحت رعاية أو حماية قوة خارجية تميل إلى أن تتسنم منزلة مساوية أو أعلى، إقتصادياً وسياسياً وثقافياً، من الأغلبية (الأمثلة التالية شواهد على ذلك: الهنود في شرق أفريقيا، السويديون في فنلندا، الفرنسيون في كندا، الهنود في تايلاند، اللبنانيون والسوريون في جزر البحر الكاريبي، العرب في زانزيبار (حتى فترة التغييرات السياسية الأخيرة في الجزيرة).

منزلة ووضع الأقلية (بغض النظر عن حجمها المطلق) في بلد (متعدد القوميات) يحدد في التحليل النهائي وبشكل إعتيادي بالقوة (أو السلطة) الإقتصادية والسياسية (بضمنها العسكرية) والثقافية والمصادر أو الموارد المتوفرة لديها أو لدى الدولة التي ترعاها (في حالة ب اعلاه). إن القول بأن منزلة الأقلية تعتمد وتتحدد على أساس القوة (أو السلطة) والموارد التي تسيطر عليها هذه الأقلية تشهد على صحته حتى التعابير المستخدمة لوصف مثل هذا الوضع أو هذه العلاقة بين الأكثرية والأقلية. مسألة اللغة في فنلندا، على سبيل المثال، يشار إليها عادة بتعبير "حرب اللغة" (راجع ب. ك. هيمالاينين، ١٩٦٩). والصراع على السلطة، ومن ضمنه إستخدام العنف العسكري، الذي يلجأ إليه عندما تمس قضية ما مسألة تغيير في وضع أو منزلة أقلية قومية في البلاد. من الأمثلة الحديثة على ذلك الأكراد في العراق والبنغاليون في شرق باكستان سابقاً والأفارقة في جنوب السودان والأتراك في قبرص.

(٢٣) في الحالة الأولى الشخص قوي لأن أفكار مصدر القوة (أو مرسلها) تتغلغل فيه، وتصوغ إرادة متلق القوة (أو مستلمها) في الحالة الثانية، الشخص قوي لأنه يملك مرغبات (مكافئات) لتقديمها مقابل خدمة ما. راتب مقابل عمل، عقد (خرزة) مقابل توقيع عل قطعة ورق، التخلي عن بلد أو بلدين، تراكتورات مقابل نفط. وفي الحالة الثالثة فإن الشخص قوي لأنه يملك عصا غليظة في حالة إستعداده للإستعمالها إذا لم يذعن مستلم وهدف القوة، يتم عندئذ تدميره أو تدمير ممتلكاته" (غالتونغ ، ١٩٧٣، ٣٣ – ٣٤).

(٢٤) يجب ملاحظة إحتمال أن تصبح الموارد (وخاصة الطبيعية) سبباً في جعل منطقة إستخراج هذه الموارد (إقليم أو بلد) هدفاً (أو متلق) للقوة عل الآخرين بدلاً عن أن تكون منبعاً للقوة.

(٢٥) القسم المتعلق بالقوة في هذه الدراسة هو بشكل تقريبي خلاصة "للنظرية المصغرة" لغالتونغ حول القوة. (غالتونغ، ١٩٧٣).

(٢٦) تستخدم تعابير مماثلة في علم الإجتماع حيث هناك الجماعة (group) والجماعة الثانوية (sub-group).. الخ. (راجع أج. أم . جونسون، ١٩٦٠، ٦ — ٩).

(٢٧) يؤكد ميردال بأن "التفاوتات الدولية هي بطبيعة الحال مختلفة عن التفاوتات الإقليمية ضمن بلد ما.. ولكن هناك علاقات متبادلة سببية ووثيقة جداً بينهما" (ميردال، ١٩٦٩، ١٠). أن التفاوتات هذه هي أسباب "لبعضها البعض على الشكل الدائري لعملية التراكم" (المصدر السابق، ٥٠).

(٢٨) يصر فرانك بأنه "حقاً أن العلاقة الإستغلالية التي تمتد بشكل شبيه بسلسلة العلاقة الرأسمالية بين العالم الرأسمالي والمتروبولي (العواصم الأم) والمراكز الإقليمية (والتي تقوم المتروبوليات بمصادرة جزء من فائضها) ومنها إلى المراكز المحلية ...الخ، وهكذا ففي كل نقطة يقوم النظام الرأسمالي على المستويات العالمية والوطنية والمحلية بتوليد التطور للقلة والتخلف للكثرة" (فرانك، ١٩٦٩، ٧ — ٨).

(٢٩) الحظر المفروض على تصدير النفط من قبل الحكومات العربية عام ١٩٧٣ هو مثال قريب العهد. وفي هذه الحالة كانت حتى الاتفاقيات الدولية بدون قوة.

(٣٠) يؤكد ميردال بأن "إحدى مصادر القوة التي يمنحها تحررها (المستعمرة) من الهيمنة الإستعمارية، هوحريتها في تنظيم حياتها حسب مصالح شعبها". (ميردال، ١٩٦٩، ٦٢). أن مثل هذه "الحرية" هي بحد ذاتها ما تفتقد إليها الأقاليم عادة.

(٣١) يذكر ريجاردسون الفروق التالية بين "الإقليم" و"البلاد": (أ) "الإقليم هو أكثر إنفتاحاً بكثير من البلد"، أي أن قسماً أكبر من العوامل والمصادر يجري إستيرادها وتصديرها على المستوى الإقليمي منه على المستوى الدولي، هذا فرق من ناحية "الدرجة". (ب) "أن عبور الحدود الدولية يتطلب التغلب على حواجز.. لا تظهر عند عبور الحدود الإقليمية"، وهذا فرق من ناحية "النوع". (ج) "أن صائغي السياسة الإقليمية.. ليس لديهم الأدوات السياسية المتوفرة للحكومات المركزية (أي لحكومة البلاد)". (ريجاردسون، ١٩٧٣، ٩ — ١٣).

(٣٢) ليست هناك شروط إستنتاجية (aprion) لعدم إفتراض بروز آثار مشابهة من علاقات مشابهة داخل البلد الواحد. وبكلمة أخرى، فإن الإستعمار والهيمنة ليس من المفروض تواجدها بين البلدان فقط، إذ إنهما قد يتواجدا، ويمكن أن يتواجدا، ضمن البلد الواحد أيضاً. (راجع ك. ميسرا، ١٩٧٢).

(٣٣) يقدم سزينتيس عرضاً أكثر تفصيلاً لآثار الإجتراف الخلفي للإستعمار والهيمنة. وهذه الآثار تأخذ شكل إستنزاف وخسارة للدخل، إستنزاف مباشر للدخل (والذي هو ذلك الجزء من الدخل القومي المنتج في البلدان التابعة والذي تستولي عليه الدول المتروبولية عن طريق تصدير رأس المال) والإستنزاف غير المباشر وخسارة للدخل عن طريق التجارة والعلاقات المالية – النقدية بين البلدان التابعة والمتروبولية.

(٣٤) يشير ريهينين إلى أن نقد سزينتس لإستنتاجات ميردال ليست قائمة على أسس صلدة، حيث أن سزينتس ينتقد إستنتاجات تم التوصل إليها عن طريق الملاحظة التجريبية (أو الإختبارية) على أساس نظري فقط. وهذا غير مقبول لأن الملاحظات التجريبية لا يمكن دحضها بحجج نظرية لوحدها. (مناقشة خاصة مع الأستاذ اولافي ريهينين، قسم السياسة الإجتماعية، جامعة هلسنكي).

(٣٥) بالرغم من أن ميردال يعترف بأن البلدان "التي تهددها أزمة البيئة بشكل مباشر وجدي" هي البلدان المتخلفة، يؤكد بأن "تقرير فونيكس" (Founex Report) لم يعطي "الأهمية المطلوبة" لمشكلتين رئيسيتين من مشاكل البيئة، هما المناخ والآنفجار السكاني. ويؤكد ميردال بأن المناخ يؤثر، بشكل مباشر أو غير مباشر في الإنسان والحيوان والتربة ومختلف المواد، ولذا فهو "عائق جدي للتطور". أما بالنسبة للإنفجار السكاني، فإن ميردال يجزم بأنه "العامل الأساسي في مشكلة البيئة" بسبب كون "المصادر الطبيعية يجب أخذها بعين الإعتبار ضمن علاقاتها بحجم السكان الذي سينهض بأعبائه. كما أن تلوث البيئة هو من نواحي عديدة دالة (function) لكثافة السكان. (ميردال، ١٩٧٤، ٢١٠ – ٢١١).

أنه لمن الضروري عند مناقشة مسألة المناخ التمييز بين المناخ الكبير (macro) والمناخ الصغير (micro) فالأول يشير إلى المناخ الطبيعي الذي هو في الوقت الحاضر خارج السيطرة الفاعلة للإنسان، أما الثاني فهو مناخ أماكن العمل والسكن داخل البيوت والإقامة داخل الإبنية. من الممكن أقلمة المناخ الصغير ليتماشى مع راحة الإنسان بشكل أكبر وافضل وذلك بتقديم عملية التطور، وبذلك يتم رفع مستويات المعيشة. يمكن إعتبار فنلندا كمثال على هذه الأقلمة للظروف المناخية التي هي ليست عوائق للتطور فحسب بل تمثل تهديداً للحياة نفسها أيضاً.

أما بالنسبة للإنفجار السكاني، فهناك دلائل على أنه كلما إزدادت مستويات التطور المتحقق فإن معدل الزيادة السكانية تنخفض. وبطبيعة الحال، فإن عامل الزمن مهم، ولكن يجب الإعتراف بأن المشاكل الإجتماعية لا يمكن حلها بين ليلة وضحاها. وهذه الدلائل تلاحظ على النطاق الدولي وضمن البلدان المتخلفة بشكل منفرد أيضاً، (تركيا على سبيل المثال، حيث أن المناطق الغربية منها الأكثر

تطوراً لديها بصورة عامة معدلات زيادة سكان أدنى من الشرق "المتأخر") ويعترف ميردال فعلاً بهذه الدلائل بشكل غير مباشر حين يلاحظ بأن حكومات البلدان المتخلفة التي تحاول نشر إستعمال وسائل السيطرة على النسل أو تحديد النسل "يجب أن تمتد إلى القرى والأحياء الفقيرة في المدن حيث يقيم السكان الأميون والفقراء جداً الذين يعانون من سوء أو قلة التغذية والذين هم غالباً بصحة سيئة، وكنتيجة لذلك، فهم على العموم غير مبالون" (المصدر السابق، ٢١٢). وهذا يعني بأن هذه الحكومات سيجب عليها أن تصل إلى المناطق تحت المتخلفة ضمن الوحدات الحيزية المناسبة التي هي موضوع البحث.

(٣٦) كما أشير أعلاه، فإن التطور يفهم في هذه الدراسة على أنه "عملية الدمج المتوالي لمخزون الإنسانية من العلم والتكنولوجيا (وللتقدم الجديد فيهما) في بنية المجتمع بصورة عامة وفي قوى الإنتاج بصورة خاصة، وبما أن التحسن في مستوى المعيشة يؤشر إلى هذه العملية بالذات، لذا فإن التطور ومستوى المعيشة هما إلى حد ما وجهين لنفس العملة. التحسن في مستوى المعيشة يعني خدمات صحية محسنة، (عن طريق التقدم في العلوم والتكنولوجيا الطبية)، وزيادة عرض المواد الغذائية وتحسن نوعيتها (بواسطة وضع طرق وأدوات زراعية جديدة موضع الإستعمال بالإضافة إلى الأسمدة... الخ والتي هي كلها بدورها نتاجات للعلم والتكنولوجيا)، وأماكن سكن وخدمات بيتية محسنة، (عن طريق إستخدام وتحسين أنابيب المياه وإستخدام المياه المصفاة والنقية والطاقة الكهربائية ونظم مجاري المياه القذرة... الخ التي هي أيضاً نتاجات للعلم والتكنولوجيا)، حتى الراحة في أوقات الفراغ وحقوق الإنسان يمكن إدراكهما على ضوء العلم والتكنولوجيا (التحسن في المواصلات ووسائل الإعلام والتعليم يؤدي إلى إدراك التفاوتات القائمة ويسهل النضال من أجل المساواة وحقوق الإنسان، ولهذا السبب الآنظمة الشمولية (totalitarian) (الكليانية: تعبير ذو علاقة بأي نظام سياسي مبني على إخضاع المجتمع لسلطة الدولة التامة والسيطرة الصارمة على جميع مظاهر حياة المجتمع وقواه الإنتاجية بالإضافة إلى إنعدام المؤسسات الديمقراطية والحريات العامة وكبح جميع الحريات العامة والشخصية)، بمختلف ألوانها تفرض "التعتيم الإعلامي" والقيود الصارمة جداً على وسائل الإعلام.

(٣٧) يُستخدم تعبير "إشباع" هنا بمعنى منفعي (utilitarian) وليس بمعنى متعي (hedonic) (أي متعلق بالمتعة واللذة) ويدل هذا ضمناً على أن إشباع الحاجات يعني تلبية الحاجات المادية (أشياء، مثل الأكل والسكن... الخ) وغير المادية (مثل التعليم وحقوق الإنسان والراحة في أوقات الفراغ... الخ) وكما يشير اوسيتالو (اوسيتالو، ١٩٧٥، ٨ – ١٠) هناك فرقين

أساسين بين المعنى المنفعي والمعنى المتعي، وهما يتعلقان بـ (أ) موضع التسبيب في كل منهما (ففي المعنى المنفعي يتكون القسم المركزي من "مُركب سببي" في حين أنه في المعنى المتعي يتكون من "مركب محيطي" (أي واقع بعيداً عن المركز) فقط. و(ب) للمعنى المنفعي علاقة بـ "الأشياء" و"الأفعال" و"الأعمال" المادية وغير المادية، في حين يشير المعنى المتعي إلى "حالة العقل" (state of mind). (فون فريغت، ١٩٦٨).

(٣٨) أن أكثر المؤشرات "إيجابية" (أو موضوعية) ظاهرياً من مكونة "التغذية" في مقياس مستوى المعيشة، أي السعرات الحرارية التي يحتاجها الإنسان، تعتمد في الواقع على عوامل عديدة، مثل العمر والجنس (ذكر أم أنثى) والبنية الجسدية ونوع العمل ودرجة الحرارة الخارجية وغيرها. (الأمم المتحدة، ١٩٥٤، ٦).

(٣٩) يبدو أن كل من سلافو ويوهانسون يعتز بأن مكونات مستوى المعيشة ومختلف المواد التي يتم استهلاكها تنزع إلى التغير بمرور الزمن. أو بكلمة أخرى إنها تتغير بتغير مستوى التطور المتحقق. (روس، ١٩٧٣، ١٨٣).

(٤٠) العديد، إن لم يكن غالبية، البلدان المتخلفة يبدو إنها تصرف مقادير هامة من ميزانية حكوماتها على "أجهزة" الدولة المعهود إليها "التعامل" مع المجموعات الإجتماعية والسياسية أو الأقاليم "المستاءة"، وهذه الأجهزة تشمل الشرطة والمخابرات والقوات الخاصة والقوات المسلحة... إلخ. من الممكن تقديم توضيح معقول حسياً (بدهياً) على أساس الفرضية التالية: كلما تعددت الحاجات غير المادية غير المشبعة، كلما زادت حاجة الدولة إلى اللجوء إلى خلق وإستخدام هذه "الأجهزة" والعكس بالعكس، (على إفتراض إنعدام التدخل الخارجي) وإذا كانت الحالة هكذا، فإن إشباع هذه الحاجات يبدو أكثر عقلانية حتى من الناحية الإقتصادية في المدى القريب والأمد البعيد. وكمثال على هذه الحاجات غير المادية نورد "القومية" في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمعات و/ أو المجموعات الإنسانية. يؤكد ميردال على أن "القومية.. لها وظيفة مهمة.. وهي إلحام ورص الجماهير وإلهامها نحو هدف عام وسياسة موحدة، ويصبح هذا (الرص) أكثر أهمية عند الغياب العملي لحكومة عالمية عاملة". (ميردال، ١٩٦٩، ٦٦).

(٤١) "حاجات ورغبات الإنسان" كما يقترح تقرير الأمم المتحدة، على كل حال، تمتد من الحاجات البيولوجية (الحياتية) الإعتيادية — مثل الغذاء والماء والوقاية من البرد — إلى الرغبات والحوافز المعرّفة ثقافياً، والتي قد تختلف من مجتمع إلى آخر ومن فرد إلى فرد. كما يدخل الصورة مجمل الرغبات والقيم التي يناضل من أجلها الإنسان والتي تشمل: الرغبات في أنواع معينة من الغذاء

(الطعام) والشراب والسكن والملبس الذي يروق للذوق وإمكانية الحصول على التعليم وتسهيلات الراحة والاستجمام ومن أجل الضمان والحماية التي تغطي مخاطر المرض والعطالة والكبر في السن... الخ" (الأمم المتحدة، ١٩٥٤، ٥). وقد يسأل سائل فيما إذا كان بعض هذه الرغبات الفردية هو في الواقع مجرد رغبات مجتمعية. ففي بلد أو إقليم متخلف قد تكون الرغبة في التعليم من قبل أفراد المجتمع هي رغبة ضعيفة في الحقيقة، ولكن في نفس الوقت فإن حاجة ذلك المجتمع أو الإقليم إلى أفراد متعلمين، أي إلى الأيدي العاملة الماهرة والخبراء، قد تكون حاجة كبيرة جداً وفقدان هؤلاء قد يخلق إختناقات هائلة لتطور ذلك المجتمع.

(٤٢) يبدو مشروعاً الاستفسار فيما إذا لم يكن ترك دريفنوفسكي لمكونة "حقوق الإنسان" هو بسبب أنشغاله الكامل وإهتمامه الكلي بقابلية القياس الإحصائي لمستوى المعيشة أو بسبب "وجهة النظر الدولية". يمكن إستبعاد السبب الأول على أساس أنه أبقى على مكونات غير مادية أخرى.

(٤٣) يضاف إلى ذلك أن المادة ٢٧ من المعاهدة الدولية للحقوق السياسية والمدنية للأمم المتحدة لعام ١٩٦٦ تنص على أنه "في تلك البلدان التي تتواجد فيها أقليات قومية (أثنية) أو دينية أو لغوية، فالأشخاص المنتمين إلى مثل هذه الأقليات سوف لن يحرموا من حق التمتع، بالمشاركة مع الأعضاء الآخرين من مجموعتهم، بثقافتهم والتعبير عن وممارسة دينهم الخاص بهم أو إستعمال لغتهم الخاصة بهم" (روبينسون، ١٩٧٢، ٢١١).

(٤٤) لقد صرف "مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا" (الذي وقع القرار النهائي "Final Act" في هلسنكي في آب ١٩٧٥) على سبيل المثال، أكثر من سنتين على المفاوضات والتصافقات الشاقة والحادة للوصول إلى عدد من المبادئ التي بينها وبين مؤشرات حقوق الإنسان المقترحة هنا عامل مشترك. إن "القرار النهائي" للمؤتمر يشير إلى أن "وجهة النظر الدولية" قد أمكن التغلب عليها لحد ما من الناحية النظرية على الأقل.

(٤٥) يبدو أن عوامل أو عناصر مما يسمى بـ "الإستعراق" (ethnocentrism) تدب إلى فكرة مستوى المعيشة وإلى المكونات المقترحة للضم إلى ذلك المستوى. فالغذاء، على سبيل المثال، يتحول إلى "عادات الغذاء" لأنه في وطن يوهانسون، السويد، "التغذية ليست عاملاً وثيق الصلة بالغذاء كانماط الغذاء" (روس، ١٩٧٣، ١٨٣، هامش ٢).

(٤٦) وبذلك تصبح المصادر متوازيات (أو متطابقات) مع مصادر القوة على الآخرين والتي عددها ثلاثة وهي: القوة المستقاة من شيء يتعلق بكينونة الشخص (المصادر الثقافية)، والقوة

المستقاة من شيء يملكه الشخص (المصادر الإقتصادية)، والقوة المستقاة من موضع أو مركز في بنية (المصادر السياسية).

(٤٧) فمثلاً اللغة الآنكليزية المستعملة في جميع أنحاء العالم تقريباً هي مصدر ثقافي في البلدان غير الناطقة باللغة الآنكليزية، (وهي بذلك مصدر فردي لهؤلاء، إلا إنها مصدر عالمي للبلدان الناطقة بالآنكليزية)، واللغة السويدية في فنلندا (وهي مصدر للبلاد). أما البرامج التلفزيونية، كمصدر ثقافي، التي تصوغ المواقف وتعمل على خلق حاجات ورغبات حقيقية أو وهمية، فهي مصدر ثقافي فعال. (أوربا، شرقاً وغرباً)، تستورد حوالي ثلث برامجها التلفزيونية. أما البلد الرئيسي الذي يصدر هذه البرامج فهو الولايات المتحدة الأمريكية. (تابيوفاريس، النظم الدولية لإنتاج وتوزيع الثقافة، خلاصة). وهذه البرامج هي مصادر ثقافية.

(٤٨) تعليم الطفل، على سبيل المثال، يعتمد على: (أ) المصادر الثقافية التي تسيطر عليها عائلته، مثل الدخل والثروة. (ب) المصادر السياسية للعائلة، مثل مركز في بنية اجتماعية أو سياسية أو مهنية أو غيرها. (ج) المصادر الثقافية للعائلة، مثل السيطرة على اللغة المستعملة في التعليم. وإذا حصل، وأن كانت هذه المصادر أكثر وفرة، فإن الطفل ستكون له عادة فرصة للحصول على تعليم أحسن وأعلى من طفل آخر مولود في عائلة لديها سيطرة أقل على مثل هذه المصادر. عند حساب مستوى المعيشة بإستخدام أسلوب "الحاجات" ستكون مكونة التعليم بالنسبة للطفل الأول أعلى منها للطفل الثاني، كما ستكون "أعلى أيضاً" في المعامل التكاملي لمستوى المعيشة (unitary level of living index). فإن إضافة القيمة العددية لمكونة التعليم والقيمة العددية ل "المصادر" سيعني حساباً مزدوجاً. ولكن إذا لم يتبع هذا الأسلوب، فإن تواجد كلتا المكونتين يشير إلى وجهين لمستوى المعيشة متوازيين وليس جمعيين. وسيؤدي ذلك إلى فهم أفضل لمستوى المعيشة هذا.

(٤٩) من المهم عدم نسيان كون "السيطرة على المصادر" تشير إلى القدرة (أو القدرة الكامنة) على إشباع الحاجات بدلاً عن الإشباع الفعلي للحاجات، في حين إن "إشباع الحاجات" يشير إلى الإشباع الفعلي للحاجات. للحصول على شرح أكثر تفصيلاً حول أفكار يوهانسون هذه، راجع اوسيتالو، ١٩٧٥.

(٥٠) وهذه المعايير هي: (أ) "أهميتها في رفاهية الفرد حسب قواعد مقبولة بشكل عام"، (أهمية حقوق الإنسان المشار إليها في ميثاق الأمم المتحدة وإتفاقيتي الأمم المتحدة المذكورتين سابقاً. وهذه الحقيقة تعكس، إضافة إلى أهميتها، قبولها بشكل عام). (ب) "إلى أي مدى يشكل نقصها،

بالعلاقة مع حاجات "ملموسة" مشكلة" (حروب الإستقلال، التحرر، الثورات... الخ تشكل فعلاً مشاكل، وأحياناً مشاكل كبيرة). (ج) "إلى أي مدى يمكن علاج نقصها بعمل الإنسان"، (ليس هناك من يستطيع الإدعاء بشكل معقول، بأن فقدان أو نقص حقوق الإنسان هو عنصر أبدي في صميم طبيعة الأشياء). (د) "قابليتها للقياس الإحصائي" (لا تختلف حقوق الإنسان من هذه الناحية أساساً عن المكونات غير المادية الأخرى في مستوى المعيشة المقترح من قبل مختلف الجهات، كالفراغ والراحة والضمان (دريفنوفسكي، ١٩٧٠، ٦٩) ظروف النمو والكبر والعلاقات داخل العلاقة (يوهانسون راجع روس، ١٩٧٣، ١٩٥) أو الإستجمام والتسلية (الأمم المتحدة، تقرير عام ١٩٥٤).

(٥١) "عند إجراء التحويل يفترض أن قيمة "نقطة الصفر" للمؤشر يتطابق مع قيمة الصفر للمعامل، وبأن قيمة "نقطة م" للمؤشر يتطابق مع قيمة ال (١٠٠) للمعامل. يجري تصحيح القيم التي يتم الحصول عليها بهذا الإسلوب بواسطة عامل التوزيع. ويجري هذا التصحيح بواسطة ضرب القيمة المحصلة بمعامل التوزيع (Distribution coefficuent)، والمفروض أن تكون المعادلة كما يلي: د = ١ ـ ك. (د) هو معامل التوزيع الذي يتم الحصول عليه من منحني لورنيتس.

(٥٢) فيما يلي أمثلة على الكتاب أنصار وجهة النظر هذه: سي. كاهين في مطبوع "تطور الفيودال من القرن التاسع حتى القرن الثالث عشر" في سجلات التاريخ (Annals) (إقتصاديات ــ مجتمعات ــ مدنيات) ١٩٥٣. وأ. شينيش في كتابه "الضريبة في الإسلام"، الجزء الأول، ليدن، ١٩٥٨، ١١٠، هامش ١٤، وقاسملو، ولوتسكي.

(٥٣) من الأمثلة على الكتاب أنصار وجهة النظر هذه: لامتون أ. بولياك "الإقطاعية الاسلامية" في "مراجعة الدراسات الإسلامية" (Revue des Etudes Islamique)، ١٩٦٣، وليوكغورد، في "الضرائب الإسلامية في الفترة الكلاسيكية (مقالة اشرف في كتاب كوك، ١٩٧٠، هامش ١٥).

(٥٤) من الأمثلة على الكتاب أنصار وجهة النظر هذه ماركس وفيفوغيل.

(٥٥) ينازع أحمد أشرف الفكرة القائلة بأن إيران كانت بلداً إقطاعياً بالمعنى الأوربي الغربي. راجع الأقسام ذات الصلة بهذا الموضوع من مقالته المعنونة "العوائق التاريخية لتطور البرجوازية في إيران" (م. أ. كوك، ١٩٧٠، ٣٠٩ ـ ٣١٣). كما يؤكد أ. عبدالملك على إن النظام المصري "لم يكن نظاماً إقطاعياً من النوع الأوربي" بل كان على العكس نظاماً "إقطاعياً شرقياً". (عبدالملك، ١٩٦٨، ٥٤ ـ ٥٨).

(٥٦) يمكن إدراك هذه الحقيقة مما كتبه "عمر طالب" عام ١٦٢٥، وهو "مراقب عثماني" حيث يذكر: "لقد تعلم الأوربيون الآن أن يعرفوا العالم كله، حيث أنهم يرسلون بواخرهم إلى كل مكان ويستولون على الموانئ المهمة. لقد كانت البضائع القادمة قبل الآن من الهند والسند والصين تأتي إلى السويس وتوزع (من هناك) من قبل المسلمين إلى كل أنحاء العالم. ولكن يجري الآن نقل هذه البضائع من قبل بواخر برتغالية وهولندية وأنكليزية إلى خرانجستان (ربما المقصود هو أوربا) ومن هناك توزع إلى كل العالم. وما لا يحتاجونه أنفسهم يجلبونه إلى إسطنبول والبلدان الإسلامية الأخرى ويبيعونه بخمسة أضعاف سعرها. وبذلك يربحون أرباحاً كبيرة ولهذا السبب أصبحت الفضة والذهب نادرة في بلاد الإسلام. لذا يجب أن تستولي الإمبراطورية العثمانية على شواطئ اليمن والتجارة المارة بتلك الطرق والا فان الأوربيون سوف يحكمون بلاد الإسلام خلال فترة ليست بالطويلة" (نقلاً عن لويس، ١٩٦٨، ٢٨). وهذا ما وقع فعلاً. ومن المهم في هذا السياق ملاحظة ما يذكره لويس، حيث يكتب "أن الفضة الرخيصة الثمن وبكميات كبيرة" الموجودة في الإمبراطورية العثمانية في نهاية القرن السادس عشر، وما يذكره عمر طالب، "المراقب" العثماني من أن الفضة (والذهب) كانت "نادرة" في القرن السابع عشر، حيث تظهر هاتان الملاحظتان بأن وفرة هذه المعادن (الفضة والذهب) قد خلقت ندرة هذه المعادن بعد فترة زمنية وفي عملية تراكمية عن طريق التسبيب اللولبي نحو الأدنى (أي إنها خلقت نقيضها) وبالشكل التالي: وفرة المعادن أدت إلى تخفيض قيمة العملة (معادن) الذي أدى إلى إنخفاض الأسعار المحلية وإرتفاع أسعار البضائع المستوردة (من وجهة النظر الخارجية، أي بالنسبة للمستوردين والمصدرين الخارجيين)، الذي أدى إلى زيادة الإستيرادات والصادرات التي أدت إلى عجز في ميزان المدفوعات (بسبب الإختلاف الحاصل في أسعار الإستيراد والتصدير) الذي أدى إلى خسارة المعادن.

(٥٧) كان سبب إستمرار الحكومة العثمانية على التعاقد على قروض جديدة بعد حرب القرم، حسب إعتقاد لوتسكي، هو أن القروض قد إستعملت لتمويل "سكك الحديد التي بنيت على أساس الضمانات الكيلومترية. وكان هذا يعني أن الباب العالي (أي السلطان العثماني أو الحكومة العثمانية) عندما وزع إمتيازات بناء السكك الحديدية، ضمن لأصحاب الإمتيازات عوائد محددة عن كل كيلومتر من خطوط السكك الحديدية. وكان الفرق بين العوائد المستلمة فعلاً والعوائد المضمونة يدفع من قبل خزينة الدولة، أصبحت هذه الضمانات الكيلومترية إحدى الوسائل الرئيسية للنهب الربوي لتركيا والمقاطعات العربية التابعة لها من قبل رأس المال الأجنبي. ومن أجل دفع الضمانات الكيلومترية ظهرت الحاجة إلى مبالغ هائلة حاولت الحكومة التركية الحصول عليها عن طريق التعاقد

على قروض أجنبية.. لذا كان واجباً عليها رهن عوائد الدولة كضمان لهذه القروض.. وبزيادة العوائد التي كان يجب على تركيا صرفها لدفع الفوائد على هذه القروض زادت حاجتها إلى قروض جديدة. وبالرغم من حقيقة كون الضرائب قد زيدت فإن الإقتصاد الريفي (العثماني) قد دمر تماماً، كما أن الموظفين والضباط الصغار ورجال الدين لم يستلموا رواتبهم" (لوتسكي، ١٩٦٩، ٣١٩ ـ ٣٢٠). (من الضروري الإشارة إلى أنه من الأصح ذكر "الإمبراطورية العثمانية" بدلاً عن "تركيا" خلال تلك الفترة إذ أن "تركيا" الحالية لم تظهر للوجود عندئذ بعد).

(٥٨) لقد شهد القرن التاسع عشر محاولات قام بها بعض السلاطين العثمانيين لأحداث بعض التغييرات، كما أنه شهد تبني بعض الإجراءات التي سميت "إصلاحات" من أجل مواجهة التحدي المنبثق من البلدان المتطورة. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه "الإصلاحات": المركزية السياسية ،(والتي عنت في الواقع تضييق الخناق على محافظات الإمبراطورية من قبل السلطات المركزية)، وتضييق الضرائب وزيادة عوائد خزينة الدولة و"إصلاح" نظام ملكية الأرض. وفي مجال ملكية الأراضي فإن هذه "الإصلاحات" كانت في الأساس لصالح ملاك الأراضي الكبار الذين تحولت حقوقهم القائمة فعلاً في إستعمال وحيازة الأراضي إلى حقوق تملك تلك الأرض كنتيجة لهذه "الإصلاحات". أما الذين كانوا يحرثون الأرض فعلاً فقد تحولوا إلى محاصصين (أي مزارعين يحرثون الأرض لمصلحة المالك مقابل جزء من المحصول) عمال زراعيين مأجورين ورعاة. أما الأراضي العامة العائدة لعشيرة بكاملها أو لسكان قرية كاملة ا أصبحت بمختلف الطرق ممتلكات فردية للإعضاء المؤثرين فيها، مثل رؤساء العشائر والتجار ـ مالكي الأرض. (راجع على سبيل المثال، لويس، ١٩٦٨، وقاسملو، ١٩٦٥). ويمكن النظر إلى هذه التطورات كتدفق على المستوى الإجتماعي. لقد خلق هذا التدفق بدوره تفاوت كبير بين مختلف المجموعات الإجتماعية المتأثرة بهذه العملية التطورية.

(٥٩) نلاحظ مما سبق سرده وتحليله بأن هناك إلى حد ما مستويان من التطور حصلا جنباً إلى جنب بتوازن زمني هما، أولاً: تحول طرق التجارة إلى البحار المفتوحة. وهذا أدى إلى حرمان الإمبراطورية العثمانية من جزء من تجارتها. وتدفق المعادن الرخيصة سبب التضخم وتخفيض قيمة العملة العثمانية، مما أدى إلى خلق أزمة. ثم اتساع الإستيراد والتصدير، ومما ساعد على زيادة التجارة بين الإمبراطورية العثمانية والبلدان الأوربية هو توقيع الإمتيازات الأجنبية.

وثانياً: إن ما قامت به الدولة العثمانية، أي المركز، كرد على ذلك كان تحويل قسم من الأعباء الناتجة عن هذه الصعوبات والتطورات إلى المحافظات، حيث ضيقت من قبضتها على هذه المحافظات (وتمثل ذلك في المركزية الإدارية والسياسية) وتشددت في فرض الضرائب والتجأت إلى

الإبتزاز والمصادرة وغيرها، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تفاقم الأوضاع السيئة القائمة في هذه المحافظات إلى درجة سببت وقوع التمردات وإنتشار العنف فيها.

إن تفسير هذا الوضع قد يكمن في حقيقة كون الأزمة (وخاصة المالية أو الإقتصادية) التي واجهت المركز قد نقلت إلى حد كبير إلى المناطق الأخرى من الإمبراطورية وخاصة تلك التي كانت تتمتع بأقل درجة من القوة، كالمحافظات النائية والحدودية (مثل الإقليم)، أي المناطق المنعزلة التي لم يكن لها تأثير على أو مع المركز (أي العاصمة إسطنبول وضواحيها وحواليها). إن عدم التساوي في "توزيع" الأزمة والعبء الناتج عنها يعود إلى إنعدام أو ضعف التكامل وعدم المساواة في توزيع القوة بين مختلف مناطق الإمبراطورية. أي أن الإمبراطورية العثمانية لم تكن متكونة من "نظام" متكامل الأجزاء.

(٦٠) ينبغي ملاحظة كون الإستيرادات العثمانية من أوربا كانت تتكون في الأساس من المنسوجات في حين كانت صادراتها إلى أوربا تتكون بشكل رئيسي من الحرير والموهير والصوف والقطن والخراف. وكان هذا يعني في الواقع بأن أوربا كانت تستورد بعض المواد الخام لصناعة منسوجاتها من الإمبراطورية بأسعار رخيصة ومن ثم تعيد تصديرها بشكل مصنع إلى الإمبراطورية بأسعار أغلى وهذا شكل آخر من أشكال تدفق المصادر العثمانية (إلى الخارج).

(٦١) زادت الصادرات الألمانية إلى الإمبراطورية العثمانية من ستة ملايين مارك عام ١٨٨٢ إلى ٣٥ مليون مارك عام ١٨٩٥، أي إنها ازدادت بحوالي ستة أضعاف خلال ثلاثة عشر سنة.

(٦٢) لقد تحققت هذه السيطرة عن طريق الإمتيازات الأجنبية التي منحت المواطنين العثمانيين الذين إشتروا من قنصل أو سفير لبلد معين له معاهدة إمتيازات أجنبية مع الحكومة العثمانية، حقوق مواطني ذلك البلد حسب نصوص هذه المعاهدة. وكان شراء هذه الحقوق يتم عن طريق شراء "براءة" من القنصل أو السفير الذي يمثل ذلك البلد. وقد تضمنت هذه الحقوق الإعفاء من جميع الضرائب المحلية التي كان يجب على المواطنين العثمانيين دفعها عند قيامهم بنشاطات مشابهة، ومن التعريفات المقررة التي كانت عادة أدنى بالنسبة "للإجانب"، كما أنهم وممتلكاتهم كانوا أكثر أماناً ضد المصادرة لذا عمل المواطنون العثمانيون الذين أرادوا القيام بنشاطات تجارية شراء هذه البراءات، وبذلك كانوا يصبحون "أجانباً" في بلدهم من أجل التمتع بهذه الإمتيازات. وكنتيجة لذلك، يستخلص فيشر،" مجمل التجارة المهمة ضمن الإمبراطورية العثمانية كانت تجري بيد الأجانب" (فيشر، ١٩٦٨، ٢٩٩ ـ ٣٠٠) وهكذا نرى كيف تعمل التجارة كواسطة تسهل تدفق المصادر من الإمبراطورية العثمانية إلى الخارج.

(٦٣) بالإضافة إلى الإستثمار الأجنبي الضنيل الحجم في "القطاع" الصناعي من إقتصاد الإمبراطورية العثمانية، فإن محاولات قد جرت فعلاً من قبل بعض السلاطين والحكومات العثمانية لإقامة المشاريع الصناعية في الإمبراطورية، خاصة في العاصمة إسطنبول وحواليها. لقد قام السلطان عبدالمجيد (١٨٣٠ ـ ١٨٦١) بالبدء وبتشجيع بناء ١٥٠ مصنعاً. ولكن ثلاثة مصانع فقط من مجموع المصانع هذه بقيت إلى الآن، أما الغالبية العظمى منها فقد"أغلقت أو تركت أحياناً بعد نشاطات لمدة اشهر معدودات فقط"، حسبما يذكر لويس. أما المشاريع الصناعية الخاصة فكانت غالبيتها يسيطر عليها ويديرها الأجانب. كما "إنها كانت محدودة حتماً" كما يشير إلى ذلك لويس، (لويس، ١٩٦٨، ٤٥٨ ـ ٤٥٩).

(٦٤) مثل معاهدة لوزان التي منعت الحكومة التركية من فرض رسوم الحماية لفترة زمنية محددة، والأزمة الإقتصادية العالمية والتدمير الذي سببته الحرب وهروب الصناعيين ورأس المال من البلاد وإنعدام المبادرة من جانب القطاع الخاص وأخيراً وليس آخراً الحملات العسكرية التأديبية ضد الشعب الكردي في تركيا.

(٦٥) يؤكد قاسملو أن أكثر من ثلاثة ملايين خروف ومعزة كانت تصدر سنوياً إلى إسطنبول وحلب وبغداد وتفليس. كما أن حوالي ٢٠ مليون بيضة كانت تصدر سنوياً من كردستان إلى ميناء سمسون على البحر الأسود في تركيا في بداية القرن العشرين. (قاسملو، ١٩٦٥، ١٠٤).

(٦٦) جرت المصادرة الأولى في تبليس خلال القرن السابع عشر ورواها الرحالة والجغرافي العثماني التركي أولياء جلبي الذي كان حاضراً في مكان الحادث وشاهداً عليها. كان أمير تبليس، كما يكتب جلبي، صاحب مصنع مقتدر ورجل متعلم، وكان يملك ٤٤ ورشة من مختلف الأنواعومكتبة كبيرة. أزيح الأمير من مركزه عام ١٦٦٦ بأمر من السلطان العثماني مراد الرابع وتم نهب ممتلكاته وأملاكه من قبل الجنرال العثماني مالك أحمد باشا، إبن عم السلطان والحاكم العسكري لكردستان. وكانت الإسلاب تتكون من ٨٠ كيساً ذهبياً و١٠ قوافل من البغال و١٠ قوافل من الخيل... الخ. "أما بالنسبة للكنوز الثقافية والفنية العائدة للأمير الكردي التعيس فقدت إلى الابد". يخبرنا أولياء جلبي بأنه إستطاع إنقاذ مخطوطاً ثميناً واحداً فقط كان أحد الجنود يحاول تمزيقه بحربته (أو سكينه)"، (، ١٩٧١، ١٤).

أما المصادرة الثانية فقد جرت في منطقة ماردين – أورفه في الإقليم في بداية القرن العشرين وكان ضحيتها إبراهيم باشا المللي، أحد القادة المحليين في المنطقة. أما الإسلاب فكانت تتكون من ماشية الأمير المتكونة من ١١٠٠٠ جملاً و١٠٠٠٠ خروفاً و٦٠٠٠ حصاناً و١٢٠٠ جاموساً، بالإضافة

إلى مليوني ليرة تركية ذهبية كانت محفوظة في صندوقين. إضافة إلى كل شيء آخر وقع في أيدي الناهبين (السلابة) من ممتلكات الأمير المنقولة والموجودة في مخازنه. تقدر قيمة المواشي المسروقة لوحدها بحوالي ٥٠٠٠٠٠ ليرة تركية ذهبية. أما الناهبين (السلابة) فكانوا جنود الحكومة العثمانية الذين قاموا بالعملية بأمر صادر من إسطنبول على أكثر إحتمال. (عثمان، جريدة التآخي، ١٠تشرين الأول، ١٩٧٢).

أما حوادث المصادرة التي لا توجد عنها معلومات كانت جزء من النظام العثماني ومن المحتمل إنها لم تحظى بالإهتمام لإنها كانت إجراءات إعتيادية. كما إن المصادر عن الإقليم قليلة أيضاً.

(٦٧) هناك تقارير عن قيام رئيس الجمهورية التركية بوصف سكان الإقليم بأنهم "لا سبيل إلى تقويمهم" وهدد بأنهم إذا "لم يحافظوا على الهدوء فإن الجيش سوف لن يتردد عن قصف مدنهم وقراهم وعندئذ سيكون هناك حمام دم هائل يبتلعهم مع بلدهم". (جريدة داغينز نيوهيتر السويدية، ١١ تشرين الثاني ١٩٦٠، نقلاً عن ، ١٩٧١، ٤١).

وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد نيومينهويزه بأن الأقليات في تركيا قد أعطيت الخيارين المشؤومين التاليين: "تكيفوا أو يجري إزالتكم: (أي تصفيتكم). أدى تطبيق هذين الخيارين على الأرمن إلى "إزالتهم" من تركيا. وعندما طبقت على الأكراد أدى الخيارين إلى "الثورات" من قبلهم. (نيوفينهويزه، ١٩٧١، ٣٤٦).

(٦٨) يشير كل من و اريا هاندبوك إلى أمثلة من هذه العزلة. يشير كتاب اريا هاندبوك إلى

إن العديد من النبلاء الأكراد ينتقلون إلى المدن الكبيرة والصغيرة كمالكي أرض متغيبين ويدرسون في الجامعات ويحاولون إخفاء أصلهم الكردي" (اريا هاندبوك، ١٩٧٠، ٧٧). ويقدم كمثال طلبة الجامعات القادمين من الإقليم إلى جامعة إسطنبول. أن العديد من هؤلاء الطلبة يتباهون غالباً بلغة تركية ضعيفة وبلهجة ال "دغو" (الشرقية) الواضحة بأنهم "أتراك اقحاح" ويرفضون بإزدراء أصلهم الكردي. (، ١٩٧١، ٥٠).

(٦٩) يمكن إدراك هذه الحقيقة من منشور صادر عن "لجنة تحضيرية" في إحدى مدن الإقليم عام ١٩٦٧. يشير المنشور (البيان) مخاطباً الأكراد "إنكم جديرون بالإحترام بقدر الآخرين (أي الأتراك) بأن لغتكم (الكردية) لغة محترمة كاللغات الأخرى. يجب أن تقولوا للآخرين (للأتراك) بأن لغتكم لغة محترمة وبأنكم أناس جديرون بالإحترام". (نقلاً عن ، ١٩٧١، ٤٦). يلاحظ من هذا الإقتباس، أنه على الأكراد أن يبذلوا كل جهد مستطاع من أجل الدفاع عن كرامتهم وسلامتهم الإنسانية بمختلف

الوسائل. لقد تجرأت المجلة التركية المسماة "اوتوكين" أن تكتب بكل وقاحة وبدون أي عقوبة بأن "الأكراد" ليس لهم وجوه بشرية "وبأنهم يجب أن يهاجروا إلى أفريقيا ليلتحقوا بالمخلوقات نصف البشرية ونصف الحيوانية التي تعيش هناك". (اوتوكين، عدد ٤٠، نيسان ١٩٦٧، نقلاً عن ، ١٩٧١، ٤٣ ـ ٤٤).

(٧٠) يؤكد ميردال على العوامل السياسية في عملية التطور سواء في الأقاليم أو البلدان. إن السبب الرئيسي لتخلف جنوب إيطاليا، على سبيل المثال، هو حسب رأي ميردال: الوحدة السياسية لإيطاليا، والتي تسببت في "القضاء على المراكز السياسية والإدارية في جنوب إيطاليا" في حين بقيت مثل هذه المراكز في الشمال أدواتاً بيد المصالح الصناعية هناك. حققت هذه المراكز الإدارية في الشمال، نتيجة لهذه الوحدة السياسية، الهيمنة على جميع أنحاء البلاد وإستعملتها لتقوية مصالحها الإقتصادية هي. (ميردال، ١٩٦٩، حاشية ١، ٢٨).

(٧١) جميع الإحصائيات والأرقام حول الزراعة تشير إلى "الزراعة والغابات والصيد والأسماك"، وذلك لأن الإحصائيات الرسمية التركية تنظم الإحصائيات بهذا الشكل. وعلى كل حال فإن الأسماك تلعب دوراً تافهاً في إقتصاد الإقليم.

(٧٢) يشير تعبير "السكان الفاعلين" إلى تلك الشريحة من السكان الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً وأكثر.

(٧٣) كان ٢٢,٥٪ من سكان "المراكز السكانية" في الإقليم ذات ١٠٠,٠٠٠ نسمة أو أكثر يعملون في الزراعة عام ١٩٦٥.

(٧٤) غلة الأرض بالنسبة للتبغ تراوحت بين ٣٥٢ كيلو/ هكتار و٩١٥ كيلو/ هكتار في بقية أنحاء تركيا، في حين إنها كانت ١٣٣٧ كيلو/ هكتار في الإقليم عام ١٩٦٦ وبين ٢٧٥ كيلو/ هكتار و١٢٢٨ كيلو/ هكتار في بقية أنحاء تركيا، في حين إنها كانت ١٩٥٥ كيلو/ هكتار في الإقليم عام ١٩٦٩. ولكن الإنتاج الإجمالي للتبغ في الإقليم كان يمثل نسبة ضئيلة جداً من الإنتاج الكلي للتبغ في تركيا.

(٧٥) عمل التسبيب اللولبي يمكن عرضه (بشكل مبسط) كالآتي: تكنولوجيا عتيقة وطرق زراعية قديمة تؤدي إلى مستويات منخفضة من غلة الأرض وإنتاجية العمل، تؤديان بدورهما إلى مستويات دخل منخفضة، والتي تؤدي إلى التبعية للمقرضين والتجار وكبار ملاكي الأراضي. وهذه التبعية تؤدي إلى تراكم الديون، الذي يؤدي إلى فقدان الأرض من قبل الفلاحين (لدفع الديون) وملاكي الأرض الصغار ووقوعها بيد المقرضين والتجار وكبار ملاكي الأرض، (العجز عن دفع الديون

هو نتيجة اعتيادية في ظل الظروف السائدة في الريف). وبما أن غالبيه هؤلاء المقرضين والتجار وكبار ملاكي الأراضي يقيمون بعيداً عن الأرض الزراعية، فإن الأرض يصيبها الإهمال في المدى البعيد، وهذا يؤدي بدوره إلى إنخفاض اكثر لغلة الأرض وإنتاجية العمل، حيث أن الحافز على زيادة الإنتاجية غير قائم لأن الدخل المتحقق من الإنتاج يقسم محاصصة بين زارع الأرض ومالكها، وهذا يؤدي إلى أنخفاض المداخيل، الذي يؤدي بدوره إلى عدم قدرة الغالبية العظمى من العاملين في الزراعة على الحصول على التكنولوجيا الزراعية الحديثة والوسائل الحديثة للزراعة (بسبب أنخفاض المداخيل والأمية). يؤدي هذا بدوره إلى الإستمرار على إستعمال التكنولوجيا الزراعية العتيقة والطرق الزراعية القديمة.. وهكذا يستمر اللولب على الحركة ويصبح من الصعوبة تغييرها وقلبها بدون تدخل خارجي المنشأ.

(٧٦) للحصول على إحصائيات ومعلومات اكثر حول هذا الموضوع يمكن مراجعة مطبوعات مدا، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢، ٢٣٠، روبنسن، ١٩٦٣، ٢٧٥، وتقرير سري رقم ١، ١٩٧٢،٢١، وهيرش، ١٤٦،١٩٦٦).

(٧٧) تشير مدت إلى أن حوالي ٩٠٪ من العاملين في الزراعة حصلوا على حوالي ٤٨٪ من مجموع الدخل الزراعي في تركيا، في حين بقي ٥٢٪ من الدخل الزراعي بيد ١٠٪ من ملاك الأراضي في بداية الستينيات، (مدت، ١٩٦٣، ٤٥ – ٤٦). أن عدم المساواة في توزيع الدخل يعود، في رأي مدت، إلى الإختلاف في مصدر الدخل. ففي الوقت الذي كان امتلاك الأراضي المصدر الرئيسي للشريحة ذات الدخل العالي، كان العمل المصدر الرئيسي لذوي الدخل المنخفض. (المصدر السابق).

(٧٨) فرضية ميردال حول التسبيب اللولبي وتدفق المصادر من المناطق المحيطية إلى المركز يمكن تطبيقها ليس فقط جغرافياً بل إجتماعياً أيضاً، أي بين مختلف الشرائح الإجتماعية والمجموعات الدخلية أيضاً. فنظير "المركز" في التحليل الجغرافي هو الشريحة الإجتماعية ذات الدخل العالي في التحليل الإجتماعي. وتحليل المجموعات الدخلية، في حين أن نظير "المناطق المحيطية" في التحليل الجغرافي هو الشريحة الإجتماعية ذات الدخل المنخفض في التحليل الإجتماعي فالأرض والمداخيل موزعة بشكل غير متساوي في قطاع الزراعة. الشريحة الإجتماعية ذات الدخل العالي في هذا القطاع تلاقي حركة نحو الأعلى في العملية التراكمية بسبب الإرتفاع في أسعار (بيع) الأراضي، في حين تعاني الشريحة الإجتماعية ذات الدخل المنخفض من الحركة نحو الأسفل في العملية التراكمية بسبب تقسيم الأرض عن طريق الوراثة، وإنخفاض دخل العمل كما سبق ذكره.

وإذا كان توسيع فرضية ميردال بهذا الشكل مقبولاً، فمن المتوقع إنخفاض الحصة النسبية للشريحة الإجتماعية ذات الدخل المنخفض في مجموع الدخل الزراعي.

(٧٩) يبدو أن مسألة الإصلاح الزراعي هي اداة تستعمل بمختلف الإشكال لأغراض سياسية في تركيا، إما من أجل كسب التأييد او ازاحة المناوئين أو السيطرة على اوضاع حرجة، (وليس لتحسين حالة الفلاحين والمزارعين الصغار وتحقيق العدالة الإجتماعية).

(٨٠) يذكر تقرير لمنظمة دولية بأن البطالة في المناطق الريفية في تركيا هو ١٠,٩٪ (تقرير سري رقم ١، ١٩٧٢، ١١).

(٨١) مؤسسات صناعية تستخدم كل واحدة منها ١٠ عمال أو اكثر.

(٨٢) على سبيل المثال وبالرغم من حقيقة كون الاقليم ينتج حوالي خمس منتوج العنب في تركيا (أي اكثر من ٦٥٥,٠٠٠ طن عام ١٩٦٩ مثلاً)، فلن تكن هناك ولا مؤسسة واحدة لمعالجة وتصنيع العنب في الاقليم حتى بداية الستينيات، بالرغم من أن مثل هذه المؤسسات كانت، حسب مدت، منتشرة في جميع أنحاء البلاد، عدا الإقليم. (مدت، ١٩٦٣، ٢١٤).

(٨٣) هذه المحافظات هي تبليس ودياربكر والعزيز وارزينجان وسعرت. الإحصائيات المطروحة اعلاه تشمل الإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصناعية الكبيرة التي تتوفر عنها مثل هذه الإحصائيات. أما إذا كانت هناك مؤسسات صناعية كبيرة أخرى في الإقليم عام ١٩٦٣، فإن هذه مسألة لا يمكن التأكد منها بسبب حقيقة كون الإحصائيات المتعلقة بالمحافظات الأخرى للإقليم، إن وجدت، تجمع سوية وتقدم تحت عنوان "محافظات أخرى" بسبب "السرية" في المطبوعات الإحصائية التركية.

(٨٤) إن حقيقة كون المصادر الإحصائية التركية الرسمية تبين بأن السكان غير الأتراك لمحافظة العزيز، على سبيل المثال، يكونون اقل من ٢٥٪ من مجموع السكان لذلك الاقليم قد توضح سبب تركز المؤسسات الصناعية الكبيرة في الاقليم، أو إنها قد تكون إنعكاس لهذه الحقيقة. يجب عدم النسيان بأن هذا الاقليم هو موقع عدد من المواد الخام أيضاً. وهذا قد يكون قد أدى "بالموظفين: الأتراك إلى تقليل عدد غير الاتراك في هذا الاقليم بمختلف الوسائل.

(٨٥) شبكة نقل الكهرباء من كيبان الى أنقرة، البالغ طولها ٥٥٠ × ٢ كم، كانت تحت الآنشاء (بدء بها عام ١٩٦٦ على أن تكون جاهزة عام ١٩٧٣)، كما أن شبكة أخرى طولها ١٠٠ كم كانت جاهزة عام ١٩٧٢ من كيبان الى ملاطيا الملاصقة للجزء الغربي من الاقليم.

(٨٦) من الجدير بالملاحظة أن البرنامج السنوي لعام ١٩٧١ من الخطة الخمسية يتضمن مشروعاً لكهربة القرى ولكن نسبة عدد القرى الواقعة في الاقليم إلى مجموع القرى المشمولة بالمشروع هو ٤,٩٪ فقط ونسبة المبالغ المخصصة للإستثمار في الاقليم بلغت ٢,٩٪ من مجموع المبالغ المخصصة للمشروع مع العلم بأن عدد القرى الواقعة في الاقليم كانت تبلغ خمس عدد القرى في تركيا.

(٨٧) اذا أضيف الى هذا القطاع اولئك الذين "لا يمكن وصف نشاطاتهم بشكل كاف فإن هذه النسبة تصبح ١٢,٧٪ في الاقليم و١٧,٨٪ بالنسبة لكل تركيا (المقصود هنا نسبة العاملين في قطاع الخدمات الى مجموع السكان الفاعلين) ويمكن تبرير ذلك على أساس أن هذه النشاطات تتضمن أعمال صغيرة لم يمكن إدخالها ضمن الأبواب الاخرى التي تتضمنها الإحصائيات الرسمية التركية.

(٨٨) لم تكن هناك سكك حديد في الاقليم عام ١٩٢٧ ولكن تم بناء بعض خطوط السكك الحديدية هناك بين عامي ١٩٢٧ و١٩٥٠. ولكن ريفكين يؤكد بأن "خبراء التطور قد إنتقدوا تركيا على التأكيد المبالغ فيه على بناء خطوط سكك الحديد خلال تلك الفترة. كانت مواد بناء الطرق متوفرة محلياً في حين كان يجب إستيراد الحديد لبناء خطوط السكك الحديدية. كانت الخطوط الفردية المقامة ذات طاقة محدودة فقط. كما إن إرتفاع التكاليف كان من الممكن توزيعها بشكل أكثر فاعلية على شبكة أوسع من الطرق. (ريفكين، ١٩٦٥، ٦٤). لماذا اذن أنشأت السكك الحديدية تلك بدلا من الطرق؟ ريفكين نفسه يقدم الجواب على هذا السؤال، وهو يعكس رأي السلطات التركية عندما يذكر بأن "خطر التمردات القائم... خلال الثلاثينات كان النقل بواسطة السكك الحديدية أسرع وأكثر فاعلية لنقل القوافل العسكرية الكبيرة". (ريفكين،١٩٦٥، ٦٤ ـ ٦٥).

أنتقل التأكيد بعد الحرب العالمية الثانية من السكك الحديدية الى الطرق، كما أوصت بذلك البعثة العسكرية الأمريكية في تركيا عام ١٩٤٧. وهذا التغيير في التأكيد كان لأعتبارات عسكرية أيضاً، حيث أن السكك الحديدية لم "تحقق متطلبات المناورة العسكرية" لبلد كان يخطط له أن يقوم بدور أساسي في حلف شمال الأطلسي، إذ إنها لم تحقق الدور الكامن المرغوب فيه لتركيا "كمصدّر مهم للحبوب إلى الغرب". بدأ ببناء الطرق عام ١٩٤٨ (بعد تقديم تقرير من قبل فريق من دائرة الطرق العامة الأمريكية عام ١٩٤٧، الذي أصبح برنامج العمل للبرنامج الذي بدأ به). ويشير ريفكين بهذا الصدد إلى أن "هناك تشابه فكري بين خطة بناء الطرق (والطرق المنشأة التي ظهرت عام ١٩٦٠) وبناء خطوط السكك الحديدية في فترة الثلاثينيات". (ريفكين، ١٩٦٥، ١٠٦).

كما أن هذه الطرق كانت تمتد بشكل "موازي لدرجة تامة تقريباً" للسكك الحديدية القائمة والبقية كانت "طرق مختصرة بين مدن تربطها سكك حديدية". وبكلمة أخرى، فإن نتائج أنشاء الطرق لتطور الإقليم لم تكن مختلفة بشكل مهم عن نتائج بناء خطوط السكك الحديدية لهذا التطور.

إرتفع "الإستثمار" في بناء الطرق العسكرية من ٢,٩٪ من مجمل الميزانية عام ١٩٥٠ إلى ٧,٨٪ من مجموع الميزانية عام ١٩٥٩، مع العلم بأن مجموع "الإستثمار" كان مساوياً لمجموع الإستثمار من قبل القطاع العام في قطاع الزراعة. الجدول رقم ٦ يظهر التأكيد الكبير الذي وضعته الحكومات التركية على أنشاء هذه الطرق.

(٨٩) يؤكد ريجاردسون بأن "تكاليف وفعالية النقل في قطاع النقل هو شرط مسبق مهم لزيادة النمو الكامن لإقليم ما إلى الحد الأقصى" (ريجاردسون، ١٩٧٣، ٥٧). في حالة تركيا، فإن نظام النقل بين الإقليم والمركز يبدو أنه متطور نسبياً. نظرياً، يؤدي هذا أما إلى الإستقطاب (تدفق المصادر وعوامل الإنتاج من المحيط إلى المركز)، أو إلى التشتت (أي "آثار الآنتشار" الناتجة من التوسع في المركز). ولكن في حالة الإقليم، تواجد نظام نقل متطور نسبياً بين الأقاليم قد أدى إلى الإستقطاب بسبب عوامل عديدة من ضمنها إن نظام النقل (والمواصلات) ضمن الإقليم نفسه هو نظام مختلف كبح تطور الإقليم (وتطوره الكامن).

(٩٠) خلال الفترة من ١٩٤٠ حتى ١٩٤٥ كانت سياسة الحكومة التركية بتهجير السكان من الإقليم كوسيلة لمحاربة الحركات السياسية التي إعتبرتها الحكومة خطرة كانت لازالت متبعة. كما تم خلال عامي ١٩٥٠ و١٩٥١ توطين أعداد كبيرة من "البلغاريين من أصل تركي" وأتراك من يوغسلافيا في الإقليم من أجل زيادة نسبة الأتراك في مجموع سكان الإقليم. (دائرة معارف ورلدمارك للأمم، ١٩٦٥، ٣٤٣).

(٩١) تشير الاحصائيات من الفترة ١٩٥٥ – ١٩٦٥ إلى أن نسبة الزيادة في كثافة السكان في الإقليم كانت أعلى من نسبة الزيادة في كثافة السكان في بقية أجزاء تركيا، كما يوضح الجدول التالي:

نسبة زيادة كثافة السكان (٪) خلال:

المنطقة	١٩٥٥ ـ ١٩٦٠	١٩٥٥ ـ ١٩٦٠
الإقليم	١٧,٦	٢٠,٠
بقية أجزاء تركيا	١٤,٠	١٢,٥

المصدر: شورتر، ١٩٦٨، ١٣ و١٧.

(٩٢) إن طريقة التوصل إلى الإحصائيات المتعلقة بالتركيب اللغوي للسكان هي طريقة الإحصاء العام. والإحصاء العام هذا يتم عن طريق الاستبيان. (questionnaires) وهو أسئلة توجه إلى الناس لإعطاء المعلومات المطلوبة لملء إستمارات الإستبيان، هناك طريقتين: أما ملئها شخصياً (أو من قبل أحد أفراد العائلة) أو ملئها من قبل العدادين، وبما أن الأمية منتشرة بشكل واسع في الإقليم، فإن الطريقة الثانية هي السائدة.. فيما إذا يقوم العدادون بكتابة الأجوبة المعطاة بالنص، فهذه مسألة تعتمد على العديد من العوامل، مثل الآراء والأحكام المسبقة، الافتراض والهوى، التحيز.. الخ. ليس هناك سبب يدعو إلى إفتراض سيادة الحياد في الظروف القائمة في تركيا. بالإضافة إلى ما سلف، فإن الأجوبة المعطاة للعدادين قد تكون غير صحيحة، حيث أن هناك على الأقل خوف من الإضطهاد أو المضايقة، الجسدية أو النفسية، الإقتصادية أو الإجتماعية إذا صرح الشخص بأنه كردي (أو غير تركي)، كما أن هناك خوف من فقدان الإعتبار والهيبة والمنافع لدى طبقة الموظفين إذا صرح الشخص بأصله القومي. وأخيراً هناك سؤال وهو من الكردي، هل هو الشخص الذي يصرح بأنه كردي؟ ام هل هو الشخص المولود في عائلة كردية؟ كما ينبغي عدم إستبعاد إمكانية التزوير المباشر والتلاعب بالإحصائيات في المراحل الأولية والوسطى والنهائية لمعالجة الإحصائيات أي عن، جمعها وتبويبها ونشرها.

(٩٣) قسماً من المهاجرين القادمين من الإقليم إلى غرب تركيا يستمرون بالهجرة من هناك إلى بعض بلدان غرب أوربا بحثاً عن العمل. ففي عام ١٩٧١ كان عدد العمال من جميع أنحاء تركيا المقدمين طلباً للعمل في الخارج حوالي ١,٢٠٠,٠٠٠ عامل (لم يكن من الممكن معرفة كم من هؤلاء قد قدموا من الإقليم). (تقرير سري رقم ١، ١٩٧٢، ١٢ و١٣). لقد إمتصت الهجرة إلى الخارج في نفس العام خمس الداخلين الجدد إلى سوق العمل في تركيا. ذهب ثلاثة أرباع هؤلاء المهاجرين إلى ألمانيا الغربية والبقية ذهبت إلى فرنسا وهولندا والنمسا. (المصدر السابق).

(٩٤) يلاحظ روبينسون بأنه "كان ميل العناصر الأكثر ديناميكية لسكان تركيا الآنجذاب من القرية إلى المدينة الصغيرة، ومن هذه المدن إلى مراكز المحافظات، ومن هذه المراكز إلى أنقرة وإزمير

وإسطنبول (أكبر المدن في تركيا)". (روبينسون، ١٩٦٣، ١٩٩). ولكن المرحلة النهائية من الهجرة، أي من المدن الكبيرة إلى غرب أوربا لم يذكرها روبينسون، ومن المحتمل أن يكون سبب ذلك هو أنه في وقت نشر كتابه (عام ١٩٦٣) كانت الهجرة من تركيا إلى غرب أوربا ضئيلة.

(٩٥) التعريف الرسمي للقرية هو "الناحية أو المختارية الواقعة خارج حدود البلدية في مراكز المحافظة ومركز القضاء".

(٩٦) إذا تم تبني التعريف الرسمي للمدينة والقرية فقد كانت في تركيا عام ١٩٦٥ ستة "مدن" كان يبلغ تعداد نفوس كل منها أقل من ٩٠٠ نسمة، في حين كانت هناك في نفس السنة ٢٠٣ قرى كان تعداد نفوس كل منها ٦,٤٠٠ نسمة (مدا، ١٩٦٥، ٣٤ ـ ٣٥).

(٩٧) تعترف مدت بأنه "من غير الممكن للإدارة المحلية تمويل الخدمات الواجب عليها تقديمها بالواردات التي تجمعها". (مدت، ١٩٦٣، ٤٣٨).

(٩٨) على كل حال، فإن بعض الكتاب يقتبسون بشكل يلفت النظر إحصائيات تتعلق بعدد الأكراد في السنوات القديمة دون ذكر السنة التي تتعلق بهذه الإحصائيات بها، وكأنهم يعنون ضمنياً بأن السكان الأكراد هم سكان راكدون ولا يزدادون في العدد بمرور السنوات.

(٩٩) عدد الأكراد في تركيا الذي يذكره كاتب ما يميل عادة إلى القيام بمهمة المؤشر الذي يعكس موقف الكاتب تجاه السلطات التركية، إذ كلما كان عدد الأكراد في تركيا الذي يقدمه الكاتب منخفضاً كلما كان وضعه مع هذه السلطات أحسن (وأكثر الطرق أماناً الذي يستطيع الكاتب اتباعه هو إهمال الأكراد تماماً) وذلك لأن هذا الموضوع هو موضوع حساس (جداً) من الناحية السياسية بالنسبة للسلطات التركية.

(١٠٠) يستعمل تعبير "المركز" في هذه الدراسة ليعني كل من "مركز التوسع" ومركز الحكومة أو الدولة ومع أن الاثنين ليسا بالضرورة نفس الشيء، ما في حالة تركيا متطابقان. مركز التوسع في تركيا في ذلك الوقت كان في الواقع أنقرة، مركز السلطة السياسية ومركز الحكومة المركزية في البلاد.

(١٠١) كتاب "التخطيط الإقليمي" الصادر عن الأمم المتحدة يذكر بأن.. "التخطيط الإقليمي كفكرة كان شيئاً جديداً في تركيا" مع أن "اهميته كانت قد شخصت قبل ذلك" (الأمم المتحدة، ١٩٧٣، ٤١).

(١٠٢) ولكن المطبوع الصادر عن الأمم المتحدة المعنون "التخطيط الإقليمي" يذكر بشكل عرضي بأن " التخطيط الإقليمي كان عندئذ يدخل مرحلة التطبيق تحت إشراف وزارة البناء قبل

أن يصبح من مسؤولية الجهاز المسؤول عن التخطيط على مستوى البلاد" (الأمم المتحدة، ١٩٧٣، ٤١).

(١٠٣) يذكر ريفكين إنطباعه حول الوزارة المذكورة كما يلي: "إلتحق الكاتب (أي ريفكين) بالوزارة خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٢ وإكتشف مباشرة إفتقاد (الوزارة) إلى السلطة والمسؤولية". (ريفكين، ١٩٦٥، حاشية رقم ٩، ٢٢٢).

(١٠٤) يشير ريچاردسون إلى أن "إختيار الأدوات السياسية ومدى قوة إستخدامها سيتأثران بالعديد من الإعتبارات: الدرجة "الإعتيادية" لتدخل الحكومة في القضايا الإقتصادية، ونوعية القابليات الإدارية وبنية وتنظيمات/ الشركات/ المتحدة وخاصة في الأقاليم المتخلفة، والأهداف الايديولوجية (القيم) والتقاليد الإجتماعية ـ الثقافية للمجتمع، وحجم وتعقد القطاع المالي، وطبيعة ومدى التخطيط الإقتصادي، إن وجد، ودرجة التحرك الجغرافي للقوة العاملة ورأس المال ودستور البلاد والبنية السياسية والمجال المتوفر لإستشارة ومشاركة الشعب". (ريچاردسون، ١٩٦٣، ٢٢٧).

(١٠٥) "الشك الحذر" هذا قد تم ترصينه بطبيعة البنية السياسية في تركيا. كما يقترح كاربات، وهو تركي اختصاصي بعلم السياسة فإن "الجناح الآنعزالي المتطرف في آرائه في الحركة القومية (التركية)، المدافع عن القومية النخبوية النافرة من الإختلاط بالآخرين والمعادية للمجتمع والمحافظة قد سيطرت في تركيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية... هذه القومية المتطرفة والمعادية للمجتمع التي كانت لها عناصر قوية من العنصرية، بقيت على قيد الحياة حتى مطلع الخمسينيات... في هذه الأثناء إرتفعت التوترات الإجتماعية بشكل متزايد بسبب عدم المساواة في التطور الإقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل القومي. وبناء على ذلك قامت حكومة الحزب الديمقراطي (التي حكمت من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠) بتشجيع جميع التيارات اليمينية التي ظهرت تحت اسم القومية وإستخدمتها لإسكات المجموعات المطالبة بالعدالة الإجتماعية. العديد من المطبوعات "القومية" قد أعينت مالياً من تخصيصات سرية من (ميزانية) الدولة... ولكن بعد شهور معدودة (من إنقلاب أيار ١٩٦٠) من السكوت القلق حاولت المجموعات القومية المتطرفة والعنصرية إستعادة نشاطاتها. والظاهر أن ذلك تم بتشجيع من مجموعة من الضباط ضمن العصبة العسكرية الحاكمة.." (كاربات، ١٩٦٨، ٣٦١). الحل الذي يقترحه هؤلاء "القوميون" لمشاكل الإقليم وسكانه هو بكل بساطة أن يغادر الأكراد تركيا لأن تركيا هي بلاد الأتراك فقط. (مجلة ارتيكون، العدد ٤٠، نيسان ١٩٦٧، و، ١٩٧١، ٤٣ ـ ٤٤).

(١٠٦) كما أن الإقليم يعاني نفس مصير المناطق المستعمرة ألا وهو كونه يميل إلى أن يصبح مكاناً للتخلص من الفاشلين وأولئك الذين يعوزهم الآنسجام والتكيف مع المجتمع. أما الطموحين الذي يرغبون في تكوين مهنة دائمية لهم م يفضلون البقاء في أو قرب مركز السلطة (أي العاصمة).

(١٠٧) منطقة إسطنبول المتروبوليتية لها القسمات التالية (والتي أغلبها ناشئ عن إقتصاديات ولا إقتصاديات التركز agglomeration economies and diseconomies): تضاعف عدد المؤسسات الصناعية ثلاثة مرات بين عامي ١٩٥٠ و١٩٦٨(أي من ٤٧٠ إلى ١٤٥٠ مؤسسة). كما أن مساحة المنطقة التي لها صفة المدينة قد تضاعف خلال نفس الفترة. حصل حوالي ٤٠٪ ـ ٥٠٪ من تجارة الإستيراد والتصدير و٧٠٪ من الإستيراد العام لتركيا في المنطقة هذه. ذهب ٥٠٪ من جميع السواح القادمين إلى تركيا إلى منطقة إسطنبول. حصة المنطقة في الناتج القومي الإجمالي عام ١٩٦٨ قدر بـ ٢٠٪ وكان يزداد بنسبة ١١٪ سنوياً تقريباً. نسبة النمو السنوي في القطاع الصناعي كان حوالي ٧,٤٪ من ١٩٦٠ حتى ١٩٦٥. ساهمت المنطقة بحوالي ١٥٪ من القيمة المضافة للناتج القومي الإجمالي وحوالي ٢٥٪ من القيمة المضافة في الصناعة. تم خلق ٢١٪ من مجموع الأعمال الجديدة في تركيا بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٥ في منطقة إسطنبول وكان ٨٠٪ من هذه الأعمال في الصناعة والتجارة. كان عدد نفوس المنطقة ٢,٧٩٣,٠٠٠ نسمة أي حوالي ٨٪ من مجموع سكان تركيا عام ١٩٧٠.

المشاكل الحادة في المنطقة الناتجة عن تمركز الصناعة والسكان هي: تجهيز الماء (من أكثر المشاكل حدة)، تلوث المياه السطحية والجوفية المستعملة للشرب ولأغراض صحية، فتنتشر بكثرة لدرجة أنه سبب إنتشار الكوليرا عام ١٩٧١ في المنطقة. مجاري المياه القذرة يفتقر إليها وخاصة في المناطق ذات المداخيل المنخفضة. وسائل التخلص من القاذورات غير كافية. شبكة نقل الكهرباء والقوة الكهربائية ناقصة. خدمات النقل في المدينة تعاني من البطئ والفوضى. المستوطنات المتكونة من الأكواخ (والمسماة بالتركية كيجيكودو) تتوسع بسرعة في جميع أنحاء المنطقة، محتلة حوالي نصف الأراضي المكتظة بالمباني في منطقة إسطنبول، ويسكن هذه الأكواخ بين ٣٥٪ و٤٠٪ من مجموع سكان المنطقة (تقرير سري رقم ٢، ١٩٧٢).

(١٠٨) حسب التقرير السري رقم ٢ "عمليات الإقراض في الماضي في المنطقة (منطقة إسطنبول المتروبولية) كانت في المقام الأول من أجل تطوير الصناعة الخاصة الممولة من قبل بنك التطور الصناعي التركي. ساعد هذا البنك ووكالة التطور الدولية على تمويل تسعة من هذه المشاريع بلغ مجموعها حوالي ١٢٨ مليون دولاراً. من المؤمل بأن المشروع (مشروع تطوير مدينة إسطنبول الأول)

سيهيئ مشاريع تطور مدينية ملائمة للتمويل في المستقبل من قبل بنك التطور الصناعي التركي ووكالة التطور الدولية، (تقرير سري رقم ٢، ١٩٧٢).

* مشروع تطوير مدينة إسطنبول والمشاريع الأخرى المتعلقة بمنطقة إسطنبول المتروبولية تضمن قرضاً وإئتماناً بلغ حوالي ٤٠ مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير. (الجملة الأخيرة من الإقتباس الأخير من التقرير السري رقم ٢ يشير إلى إن المركز لازال يتبع (أو أنه غير قادر على تغيير) نفس السياسات الخاطئة للتمركز المكاني للصناعة في منطقة اسطنبول، سياسة بدأت بالظهور مؤخراً نتائجها المخربة).

(١٠٩) قد ينتقد هذا العرض على أساس أن التخلف سببه في الأساس عوامل خارجية، أي سببه الإستعمار والتبعية والإرتباط بالمناطق المتطورة، بالأسواق العالمية. يمكن الإشارة هنا إلى أنه بإلغاء الإستعمار وبعد أن تصبح البلدان المتخلفة مستقلة سياسياً فإن عمل العوامل الخارجية يصبح إلى حد بعيد معتمداً على العوامل الداخلية. لا يمكن للعوامل الخارجية أن تستمر بعملها ما لم تكن العوامل والأوضاع الداخلية بحالة تسمح فيه للعوامل الخارجية أن تعمل عملها وتجعل البلاد هدفا للعوامل الخارجية. في الحقيقة ميردال له نفس وجهة النظر، حيث يذكر بأن "ضعف آثار الآنتشار بين البلدان هو في الأساس ولحد كبير إنعكاس لضعف آثار الآنتشار ضمن البلدان المتخلفة نفسها والمتسببة عن إنخفاض مستوى التطور المحقق". (ميردال، ١٩٦٩، ٥٥).

(١١٠) يذكر كينروس أيضاً بأنه قد اخبر بأن بعض الجماعات شبه الرحالة في شرق اجبروا في الواقع على أكل الحشائش بسبب فقدان الطعام لفترة طويلة من الزمن. (كينروس، ١٩٥٤، ٩٢).

(١١١) راجع الحاشية رقم ٨٦ من هذه الدراسة لمعلومات اكثر حول هذه النقطة.

(١١٢) لقد أصبح شيئاً معتاداً بين بعض الكتاب الأتراك والأجانب الذين يكتبون حول تركيا أن يرجعوا أسباب وجود أية مشكلة إجتماعية تقريباً، سواء أكانت إقتصادية أو إجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو حتى تكنيكية، إلى الدين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مع تبرير أو بدون تبرير. مع إن تأثير الدين في المجتمع شيء لا ينكر، الا إن إرجاع أسباب كل وأية معضلة إجتماعية إلى الدين يبدو أنه يعمل كتعتيم لإخفاء الأسباب الحقيقية الباعثة على هذه المشاكل. كما أنه تبرير غير مباشر لنواقص وعيوب المركز وفشله في تحقيق أهدافه المعلنة. كتاب اريه هاندبوك هو مثال على ما ذكر أعلاه. ففي مناقشته للخدمات الصحية في تركيا، يحاول الكتاب إقناع القارئ بأن الشعب في تركيا لم يقبل بأساليب الطب الحديثة بسبب تأثيرات الدين، ولكن في نهاية نفس الفقرة يعترف الكتاب بأنه "حتى القرى النائية جداً كانت في نهاية الستينات سريعة إلى تلقي وتقبل التطعيم ضد الأمراض

على نطاق واسع وبرامج منع تفشي الأمراض في القرى، وكانوا يسعون للحصول على العون الطبي الحديث، إذا كان متوفراً، في حالة المرض". (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ١١٢). الكلمات الأساسية في الجملة السابقة هي "إذا كان متوفراً". بالطبع إذا لم تكن هذه الخدمات متوفرة وفي أماكن قريبة بشكل ملائم كيف يمكن لأي شخص السعي للحصول عليها؟ أنه لمن الغريب حقاً التصريح بأن السكان ينفرون من الطب الحديث إذا لم يكن هذا الطب متوفراً في أماكن قريبة اقتصادياً وجغرافياً بشكل ملائم ومناسب؟

(١١٣) على كل حال فإن عدم المساواة في عدد الأسرة في المستشفيات قد أنخفض بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٧ مع إن عدم المساواة هذا لازال شاسعاً وأن عدد الأسرة في المستشفيات لكل ١٠,٠٠٠ نسمة من السكان كان ٨,٤ في الاقليم و١٦,٧ في بقية أنحاء تركيا.

(١١٤) كما يشير كتاب اريه هاندبوك "سكان المناطق المدينية هم غير أميين إلى درجة اكبر من سكان المناطق الريفية، كما أن درجة التعليم (أي عدد غير الأميين) تزداد من الشرق إلى الغرب... التعلم يحدد عن طريق أسئلة توجه إلى الأفراد، فيما إذا كانوا يستطيعون القراءة والكتابة، لذا فإن الإحصائيات المذكورة أعلاه قد تعتبر مبالغ فيها. إن مستوى التعليم المنجز قد يكون مؤشراً أفضلاً لمستوى التعليم الفعلي في تركيا..." (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ١٢٨). وإذا تم قبول هذا الإقتراح فإن درجة المبالغة في نسبة غير الأميين هو حوالي ٥٠٪ كما يشير إلى ذلك جدول رقم ٣٤).

(١١٥) إنخفاض نسبة الأمية في الإقليم بعد عام ١٩٥٠ يعود إلى تغير في التكتيك المستعمل من قبل الحكومة التركية نتيجة التغير في الحزب السياسي الحاكم. قبل عام ١٩٥٠ كان الإعتقاد السائد بين حكام تركيا هو أن الطريقة الأكثر فعالية للسيطرة على (وصهر) الأكراد كان الإبقاء عليهم أميين. ولكن الحزب السياسي الجديد الذي أخذ السلطة في تركيا عام ١٩٥٠ تبنى أسلوباً مختلفاً نوعا ما لتحقيق نفس الهدف الاستراتيجي، وهو تتريك الشعب الكردي في تركيا. "جهد الحزب الديمقراطي للتعاون والصهر التدريجي للأكراد قبل كل شيء عن طريق تعليم اللغة التركية في المدارس. هذا تغير في سياسة الحكومة...(التركية). (اريه هاندبوك، ١٩٧٠، ٧٦ ـ ٧٧). التغير في سياسة الحكومة يمكن إدراكه إدراكاً كاملاً عند الأخذ بالإعتبار موقع الأقليات في تركيا بصورة عامة. كما يذكر نيوفينهويزه فإن "الأقليات بالمعنى المفهوم في الشرق الأوسط (جزء أساسي دائم التميز في عالم متعدد) يصبحون أقليات بالمعنى الأوربي والشمال أمريكي الحديث، (جماعات خاصة إمتصاصها من قبل المجتمع ككل لم يكمل بعد ومشاركتها لازالت لذلك مشكلة من نواحي عديدة". "نتج هذا التغيير عن التغيير من الإمبراطورية العثمانية التي كان ينظر إليها كأرض المسلمين التي تقطنها

ملل (أو أمم) متعددة إلى تركيا التي تقطنها قومية واحدة هي القومية التركية، كما يتخيلها حكامها. "التغيير هذا في الوضع (الشرعي) لم يكن بأي شكل من الأشكال نعمة لأولئك الذين تعلق بهم الأمر. تحت ضغط تلك المرحلة في تطور الأحداث ا (أي الأقليات) واجهت إختياراً منذراً بالسوء فإن كان سيؤدي بالضرورة إلى تركهم خاسرين (بالمقاييس التقليدية) في كلا الحالين: تكيفوا أو يقضى عليكم. لم تكن هذه الصيغة جديدة تماماً (في تركيا الجمهورية). لقد طبقت سابقاً على الأرمن (الذين قضي عليهم عملياً في تركيا). تطبيقها على الأكراد سبب الثورات... بين الأكراد... الذين يخفون إحصائياً تحت اسم "أتراك الجبال" لسنوات عديدة الأكراد يبقون تحت ضغط متواصل لإجبارهم على التكيف". (نيوفينهويزه، ١٩٧١، ٣٤٦). ولكن إمكانية "الإختيار" الآخر، وهو "التصفية" ليس نائياً تماماً. فرئيس الجمهورية التركية صرح في مقابلة صحفية مع جريدة يومية سويدية (جريدة داكَينس نيوهيتر، ١١ تشرين الثاني ١٩٦٠) بتصريحات صريحة أشير إليها في مكان آخر من هذه الدراسة. ومن الجدير بالإهتمام بأن رئيس الجمهورية يشير في مقابلته هذه إلى "قراهم ومدنهم" و، "بلادهم" ، وكأنه يتكلم عن شعب أجنبي وليس لشعب من المفروض أنه يشكل جزء من شعب تركيا. وهنا تكمن سخرية وورطة الموقف التركي الرسمي تجاه الأكراد. بما أن الأكراد (بالنسبة لحكام تركيا) لا وجود لهم في تركيا (لأنهم "أتراك جبال" الآن وليس "هم") وبما أن تركيا يراد لها أن تكون دولة ذات قومية واحدة، بالرغم من الحقائق الدامغة، لذا كل من يقطن البلاد يتكلم ويفهم اللغة التركية. لذلك لغة التعليم في مدارس الاقليم هي اللغة التركية. وليست اللغة الكردية، اللغة التي تتكلمها الغالبية العظمى كلغة أصلية في الاقليم (حسب الكتاب السنوي الإحصائي التركي الرسمي وإحصاء النفوس)، أو حسب الإحصاءات الرسمية من قبل ١,٨٥٠,٠٠٠ نسمة من سكان الاقليم عام ١٩٦٠. هذا الآنسجام بين لغة التعليم واللغة التي يتكلمها سكان الاقليم يشكل عائقاً هائلاً أمام نشر التعليم في الاقليم، ويؤثر بالنتيجة سلبياً على عملية التطور هناك. إن ما يبدو المركز محاولاً تحقيقه ليس التعليم والتطور بل الصهر. طفل يبلغ من العمر ستة سنوات ويتكلم اللغة الكردية يواجه هو وعائلته إختياراً صعباً (إذا كان هناك إختيار): أما التعليم الذي يرافقه الصهر والنفور القومي (الإبادة) أو عدم التعلم البتة. (من الجدير بالأهمية في هذا المجال التذكر بأن التعليم في تركيا هو إلزامي بموجب القانون منذ عام ١٩٢٤). نتائج عدم الآنسجام هذا (بين لغة المجتمع ولغة التعليم) قد لوحظت سابقاً من قبل كتاب آخرين. فعلى سبيل المثال، يؤكد كينروس بأن "التعليم قد وصل الآن إلى حكاري نفسها إذ أن سياسة الاتراك ليست بعد الآن قمع رجال العشائر الجبليين صعبي المراس (أي الأكراد)، بل تمدينهم. ولكن بما أن عدداً ضئيلاً من المعلمين يتكلمون اللغة الكردية وعدد

قليل من الطلاب يتكلمون اللغة التركية التقدم في هذا المجال كان بطيئاً. (كينروس، ١٩٥٤، ١٢٦). ولكن هذا التصريح يجب أن يعدل، إذ حتى لو تمكن المعلمون تكلم اللغة الكردية ممنوع عليهم التدريس بها. ساد نفس الوضع في بقية أنحاء الاقليم. يذكر كينروس مثلاً آخراً على هذه المشكلة. وهي أنه في وا "كان الناس، كما قال أحد المعلمين، جميعاً أكراداً لم يتكلموا اللغة التركية ولم يريدوا التعلم (باللغة التركية). لذا بقوا بطبيعة الحال فقراء". (كينروس، ١٩٥٤، ١١١).

مشكلة أخرى تحد من إنتشار التعليم في الاقليم هي العدد الكبير للمجموعات السكانية المبعثرة جغرافياً. بالإضافة إلى المدن الكبيرة والصغيرة كان هناك ١١,٤٠٠ قرية وقصبة في الإقليم عام ١٩٦٣ (مدت، ١٩٦٣، ٣٦٩)، في حين كان عدد المدارس الإبتدائية مجرد ٢,٩٨٠ مدرسة والمدارس الثانوية ٧٧ مدرسة ومدارس الليسية ١٤ مدرسة والمدارس المهنية والتكنيكية التي تعادل في مستواها مستوى المدارس الثانوية ٥٩ مدرسة. وحيث أن المناطق المدينية تتمتع، كما ذكر سابقاً، بوضع أفضل بالمقارنة مع المناطق الريفية لذا، يتبع أن أربعة أخماس قرى وقصبات الاقليم كانت بدون مدارس ابتدائية عام ١٩٦٣. أما الوضع الآن قد لا يكون مختلفاً لدرجة كبيرة، أما بالنسبة لمدارس الليسية فكان هناك في المعدل مدرسة واحدة في كل محافظة عام ١٩٦٣. ولكن محافظتي ماردين و عدد نفوسها، البالغ ٦٦٤,٠٠٠ نسمة ومساحتهما البالغة ٣١,٨٢٩ كيلومتر مربع ما حسب مدا ١٩٦٠ـ ١٩٦٢ كان في كل منهما مدرسة ليسية واحدة، ولكنهما حسب نفس المصدر لم يكن فيها لا طلاب ولا معلمين. (مدا، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢، ١٥٤ ـ ١٥٨)، تظهر تجربة فنلندا حيث أن المجموعات السكانية مبعثر جغرافيا أيضا على مساحة واسعة. أن هذا التبعثر الجغرافي لم يكن عائقاً حقيقياً في توفير وتوسيع المدارس والتعليم بصورة عامة. (مناقشة مع الأستاذ اولا في ريهينين، رئيس قسم السياسة الإجتماعية في جامعة هلسنكي).

(١١٦) أسس إطار النظام التعليمي الحالي في تركيا وضعت عام ١٩٢٤. نظام المدارس هو كالآتي:

التعليم الإبتدائي الذي يدوم لمدة خمس سنوات وهو إلزامي بموجب القانون لجميع السكان البالغ سنهم ٦ إلى ١١ عام، والتعليم الثانوي الذي يستغرق ٦ سنوات والمقسم إلى اورته أو كول (الثانوي الأدنى أو الثانوي) ويستغرق ثلاثة سنوات، وليسيه (ليسيه أو الثانوي الأعلى) ويستغرق ثلاثة سنوات أيضاً، والتعليم في المدارس التكنيكية والمهنية ومدارس المعلمين والجامعات...الخ.

(١١٧) ينبغي ملاحظة أن توزيع السكان حسب الإعمار في كل مستوى من مراحل التعليم في المطبوعات التركية الرسمية ودريفنوفسكي لا يتطابقان. فمرحلة الدراسة الإبتدائية يحضرها أولئك

الذين تبلغ أعمارهم ٧ ـ١٢ سنة في المطبوعات التركية و٥ ـ ١٤ سنة حسب دريفنوفسكي، ومرحلة الدراسة الثانوية يحضرها طلبة تبلغ أعمارهم ١٣ ـ ١٥ سنة في المطبوعات التركية و١٥ ـ ١٩ سنة حسب دريفنوفسكي.

(١١٨) من الجدير بالملاحظة بأنه خلال فترة السنوات الثلاثة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٣ كان الإتجاه نحو نسب أصغر للمعلمين إلى التلاميذ في تركيا وإلى نسب أكبر في الاقليم، لجميع المراحل المدرسية عدا مرحلة المدارس الحرفية في تركيا ومرحلة المدارس الثانوية في الإقليم.

(١١٩) بالإضافة إلى مجموع السكان الذين تخرجوا من مرحلة دراسية ما والبالغ ٣٧٦,٢٢١ شخصاً كان مجموع عدد الطلاب الذاهبين إلى المدارس الإبتدائية في العام الدرامي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ والبالغ ٢٦٤,١٥٠ تلميذاً، لذا تصبح نسبة المتعلمين (الذين يستطيعون القراءة والكتابة) في الاقليم ١٧,٣٪ (حسب الطريقة المقترحة في كتاب أريه هاندبوك المشار إليه سابقاً في هذه الدراسة) بدلاً من ٢٦,٦٪ المستخلصة من مدا ١٩٦٥، الذي يذكر بأن نسبة المتعلمين للسكان الذكور ٤١٪ وللسكان الآناث ١١٪ في الاقليم، (تم الحصول على النسبة العامة لجميع سكان الاقليم عن طريق ضرب النسبة ٤١٪ بالنسبة ٥٢٪ (نسبة الذكور في مجموع سكان الإقليم) والنسبة ١١٪ بالنسبة ٤٨٪ (نسبة الآناث في مجموع سكان الاقليم). يعني هذا أن نسبة المتعلمين في الإقليم إلى المتعلمين في بقية إنحاء تركيا هي ٥٥ إلى ١٠٠ حسب الطريقة المستعملة من قبل مدا (١٩٦٥) ولكن ٣٩ إلى ١٠٠ حسب الطريقة المستخدمة أعلاه (أريه هاندبوك).

(١٢٠) يعاني النظام التعليمي (المدارس والمناهج) في تركيا من عدد من العيوب والنواقص. أكثرية المواد التي تدرس في المدارس لها علاقة ضعيفة بالحاجات العلمية وبالبيئة في الاقليم، حيث إنها مواد تجريدية وتهمل الحاجات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للإقليم، كما إنها لا تهيئ التلاميذ للإستخدام المستقبلي المأمول في الإقليم. المدارس المهنية والحرفية محدودة وخاصة الزراعية والمدارس المتخصصة بتربية المواشي وغيرها. وأخيراً فإن هذه المواد لها إتجاهات شوفينية في محتواها. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك هوة "بين مستويات الدراسة الإبتدائية والثانوية والحرفية... إذ إنها لم ولا تعمل على تتمة وتكملة إحداها الأخرى". فالمتابعة بعد مرحلة الدراسة الإبتدائية البالغة خمسة سنوات تمثل نوعاً من الخسارة الإجتماعية وذلك لأن النتائج الإقتصادية والإجتماعية لهذه الدراسة هي نتائج تافهة، حسب إيرين. بلغت الدراسة الإسبوعية في القرى في المدارس الإبتدائية ١٨ ساعة وتم ترتيب جدول الدروس من قبل المعلمين أنفسهم لكي يتناسب مع "متطلبات الأوقات الموسمية في القرى" وبلغت هذه الفترة في المدن ٢٦ ساعة أسبوعياً. ولكن "المعلمين في مدارس القرى يشكون من

اللإمبالاة الرسمية تجاه التغيب عن المدرسة بدون إذن وعدم كفاية المبالغ المخصصة لتجهيز المدارس بالمعلمين والموظفين والمعدات ولصيانة المدارس القائمة". كما أن "جميع المدارس على سبيل المثال كانت تفتقد إلى المختبرات الكيمياوية والاحيائية وكان في ثلثها فقط مختبرات فيزياوية. كان قسما من هذه المدارس يفتقد إلى الخرائط والسبورات (لوحات الكتابة)". يضاف إلى ذلك بأن "العطلة الصيفية الممتدة من أيار إلى شهر تشرين الأول كانت طويلة جداً. كان عدد ساعات الدوام اليومي قليلة جداً. الحضور كان سيئاً، العديد من الفتيات لم يسمح لهن بالذهاب إلى المدارس. مشكلة الابقاء عل المعلمين في القرى لا زالت مشكلة مستعصية". (ايرين، ١٩٦٣، ١٨٤ ـ ٢١٠، وروبينسون، ١٩٦٣، ١٩٥ ـ ٢٠٠).

(١٢١) إن إصرار السلطات التركية عل إتباع سياسة تتريك الأكراد سوف لن يكون له سوى مضاعفات خطيرة على التعايش السلمي والتعاون بين الأمتين الكردية والتركية والشعبين الكردي والتركي. قد يحتاج حكام تركيا إلى التذكير بعواقب السياسات المشابهة التي إتبعتها باكستان وغيرها. تتريك الاقليات وخاصة الشعب الكردي ليس شيئاً جديداً في تركيا الجمهورية. لقد جربها الحكام العثمانيون في العصور المظلمة بدون نتيجة بصورة عامة. ولكن نفس السياسة العثمانية من القرون الوسطى قد إتبعت ولكن بتشديد من قبل جماعة "الاتراك الشباب" أو "تركيا الفتاة"، وتشديد أقوى وبحماسة وبطابع عنصري واضح من قبل حكام تركيا الجمهورية. أن هؤلاء الحكام قد إستخدموا أساليب قسرية تماماً بالإضافة إلى الخداع لتحقيق هدف تتريك الشعب الكردي. خلال فترة حملته لإخراج القوات الأجنبية من تركيا قام مصطفى كمال، رئيس جمهورية تركيا الحديثة حتى عام ١٩٣٨، "بجهود كبيرة لكسب ثقة الأكراد خلال هذه الفترة". (كينان، ١٩٦٤، ٢٧) . ولكن في نفس الوقت بالضبط كانت الخطط تحضر لمستقبل الأكراد في تركيا بإتجاه معاكس. "ولكن الحلف الوطني كان يتنبأ مسبقاً بالسياسة اللاحقة للحكومة (التركية) وهي إنكار حتى وجود القومية الكردية، لقد أعلن الحلف الوطني بأن جميع الأراضي المحتلة (من قبل قوات الحلفاء) بتاريخ ٣٠/١٠/ ١٩١٨ ـ تسكنها أكثرية عثمانية ـ مسلمة متحدة بالدين والعنصر". (كينان، ١٩٦٤، ٢٧).

عندما تم تعزيز مواقع النظام الكمالي أصبح التتريك هدفاً اساسياً في الاقليم، يؤكد هوستيلر بأن "تتريك العناصر القومية غير التركية في تركيا الكمالية قد تم تسريعه. تم الحط من سمعة الإختلافات اللغوية والقومية والدينية. لقد شجعت الجماعات المتكلمة بلغة غير اللغة التركية على التبرز من قوميتهم ولغتهم غير التركية. بالنسبة للأقليات النائية، مثل الجورجيين المتكلمين اللازا والقبائل الكردية الكثيرة فقد إستعمل بعض الضغط معهم. يعترف لويس بأن المواطنة من "الدرجة

الثانية" هذه "ستلاحظ بأن الشعور المتنامي (بالقومية) "التركية"، التي أصبحت مقياس المنزلة الرئيسية في الأمة التركية، كانت مقصورة (على الاتراك). لقد كان في هذه القومية مجالا ضئيلاً جداً لأولئك المقيمون في تركيا والذين لم يتكلموا اللغة التركية... أن هذا الواقع ليس مكتوباً في القانون ولكن تعبّر عنه في المواقف الإعتيادية وقواعد السلوك في البلاد وتجسد في أيديولوجية القومية التركية". (هوستيلر، ١٩٥٧، ١١٢).

إن القول بأن الأكراد والأقليات في تركيا كانوا (وبالنسبة للأكراد، ولا زالوا) مواطنين من الدرجة الثانية هو لطف تعبير بأحسن الأحوال. محمود أسد، وزير العدل، على سبيل المثال أعلن في حملة انتخابية عام ١٩٣٠، "أننا نعيش في تركيا، اكثر البلدان حرية في العالم... إن التركي هو الحاكم الأوحد والسيد الوحيد لهذه البلاد. أما أولئك الذين لا ينتمون إلى العنصر التركي القح فإن لهم حق واحد لا غير، وهو حق أن يكونوا خدماً، حق أن يكونوا عبيداً". (جريدة ملليت اليومية، ١٩٣٠/٩/١٩، عدد ١٦٥٥، نقلاً عن قاسملو، ١٩٦٥، ٢٠). إنها محض سخرية بأن مثل هذه الصرخة العنصرية تأتي من شخص يحمل منصبه الرسمي كلمة "العدل". كما أنه من المضحك أن تكون بلاداً " أكثر البلدان حرية في العالم" في حين يعتبر سدس سكانها خداماً وعبيداً.

بإتباعها مثل هذه السياسة فإن تركيا لا تفي بإلتزاماتها الدولية وتخرق إتفاقية لوزان التي صادقت هي عليها عام ١٩٢٣. تنص المادة ٣٨ من الإتفاقية على: "تعد الحكومة التركية بأن تضمن ضماناً كاملاً حياة وحقوق جميع القاطنين في تركيا". أما المادة ٣٩ من الإتفاقية فتنص على أنه "سوف لن تفرض أية قيود على حرية إستعمال أية لغة من قبل أي مواطن من مواطني تركيا سواء في العلاقات الخاصة أو في التجارة أو في الدين أو في الصحافة أو في المطبوعات بأي شكل كان أو في الاجتماعات العامة". (رامبو، ١٩٤٧، ٢٥، وقاسملو، ١٩٦٥، ٥٨). ولكن يبدو أن السلطات التركية عن طريق تسميتها الأكراد "أتراك الجبال" ربما أقنعت نفسها بأنها لم تخرق في الواقع نصوص إتفاقية لوزان.

كما أن هذه السياسة تتناقض مع الدستور التركي الذي تنص مادته ١٢ على أن "الجميع متساوون أمام القانون بغض النظر عن اللغة والقومية والجنس والعقيدة السياسية والطائفة الدينية. لا يمكن منح الامتيازات لأي شخص أو عائلة أو جماعة أو طبقة". أما المادة ٢٠ من الدستور فتنص على أن "كل شخص يتمتع بحرية الفكر والرأي. ولكل شخص الحق في التعبير، ونشر أفكاره وآرائه شفهياً أو كتابياً أو عن طريق الصور أو عن أي طريق آخر إما لوحده أو مع الآخرين. لا يمكن أن يجبر أي شخص على التعبير عن أفكاره وعن آرائه". (نقلاً عن مجلة كردستان، ١٩٦٩، ٨).

وعلى كل حال، فقد تم عام ١٩٣٢ سن قانون، تم "بموجبه ترحيل مئات الآلاف من الأكراد إلى مناطق (غير مناطق إقامتهم) ليكونوا ٥٪ من مجموع سكانها من أجل إبادتهم أو صهرهم". (قاسملو، ١٩٦٥، ٥٧).

بالإضافة إلى ذلك فإن الأكراد حرم عليهم حتى الحقوق الثقافية الدولية في تركيا. فعلى سبيل المثال، نشرت الجريدة الرسمية التركية رقم ١٢٥٢٧ الصادرة في ١٩٦٧/٢/١٤ مرسوماً صادراً عن الحكومة التركية ينص على أن... "إدخال وتوزيع مواد بأي شكل من الأشكال باللغة الكردية من أصل أجنبي إلى تركيا يعتبر ضد القانون وممنوع، سواء أكانت هذه المواد بشكل مكتوب أو مسجل أو بشكل إسطوانات أو مواد على هذه الشاكلة". (نقلا عن كورديش جورنال، ١٩٦٩، ٥٠) في بداية عام ١٩٦٩، على سبيل المثال، تم إعتقال كاتب كردي هو محمد أمين بوزأرسلان وتم الحكم عليه بعدئذ بتهمتين: الأولى لنشره كتاباً عن القواعد الأولية للغة الكردية والأخرى لترجمته إلى اللغة التركية ملحمة كردية وتحضيره لنشرها. واجه بوزأرسلان حكما يتراوح بين ٨ إلى ١٥ عاماً وإقامة إجبارية بعد إنتهاء السجن بموجب المادتين اللتين قدم بموجبهما إلى المحكمة وهما المادتان ١٤١ و١٤٢ وبموجب القانون التمهيدي رقم ٣٠٢٨ لسنة ١٩٣٦. (كورديش جورنال، ١٩٦٩، ٥٠).

مثالاً صارخاً آخر هو ما حصل للدكتور إسماعيل بشيكجي، وهو تركي من الناحية القومية وأستاذ سابق للعلوم السياسية في جامعة أرضروم ثم أستاذاً في جامعة أنقرة. كانت "جريمته" هو أنه بدأ يشكك بالخرافات التي كانت لدى الحكام الأتراك حول الإقليم وسكانه الأكراد. نشر بشيكجي مقالا في المجلة التركية "أنت" في شباط ١٩٧١ بعنوان "تخلف شرق أناضوليا". كما أنه نشر كتاباً عام ١٩٦٩ عنوانه "الوضع في شرق أناضوليا:أسبابه الإجتماعية والإقتصادية والقومية".(،١٩٧١، ٣ ـ ٤). أعتقل بشيكجي بتاريخ ٢٥/٦/ ١٩٧١، لأنه قام ببحوث إجتماعية ـ إقتصادية حول شرق الأناضول والشعب الكردي. حوكم من قبل المحكمة العسكرية الأولى التابعة لمقر الأحكام العرفية في دياربكر وحكم عليه بتاريخ ١٤/٨/ ١٩٧٢ بعقوبة سجن أمدها ١٣ سنة و٧ أيام وثلاثة سنوات نفي. (سجل حول تركيا، ١٩٧٢، ١٦٥). بهذا الشكل تحاول السلطات التركية تحقيق المساواة بين أقاليم البلاد وتحقيق "العدالة الإجتماعية". إن موقف السلطات التركية هذا يعكس أسلوب شروعها بحل المشاكل التي يواجهها الإقليم، أسلوب إعاقة التقدم وإنتشار المعرفة، أسلوب الظلامية.

معالجة القضايا السالفة الذكر ضمن هذا القسم من الدراسة وفي هذا السياق قد إعتبرت ضرورية من أجل تقييم صحيح للظروف المحيطة بالتعليم بصورة خاصة والثقافة بصورة عامة في الإقليم، ومن أجل إدراك كون بعض المجموعات السكانية الكردية تميل إلى إظهار مواقف إنعزالية وكون

بعض الأكراد في تركيا يميلون إلى رفض تعلم اللغة التركية، وبذلك يفضلون الأمية على التعلم بلغة غير لغتهم الأم كإجراء معاكس للدفاع عن النفس وحفظ الذات من الأذى والهلاك، إدراكاً كاملاً. (مجلة كردستان، ١٩٧٠، ١٩، وكورديش جورنال، ١٩٦٩، ٥١).

قضية اللغة معترف بها في الواقع من قبل المركز كمشكلة شديدة الخطورة ولكن لم تجري لحد الآن محاولة جدية لإيجاد حل معقول لها. لقد ندبت الجريدة اليومية التركية "حريت"، على سبيل المثال، ندباً صاخباً في شهر تشرين الأول ١٩٦٠، (ومن المحتمل) معبرة عن محنة السلطات التركية وفشل سياساتها عندما كتبت: "الأكراد لا يعرفون اللغة التركية: ففي إسطنبول نقوم بحملات تقول، "أيها المواطنون تكلموا اللغة التركية"، ولكن قضية اللغة في الشرق هي مأساة". (كورديش جورنال، ١٩٦٩، ٥٠).

تتريك الأكراد لم يكن، على كل حال، بدون نتيجة بصورة تامة. "المثقفون الاكراد.. الذين يواجهون هذا الوضع المأساوي والميئوس منه ظاهرياً يجدون غالباً ملاذاً في التتريك، مهملين بذلك واجبهم القيادي تجاه أبناء بلدهم من عامة الشعب والذين لا يعرض عليهم حتى ترف التتريك". (مجلة كردستان، ١٩٧٠، ١٩).

(١٢٢) يعترف دريفنوفسكي بهذه الحقيقة، دريفنوفسكي، ١٩٧٠، ٦٩.

(١٢٣) أنظر على سبيل المثال، كينان، ١٩٦٤ ، ٣٤ وكينروس، ١٩٥٤، ٩٢.

(١٢٤) أنظر على سبيل المثال، إيرين، ١٩٦٣، ١٥٤.

(١٢٥) أنظر على سبيل المثال، منظمة الدولة للتخطيط، ١٩٦٣، ١٠١، ومعهد الدولة للإحصاء، ١٩٦٨ أ، ١٣٨.

(١٢٦) أنظر على سبيل المثال، هان نيوورينهويزة، ١٩٧١، ٣٤٦.

(١٢٧) أنظر على سبيل المثال، داكينس نيوهيتر (جريدة يومية سويدية) ١٩٦٠/١١/١١.

(١٢٨) أنظر على سبيل المثال، هوستلر، ١٩٥٧، ١٢٢.

(١٢٩) أنظر على سبيل المثال، هوستلر، ١٩٥٧، ١١٢، وقاسملو، ١٩٦٥، ٢٠.

(١٣٠) "الجريدة الرسمية" (التركية) رقم ١٢٥٥٧، ١٩٦٧/٢/١٤.

(١٣١) "المجلة الكردية"، ١٩٦٩، و"إضبارة حول تركيا"، ١٩٧٢، اللتان يحويات بعض الأمثلة.

(١٣٢) أنظر على سبيل المثال، فيشر، ١٩٦٨، ٥١٧.

(١٣٣) أنظر على سبيل المثال، "دليل المنطقة Area Handbook"، ١٩٧٠، ٧٧، و، ١٩٧١، ٥٠.

(١٣٤) إن حالة إدخال التراكتورات (الجرارات) هو مثال على ذلك، حسب أيرين، فإن الدرجة الإقتصادية المثلى (economic optimum) بالنسبة لتركيا، بعد الأخذ بنظر الإعتبار الإستعمال التعاوني، على ١٠٥٠٠٠ تراكتور. كان لهذا الواقع آثاراً إجتماعية سلبية (حسب تقديرات روبنسون المبنية على أساس إختبار في عدد من مناطق تركيا التي تم إدخال التراكتورات إليها، فإن كل تراكتور أدخل في الإستعمال قد أدى إلى تشريد (الحلول محل) ٨ عاملين في الزراعة. (رفكين، ١٩٦٥، ١٠٤)، وكذلك آثاراً إقتصادية سلبية (أن كلفة إدامة التراكتورات وقطع غيارها المستعملة في تركيا كانت عام ١٩٦٥، حسب أيرين، ٤٠ مليون دولار كالآتي: ١٥ مليون دولار لقطع الغيار والإستبدالات و٢٥ مليون دولار ثمن الوقود). يؤكد أيرين بأن "زيادة الإنتاج الناتجة عن مكننة (الزراعة في تركيا) أضاف بالكاد إلى مداخيل تركيا الناتجة من التصدير لمواجهة الإستيرادات الإضافية هذه". (ايرين، ١٩٦٥، ١١٣)، وآثاراً بينوية سلبية هي: (١) إضاعة التربة السطحية في الأراضي الجيدة والأراضي الهامشية بسبب الحراثة العميقة التي تجعلها التراكتورات ممكنة، (٢) توسيع زراعة الحبوب لتشمل الأراضي الهامشية التي كانت قبل ذلك مراعياً، إن هذا التوسع قد سبب مشاكل تعرية تربة حادة ورعي مفرط في الأراضي الرعوية، مسببة بدورها تعرية تربة أكثر شدة ونقصاً في مراعي المواشي.

(١٣٥) إذا تم إعتبار حقوق الإنسان كمعيار لمستوى التطور المحقق ولمستوى المعيشة، تبرز صعوبة في بعض الحالات. لقد كانت ألمانيا النازية بلداً متطوراً وبمستوى تطور البلدان المتطورة في ذلك الوقت وكانت تتمتع بنفس مستوى المعيشة الذي كانت تتمتع بها بقية البلدان المتطورة، ولكن كانت تجري فيها خروقات فظيعة لحقوق وكرامة الإنسان بشكل إعتيادي، من قبل السلطات الحاكمة على الأقل.

(١٣٦) مع أن "نقطة البقاء" (البقاء على قيد الحياة) و"النقطة الأدنى" و"الإشباع الكامل" من المفترض أن تعين حاجات، في الحقيقة معيارية (أي تشير إلى ما ينبغي أن يكون). فنقطة البقاء تنطوي على مستوى يجب أن لا يتم تجاوزه، والإشباع الكامل ينطوي على مستوى يجب السعي إلى تحقيقه.

(١٣٧) بالإضافة إلى ذلك، فإن مكوّنات مستوى المعيشة متداخلة وتؤثر إحداها على الأخرى (تأثير التغذية الإسترجاعية "feedback" بشكل عملية حلزونية تراكمية. فالتعليم يحسّن الصحة

ونظام التغذية والمسكن، وهذا التحسن يؤدي بدوره إلى التأثير الإيجابي على التعليم ويجعله أكثر فاعلية. أن المستويات الأعلى للتعليم وإنتشار التعليم بين سكان ومناطق بلد ما أو اقليم ما يؤديان بدورهما إلى شروط صحية متحسنة، وهكذا.

(١٣٨) "المعدل بالنسبة لتركيا ككل" و"المعدل الوطني" و"المعدل بالنسبة لمجمل البلاد" مستعملة هنا لتعني نفس الشيء، والتي يمكن أن تحلّ إحداها محل الأخرى دون تغيير في المعنى.

(١٣٩) سريكانتان أجرى دراسة "للفروقات" الإقليمية في تركيا. وكانت أهم نتائجها وإستنتاجاتها هي ما سيتم ذكره بإختصار فيما يلي: يؤكد سريكانتان "في دراسته بأن الفروقات في التحولات الإجتماعية والمدينية والسكانية بين الأقاليم الخمسة الرئيسية في تركيا ـ وهي أقاليم البحر الأسود، وإيجه، ومرمرة، والبحر الأبيض المتوسط، وأواسط أناضوليا وشرق تركيا ـ قد تمت دراستها. الخصائص الخلفية تشير إلى أن إقليم إيجه ـ مرمرة (الواقع في القسم الغربي من تركيا) هو الأكثر تطوراً في المتغيرات الإجتماعية والمدينية والسكانية، وإلى أن شرق تركيا هو الأقل تطوراً". (سريكانتان، ١٩٧٣، ٢٨٧). ويقصد سريكانتان بتعبير "متطور modern" التقدم في الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة، والتصنيع، والتطور الإقتصادي، والتحسن في النقل والمواصلات، والآنخفاض في الخصوبة (السكانية)، والإستعمال الأوسع لتخطيط العائلة، وإرتفاع أعمار الزوجين في وقت الزواج (أي الزواج المتأخر)... الخ، وتغير القواعد الإجتماعية والسلوك الفردي، والمواقف والقيم لتنسجم مع التغيرات في بقية الحقول. (سريكانتان، ١٩٧٣، ٢٧٦).

المصادر الرئيسية لهذه الفروقات يرجعها سريكانتان إلى: (أ) عوامل تاريخية – ثقافية. (ب) العصرنة والتجديد. (ج) المدينية (نمط الحياة في المدن). (د) "التغيير المخطط"، والذي يعني إعطاء مناطق معينة "إهتماماً رسمياً كثيفاً"، والذي ينطوي على أن هذا الإهتمام الرسمي المكثف قد جرى على حساب إهمال مناطق أخرى. "الإختلافات الإقليمية في تركيا تدين في منشأها" للعوامل التالية، كما يؤكد سريكانتان:

(أ) المعالم الجغرافية "تضاريس أرضية مليئة بالجبال العديدة مرويّة بالقليل من الآنهار الصالحة للملاحة".

(ب) عزلة المناطق الريفية عن الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في تركيا العثمانية.

(ج) إنعدام التجانس في الإمبراطورية العثمانية، سواء إقتصادياً أو قومياً (أثنياً) أو دينياً.

(د) رداءة وسائط النقل والمواصلات بصورة عامة. (سريكانتان، ١٩٧٣، ٢٧٥).

(١٤٠) في العلوم الطبيعية (أو الدقيقة) هناك تشابه كثير في بنية الذرة وهيكل الكون، ولكن هناك نظريات مختلفة تستخدم في كل من الحالتين بسبب مشكلة "المقياس" الذي يتضمنه الموضوعين.

(١٤١) يمكن إعتبار هذه النقطة مشابهة لـ . "التفضيل الموقعي" في نظرية ريجاردسون والذي يتضمن عوامل غير إقتصادية. يؤكد ريجاردسون تأكيداً كبيراً على أهمية هذا "التفضيل الموقعي"، ويؤكد: "إني سأجادل بأنه من غير الممكن فهم التشتت في معدلات النمو الإقليمي، وأكثر من ذلك، الضغط من أجل إستراتيجية لسياسة التطور الإقليمي بدون الأخذ بنظر الإعتبار "التفضيل الموقعي"... لذا نظرية النمو الإقليمي يجب أن تحتوي على دالة التفضيل الموقعي". (ريجاردسون، ١٩٧٣، ١٩٧).

(١٤٢) تغلات بيلير الأول، حكم خلال الفترة ١١١٣ – ١١١٦ قبل الميلاد (ساككا، ١٩٦٢، الجدول الكرونولوجي رقم ٥).

(١٤٣) اكسينافون ٤٣٤؟ – ٣٥٥؟. قاموس وبستر الجديد الجديد السابع، ١٩٦٥، ١٠٩٠. علامة الإستفهام تعني أن التاريخ ليس مؤكداً.

(١٤٤) طرح هذه النظرية ف. مينورسكي. (محمد أمين زكي، ١٩٦١، ٣٨ – ٤٦).

(١٤٥) محمد أمين زكي، ١٩٦١، ٥٧ – ٨٠.

(١٤٦) ينبغي أن يكون واضحاً بأن جميع هذه التغييرات في القوى الأجنبية التي كانت تحكم كردستان كانت تصطحبها صراعات مسلحة.

(١٤٧) إن فشل هذه الإمارات في توحيد أنفسها في جبهة مقاومة موحدة لم يكن سببه فقدان الإتصالات بينها فحسب، بل كان سببه أيضاً سياسة "فرق تسد" التي إتبعتها الإمبراطورية العثمانية تجاه الأكراد، بالإضافة إلى المنافسة والصراعات الداخلية في صفوف الأكراد.

(١٤٨) بطبيعة الحال فإن القضية الحقيقية كانت شيئاً آخراً. كانت القوى الأوروبية الإمبريالية الطموحة تكّون تصوراتها حول سياساتها المستقبلية تجاه مقاطعات الإمبراطورية العثمانية وتقسيم هذه المقاطعات، ويبدو أن هذه القوى الامبريالية لم ترى في الأكراد (راجع الإقتباس من كتاب ايكلتون أعلاه) حليفاً كامناً أو متعاوناً معها، أو بأن الأكراد كانوا متأثرين بالدين لدرجة رفض فيها قادتهم التعاون مع القوى الأوروبية غير المسلمة (الكافرة). ولو جرى استعادة الأحداث السابقة والتأمل فيها فقد يمكن القول بأن إنعدام التعاون – أو التواطؤ – يبدو بالتالي خطأهم الأكبر ضمن الظرُوف الأكثر ملائمة لحد الآن. أن هذا الإستنتاج مبني على أساس أن التخلص من أية قوة إستعمارية بعيدة جغرافياً عن البلد أو المنطقة المستعبدة أسهل بكثير، مهما كان النضال قاسياً، من التخلص من

مُستَعمِر مجاور – إن التخلص من الشكل الأول للإستعمار يرحب به "كتحرر وطني" في حين أن التخلص من الشكل الثاني للإستعمار يُشجب عموماً، ما لم يكن ناجحاً على أنه "إنفصال".

إن هذا الموقف الأساسي للقوى الأوربية تجاه الأكراد والقضية القومية الكردية قد بقي بدون تغيير يذكر حتى هذا اليوم. فبالنسبة لهذه القوى كانت القضية الكردية وما زالت قضية هامشية حتى في سياستها في الشرق الأوسط. وفي الحقيقة والواقع، فإن هذه القوى كانت السبب في زيادة تجزئة القسم الذي كانت تسيطر عليه الإمبراطورية العثمانية من كردستان إلى ثلاثة أجزاء بين تركيا وسوريا والعراق. وكنتيجة لذلك أصبح الأكراد أكثر تشتتاً من السابق، كما أنهم أصبحوا عددياً أضعف وأصغر في كل من هذه الدول، وسياسياً نائين وهامشيين، وإقتصادياً منفصلين عن بعضهم البعض. وقد جعلت هذه العوامل القضية الكردية أكثر تعقيداً وأصعب حلاً من السابق. بالإضافة إلى ذلك، صارت القضية الكردية في كل من هذه الدول (وإيران) مسائل "لا تُمَس" و"قضايا داخلية" لهذه الدول. إن هذه الدول – التي نشأت بعضها من قبل المستعمرين (كليدار، ١٧٥، وجينكينس، ١٩٧١، ٢٩) – قد تفوقت على المستعمرين في سياساتها وإضطهادها للأكراد.

(١٤٩) بعد قراءة كتاب بونتيلا ريوتيكلا، يتأثر القارئ بكثرة التماثل والتشابه بين وضع فنلندا بالنسبة لجيرانها وتطلعات ومطاليب الشعب الفنلندي ووضع كردستان بالنسبة لجيرانها والتطلعات القومية للشعب الكردي، أن نقاط التشابه الأكثر بروزاً بين الوضعين هي:

أ) كون كلتيهما (فنلندا وكردستان) واقعتان بين قوتين قويتين.

ب) كون كلتاهما فيهما كثافة سكانية متدنية وفي نفس الوقت غنيتان بالمصادر الطبيعية، قد "جعلهما غنيمتان شهيتان للقوى الأجنبية العدوانية الطامعة".

ج) ضعف تنظيمهما السياسي يعود إلى تناثر قراهما (الصغيرة عادة).

د) إنقسام الفنلنديين والأكراد إلى "مجموعتين" تأخذ كل مجموعة جانب واحدة من القوى المتخاصمة – الفنلنديين الشرقيين مع نوفغوورود (روسيا) والفنلنديين الغربيين مع السويد، الأكراد الشرقيين مع الصفويين والأكراد الغربيين مع العثمانيين.

د) إن تجزئة الشعبين قد تقرر في أرض المعركة (معركة نيفا لعام ١٢٤٠ بالنسبة للفنلنديين ومعركة جالديران لعام ١٥١٤ بالنسبة للأكراد)، ومن ثم تم إضفاء الصفة الشرعية على هذه التجزئة بموجب معاهدات أو إتفاقيات (إتفاقية السلام لعام ١٣٢٣ بالنسبة للفنلنديين ومعاهدة أرضروم لعام ١٦٣٩ بالنسبة للأكراد). "أثبتت معركة نيفا بإنها تمثل نقطة إنعطاف، لإنها قررت

نهائياً تقسيم الشعب الفنلندي"، (يوتيكلا، ١٩٦٢، ٢٧). أما معركة جالديران ومعاهدة أرضروم فقد "ثبتتا عرفاً مقرراً للمصير بالنسبة للتجزئة الكردية". (ايغلتون، ١٩٦٣، ٤).

و) إن إحدى الأوجه المثيرة للإهتمام بالنسبة لوضع فنلندا قبل الإستقلال هو الإتهام المكرر بكثرة بالآنفصالية الموجهة ضد الفنلنديين في كل مرة حاولوا فيها تأكيد كونهم فنلنديين وليس شيئاً آخراً أو تأكيد حكمهم الذاتي. إن نفس التهمة توجه ضد الأكراد كلما حاولوا تأكيد كونهم أكراداً وليس عرباً أو تركاً أو فرساً أو طالبوا بالحكم الذاتي.

(١٥٠) سيكون جديراً بالإهتمام وكشفاً للحقائق لو جرت دراسة لموقف الحكومة التركية وسياستها حول السكان الأتراك في قبرص وحول الجزيرة نفسها ومقارنة ذلك مع موقف وسياسة نفس الحكومة تجاه الأكراد في تركيا. أن غزو الجزيرة قد أدى إلى تحقيق إحدى أهدافه المزعومة، وهي حقوق الأقلية.

المصادر

BIBLIOGRAPHY

Abdel-malek, Anouar, Egypt: Military Society New York, 1968

Adams, Michael (Ed.), The Middle East, A Handbook, London, 1971

Alamdar, J., Summary of Social Housing in Iraqi Kurdistan, Stockholm, 1970

Alexander, J. W., Economic Geography, Califo.-nia, 1963

Allen, H. E. The Turkish Transformation A Study in Social and Religious Development, New York, 1968

Area Handbook for the Republic of Turkey. U.S. Government Printing Office, Washington D.C., 1970

Arfa, H., The Kurds, A Historical and Political Study, London, 1966

Averianov, P. I., Kurdy v voinakh Rossii i Persii i Turtsiei v techenie XIX stoletia, Tiphlis, 1900

Barth, F., Principles of Social Organization in Southern Kurdistan. Universitetets Etnografiske Museum. Bulletin No 7, Oslo, 1953

Basgöz, T. and H. E. Wilson, Educational Problems in Turkey 1920—1940 Bloomington, 1968

von Böventer, E., Regional Growth Theory undated paper

Bois, T., The Kurds, Beirut, 1966

Brockelmann, C., History of the Islamic Peoples, New York, 1960

Bullard, R (Ed.), The Middle East A Political and Economic Survey, 3rd Ed. London 1958

Chiang, A. C. Fundamental Methods of Mathematical Economics New York, 1967

Chorley, R. J. and P. Haggett, Socio-economic Models in Geography, London, 1970

Cohn, E. J., Turkish Economic, Social, and Political Changes, New York, 1970

"Confidential Report" Nos I, II and III, New York, 1972 (written for an international body)

Cook, M. A., Studies in the Economic History of the Middle East, London, 1970

Development and Environment, (Founex, Switzerland, June 2—4, 1971), Paris, 1972

Dewdney, J. C., Turkey. An Introductory Geography, New York, 1971

Drewnowski, J., Studies in the Measurement of Levels of Living and Welfare, Geneva, 1970

Eagleton, W. Jr The Kurdish Republic of 1946, London, 1963

Edmonds, C. J., Kurds, Turks and Arabs, London, 1957

Ehrlich, P. R. and A. H. Ehrlich, Population, Resources, Environment. San Francisco, 1970

[illegible] N. Turkey Today and Tomorrow, London, [illegible]

File on Turkey. Democratic Resistance of Turkey, 1972

Fisher, S. N., The Middle East. A History, 2nd Ed., New York, 1968

Francisse, A. L., The Problems of Minorities in the Nation-building Process. The Kurds, The Copts, The Berbers. New York, 1971

Frank, A. G., Capitalism and Underdevelopment in Latin America, New York, 1969

Fray, M., La Nation Kurde et son évolution sociale, Paris 1933

Frey, F. W., The Turkish Political Elite Cambridge, Mass 1965

Friedmann, J., Regional Development Policy A Case Study of Venezuela, Cambridge, Mass 1966

Fry, M. J., Finance and Development Planning in Turkey, Leiden 1972

Galtung, J., The European Community: A Superpower in the Making, Oslo, 1973

Gavan, S. S., Kurdistan, Divided Nation of the Middle East, London, 1958

Ghassemlou, A. R., Kurdistan and the Kurds, London, 1965

Gökalp, Z., The Principles of Turkism, 1968

Hämäläinen, P. K., Nationalitets Kampen och Språkstriden Finland 1917—1939, Helsinki, 1969

Health of Mankind CIBA Foundation's 100th Symposium, London, 1967

Hershlag, Z. Y. Introduction to the Modern Economic History of the Middle East, Leiden 1964

Turkey: The Challenge of Growth 2nd Ed., Leiden 1968

Hilhorst, J. G. M., Regional Planning, A Systems Approach, Rotterdam, 1971

Hirsch, E. Poverty and Plenty on the Turkish Farm A Study of Income Distribution in Turkish Agriculture New York, 1970

Hostler, C. W., Turkism and the Soviets, London, 1957

Isard, W. et al., Methods of Regional Analysis An Introduction to Regional Science, Cambridge, Mass., 1960

Location and Space-Economy, Cambridge Mass., 1972

Ishikawa, S., Economic Development Perspective, Tokyo, 1967

Islam Ansiklopedisi, vol. 6 Istanbul 1941 -

Jenkins, R., Exploitation. The world power structure and the inequality of nations London, 1971

Johansson, S. Om Levnadsnivåundersökningen Stockholm 1970

Johnson, H. M., Sociology: A Systemic Introduction, London, 1960

Jutikkala, E., A History of Finland, London, 1962

Karpat, K. H. (Ed.), Political and Social Thought in Contemporary Middle East, London, 1968

Kazamias, A. M., Education and the Quest for Modernity in Turkey, Chicago, 1966

Kelidar, A., Iraq: The Search for Stability, London, 1975 (Conflict Studies No. 59)

Khan, T. M. (Ed.), Middle Eastern Studies in Income and Wealth, London, 1965

Khasbak, S., The Kurds, A Geographical and Anthropological Study (in Arabic), Baghdad, 1972

Kinnane, D., The Kurds and Kurdistan, London, 1964

Kinross, Lord, Within the Taurus, A Journey in Asiatic Turkey, London, 1954

Kuklinski, A. R. (ed.) Growth Poles and Growth Centers in Regional Planning, Paris, 1972

Lambton, A. K. S., Landlord and Peasant in Persia, London, 1969

Lange, O., Political Economy, Vol. I General Problems, New York, 1963

Levin, M. R., Community and Regional Planning, New York, 1972

Lewis, B., The Emergence of Modern Turkey, 2nd Ed., London, 1968

Lipsey, R. G. and P. O. Steiner, Economics, New York, 1966

Longrigg, S. H., Oil in the Middle East: Its Discovery and Development, London, 1968

Lutsky, V., Modern History of the Arab Countries, Moscow, 1969

McGraw-Hill Encyclopedia of Science and Technology, Vol. 13, New York, 1971

Mansfield, P., The Middle East, A Political and Economic Survey, 4th Ed., London, 1973

Marx, K., Pre-Capitalist Economic Formations, London, 1964

Mem u Zin Kurdish national epic, edited with English translation by Alan Ward, Amsterdam, 1968

The Middle East and North Africa 1969—1970, 16th Ed., London, 1969

Minority Rights Group, London

The Two Irelands, Report No. 2, 1972

Japan's Outcasts, Report No. 3, 1971

The Asian Minorities of the East and Central Africa (up to 1971), Report No. 4, 1971

The Southern Sudan and Eritrea, Report No. 5, 1971

The Crimean Tatars, Volga Germans and Meskhetians, Report No. 6, 1973

The Position of Blacks in Brazilian Society, Report No. 7, 1971

The Africans' Predicament in Rhodesia, Report No. 8, 1973

The Basques, Report No. 9, 1972

The Chinese in Indonesia, the Philippines and Malaysia, Report No. 10, 1972

The Biharis in Bangladesh, Report No. 11, 1972

Israel's Oriental Immigrants and Druzes, Report No. 12, 1972

The East Indians of Guyana and Trinidad Report No. 13, 1972

Roma: Europe's Gypsies, Report No. 14, 1973

What Future for The Amerindians of South America? Report No. 15, 1973

Problems of a Displaced Minority: The New Position of East Africa's Asians, Report No. 16, 1973

India and The Nagas, Report No. 17, 1973

The Kurds, Report No. 23, 1975

Myrdal, G., Against the Stream, Critical Essays in Economics, London, 1974

An International Economy, New York, 1956

Economic Theory and Underdeveloped Regions, London, 1969

Nehru, J. L., Glimpses of World History III, Allahabad, 1935

Nieuwenhuijze, C. A. O. van, Sociology of the Middle East, A Stocktaking and Interpretation, Leiden, 1971

Nikitine, B., Les Kurdes, Paris, 1956

O'Ballance, E., The Kurdish Revolt 1961—1970, London, 1973

Odell, P. R., An Economic Geography of Oil, London, 1963

O.E.C.D.; Agriculture in Economic Growth, Paris, 1965

Economic Survey: Turkey, Paris, 1966

Economic Survey: Turkey, Paris 1972

Methods of Industrial Development, Paris, 1962

The Regional Factor in Economic Development, Paris, 1970

Science, Growth and Society, A New Perspective, Paris, 1971

Papelasis, A., et. al., Economic Development, Analysis and Case Study, New York, 1961

Puntila, L. A., The Political History of Finland, 1809—1966, Helsinki, 1974

Rachid, A., Les Droits Minoritaires en Turquie dans le passé et le présent, Paris, 1935

Rambout, L., Les Kurdes et le Droit, Paris, 1947

Richardson, H. W., Regional Growth Theory, London, 1973

Rivkin, M. D., Area Development for National Growth, New York, 1965

Robertson, A. H., Human Rights in the World, Manchester, 1972

Robinson, R. D., The First Turkish Republic

A Case Study in National Development, Cambridge, Mass., 1969

Rodinson, M., Islam and Capitalism (in Arabic), Beirut, 1968

Roos, J. P., Welfare Theory and Social Policy, A Study in Policy Science, Helsinki, 1973

Saggs, H. W. F., The Greatness That Was Babylon, New York, 1962

Schumpeter, J. A., History of Economic Analysis, New York, 1954

Sekban, Ch., La Question Kurde, Paris, 1933

Sharaf Khan ibn Shams ud Din, Sharaf Nama, London, 1960

Shanin, T. (ed.), Peasants and Peasant Societies, Middlesex, 1971

Shorter, F. C. and J. F. Kolars and D. A. Rustow, and O. Yenal, Four Studies on the Development of Turkey, London, 1967

State Institute of Statistics, (SIS) Ankara, Turkey
Annuaire Statistique 1960—1962
Statistical Yearbook of Turkey 1968 A
Census of Population, Social and Economic Characteristics of Population 24 10. 1965
Census of Manufacturing Industries and Business Establishments: Manufacturing, 1964
Agricultural Structure and Production 1968 B
Agricultural Structure and Production 1969 A
Summary of Agricultural Statistics 1968 C
Summary of Agricultural Statistics 1969 B
Summary of Agricultural Statistics 1970

State Planning Organization (SPO), First Five Year Development Plan 1963—1967, Ankara, 1963

Steensgaard, N., The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century, Chicago, 1974

Szentes, T The Political Economy of Underdevelopment Budapest, 1971

Thornberg, M. W., et al, Turkey: An Economic Appraisal, New York, 1949

Titmuss, R M, Commitment to Welfare, London, 1971

Türkiye Iş Bankası A. S., (TIB) Public Sector Investment Projects Requiring Foreign Exchange Financing as per 1971 Yearly Program of Turkey's Second Five-Year Development Plan (1968—1972), Ankara
Public Sector Investment Projects Requiring Foreign Exchange Financing as per 1972 Yearly Program of Turkey's Second Five-Year Development Plan (1968—1972), Ankara

Union of Chambers of Commerce, Industry and Commodity Exchange of Turkey, Turkey: Geographical, Historical, Economic and Touristic, 2nd ed., Ankara, 1964

United Nations, Science and Technology for Development, 1963
Regional Planning, Report of the Sixth Interregional Seminar on Development Planning, New York, 1973
Report on International Definition and Measurement of Standards and Levels of Living, Report of a Committee of Experts Convened by Secretary-General, New York, 1954
Report on International Definition and Measurement of Levels of Living, An Interim Report, New York, 1964
Studies on Selected Development Problems in Various Countries of the Middle East, 1969, New York, 1970

Uusitalo, H., Income and Welfare, Helsinki, 1975

Vanly, I. S., Survey of the National Question of Turkish Kurdistan with Historical Background, Rome, 1971

Varga, Y., Politico-Economic Problems of Capitalism, Moscow, 1968

Varis, T., International Systems of the Production and Distribution of Culture, A Summary, Helsinki, 1973

Webster's 7th Collegiate Dictionary, Springfield, Mass., 1965

Williams, G., Eastern Turkey, A Guide and History, London, 1972

Wittfogel, K A Oriental Despotism, A Comparative Study in Total Power, New Haven, 1967

Worldmark Encyclopedia of the Nations, Asia and Australasia, New York, 1965

von Wright, G. H., The Varieties of Goodness, London, 1968

Zaki, M A., History of the Kurds and Kurdistan (in Arabic), Baghdad, 1961

PERIODICALS

Abu-Jaber, K. S., "The Millet System in the Nineteenth-century Ottoman Empire", Muslim World 57, No. 3, 1967

Aktan, R., "Problems of land reform in Turkey", Middle East Journal (MEJ) 20, No. 3 (1966)

Alexander, A. P., "Industrial entrepreneurship in Turkey", Economic Development and Cultural Change, vol. 8, 1959/1960

Baer, G., "The administrative, economic and social functions of Turkish Guilds", International Journal of Middle East Studies, No. 1 January 1970)

Bazarian C. I. "Political reasons behind the Turkish genocide in solution of the Armenian question", Armenian Review 22, (1969)

Bazarov, K., "The Kurds and their overlords", Venture 22, No. 5 (1970)

Bent, P., "The Turkish bureaucracy as an agent of change Journal of Contemporary Administration 7, (May 1969)

von Boventer, I. Optimal Spatial Structure and Regional Development Kyklos, vol. XXIII, 1970

Carey, J. and A. "Turkish agriculture and five-year development plans", International Journal of Middle East Studies (IJMES) 3, No. 1 (1972)

Carey, J. P. C. and A. Carey, "Turkish industry and the Five Year Plans", MEJ 25, No. 3 (Summer 1971)

Carlson, S., "Energy and development Turkey, a test case", New Middle East, nos., 52—53 (January-February 1973)

Cruickshank, A., "International aspects of the Kurdish question" International Relations 3, No. 6, 1966

Dagens Nyheter, Nov. 11, 1960 — Sweden

Eberhard W., "Nomads and farmers in South-eastern Turkey problems of settlement", Oriens, vol, VI (1953)

Edmonds, C., "Kurdish Nationalism", Journal of Contemporary History 6, No. 1 (1971)

Eldridge, R. H., "Emigration and the Turkish balance of payment" MEJ 20, no. 3 (1966)

Eren, N., "Financial aspects of Turkish planning", MEJ 20, No. 2 (1966)

Fisek, N. H. and F. Shorter, "Fertility control in Turkey", Demography 5, No. 2 (1968)

Fry, M. J., "Turkey's First Five-Year Development Plan: An Assessment" The Economic Journal, vol. 81, 1971

Helmreich, P. C., "Oil and the negotiation of the Treaty of Sèvres, December, 1918—April, 1920", Middle East Forum 42, No. 3. (1966)

Hershlag, Z. Y., "Turkey: Achievements and failures in the policy of economic development", Kyklos, 1954

Hirsch, E., "A method of estimating the distribution of farm income in Turkey", The Journal of Development Studies, Vol. Two, October 1965

"Tax reform and the burden of direct taxation in Turkey" Public Finance, No. 3 (1966)

Hürriyet, October 1960 — Turkey

Jäschke, G. "Zur geschichte des türkischen Nationalpaktes", Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen, No. 36, II (1933)

Keles, R., "Urbanization and balanced regional development in Turkey" Ekistics, 22, No. 129 (1966)

Kerwin, R. W. "Private enterprise in Turkish industrial development MEJ, vol V (Winter, vol. 1951)

Kinsman, J., "The changing face of Kurdish nationalism" New Middle East, No. 20 (1970)

Kolars, J. 'Turkish international migrant labour" Geographical Review 10, No. 2 (1970)

Kolars, J. and H. J. Malin, "Population and accessibility an analysis of Turkish railroads" Geog. Review 60, No. 2 (April 1970)

Kurdish Facts, (edited by S. E. van Rooy, International Society Kurdistan, the Netherlands)

Kurdish Students Organization in the U.S.A The Kurdish Journal, vol. VI, No. 2 (June 1969)

Kurdish Students Society in Europe, Kurdistan, No. 14 (1970)

Magnarella, P. J., "From villager to townsman in Turkey' MEJ 24, No. 2 (Spring 1970)

Milliyet, No. 1655, Sept. 19, 1930 — Turkey

Misra, K., "Intra-state imperialism: the case of Pakistan". Journal of Peace Research 9, No. 1 (1972)

Mudhir, K. A., al-Taakhi, No 1069, June 25 1972 — Iraq

Nahumi, M., "Plans versus reality in Turkey" New Outlook 7, No. 6 (1964)

Newsweek, U.S.A., July 3, 1972. December 3 1973. December 24, 1973

Official Gazette, No. 12527 Feb. 14, 1967 Turkey

Ortam, No. 40, April 1967 Turkey

De Planhol, X, "Geography, Politics and No-

nadism in Anatolia"; **International Social Science Journal, Vol. XI (1959)**

Reppetto, T "The Millet system in the Ottoman and American Empires" **Public Policy 10, No. 3 (1970)**

Robinson, Richard D., "The Lesson of Turkey", **MEJ, Vol. V (Winter 1951)**

Salvatore, D., The Operation of the Market Mechanism and Regional Inequality, **Kyklos, vol. XXV, 1972**

Shorter, F., "Information on fertility, mortality, and population growth in Turkey", **Population Index 34, No. 1 (1968)**

Simpson, D J., "Development as a process: The Menderes phase in Turkey", **MEJ 19, No. 2 (1965)**

Snyder W W., "Turkish Economic Development The First Five Year Plan, 1963—1967", **The Journal of Development Studies, Vol. 6 (October 1969)**

Social Sciences, USSR Academy of Sciences, Vols 1 2 and 3, 1972

Son Posta, Turkey, April 11, 1946

Srikantan, K "Regional and rural socio-demographic differences in Turkey" **MEJ 27, No. 3 (1973)**

Stoakes, F., "Wild life among the Koords" **Middle East Studies 3, No. 4 (1967)**

Szyliowicz, J S., "Education and political development in Turkey, Egypt, and Iran" **Comparative Education Review 13, No. 2 (July 1969)**

Al-Tasfiq, Iraq, 10 October, 1972 (ceased to be published)

Tekeli, I., "The evolution of spatial organization in the Ottoman Empire and the Turkish Republic", **Ekistics 31, No. 182 (January 1971)**

Time Magazine, U.S.A., December 3, 1973, October 27 and December 1, 1975

Ustünel, B., "Problems of development financing the Turkish case", **Journal of Development Studies 3, No. 2 (1967)**

Vakit, Turkey 7th May, 1925

محتويات الكتاب

الموضوع | الصفحة

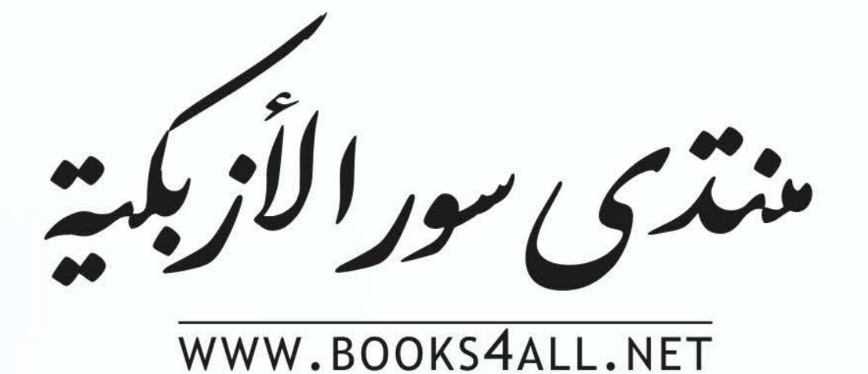
الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET

هـذا الكتـاب

كـتب هـذا الـكتاب أصـلا بالـلغة الانـكليزية بـعد ابـحاث استغرقت خـمسة سـنوات كاطروحة دكـتوراه فـي جامـعة هـلسنكي في فنلندا. نـشر الـكتاب ضمن سـلسـلة " دراسات جـمعية الـسياسـة الاجـتماعيـة فـي فـنلندا" تحـت رقم ٢٤ عام ١٩٧٦

بـدأ بتدريس الـكتاب على مـستوى الـدراسات المـتقدمة فـي قـسم الـسياسة الاجتماعية فـي كـلية العلوم السياسية فـي جـامعة هلسنكي مـن العام الـدراسى ١٩٧٦-١٩٧٧ ولاكثـر مـن خمسـة سنوات متتالية.

وسيبدأ بـتدريس الـكتاب فـي قسم مهن الـثقافة والمـعلوماتية (الـلغة الـكردية) فـي معهد اللغات الافرو-أسيوية التـابع لجامعة ابسالا فـي السويـد ابتداء من العام ١٩٩١.



من منشورات مكتب الفكر والتوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني
2006